

شرح حان
على
مراح الأرواح في علم الصرف



شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨٥٤

الشيخ طه القيسي

شرحان

على

مراح الأراواح في علم الصرف

تأليف

أحمد بن علي بن مسعود

الأول — المولى شمس الدين أحمد المروف بديكنقوز

أحد علماء القرن التاسع الهجري

(وهو بصلب الكتاب)

الثاني — الفلاح شرح المراح — لشمس الدين أحمد بن سليمان

المشهور بابن كال باشا

(وهو بهامش الكتاب)

الطبعة الثالثة

١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م

شركة مكتبة وطبعة مصطفى البابی الحلبي وأولاده بصر

وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك ؛ وصل على من أوتى جوامع الكلم من بين أنبيائك ؛ وعلى الآمرين بالمعروف والنهي عن المنكر من آلله وأصحابه وأزواجه وأحبابه ؛ وعلى المفتفين بهم في مصادره ومواردهم ؛ ربنا لا تؤاخذنا بالفرط الماضية ، وسدد أمورنا في الحال والاستقبال ، واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الأقوال والأفعال ، وارزقنا صحيحات النيات في أبواب الخيرات ؛

قال المصنف رحمه الله تعالى عملاً بالحدِيث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن الرحيم) وتخصيص كتابه بأول القرنين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى في النحل «سراييل تقيكم الخمر» أى والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الإسلامى أغنى عن كتب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام لأن المقصود به التنبيه على أن المصنف من المسلمين إذ الظاهر أن لا يصنف أحد إلا فيما ينتمى إليه من الدين ، وأما كون المصنف من المصنفات الإسلامية فيعلم من خصوص العلم الذى فيه التصنيف ثم أظهر عبوديته واحتياجه في بدء أمره فقال (قال) العبد (المفتقر) أى ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركاً بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الغنى وأنتم الفقراء وتيمناً بما

الفلاح شرح المراح
(بسم الله الرحمن الرحيم)
نحمدك يا من بيده الخير
والجود وبقدرته تصريف
كل موجود وخص
الإنسان منه خاصة أمر
السجود فمن أطاعه
فصحيح سالم مسعود
ومن عصاه فعزل ناقص
مردود فسمعاً وطاعة
لا إله إلا الله المعود ونصلى
على رسولك محمد خاتم
الأنبياء ومبلغ مبلغ
الأنبياء وعلى آله وأصحابه
الأتقياء الكرام البررة
الأصفياء مانسخت
الشمس باجر الظلماء وفجر
عيون الأرض الماء .

صدر

(وبعد) لما رأيت المختصر في الصرف الذى صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى

شمس الملقب والدين أحمد بن علي بن مسعود جعلهم الله قريناً لنبهني في مقام محمود مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملاً على غرر الفرائد ودرر الفوائد محتوي على دقائق الأسرار العربية ونسكات العلوم الأدبية ولم يقع له شرح يكشف القناع عن مخدراته ويزيل الأستار عن مستراته فلم يبرز من شارح إلى هذا الآن لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان بل هم يحومون حول مطالبه ولم يبينوا شيئاً منها لطالبه ولم يمتدوا إلى موارده سبيلاً وإلى مشارع مآربه دليلاً فأردت أن أشرحه شرحاً يزيل صعبه ويخرج من قشره لبابه فابتدأت بنبهة منه وعرضته إلى محط رحال الأفاضل ومحظر رجال الفضائل حضرة مولاي اللهم ملجأ كافة الأنام محمد قواعد المنقول والمعقول مشيد أركان الفروع والأصول مبين الأحكام الدينية مزين الشرائع النبوية أسوة العلماء المتقدمين قدوة الفضلاء المتأخرين برهان الحق والدين ينبوع الفضل واليقين أستاذى المحقق والخبر المدقق لازلت رياض العلوم بلطائف بيانه زاهرة وحوض الحكم بعواطف تبيان بهاهرة فلحظ إليها بعين القبول مشيراً إلى باتمام هذا المستول فرفر على جناح الأشبال بارشاد الحق عند السؤال عن غوامض لا يظرفها البال فجدد جدى في فتق رتق مبانيه وجهد جهدى في حل حلو معانيه حتى ظفرت إلى محض اللباب من مستودعات الفصول والأبواب ولم أقصر على تحقيق ما في الكتاب بل أضفت إليه فوائد لطيفة من هذا الباب وقواعد شريفة لا يستغنى عنها شيخ ولا شاب مما فرته من نكت مؤلفات المتقدمين ونخب مصنفات المتأخرين فافتلذت الأسى من عيونها واختلست النفائس من كنوز متونها ومما استخرجته بفكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر واقتصدت بين طرفي الإطناب والاقتصار والايجاز الخلل والاكثار إلا أن عوائق الزمان وربائب الحداث عاقبتني عن تنقيحه وثبطتني عن ترشيحه فتركته بعره وطويته على غره مع أتى بالنقصان لمعترف وللخطايا لمعترف فكل ما وقع فيه سهو فن اختراي وإذا اتفق مني شيء فن رمية من غير راي على أن من شأن نوع الانسان السهو والخلل والنسيان ولهذا قال ابن عباس أول ناس أول الناس فالمرجوم من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء أن يصلحوا ما عثر واعليه من زلتى ولم يعتبوني على فرط خطيئتي ومزلتى ؛ وسميته (بالفلاح في شرح المراح) وأسأل الله تعالى أن يهديني إلى سبيل الرشاد ويوفقني لما يرتضيه من مسالك السداد إنه ولى الاجابة والتوفيق ويتحقق الأمانة تحقيق وهو حسبي ونعم المعين (قال المفتقر) ترك المصنف دأب سائر المصنفين من افتتاح كتابهم بالحمد لله اقتداءً بسيد المرسلين عليه السلام في إظهار عجزه في مقام الحمد حيث قال

عليه السلام لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأتبع على ترك الحمد ترك الصلاة على النبي عليه السلام وعلى آله وأصحابه
رضوان الله عليهم أجمعين ويمكن أن يقال إن مثل ترك الحمد لإظهار عجزه في مقام الحمد بناء على أن عظمته ته إلى ليست في حد يمكن أن تعبر
عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة حمد بناء على أن معنى الحمد فعل يني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منه أو أن هذا التبرك فعل كذلك بل
هو أبلغ وأولى من مثل الحمد لله لأن دلائل الألفاظ وضعية قد يتخلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة الأفعال فإنها عقلية وبهذا المعنى قبل أولى
الحمد ترك الحمد ويمكن أن يقال أيضا إن قوله المفتقر إلى الله الودود وحمد بناء على أن هذا القول يشعر بالتعظيم وكل ما يشعر حمد تدبر وإنما
ابتدأ بالماضي لدلالته على التحقق والوقوع ولقصد الموافقة بين قوله تعالى والله الغني وأنتم الفقراء وبين كلامه احتار المفتقر على المحتاج ونحوه
فان قلت لم يقل قال الفقير مع أنه أصل قلنا لأن في المفتقر زيادة حرف تدل على زيادة المعنى ولما كان لفظة الله اسما للذات المستجمع لجميع
الصفات فكان ذكر هذا ذكره بجميع صفاته قال (إلى الله الودود) دون إلى الغني وغيره من الصفات مع أن في الأول رعاية التضاد مع المفتقر
وموافقة كلامه لكلام الله تعالى في ذكر الغني أيضا ولما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام الأول قبيحا في السجع
لم يقل إلى الله الغني الودود وهو فعول من وديو دأى أحب حب وهو قديجي بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر وقديجي بمعنى الفاعل
كالخوب بمعنى المحبوب فعلى الأول يكون المعنى إلى الله المحب أنبياءه وأوليائه وعلى الثاني إلى الله المحبوب في قلوب أنبيائه وأوليائه فههنا
يسوغ كلامه معنيته لكن الثاني أنسب لأن إطلاق المحب على الله تعالى يتأويل وإن كان شائعا (٣) كما مر بخلاف المحبوب (أحمد)

صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقير فخري وقوله (إلى الله الودود) أي المحبوب وهو المناسب للافتقار إليه
متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال الضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وإن
كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول وإتمام يقل قلت هضمًا لنفسه وليمكن التوصيف
ولإجراء الاسم عليه واختار الفرع على الأصل لإظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمى أبويه لئلا يظن
أن كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الأوباش من مرور الأيام وكرور الأعوام فليخذ ظهري وليدعو
لهم فخطفه على المفتقر عطف بيان فقال (أحمد بن علي بن مسعود) ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران
والإحسان كما هو الاتق بأهل الإيمان فقال (غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه) أي إلى أحمد
مقدمًا نفسه أولا ومؤخرًا ثانيًا رعاية للسجع ثم حرص على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطبًا
خطاب العام (اعلم أن الصرف) اختار هذا على التصريف مع أنهما علمان على علم يعرف به أحوال
أبنية الكلم التي ليست بأعراب لكونه أخف وموافقا للنحو وأصلًا لأنه ثلاثي وفي قوله (وأم العلوم)
أي أصلها تسمية للدال باسم المدلول شبه بالأم من حيث الولادة فكما أن الأم تلد الأولاد كذلك هذا
العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقولها ولما اختلج في صدر السامع ماذا أبوها بينه بقوله
(والنحو) وهو علم يعرف به أحوال أو آخر الكلم من حيث الأعراب والبناء (أبوها) أي مصلح العلوم

الغفران أعل أبويه ليكون مستجاب الدعوة في حقهما وقيل لمتابعة إبراهيم عليه السلام حيث قال رب اغفر لي ولوالدي وقدم أبويه في قوله
(أو حسن) أي الله (إليهما) أي إلى والدي أحمد (وإليه) أي إلى أحمد حفظ للأدب أو قدم نفسه في الغفران وأخرها في الاحسان لرعاية السجع
(اعلم) أي الطالب لتحصيل العلوم وقوله اعلم إلى قوله أرواح بل إلى آخر الكتاب مقل القول (أن الصرف) وهو في الأصل مصدر صرف
من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف أي فضل لجودة فضة أحدهما ومنه الصرف في
والتصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعروف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم
التي ليست بأعراب فان قلت لما كانا علمين وكان في التصريف مبالغة وكثرة كان الأولى أن يقول المصنف إن التصريف لكثرة تصرفات
هذا العلم قلت لما كان الصرف أخف من التصريف وأصلًا له وأوفق لما بعده من النحو في الوزن وعدا لخر وف اختار الصرف (أم العلوم) أي
أصلها ومبدؤها لأنها بيد أمها العلوم يقال للفتاحة أم القرآن وأم الكتاب لأنها أصل القرآن ومنها يبدأ القرآن وإنما شبه الصرف بالأم في التولد
يعني كما أن الأم تلد الولد كذلك الصرف يلد الكلمة إشعارًا بشدة احتياج العلوم إليها لأن الأم لا يكاد يستغنى الولد عنها فان قلت فعل هذا
يكون علم الصرف أم الكلمة لا أم العلوم والمقصود هو الثاني قلت لما كان استفادة العلوم من الكلمات والألفاظ صارت أمالها أيضًا فان قيل
يلزم أن يكون الصرف إما لنفسه لأنه علم مستفاد من الكلمات والألفاظ أيضًا أجيب بأن المراد من العلوم ما عدا الصرف كما أن المنطق آلة
لما عداه (والنحو) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم من حيث الأعراب والبناء (أبوها) أي أبو العلوم شبه النحو بالأب

في الإصلاح يعني كما أن الأب يصلح أولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والألفاظ وفيه ما في التشبيه ^{أشون} وجوابه جوابه (ويقوى) من القوة وهي ضد الضعف وأصله يقو من باب يعلم فأبدلت من الواو الأخيرة ياء لوقوعها رابعة أو حملا على ماضيه وهو قوى أصله قو وقلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار قوى ثم قلبت ياء يقوى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويكتب على صورة الياء لانقلابها منها وإن كانت في الأصل واوا (في الدرايات) وهي جمع دارية مصدر درى يدرى من باب رمى رمى معناه علم يعلم فعني الدرايات أنواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة الروايات خصت بأنواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها (داروها) أى عالموها وهو فاعل يقوى واسم فاعل يدرى والضمير للصرف باعتبار الأم ولهذا أنث وأصله داريون بضم الياء فاستقلت الضمة عليها فأسكنت فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء لأن الواو علامة ثم ضم الراء لأجل الواو فصار دارون ثم أضيف إلى الضمير فحذف النون لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لأن النون لقيامه مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها (٤) عن غيرها والإضافة تدل على عدم تمام الكلمة واتصالها بغيرها

فصار مدلولاهما متنافيين والمتنافيان لا يجتمعان فكذا ما يدل عليهما (ويطغى) أى يضل ولا يهتدى إلى الصواب (في الروايات) جمع رواية وهي مصدر روى من باب ضرب معناه نقل الحديث وههنا بمعنى المرويات أى في المنقولات ولهذا جاز جمعها (عاروها) أى جاهلوا بها وهو فاعل يطغى والكلام في أصله وإعلاله وإضافته وضميره كالسكلام في داروها. اعلم أن المقصود من قوله اعلم أن الصرف إلى ههنا ترغيب في الصرف وبيان سبب تأليف هذا الكتاب فتشبيه النحو بالأب بالتبع لا بالأصالة فلا يتوجه أن يقال لم أفرد الضمير في قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع إلى الصرف والنحو كليهما مع أن العالم بالنحو يقوى والجاهل له يطغى أيضا والفاء في (فجمعت) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت (فيه) أى في الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بمراح الأرواح) المراح اسم مكان من الروح يفتح الراء من الاستراحة والأرواح جمع روح وهي النفس الناطقة فعنه في الأصل موضع راحة النفوس الناطقة وإنما سمي به لأن النفس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهي لا تحصل إلا بالآلاتها تأملت واضطربت إلى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تأملت إلى أن تجد دواء شافيا. ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ما هي آلة لتلك العلوم تلذذه النفوس وتصير راحة (وهو) أى كتاب مراح الأرواح هذا شروع في ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبي) أى لغير البالغ وإنما خص به بناء على الغالب إذا الغالب أن قارئ الصرف الصبيان أولئك من يميل إليه لأن الصبي فيميل من الصباوة بمعنى الميل أصله صبيو كملبو فاعل لإعلاله (جناح النجاح) جناح الطائر يده والجمع أجنحة والنجاح

لكن

الكتاب فتشبيه النحو بالأب بالتبع لا بالأصالة فلا يتوجه أن يقال

لم أفرد الضمير في قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع إلى الصرف والنحو كليهما مع أن العالم بالنحو يقوى والجاهل له يطغى أيضا والفاء في (فجمعت) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت (فيه) أى في الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بمراح الأرواح) المراح اسم مكان من الروح يفتح الراء من الاستراحة والأرواح جمع روح وهي النفس الناطقة فعنه في الأصل موضع راحة النفوس الناطقة وإنما سمي به لأن النفس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهي لا تحصل إلا بالآلاتها تأملت واضطربت إلى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تأملت إلى أن تجد دواء شافيا. ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ما هي آلة لتلك العلوم تلذذه النفوس وتصير راحة (وهو) أى كتاب مراح الأرواح هذا شروع في ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبي) أى لغير البالغ وإنما خص به بناء على الغالب إذا الغالب أن قارئ الصرف الصبيان أولئك من يميل إليه لأن الصبي فيميل من الصباوة بمعنى الميل أصله صبيو كملبو فاعل لإعلاله (جناح النجاح) جناح الطائر يده والجمع أجنحة والنجاح

لفظفر والمخلص شبه الصبي بالطير في النجاة وهذا الكتاب بالجنح في السببية يعني كما أن الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجنح كذلك الصبي ينجو من مهلكة الجهل ويظفر بالمقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب قوله وهو مبتدأ وجنح النجاة خبر وهو للصبي يتعلق بمحذوف إذ هو حال من الخبر لأنه مفعول في المعنى إذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجنح النجاة ولم يلزم ذكر أداة التشبيه في كونه مفعولا معنى فيكون من قبيل زيد عمرو راكبا أي زيد كعمرو راكبا قوله (وراح) أي طريق عطف على جناح (رحراح) أي واسع يعني كما أن الطريق الواسع يوصل سالكه إلى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي إلى مطالبه العلمية (وفي معدته) أي في ذهن الصبي (حين راح) أي بات ذلك الصبي (مثل تفاح أوراخ) أي خمر شبه هذا الكتاب بهما (٥) في النفع والقوة يعني كما أن

التفاح والراح إذا استعملتا ينفعان البدن ويقويانه كذلك هذا الكتاب إذ تقرر مسأله في ذهن الصبي ينفعه فكأنه حصل له المطالب العلمية قوله وفي معدته متعلق بمحذوف إذ هو حال من التفاح لأنه مفعول معنى كما في جناح النجاة لكن أداة التشبيه مذكورة ههنا وهو مثل وهو معطوف على الخبر فتقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح أوراخ كائنين في ذهن الصبي حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تعجبه من مات وفي بطنه تفاح وآخر (و) قوله (بالله) يتعلق بقوله (أعتصم عمو) أصله عن ما فأدغم النون في الميم بعد قلب النون ميما لقربهما في الخرح (يصم) أي يعيب والمستكن فيه عائد إلى ما وأصله يوصم كيوعد فأعل كإعلاله قوله

لكون كل منهما سببا للنجاح وإضافته إلى النجاة من قبيل إضافة السبب إلى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة إذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية شبهه بالطير في طلب النجاة وإثبات الجنح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية إذ لا يجب أن يكون قرينة المكنية استعارة تخيلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى «ينقضون عهد الله» وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله (وراح) أي كف (رحراح) أي واسع عطف على قوله جناح النجاة وسعة الكف كناية عن الشمول والإحاطة وعدم قوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع أي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع إذ جعل وسيلة لأخذ العلوم وإحاطتها لا يفوته شيء منها كما أن ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحيط به غيره بسببه والواو في قوله (وفي معدته) أي في ذهن الصبي استعارة المعدة للذهن لكون نكل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الأرواح كما أن المعدة محل غذاء الأشباح للعطف والجار والخروج متعلق برح في قوله (حين راح) أي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعارة الراح وهو البيتوة للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف أعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله (مثل تفاح أوراخ) عطفه تنبيها على استقلال كل واحد منهما في كونه مشبها به مثل قوله - ولا تطع منهم آثما أو كفورا - يعني أن ذلك الكتاب جناح النجاة وراح رحراح وراح أي شبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله (وبالله) لا يغيره متعلق بقوله (أعتصم) قدم عليه للتخصيص كما أشرنا إليه وقوله (عما يصم) أي يعيب متعلق بأعتصم (وأستعين) إليه في جميع المهمات (و) قوله (هو) أي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله (نعم المولى) أي الناصر (و) هو (نعم المعين) لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع بين أن الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الأرواح فقال (اعلم) إحضارا للذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له (أسعدك الله) تنشيطا له وليتفاعل بالإسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الإعراب ومفعول اعلم قوله (أن الصرف) أي المريد لتحصيل علم الصرف ولا شك أنه حال لإرادته لتحصيله محتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الأبواب السبعة حيث أوهم أن العالم بالصرف على وجه المبالغة (يحتاج) على الاستمرار التجدد (في معرفة الأوزان) أي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف (إلى) معرفة أحكام (سبعة أبواب) أي أنواع من أنواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من أن العالم

(وأستعين) عطف على أعتصم أي وبالله أستعين أي أطلب الإعانة في كل مطلوب (وهو) أي الله تعالى (نعم) وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان إذا أصابت نعمه إلى المدح فأزيل عن موضوعه فشابه الحروف فلم يتصرف وبيان النقل أنه كسر النون إتباعا للعين فصار نعم بكسر تنين ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم كذا قيل (المولى) أي الناصر (وهو نعم المعين) اعلم أنها الطالب لهذا الفن والشارع فيه (أسعدك الله) دعا للمخاطب بقوله اعلم (أن الصرف) أي الشارع في الصرف وإنما عبر عنه به إما بتأويل الإرادة أي أن من أراد أن يكون صرافا وما تفتاؤلا كأنه حين شرع صار صرافا وإما باعتبار ما يقول إليه كما في قوله تعالى إني أنى أعصر خمر أو المعصور العنب وإنما قال (يحتاج) دون محتاج ليدل على التجدد (في معرفة الأوزان) أي الصبيغ مثل نصر وردوا أخذوا وعدوا وقال ورى وطوى (إلى) معرفة (سبعة أبواب)

ولأنما انحصرت الأبواب في السبعة لأن الكلمة لا تخلو من أن يوجد في حروفها الأصلية حرف علة أو ملحق حرف علة أو لا يوجد شيء
 منهما الثالث (الصحيح) والثاني وهو ما يوجد فيها ملحق حرف علة إن كان كونه ملحقا لها باعتبار التكرار فهو (المضاعف) وإن كان
 باعتبار الانفراد سواء كان في الفاء أو العين أو اللام فهو (المهموز) وإنما قلنا إن حرف التضعيف والهمزة ملحق حرف علة لأنهما قد يقبلان
 حرف علة في مثل تقضى البازي أصله تقضض فقلبت الضاد الثانية ياء في مثل إيمان أصله إيمان بهمز تين قلبت الثانية ياء والأول وهو ما يوجد
 فيها حرف علة لا تخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أو أكثر فإن كان واحدا فإن كان في الفاء فهو (المثال) وإن كان في العين فهو
 (الأجوف) وإن كان في اللام فهو (الناقص) وإن كان أكثر من واحد فهو (اللفيف) المفروق إن كان في الفاء واللام والمقرون إن كان في
 العين واللام ولم يعتبر المصنف بما كان فاء أو عينه حرف علة نحو ويل ويوم وما كان فاء أو عينه ولا مه حرف علة مثل واو وياء في اسمي حرفين
 كما اعتبرهما الزنجاني وغيره حتى جعلوا أقسام المعتلات سبعة لا خمسة لعدم بناء الفعل منهما فقه صو المصنف بيان أوزان المشتقات ويؤيده
 عطف قوله (واشتقاق تسعة أشياء) على قوله سبعة أبواب ومعناه إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء (من كل مصدر) فإن قلت يرد عليه المصادر
 التي لا يشتق منها شيء كويل وويح قلت المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه إن وجدت ويحتمل أن يكون بناء على الغالب وإنما
 انحصر الاشتقاق في التسعة لأن (٦) ما يشتق من المصدر إما أن يكون فعلا أو اسما فإن كان فعلا فلا تخلو من أن يكون اخباريا

بالفعل يحتاج إليها أيضا لامتناع حصول الشيء بدون شرائط وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا
 إذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب إنه يحتاج إلى شرائط بل يقال كان محتاجا حين لم يكن
 حاصلًا. ثم شرع في تعداد تلك الأبواب فقال (الصحيح) والمضاعف والمهموز والمثال والأجوف
 والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها إن شاء الله تعالى في
 تضاعيف مباحثها (و) كما أن الصراف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج
 فيها إلى معرفة (اشتقاق) أي إخراج (تسعة أشياء من كل مصدر) إما بواسطة أو بدونها وتلك
 الأشياء التسعة المشتقة منه (وهي الماضي والمستقبل والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان
 والزمان والآلة) وإذا كان الصراف يحتاج إلى الأنواع السبعة (فكسرت) أي الكتاب وجعلته مشتقلا
 (على سبعة أبواب) كل باب منها في بيان نوع من تلك الأنواع وكان المناسب لسباق كلامه أن يقول على
 ثمانية أبواب أحدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيات المفردات إنما تتم بمعرفة نسب بعضها
 إلى بعض بالأصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وإن كان الحق أنه
 ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك أن أبواب الصرف سبعة أدرجه في تلك الأبواب ولم
 يجعله بابا على حدة وذكره في أول تلك الأبواب إشارة إلى ما ذكرنا (الباب الأول) من تلك الأبواب
 المكسور عليها الكتاب (في) بيان البناء (الصحيح) ولما كان المقصود الأصلي البحث عن أحوال
 الأبنية وكانت أبنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها

أو إنشائيا فإن كان اخباريا
 فإن لم يتعاقب في أوله الزوائد
 الأربع وهي حروف آتين
 فهو (الماضي) وإن تعاقب
 فهو (المستقبل) وإن كان
 إنشائيا فإن دل على طلب
 الفعل فهو (الأمر) وإن
 دل على ترك الفعل فهو
 (النهي) وإن كان اسما
 فإن دل على ذات من قام به
 الفعل فهو (اسم الفاعل)
 وإن دل على ذات من وقع
 عليه الفعل فهو (اسم
 المفعول) وإن دل على ما وقع
 فيه الفعل فإن كان مكانه
 فهو (اسم المكان) وإن

كان زمانا فهو (اسم الزمان) وإن دل على ما وقع الفعل بسببه فهو (اسم الآلة)
 ولم يذكر النفي والجحد لمساهمة النفي صورة والجحد معنى للنهي فإن قلت الصفة المشبهة وأفعال التفضيل من المشتقات ولم يذكرهما
 المصنف قلت هما داخلان في اسم الفاعل فإن قلت التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لا نسلم أنه مشتق منه وزيادة
 الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعنى لا الاشتقاق كما صرحوا به ويدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل تجرى أيضا في الجوامد مثل ورجل
 فإن قلت هذا الكلام يدل على أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان والمكان والآلة وكذا الأمر والنهي وقد صرح
 فيما سأتى أنها مشتقات من المضارع أجيب بأنهم مشتقات من المصدر بالتوسط لأنها مشتقات من الفعل وهو مشتق من المصدر فتكون هي
 مشتقة من المصدر كما هو مذهب السيرافي والفاء في قوله (فكسرت) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا احتاج الصراف في معرفة الأوزان
 إلى سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب (على سبعة) بيان (أبواب) مذكورة إجمالا أي طويته مستعار من كسر الطائر جناحيه إذا ضمهما
 للوقوع وانقض (الباب الأول) من تلك الأبواب السبعة (في) بيان بناء (الصحيح) قدمه على سائر الأبواب إما لسهولة حفظه عند المبتدئ
 والتعليم من الأسهل إلى الأصعب وإما لكونه مقيسا عليه للمعتلات وإما لكونه مفهوما مفهوما مسواه وجوديا وكونه العدمي
 قدما على الوجودي لأصلاته وبعضهم قدم المعتلات على الصحيح نظر إلى أن مفهومه عديم ومفهوما وجودي والوجودي لشرفه مقدم

على العدى ولكل وجهة هو موليها ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله (الصحيح هو الذى ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف ولا همزة) وإنما اعتبر ألا يكون فيه تضعيف ولا همزة لترتيب بعض أحكام حرف العلة عليهما من الحذف والقلب كإسبائى وبعضهم جعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح بما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا لكل سالم صحيح من غير عكس والتعريف (٧) المذكور يصدق على ما لا يوجد

في حرف علة أصلا (نحو ضرب) وعلى ما يوجد فيه لكن ليس في مقابلة الفاء والعين واللام نحو حوقل وعشير فان الواو والياء هما ليسا في مقابلة شئ منهما وإنما قال (واختص الفاء والعين واللام للوزن) ولم يقل واختص فعل ليمكن جعله وزنا للمتحرركات المختلفة (حتى يكون فيه) أى الوزن (من حروف الشفة) وهو الفاء (والوسط) وهو اللام (والخلق) وهو العين (شئ) أى حرف فان قلت هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف الخارج الثلاثة المعتبرة فيه قلت نعم لكن لما كان المركب من تلك الحروف وهو فعل شاملا لجميع أفراد الفعل من القولى والفعل مع القاعدة المذكورة اختصت بالوزن وإنما اختار الثلاثى للوزن دون الرباعى والخماسى لأنه لو كان رباعيا أو خماسيا يكون وزن الثلاثى بحذف حرف أو حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعى

لسأرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال (الصحيح) واضعا المظهر موضع الضمير إشارة إلى أن المراد به غير الأول فان المراد بالأول ما صدق عليه الصحيح وبالثنى مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت فهي عين الأول فليس على الإطلاق أى الصحيح في اصطلاح أهل الصرف (هو) البناء (الذى ليس) فيه (في مقابلة الفاء والعين واللام) من فعل (حرف علة) هى الواو والياء والألف وليس في تلك المقابلة أيضا (تضعيف) أى حرفان من جنس واحد (و) ليس فيها أيضا (همزة) فيدخل (نحو ضرب) إذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل إلا الضاد في مقابلة عينه إلا الراء وفي مقابلة لامه إلا الباء وليس شئ من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه أيضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التثني به ويدخل فيه أيضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب واقعنس (واختص الفاء والعين واللام) من بين الحروف الباقية (لوزن) والمعيار (حتى يكون فيه) أى في الوزن (من حروف الشفة والوسط والخلق) التى هى الخارج السككية (شئ) أى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما أن كونه شاملا للأفعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره إياها لكن إذا طلب لهذا الوجه مرجع على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل وإذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لأن فعل من باب فتح وعمل من باب علم وإنما يقل واختص فعل للوزن واحتاج إلى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحرركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن إذ لو قال فعل لما صالح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعى لام ثانية نحو فعلى في نحو جعفر ولام ثالثة في الخماسى نحو فعلى في نحو جحمرش وإنما زاد اللام دون غيره لأن الزيادة بالآخر أولى فالأولى أن زاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال إذا عرفت هذا (فقولنا) أى مقولنا وملفوظنا الذى هو (الضرب مصدر) في اصطلاح هذا الفن أى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة أعنى (يتولد منه الأشياء التسعة) المذكورة إما خبر بعد خبر أو حال من الضرب (وهو) أى المصدر المصطلح كضرب (أصل) للفعل المصطلح كضرب معروف وفهملع وفهملع مجهول له نحو له إلا أن صبغة بناء المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الأفعال فإذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر معلوم فإذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر مجهول وإذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن (في) جنس (الاشتقاق) لافى جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب إن شاء الله تعالى (عند البصريين) من الصنفين وإنما قلنا إن المصدر أصل للفعل في الاشتقاق (لأن مفهومه) أى معنى المصدر (واحد) وجزء (ومفهوم الفعل) أى المعنى الذى يفهم منه بحسب الوضع (متعدد) وكل وأما تسمع بالمعبدى فليس بحسبه (لدلالته) أى لدلالة الفعل بحسب الوضع (على الحدث والزمان) أى زمان ذلك الحدث من الأزمنة الثلاثة (والواحد قبل

والخماسى بزيادة حرف أو حرفين والزيادة أسهل من الحذف عندهم قوله (فقولنا) مبتدأ وقوله (الضرب) مقول القول باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله (مصدر) خبره وقوله (يتولد منه) أى من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق (الأشياء التسعة) المذكورة صفة مصدر (وهو) أى المصدر معلوما كان أو مجهولا (أصل) للفعل معلوما كان أو مجهولا فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول (في الاشتقاق) لافى العمل (عند أصحابنا البصريين) لا عند الكوفيين (لأن مفهومه) أى مفهوم المصدر (واحد) وهو الحدث فقط (ومفهوم الفعل متعدد) لا واحد (لدلالته على الحدث) على (الزمان) ماضيا كان أو مضارعا (ولاشبهه أن) الواحد قبل

المتعدد) وأصل له فكذلك ما يدل على الواحد قبل ما يدل على المتعدد وأصل له ولما توجه أن يقال إن الدليل المذكور لا يدل على كون المصدر أصلا لغير الأفعال من الأشياء التسعة لعدم دلالة على الزمان أجاب بقوله (وإذا كان أصلا للأفعال يكون أصلا لمتعلقاتها) أي من غير نظر إلى جريان الدليل المذكور فيها بل بمجرد ذكورها متعلقات الأفعال فحاصل معنى كلامه أنه إذا كانت الأفعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل الدليل على أن المصدر أصل للأفعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بأنه لا يلزم من كون المصدر أصلا للأفعال من حيث التعدد المذكور كون المصدر أصلا لمتعلقات الأفعال لأن التعدد المذكور ليس بموجود في بعضها كاسم الفاعل فإنه لا يدل على الزمان وأجاب عنه بعض آخر بقوله نعم إن التعدد المذكور ليس بثابت إلا أن التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لأنه يدل على الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض (أو لأنه) أي المصدر (اسم والاسم مستغن عن الفعل) أي في الإفادة ينتج أن المصدر مستغن عن الفعل ثم يجعلها صغرى لقولنا فكل مستغن عن الفعل فهو أصل له فنقول المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل فهو أصل له ينتج أن المصدر أصل له (٨) وهو المطلوب فإن قلت مجرد إثبات استغناء المصدر عن الفعل لا يكفي في أصالة المصدر

لجواز الاستغناء عن الطرفين المتعدد) ولا شك أن ما يدل على الواحد أي المصدر أيضا يكون قبل ما يدل على المتعدد أعني الفعل وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا (وإذا كان) المصدر (أصلا للأفعال) في الاشتقاق (يكون أصلا) أيضا (لمتعلقاتها) أي لمتعلقات الأفعال من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها وإن لم تكن تلك العلة موجودة فيها (أو) نقول المصدر أصل (لأنه) أي المصدر (اسم) لصديق التعريف عليه (والاسم مستغن عن الفعل) أي غير محتاج إليه في الإفادة التي هي الغرض من وضع الألفاظ لأن التركيب من اسمين يفيديو الفعل محتاج فيها إلى الاسم لأن التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيديو ولا شك أن المحتاج إليه أصل للمحتاج وفيه أيضا نظر لأن الأصالة في الإفادة عند التركيب لا تستلزم التقدم في الوضع والكلام فيه (و) نقول (أيضا) كاللذين الأولين في الاستدلال على أصالة المصدر في الاشتقاق أنه (يقال له) أي يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب (مصدرا) أي هذا الاسم (لأن هذه الأشياء) السبعة المذكورة (تصدر عنه) أي عما صدق عليه المصدر فإن معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا إنما يسمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الأشياء الثمانية وفيه أيضا نظر لأن باب الحجاز مفتوح فلم لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور أو يكون بمعنى المصادر كالحجاز بمعنى الجائز أو يكون بمعنى مصدرية كضرب الأمير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين وفيه والحجة القوية لهم أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأركان الثلاثة التي هي الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب إلى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حر وفهو على المصدر أي على الحدث وبوزنه على الزمان ؛ ولما وقع ذكر الاشتقاق على أنه قيد في

بل لا بد من إثبات احتياج الفعل إلى المصدر ليم المطلوب . قلت احتياج الفعل إلى الاسم في الإفادة معلوم معهود ولهذا لم يذكر ولقائل أن يقول إن أصالة المصدر في الإفادة لا تدل على أصالته في الاشتقاق لأن الاشتقاق ليس هو الإفادة ولا لازما لها فتأمل . اعلم أن هذا الدليل لو تم لدل على أصالة المصدر بطريق الالتزام وكذا الدليل الأول وأما الدليل الثالث فبني على التحقيق ولهذا فصله عما قبله فقال (وأيضا) ولم يقل أو لأنه (إنما يقال له مصدر) أي

إنما سمي المصدر مصدرا (لأن هذه الأشياء التسعة) المذكورة (تصدر عنه) لأن معنى المصدر لغو موضع يصدر عنه الإبل . فإن قلت هذا القول بيان لتسمية المصدر مصدرا للصدور الأشياء التسعة عنه وهذا لا يمكن إلا بعد ثبوت كون المصدر أصلا في لازم المصادر قلت معنى الاستدلال به أنهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدرا للصدور الأشياء التسعة عنه فلم يكن المصدر أصلا عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك هذا وكل ما ذكره المصنف من الاستدلالات كلام ظاهري والتحقيق ما ذكره الفاضل الرضائي حيث قال قال البصريون كل فرع يصاغ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأركان الثلاثة التي هي الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حر وفهو على المصدر وبوزنه على الزمان ولما ذكر أن المصدر أصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أمران بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على أصالة المصدر فيه والأصل أن يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها مع أن معنى الاشتقاق معلوم بوجه ما . ثم لما فرغ من الاستدلال بادر إلى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر متمسكات للكوفيين ليتضح المقصود ولكنه قدم تعريف مطلق اشتقاق على

يعريف الاشتقاق المتنازع فيه لفائدة نذكرها إن شاء الله تعالى فقال (الاشتقاق) (١) هو أن تجد بين اللفظين أي المتغارين

الحكم بأصالة المصدر أو الفعل وإثباتها الذي هو المقصود الأصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع قسما منه عرفه أولا وقسمه إلى أقسامه ثانيا وبين ماهو المراد منه في محل النزاع ثالثا على ماهو مقتضى الترتيب إلا أنه أخرج عن أدلة أحد المتخاصمين ولم يبادر إليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود أصلي كما أشرنا إليه لأنه قدمها على ذكر مذهب الآخر وأدلتها بإشارة إلى حقيقة مذهب الفريق الأول كمانه عليها بقوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وسببه عليه أيضا بقوله الأفعال التي تشتق من المصدر فكأنه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لأحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ منه استشعر خلافا فذكره (الاشتقاق) في اللغة أخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح محد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فإن اعتبرناه من حيث إنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به لا إلى عمله فاحتجنا إلى تحديده بحسب العلم وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله عرفناه باعتبار العمل أما تعريفه باعتبار العمل فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله ذا أعلى معنى يناسب معناه وأما تعريفه بحسب العلم فهو (هو) كما قال (أن تجد) أنت أي علمك على أن تجد من أفعال القلوب لا بمعنى المصادفة (بين اللفظين) مفعول ثان لتجد ومفعوله الأول قوله (تناسب) وهو أعم من الموقفة (في اللفظ) أي في تركيب حروفه الأصول فإن حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستباق لا عبرة بها احتريزه عن نحو قعد وجلس (والمعنى) احتريزه عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لأنواعه الثلاثة وقدم التناسب في اللفظ لأن الأخذ المعتمد في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم إنما يتحقق في اللفظ والتنبيه على ذلك المقصود أهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على أقسامه إنما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع أنه معتبر فيها على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى كالميلاني نظر إلى أن هذا الأخذ إنما هو المعنى فشكل وجهة إلا أن نظر المصنف أنسب للنص. والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكأنه قيل العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه فأشار بذلك اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى إلى أنه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لأن معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل إذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج أيضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب إذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث إذ لا تغاير بينهما في اللفظ ويخرج أيضا ذئب وشرحان إذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب والضرب وجذب وجذب ونسق ونسق لأن التناسب أعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك أن بين الأولين وبين الأوسطين وبين الآخرين مناسبة كما سنذكره إن شاء الله تعالى وإنما قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقرير اليدخل فيه نحو الطلب وطلب فإن حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر لغيرية الأولى كالجزم من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وإن كان أصلها السكون إلا أنها لم تستعمل على الأصل في غيرها حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفاءها عند عمل العامل وتحقق استعمال الاسم ساكن في غير حال الوقف أيضا وهذا سقط ما قيل إن عنيته بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا أنها غير لازمة في الاسمى ولكن لم قلت إن مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظير الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وإن عنيته بها مطلق الحركة منعنا

(٢ - مراح الأرواح) والتناسب في المعنى فقط وقوله في اللفظ والمعنى فصل يخرج التناسب في اللفظ فقط كما في ضرب

بمعنى اللقي وضرب بمعنى الذهاب فإن فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب في المعنى فقط كما في القعود

وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الألف في مثل الضارب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتحة الراء في ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كتقص الواو من قل فانه مشتق من القول كذا قيل (تناسبا في اللفظ) وهو يتناول التناسب في نفس حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب في مخرج حروف اللفظ نحو نطق ونطق (والمعنى) فإن قلت هذا التعريف غير مستقيم لأن الاشتقاق وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف الخطاب فلا يكون أحدهما هو الآخر قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين في اللفظ والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليه تنبيها على أن ذلك التناسب من الموجودات في نفس الأمر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل في تعريف الوحدة إنها تعقل عدم الانقسام تنبيه على أنها من المعاني العقلية لا من الأمور العينية فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب في اللفظ والمعنى معا والتناسب في اللفظ فقط

والجلوس فان فعل أحدهما لا يكون مشتقاً من الآخر (وهو) أى الاشتقاق المطلق المعروف (ثلاثة أنواع) عند أصحاب هذا الفن إما بالاستقراء أو بالحصص العقلية لأنه إما بالتقديم والتأخير وإما بالتبديل وإما بغيرهما. الثالث (اشتقاق صغير وهو أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب فى الحروف والترتيب) أى فى ترتيب تلك الحروف فان قامت المطلق تماماً لتحصل نوعاً بانضمام قيد واحد وهو هنا ليس كذلك لأن معنى مطلق الاشتقاق كما حقيقة تناسب اللفظين فى اللفظ والمعنى جميعاً ومعنى هذا النوع منه على ما ذكرته تناسب اللفظين فى اللفظ فقط لأن التناسب فى الحروف والترتيب تناسب لفظي فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو فى المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت قيد فى المعنى محذوف مقدّر فى هذا التعريف وفى تعريفى النوعين الآخرين أيضاً بناء على فهم المبتدئ مع أنه لا يتعلق به غرض تحصيل نوع فان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق وهو غير جائز أيضاً قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقاً أعم من أن يكون التناسب فى الحروف والترتيب جميعاً أو أن يكون فى الحروف فقط أو أن يكون فى مخرج الحروف وكل من هذا التناسب الثلاثة تناسب خاص فافترقاهم إن تحقق ذلك المطلق فى ضمن الخاص (١٥) الأول صار نوعاً من الاشتقاق المطلق يسمى صغير الكونه معلوماً بأدى تأمل

عدم اللزوم. ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال (وهو) أى الاشتقاق المعروف (على ثلاثة أنواع) أحدها اشتقاق (صغير وهو) علم (أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب) أى توافق (فى الحروف والترتيب) أى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى أيضاً (نحو) اشتقاق (ضرب) ماضياً (من الضرب) مصدر (و) ثانيها اشتقاق (كبير وهو) علم (أن يكون بينهما) تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب) سواء كان مع الموافقة فى المعنى (نحو) اشتقاق (جذب من الجذب) وهما متوافقان فى المعنى أو مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والأول الاختلال بالحائط والثانى الاختلال بالعرض فهما متناسبان فى المعنى (و) ثالثها اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما) تناسب فى المخرج والمعنى) فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار المخرج (نحو) اشتقاق (نق من النق) والأول صوت الغراب والثانى صوت الحمار فهما متناسبان فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر إذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لأنه إن اعتبر الموافقة فى الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل فى العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وإن اعتبر الموافقة فى الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه إلى تأمل كثير فى العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وإن اعتبر عدم تناسب الحروف فهو أكبر لاحتياجه إلى تأمل أكثر فى العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه : ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه إلى أقسامه وتعيين كل قسم منها شرع يبين المراد منه فى محل النزاع فقال (فالمراد بالاشتقاق المذكور ههنا) أى فى قوله وهو أصل فى الاشتقاق وفى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر (هو اشتقاق صغير) فانه الكمال والمباشر عند الإطلاق وإنما كان هو المراد لأن النزاع إنما هو فى الأصالة فى هذا الاشتقاق : ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الأول وتقرير أدلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع فى بيان مذهب الفريق الثانى فقال

بسبب اشتراكهما فى الحروف وترتيبها (نحو) اشتقاق (ضرب من الضرب) وإن تحقق فى ضمن الثانى صار نوعاً آخر منه يسمى كبير الكونه معلوماً بتأمل قوى لعدم اشتراكهما فى الترتيب وإن تحقق فى الثانى صار نوعاً ثالثاً منه يسمى أكبر الكونه معلوماً بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما فى نفس الحروف. اعلم أنهم عرّفوا الاشتقاق الصغير بانقطاع فرع من أصل يدور فى تصريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (و) الأول وهو ما يكون

بالتقديم والتأخير اشتقاق (كبير وهو أن يكون بينهما) تناسب فى اللفظ والمعنى) حق العبارة أن يكون فى الحروف (دون) قال (الترتيب) كما يعرفه الذوق السلم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (نحو) اشتقاق (جذب) بتقديم الباء (من الجذب) بتأخير هـ فى تعريف هذا النوع وفى النوع الآخر أيضاً ما فى تعريف النوع المتقدم من السؤال والجواب تدبره قليل الكبير أن يكون بين كلمتين تناسب فى اللفظ والمعنى فهو أعم من أن يكون اسمين أو فعلين أو أحدهما اسماً والآخر فعلاً أو مجرداً أو مزيداً أو أحدهما مجرداً والآخر مزيداً وأن يزيد معنى المشتق أولاً وأن يترتب الحروف أولاً (و) الثانى وهو ما يكون بالتبديل اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما) تناسب فى المخرج (دون نفس حروف اللفظ) (نحو) اشتقاق (نق من النق) بإبدال العين من الهاء (والمراد من الاشتقاق) المتنازع فيه بين الفريقين (المذكور) فى قولنا وهو أصل فى الاشتقاق (ههنا اشتقاق صغير) قيل وأما غيره فيجوز أن يجعل كل منها أصلاً بالاتفاق فان قلت فما الفائدة حينئذ فى تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه إلى ثلاثة أنواع قلت الفائدة زيادة انتصاح المراد عند المبتدئ وتميزه فضل تميزاً لمعرفة حقيقة النوع إنما هى بمعرفة جنسه وفصله ويمكن أن يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعروف اشتقاق صغير على معنى أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف فى الموضعين

لكن الأول أوفق . ولما فرغ من استدلال البصريين على أصالة المصدر وبيان ماهية الاشتقاق شرع في استدلال الكوفيين على أصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن لما كان في أدلتهم ضعف لم يقل استدلال بل قال (قال الكوفيون ينبغي) أي يجب (أن يكون الفعل أصلا) في الاشتقاق (لأن إعلاله) وهو تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما في قال وقد يكون بالحذف كما في قات وقد يكون بالاسكان كما في يقول (مدار) أي سبب يثبت الأثر بشبهته وينتفي بانتفائه وهو مصدر ميمي من دار يدور أصله مدور يفتح الواو فاعل بالنقل والقلب (لا إعلال المصدر وجودا وعلما) وما يكون إعلاله مدارا لا إعلال شيء كذلك يكون أصاله ينتج أن الفعل أصل أما الكبيرى فظاهرة وأما الصغرى فقد أثبت المصنف بتمثيل مثالي مثالي ومثالي أجوف بقوله (أما وجودا ففى) مثل (يعد) أصله يعد بوزن يضر بفتح فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية (عدة) مصدر بوزن هبة أصله وعدة فاعل بشرطين أحدهما أن يعمل فعله والثاني أن يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين وإذا كان إعلال فعله شرطا لا إعلاله كان مدارا الهوكيفية لإعلاله أنه نقلت حركة الواو إلى ما بعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل واستتقالا للكسرة على الواو أو حذفت متحركة وحرك ما بعدها بنحس حركاتها ولزم ناء التأنيث كالعوض منها فلواتنى أحد الشرطين لا يجوز حذفها فلا تحذف من نحو الولدة لأنه اسم فانتفى الشرط الأول ولا من نحو الوعدة والوعد بفتح الواو فهما لانتفاء الشرط الثاني (و) مثل (قام) أصله قوم فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (قيام) أصله قواما فقصبت الواو ثوبا لفعله لا لوجوده وجب الإعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورا قلبت ياءا ألفا فيكون المصدر تابعا لفعله في مطلق الإعلال (وأما عدما ففى) مثل (يوجل) معناه وبابه يخاف يعنى (٩٩) لم يعمل الواو فيه لعدم موجب الإعلال أما بالحذف فلعدم

وقوعها بين ياء وكسرة
وأما بالقلب ألفا أو بنقل
الحركة فليكونها وأما
بالقلب ياء فلعدم انكسار
ما قبلها (وجلا) مصدر
بوزن وعد لم يعمل اتباعا
لفعله كما يعمل عدة لذلك (و) فى
مثل (قاوم) يعنى لم يعمل قاوم
لما لوجود مانع الإعلال لأنه
لو حذفت الواو إما ابتداء
أو بعد قلبها ألفا لتيسر

(قال الكوفيون ينبغي أن يكون الفعل أصلا) والمصدر فرعاً له (لأن إعلاله) أى إعلال الفعل (مدار) وسبب (لا إعلال المصدر وجودا) أى من جهة الوجود أى إن وجد إعلال الفعل وجد إعلال المصدر (و) مدار (عدما) أى إن عدم إعلال الفعل عدم إعلال المصدر والدور إن ترتب الشيء على ما له صلوح العلية وسمى الشيء الأول المترتب للدائر والشيء الثانى المترتب عليه المدار (أما) كون إعلال الفعل مدار الإعلال المصدر (وجودا ففى) مثل (يعد) أصله يعد وعد (عدة) هى مصدر يعد أصله وعدة ولما حذفت الواو من يعدلة توجب الحذف حذف من وعدة وإن لم توجد فيها تلك العلة تبعاله (و) مثل (قام قيام) أصلهما قوم قواما فلما أعل الأول أعل الثانى وإن انتفى موجب الإعلال فيه تبعاً للأول (وأما) كون إعلال الفعل مدار إعلال المصدر (عدما ففى) يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعمل الفعلان لم يعمل المصدران تبعاً لهما (ومداريته) أى مدارية الفعل من جهة الإعلال للمصدر لاشتق في أنها (تدل على أصلته) أى على أصالة الفعل للمصدر (وأضاً) أى كما أن الفعل مدار من جهة الإعلال للمصدر كذلك (يؤكد الفعل به) أى بالمصدر (نحو ضربت ضرباً) فإن ضرباً مصدر يؤكد الفعل أعنى ضربت وكيف لا يكون مؤكداً له

بقام وإما لعدم موجب لآنها لا يمكن قلبها ياء لعدم انكسار ما قبلها (وأما) مصدر لم يعمل اتباعا لفعله وهو قوام مع أن هذا اللفظ يعمل إذا وقع مصدر القام اتباعا له فيقال قياما كما مر (ومداريته) أى مدارية إعلال الفعل وجودا وعدما لا إعلال المصدر (تدل على أصلته) أى الفعل لكون المدار متبوعا وانت تعلم أن الأصل فى الإعلال لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق وأيضا إن قوله فى بعد عدة ويوجل وجلا يدل على أن المضارع أصل والمصدر مشتق منه بالذات وقوله فى قام قياما وقاوم قواما يدل على أن الماضى أصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطربت مقالتهم وأيضا إن هذا الاستدلال من قبيل إثبات القاعدة بالأمثلة وهو غير جائز نعم ثبت القاعدة بها إذا كان بالاستقراء التام وهما ممنوع وأيضا أن مثل عدة لا يكون إعلاله بمجرد اتباع الفعل بل بشرطين حتى لا يعمل الوعدة والوعد بفتح الواو فهما مع أن فعلهما وهو يعد كما حقيقته وأيضا إن رمى فعل يعمل بقلب الياء ألفا ورميا مصدر لا يعمل وأن اعشوشب فعل لا يعمل واعشيشا بمصدر يعد يعمل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مدارية إعلال الفعل لا إعلال المصدر وجودا وعدما (وأضاً) ينبغي أن يكون الفعل أصلا لأنه (يؤكد الفعل به) أى بالمصدر (نحو ضربت ضرباً) فضر باً يؤكد ضربت تأكيداً اسمياً لا صناعياً لأنه لم يعهد فى العربية أن المصدر تأكيد لفظى أو معنوى وأيضا التأكيد الصناعى من التوابع وهى معرفة بأنها الكلمات التى لا عسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وإعراب المصدر ليس على سبيل التبع للغير لأنه من المفاعيل وإعرابها أصلى لا تبعي وأيضا الواقع فى محل المعرب الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولما لم يكن ضرباً فى ضربت ضرباً من التواكيد الصناعية كان فى تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان فشبهوا بالتأكيد اللفظى الصناعى توضيحاً فقالوا :

(وهو بمنزلة ضربت ضربت) أى فى مجرد كون الثانى تأكيد للأول (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لكون معناه مقصودا بالذات فى الكلام (دون المؤكد) بكسر الكاف لكون معناه مقصودا لأجل المؤكد فىكون الفعل أصلا هذا الذى قررناه ما أراد الكوفيين لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال فى الجواب بل فى الاعراب وتبعه الشراح فحملوا التأكيده على اللفظى فلن يفيد بعضهم بعضا إلا غورا (وأيضا يقال له مصدر لكونه مصدورا به عن الفعل) فىكون الفعل مصدرا أو المصدر مفعولا فىكون الفعل أصلا (كما قالوا مشرب عذب) أى ماء طيب لذيد (ومركب فاره) أى جيد السير لا يتعب راكبه (أى مشروب) عذب (ومركوب) فاره وأيضا قالوا المصدر مفعول بمعنى المصدر نحو قدمت مقعد أى قعدوا والمصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وأيضا استدلو عليها بعمل الفعل فى المصدر نحو قدمت قعدوا لأن العامل قبل المعمول وهو مغالطة لأن العامل قبل المعمول بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأن أحدا تقدم من الآخر وإذا قد علمت مذهبي الفريقين فى الأصالة فى الاشتقاق فاعلم أن الحد التام للمصدر عند البصريين هو اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث (١٢) الذى يشتق من الفعل (قلنا فى جوابهم) عن أدلتهم بأسرها أما عن الأول فهو

أن (إعلال المصدر) أى عند إعلال الفعل هذا القول إلى قوله سال المزاب مقول قلنا فليتقابل الجمعان (للمشاكله) وهى الموافقة أى ليكون المصدر موافقا ومطردا لفعله فى الحذف والاعلال (للمدارية) حتى تدل على الأصالة (كحذف الواو فى تعد) بنقطتين من فوق وباقي صيغ المضارع التى لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة موافقة ليعد أى لثلاث يختلف بناء المضارع بل يجرى على وتيرة واحدة وإن لم يوجب الحذف (و) كحذف (الهمزة فى يكرم) بنقطتين من تحت وباقي صيغ المضارع سوى

أكرم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وإن لم يوجد فيها علة الحذف وهى اجتماع الهمزة من موافقة لأكرم أى ليطرد الباب. اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مدارية إعلال الفعل لا إعلال المصدر وجودا فكأنه قال إنا لانسلم أن إعلال الفعل للمدارية لم لا يجوز أن يكون للمشاكله كحذف الواو فى تعد فلا يتوجه أن يقال إن قوله إعلال المصدر للمشاكله للمدارية دعوى بلا دليل ولما كان مدار الاستدلال على المدارية وجودا وعلمامعا كتنفى منع الأول ولم يتعرض لمنع الشق الثانى وقدمناه أيضا فتذكر (و) أما عن الثانى فهو أن (المؤكدة) بفتح الكاف (لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق) والكلام فيه (بل) تدل على الأصالة (فى الاعراب كما فى جاء فى زيد) يعنى كما أن زيد الأول مؤكدا أصل فى الاعراب بالنسبة إلى زيد الثانى لافى الاشتقاق لأنه من الجوامد كذلك الفعل فى مثل ضربت ضرب بأصل بالنسبة إلى المصدر فى الاعراب لافى الاشتقاق وأنت تعلم أن هذا الجواب إنما يصح أن لو حمل التأكيده على اللفظى الصناعى وقد عرفت فساد ما قررناه سابقا من الأدلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيده هو الاسمى للصناعى فلا يلزم من كون اللفظ الأول أصلا بالنسبة إلى الثانى فى الاعراب كونه كذلك فى الأول وأيضا إنا لا نجد فى ضربت إعرابا أصليا يتبعه إعراب ضرب بأهذا. ونحن نستعين بالله ونقول باستعانة الله الجواب الصحيح أن يقال المؤكدة بالمعنى الذى أرادوه لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق بل فى غرض

المتكلم في نظم الكلام فهو أمر قد يتبدل عن تبدل الأغراض كما إذا قلت زيد قائم لا قاعد كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا
وفر عافا ذاعكست وقلت زيدا قاعدا بل قائم صار الأصل فرعا والفرع أصلا وأمثال ذلك كثيرة والأصالة في الاشتقاق أمر لا يتبدل وكل
ذلك ظاهر بصواب التأمل وأيضا نقول ضربا في ضربت ضربا لا يؤثر كذا الفعل بل المصدر الذي في ضمن الفعل قال الفاضل الرضوي وهو يعني
ضربا في ضربت ضربا في الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون لكنهم سموها تأكيد للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما
ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للخبر والزمان اللذين تضمنهما
الفعل اه وإذ لم يكن الفعل مؤكدا بالمصدر في الحقيقة لم يكن له أصالة بالنسبة إلى المصدر أصلا (١٣) فضلا عن الأصالة في الاشتقاق

(و) أما عن الثالث فهو أن
(قولهم مشرب عذب
ومركب فاره من باب جرى
النهر وسال الميزاب) أي
من باب المجاز الذي هو ذكر
الحل وإرادة الحال لا من
قبيل ذكر المصدر وإرادة
المفعول كما ذكرتم يعني
أن مشربا ومركبا اسم
مكان يراد بهما محل في
ذلك المكان فإراد منه
مشرب ماء حل فيه ومن
مركب فرس حل فيه فغنى
مشرب عذب ماء عذب
ومعنى مركب فاره فرس
فاره كما أن النهر موضع يراد
به ما حل فيه وهو الماء
فيكون معنى جرى النهر
جرى الماء فيه . فحاصل
الجواب أنا لا نسلم أن مشربا
ومركبا مصدران بمعنى
مشروب ومركوب حتى
يكون لفظ المصدر بمعنى
المصدر وأيضا لم يجوز
أن يكونا من قبيل ذكر
الحل وإرادة الحال كما في
جرى النهر وسال الميزاب

ليس بمشتق منه ولا لزم اشتقاق الشيء عن نفسه وكلامنا في الأصالة في الاشتقاق ولا محذور أن يكون
الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق وأصالة فيه ومتأخر عنه في الاعلال وفرع عليه فيه للمشكلة كما أن
الاسم أصل في الأعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجي إن شاء الله تعالى (و) قلنا في الجواب عن متمسكهم
الثالث (قولهم مشرب عذب ومركب فاره) ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا بأن وضع
لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا لفظ المشروب
ولفظ المركب مرادفا لفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضا حقيقة في معنى المصدر ومرادفا لفظ
المصدر به بل يكون ذلك (من باب جرى النهر وسال الميزاب) فكما أن هذا من المجاز إما من المجاز اللغوي بأن
أطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء لأن الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب
أو من المجاز العقلي بأن أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي وأسند إليهما الجر يان والسيلان مجازا للملايسهما
لما هما له أعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز أيضا ما في المفرد بأن يطلق اسم المحل
الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس وإما في النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب
معناهما الحقيقي وينسب إليهما العذوبة والفراسة مجازا للملايسهما لما هما له أعنى الماء والفرس . وحاصل
الجواب أن قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد أما على تقدير كون المجاز في النسبة فلا أن
المشرب والمركب حيث نزل على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب محل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر
قياسا عليهم محل الصدور وهو عليهم لاسم وأما على تقدير كون المجاز في المفرد فلا يلزم من كون اللفظ
مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازنا له مستعملا في مثل ذلك المعنى على
سبيل القطع بل غاية أن احتمال استعماله فيه فيمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى
المصدر به مجازا مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو محل
الصدور مع أن الحقيقة أصل والمجاز خلافه لا حاجة فيه للكوفيين على أن تشبيه كون المصدر بمعنى المصدر
به يكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع إذا الشرب والركوب متعديان
فيمكن أن يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب للدلالة المشرب على المشروب والمركب
على المركوب والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدر به إذ لا دلة للمصدر على
المصدر به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على أصالة الفعل أن المصدر مفعول بمعنى
المصدر أي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا أي قعدوا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أي صادر
عن الفاعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا أيضا بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعدوا والعامل قبل
المعمول وهو مغالطة لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول

باعتبار كونهما اسمي مكان . وأقول المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين سائغ لكن ما قاله الكوفيون شائع وأما
المركب فهو لا يكون إلا مصدرا بمعنى المفعول حتى كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى النهر . والأولى في الجواب أن يقال لا يلزم
من كون المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدر بمجردهم موازنا لهما وهو ظاهر بل لا يلزم كونهما
بمعنى المفعول في هذين الاستعمالاتين لجواز أن يقال هو ماء سهل المشرب بمعنى الشرب مع أنا لا نسلم ذلك في هذين الاستعمالاتين وأيضا يجوز أن
يكون من باب جرى النهر . ولما ذكر المصنف أن الصراف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وجب
عليه أمران بيان أصالة المصدر في الاشتقاق وبيان صيغ المصادر وأقسامها فلما فرغ من الأول شرع في الثاني فقال :

(ومصدر الثلاثي) أي المجرد (كثير) أي سماعي لا ضبط له وأما مصدر غير الثلاثي المجرى فله ضبط وقياس سنييه إن شاء الله تعالى وقوله (وعند سيبويه يرتقي) ذلك المصدر (إلى اثنين وثلاثين بابا) أي وزنامستثنى في المعنى من قوله كثير فكأنه قال ومصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له ولا ترتقي أوزانه إلى عدد معين عند جميع الصرفين إلا عند سيبويه فإن ما ذكره نوع من الضبط قليل إن المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابا المذكورة وبغاية وكرامية لكن تركهما المصنف لقلتهما ووجه الضبط أن المصدر عينه إما ساكن أو متحرك والساكن إما أن لا يزداد فيه شيء أو يزداد فيه التانيث أو ألف التانيث أو الألف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير الأربعة إما مفتوح الفاء أو مكسور أو مضموم فما حصل من ضرب الأربعة في الثلاثة الذي هو اثني عشر مذكور على الترتيب المذكور (نحو قتل) من باب الأول (وفسق) من باب الأول (وشغل) (١٤) من باب الثالث (ورحمة) من باب الرابع (ونشدة) من باب الأول يقال نشد

(الضالة أي طلبها) وكثرة من باب الرابع الكدرة ضد الصفو (ودعوى) من باب الأول (وذكرى) من باب الأول وهو ضد النسيان (وبشرى) من باب الأول وهي البشارة (وليان) من باب الثاني مصدر لوى يلوى أصله لوى ان قلبت الواو ياء وأدغم لاجتماعهما وسبق حدهما بالسكون يقال لوى الحبل أي قلبه (وحرمان) مصدر بمعنى منع (وغفران) وهما من باب الثاني وأردف بقوله (وتروان) في باب ذلك الأول بفتح حاء مصدر نزع معنى وثب لأن المصدر المتحرك العين زيد في آخره ألف ونون لم ينجى إلا هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان هذا إذا كان العين ساكنا (و) أما إذا كان متحركا فهو إما مفتوح ولا يزداد فيه شيء فهو إما مفتوح الفاء نحو (طلب) من باب الأول (و) إما مكسور (و) من باب الثاني (و) إما مضموم (و) من باب الخامس (و) أما مضموم (و) من باب الأول والمصنف قدمه على صغره وهدي لقلته وقوعهما وإما مضموم ولا يزداد فيه شيء ولم ينجى عنه غير مفتوح الفاء نحو (خفق) من باب الأول والمصنف قدمه على صغره وهدي لقلته وقوعهما وإما مضموم ولا يزداد فيه شيء ولم ينجى عنه غير مفتوح الفاء نحو (غلبة) من باب الثاني (و) إما مكسور (و) يزداد فيه التاء ولم ينجى عنه (سركة) من باب الثاني (و) إما مفتوح يزداد فيه الألف فهو إما مفتوح الفاء نحو (ذهاب) من باب الثالث (و) إما مكسور (و) يزداد فيه الألف والتاء وهو أيضا إما مفتوح الفاء نحو (زهادة) من باب الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة (و) إما مكسور (و) من باب الثاني ولم ينجى عنه مضموم

وأن

(و) إمام مضموم وزاد فيه الواو أو هو أيضا إمام مضموم الفاء نحو (دخول) من باب الأول (و) إمام مفتوح الفاء نحو (قبول) من باب الرابع آخره لقلته ولم يجي عنه مكسوره (و) إمام مكسوره وزاد فيه الياء ولم يجي عنه غير مفتوح الفاء نحو (وجيف) من باب الثاني مصدر وجفت بمعنى اضطرب (و) إمام مضموم وزاد فيه الواو والتاء ولم يجي عنه غير مضموم الفاء نحو (صهوة) من باب الخامس وهي الحمرة في شعر الرأس (و) إمام مفتوح وزاد فيه الميم ولم يجي عنه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مخرج) من باب الثاني (و) إمام مكسور وزاد فيه الميم والتاء (٩٥) ولم يجي عنه غير مفتوح الميم نحو

(مسعاة) من باب الثالث من

السعي أصله مسعية قابت

الياء ألفا لفتحها وانفتاح

ما قبلها . قال في مختار

الصحيح : المسعاة واحدة

المساعي في السكر والجود

(و) إمام مكسور وزاد فيه

الميم والتاء ولم يجي عنه غير

مفتوح الميم نحو (محمدة) من

باب الرابع (ويجيء المصدر)

من الثلاثي المجرد (على وزن

اسم الفاعل و) على وزن

اسم المفعول) أى يتحدد

وزنه ووزنها وإن كان

مصدرا حقيقة (نحو قمت

قائما) فقاوما مصدر بمعنى

قيام وإن كان وزنه وزن اسم

الفاعل لأنه فاعل حقيقة

يراد به معنى المصدر كما يذكر

المصدر ويراد به الفاعل نحو

رجل عدل أى عادل (ونحو

قوله تعالى : بأيكم الفتون)

فالفتون مصدر بمعنى

الفتنة على تقدير عدم

زيادة التاء وإن كان

وزنه وزن المفعول لأنه

مفعول حقيقة يراد به معنى

المصدر كما يذكر ويراد به

وإن كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقرار نحو كراهية ولم يذكره أيضا لقلته هذا إذا كانت المدة الألف وإن كانت الواو أو إياها معها زيادة أخرى أو لافان لم يكن فالفاء إمام مضموم (و) ذلك نحو (دخول) أو مفتوح (و) ذلك نحو (قبول) وآخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجي عنه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة وإن كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقرار ولم يجي عنه إلا مضموم العين كصهوة وإن كانت المدة الياء فلم يجي عنها بقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر (و) ذلك نحو (وجيف) وإنما أخر نحو (صهوة) مع أن المناسب ذكره مع دخول إذ هو مما فيه المدة وانظر إلى قلته بالنسبة إلى المتقدم ونظرا إلى أن معه زيادة أخرى . والحاصل أن لو جيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وأن لصهوة مناسبة له من حيث أن المدة واو ورجح وجيف بالكسرة بالنسبة إلى صهوة وقدم (و) إن كان فيه ميم زائدة ولا تكون إلا مفتوحة بحكم الاستقرار فإما مع زيادة شيء آخر أو لا وعلى الثاني فالعين إمام مفتوح أو مكسور نحو (مدخل ومرجع) على الشذوذ وإمام مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء جميعين لمكرمة ومعونة اسمين على حد تمرة وتمر استبعادا لحي المصدر على هذا الوزن وعلى الأول فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقرار (و) العين إمام مفتوح نحو (مسعاة) أو مكسور (و) ذلك نحو (محمدة) وهو شاذ وإنما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع أن الأول قياسى والثاني سماعى نظرا إلى أن الميمي أيضا مرتبة من مراتب الاختلاف وإن كان قياسيا في نفسه إذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثي المجرد كما أشرنا إليه مع أنه لم يترك الإشارة إلى أنه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به (ويجيء المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول) إلا أن مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالأول (نحو قمت قائما) أى قياما وقوله ولا خراجا من في زور كلام أى خروجا وقوله : كفى بالنأى من أسماء كاف . أى كفاية ومنه أفضل فاضلة أى إفضالا وعافاه الله عافية أى معافاة وعقب فلان مكان أبية عاقبة أى عقبها وقوله تعالى «فهل ترى لهم من باقية» أى بقاء وقوله تعالى «ليس لوقعها كاذبة» أى كذب والدالة أى الدلال بمعنى الغنج (و) الثاني (نحو قوله تعالى : بأيكم الفتون) أى الفتنة إذا كان الباء غير زائدا أما إذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه إلى ميسوره أو إلى معسوره أى إلى يسره وإلى عسره والمرفوع والموضوع والمفعول والمجول بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكرهه والمصدوقه والمخلوف أى الكراهة والصدق والخلف . واعلم أن استعمال وزن اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ولم يجي على وزن النخ ولا فالواجب أن يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل النخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج الخمين بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على

المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه هذا عند غير سيبويه وأما هو فلم يجوز مجي المصدر بوزن المفعول قال في مختار الصحاح الفتون الفتنة وهو مصدر كالمعتول والمخلوق وقال المعتول مصدر عقل وقال سيبويه هو صفة وقال إن المصدر لا يأتي على وزن مفعول ألينة أه ومنهم من ظن وبعض الظن لثم أن معنى قوله ولم يجي المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول أن الفاعل والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول كما فى رجل عدل أى عادل وهذا خلق الله أى مخلوقه وأنت خيرين بأن هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وأنه لا يناسب المقام مع أن المثال المذكور خلاف ماثبت فى اللغة على ظنهم ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت

(ويجيء) المصدر للمبالغة في الفعل والكثرة فيه على وزن التفعّل بفتح الأول وسكون الثاني (نحو الهذار) مبالغة الهذر وهو الهذيان (والتلعاب) أى اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال بمعنى الرد والجولان وكذا التعداد والتسكار والتكرار وأما التبيان والتلقا بكسر التاء فهما فشاذان من هذا الوزن كما صرحوا به (و) على وزن فعيلى بكسر تين وتشديد العين (نحو الخثيى) بكسر تين أى الخث الكثير من الجانبين (والدليلي) مبالغة الدليل وكذا الرمي تقول كان بينهما رميا أى الترامي الكثير من الجانبين (والخليفي) قال عمر رضي الله تعالى عنه زمن خلافته لولا الخلفي لأذنت أى لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الأذان لأذنت قيل سئل الزمخشري أهو قياسى أم سماعي فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيا قال سيويه أوزان المبالغة لا يجيء إلا من ثلاثى وأما (١٦) جمهور الصرفين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل إن ذكر المصدر للمبالغة استطراد

لأن المراد بيان مصدر استعمال السماع بل يجوز كل مصدر في معنى اسم الفاعل واسم المفعول إذا قصد فائدة الجواز (ويجيء) المصدر أيضا للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيويه من الثلاثى المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثى وغيره لأنه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيا ولذلك ذكر في الأمثلة الرمي والميا وقال هي الرمي الكثير وهو على ضربين أحدهما التفعّل بفتح التاء وسكون الفاء (نحو الهذار) بمعنى الهذر الكثير (والتلعاب) بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة للرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الخثيى بمعنى الخث الكثير (والدليلي) بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والفتيى بمعنى كثرة النيمة . ولما فرغ من المصدر الثلاثى شرع في مصدر غير الثلاثى فقال (ومصدر) كل واحد من أبواب (غير الثلاثى) رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا أو غير ميمى (يجيى على سنن) أى طريق (واحد) على حدة ولم يبين أبنية مصادر تلك الأبواب اعتمادا على أساميها في غير الرباعى المجرد وأما فيه فطردا للباب (إلا في كلم) يجيى المصدر (كلاما) على وزن فعلا بكسر الفاء وتشديد العين على لغة أهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع وأطر ففعال بمعنى التفعّل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذبا (و) (إلا في قاتل) يجيى (قتالا) بكسر القاف وتخفيف العين (وقيتالا) بالياء على لغة من قال في كلم كلاما فانه أيضا قياس لغتهم قال سيويه في قتال كأنهم حذفوا الياء التي جاء به أولئك في قيتال ولذلك قيل إن قتالا فرع قيتالا من حيث أن حروف الفعل ثابتة فيه إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السككا كي حيث جعل الياء إشباع كسرة الفاء (و) ألا يجيى (في تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم أيضا لأنه كسر الأول وزيد قبل الآخر ألفت (و) (إلا في زلزل) يجيى (زلزلا) بفتح الأول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الأول وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير إلا أن الكسر أفصح لأنه أصل . ولما فرغ من بيان أبنية الأصل الذى هو المصدر شرع في بيان أبنية الفرغ الذى هو الفعل فقال (الأفعال التي تشتق) على صيغة المبني للمفعول أى تؤخذ (من المصدر) وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول إما بنفسها أو بزيادة حرف الجر وإنما لم يقل على مذهب البصريين إشارة إلى أنه الحق فكأنه لا خلاف فيه كما ذكرنا وإنما

لأن المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتعل على معناه وزيادة كما يدل عليه السباق والسباق وهو ليس كذلك لأنه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم (ومصدر غير الثلاثى) المجرد (يجيى على سنن) أى طريق (واحد) يعنى يجيى قياسا فلكل باب قياس على حدة فتقول مثلا كل ما كان ماضيه على فعل فصدره على فعلة وكل ما كان ماضيه على أفعال فأفعال وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعّل وكل ما كان ماضيه على فاعل ففاعله وفعال وكل ما كان ماضيه افتعل فافتعل وكل ما كان ماضيه فعل فافعل وكل ما كان ماضيه تفعّل فتفعّل وكل ما كان ماضيه تفاعل فتفاعل وكل ما كان ماضيه استفعل فاستفعل

فاستفعال وكل ما كان ماضيه افعل فافعل وكل ما كان ماضيه أفعول فأفعول وكل ما كان ماضيه افعلل فافعلل وكل ما كان ماضيه افعلل فافعلل وفيه قياس واحد للجديع الرباعى والمزيد لكن لا يليق ببيان هذا المختصر (إلا في كلم) فانه لا يجيى مصدره قياسا وهو تكليما بل يجيى (كلاما) بكسر الكاف وتشديد اللام (و) كذا (في قاتل قتالا وقيتالا) والقياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضى أنهما قياسان أيضا حيث قال وأما فاعل في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس إذ أصله قيتالا (و) كذا (في تحمل تحمالا) بكسر تين وتشديد الميم والقياس تحمالا (و) كذا (في زلزل زلزلا) بفتح الأول والقياس بكسره إلا أنهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف . ولما بين أن المصدر أصل في الاشتقاق وأن المصدر قياس سماعي وقياسي وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود فقال (الأفعال التي تشتق من المصدر) كما هو المذهب

(وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم) وكذا سائر ما يجيء من الباب الثالث (لأنعدام اختلاف الحركات في الماضي والمستقبل والعدم) كثرة الاستعمال لأنعدام (مجيئته بغير حرف الحلق) أما في عينه أوفى لامة فيصير مقيدا والمقيد أقل وجودا من المطلق فانتفى الشرطان معا وعدم دخوله في الدعائم وإن كان معلوما بالالتزام عما قبلها من الشرطين لكنه صرح به تقريرا وتوضيحا وليترتب عليه قوله وأما ركن ركن الخ وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء وإنما فتحو عن المضارع إذا كان عينه أو لامة حرفا من هذه الحروف لأنها ثقيلة فأعطوها وما قبلها الفتحة لا تخف لا ممتنع السكون في عين المضارع كما مروا إنما قلنا إذا كان عينه أو لامة لأنه إذا وقع حرف منها فأنحو أمرا لم يلزم الفتح في مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والسكون لا يجب فتح ما بعده لضعفه بالسكوت ولا يشكك بمن لا يدخل لأن المراد أن شرط الفتح أن يوجد في العين واللام حرف منها لا أن كل ما فيه حرف يكون مفتوحا : فان قلت إن الألف من حروف الحلق أيضا باتفاق منهم فلم يعدوه ههنا قلت الألف لا تخطو إما أن يقع عينا أو لاما وأيا ما كان لا يمكن فتح العين لأجله أما إن وقع عينا فلازم سكونه (١٨) وأما إن وقع لاما فلا أنه إما واو أو ياء في الأصل إذا الألف الأصل لا يقع في لام

الفعل بالاستقرار وإذا كان واوا أو ياء فقلها ألفا يتوقف على فتح ما قبلها وهو العين فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الألف فلم يكن الفتح لأجل الألف ولا يلزم الدور وهو المطلوب ثم إن هذا الفتح في العين لما وجد من غير شرط وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهذا حكموا بأن أبي شاذ كذا حققوه . ولما توجه أن يقال إن عدم مجيء الباب الثالث بغير حرف الحلق مشكك بركن ركن وأبي يائي لأنهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق أجاب عنهما بقوله (وأما

وقوى وإلى أن استعماله أكثر بالنسبة إلى الثالث وإنما لم يجيء عن مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لثلاثي حرك حرف واحد بالأثقل بعد التثنية ولم يجيء عن مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لثلاثي يكون كالطرفة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الأثقل إلى الأخف ولا مكسور العين فيه لثلاثي يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة : ولما كان سبب دخول الأبواب الثلاثة الأول في الدعائم أمرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء أحدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها أشار إلى أن عدم دخول الثلاثة الآخر فيها إنما هو لانتفاء الأمرين معا في نفس الأمر لا لانتفاء أحدهما فقط إذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم أن عدم الدخول فيها في نفس الأمر لانتفاء أحدهما فقط أو لانتفاءهما جميعا ولما كان انتفاء الأمر الأول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في أولها وقال (وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لأنعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه) أي مجيء باب فتح يفتح (بغير حرف الحلق) عينا أو لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التردد ولم يقولوا أوفاء لئلا تقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لأنه دليل بعد الوقوع ولما لم يجيء بغير حرف الحلق أنعدم كثرة الاستعمال أيضا (وأما ركن ركن وأبي يائي) بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لف وقوله (فن اللغات المتداخلة والشواذ) نشره على ترتيبه يعني أن ركن ركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن ركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فأخذ الماضي من الأولى والمضارع من الثانية فقل ركن ركن بالفتح فيهما لأنه من باب فتح يفتح فلا تنقض وعد الزمخشري ركن ركن من الشواذ وأبي يائي من الشواذ الثابتة عن المواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا إلا في هذه الصورة فلا تنقض (وأما بقى يبقى وفي يفي وقل يلقى) بفتح عين المضارع والمضارع في الكل من غير حرف الحلق (فلغات) قبيلة (طبي) قد فروا) أي فارين (من الكسرة

ركن ركن وأبي يائي فن اللغات المتداخلة والشواذ) يعني أن المثال الأول من المتداخل والمثال الثاني من الشواذ ففي الكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت أنفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فيه أن ركن ركن أي مال عميل كنصر ينصر لغة وركن ركن كعلم يعلم فيه لغة أيضا فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني والمراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود : والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس . وما قيل من أن أبي بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضيع لأن وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب نقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر إلى أن يحمل على فرعه ويفتح لأجله ما بعده . ولما توجه الإشكال المذكور أيضا بالأمثلة التي ذكرها أجاب بقوله (وأما بقى يبقى وفي يفي وقل يلقى فلغات طبي) يعني أن بقى يبقى وفي يفي من باب علم يعلم فعين ماضيهما مكسورة وقل يلقى من باب ضرب يضرب فعين مضارعه مكسورة لكن قبيلة طبي (قد فروا من الكسرة) أي من كسرة عين الماضي في الأول والثاني ومن كسرة عين المضارع في الثالث

(إلى الفتحة) طلبا للحمقة وكذا فروا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة بناء إلى الفتحة ثم قبلوا الياء ألفا فقالوا في بنى على صيغة الجھول بنى قال في مختار الصحاح بقي الشيء بالكسرة بقاء وكذا بقي الرجل زمانا طويلا أى عاش وطوي عيقول بقى وبقت مكان بقى وبقيت وكذا أخواتهما من المعتل وقال فى الشيء بالكسر فناو قال القلى المغض تقول قلاه بقلبيه وقلاه بالفتح والمد ويقلاه لغة طيء اه إذا عرفت ما تلونا عليك فاعلم أن بعض الشارحين قالوا إن بى بى بى وفى بى وفى بى بى بكسر العين فى المضارع فى الكل أما طيء ءفروا الخ وبعضهم قالوا بكسر العين فى الماضى فى الكل أما طيء ءفروا الخ وكل ذلك غلط نشأ من عدم الاهتداء فى علم اللغة الحمد لله الذى هدانا لهذا اعلم أنه استصعب على الشارحين ارتباط قولهم قدفرو الخ بما قبله من حيث المعنى والأمريين لأنه استئناف لبيان لغة طيء عفيفة جوا بالسؤال فكان قائلا يقول ما فعلوا فيها فقال قدفرو الخ (ونحو كرم يكرم لا يدخل فى الدعاء لأنه لا يجى إلا من الطبائع) جمع طبيعة وهى القوة الموجودة فى الشيء التى لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون المصادر منها أثر واحد أو اقعاع على نهج واحد (والنعوت) جمع نعت وهى الصفة أى لا يجى ءفعل يفعل بضم العين فيهما إلا من الأفعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن فان المراد بالحسن الحسن الطييعى وهو كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغى أن يكون لا يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس فلا يكثر استعمالها لكونها مقيدة ولا تختلف حركاتها فى الماضى والمضارع (١٩) أيضا لأن هذا البناء لما خالف

بقية الأبنية لكونه خلقة
وطبيعة صادرة على نهج
واحد من غير اختيار
خولف في الحركة أيضا
بأن يكونا مضمومين إذنا
بعدم اختلاف معناه في
نفسه كما جعوا الضم علامة
لبناء المجهول ولما كان
وضع هذا البناء مثل هذه
الأفعال لا يقتضى متعلقا
ومفعولا فيكون لازما
أبدا فقولُه لا يجيء إلا من
الطبايع دليل على انتفاء
كثرة الاستعمال أصلا، وعلى
عدم اختلاف الحركة إشارة

إلى الفتحه) يعنى أن الأصل فيها كسر العين في الماضي فقبأوا الكسرة فتحة لأن من القياس عندهم أن يقبلوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقبلوا الياء ألفا للتخفيف (و) باب (كرم يكرم لا يدخل في الدعاء لانعدام اختلاف الحركات) انعدام (كثرة الاستعمال لأنه لا يجي إلا من العاطع) أى الأفعال الطبيعية أى الغريزية التي جبل أى خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم (و) إلا (من النعوت) أى الصفات اللازمة لمؤجل أن هذا الباب للصفات اللازمة واختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلا بازوم لإحدى الشفتين للأخرى وانضمامها بها أعنى الضم رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها (و) باب (حسب يحسب لا يدخل في الدعاء) لانعدام الاختلاف (و) لقلته في الاستعمال فيه إشارة إلى أن قلة استعمال هذا الباب لداته لا بسبب من الأسباب ولا بشرط من الشروط (وقد جاء فعل بفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر (على لغة من قال كدت تكاد) أصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع (وهي شاذة) والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم (كفضل يفضل) بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع (ودمت) بكسر الدال (تدوم) بضمها يعنى كما أن فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ و قال الزمخشري ثالثها في المتداخلة فكأن المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيها وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها. واعلم أن بعضهم قدم الرباعي الحرد على المشعبات نظرا إلى أن الثلاثي الحرد

فأفهم (وحسب يحسب لا يدخل) أيضا (في الدعائم) لقلته في الاستعمال ولعدم اختلاف حركتها (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر يعني إذا كان العين مضموما في الماضي يجب أن يكون مضموما في المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء (على لغة من قال كدت تكاد) خلاف ذلك وهو ضم العين في الماضي وكسر هاء في الغابر لأن أصل كدت كودت بضم الواو فثبتت ضممتها إلى ما قبلها بعد سلب حركتها لتدل على أن البناء من مضموم العين وأصل تكاد تكودت بفتح الواو فأعمل بالنقل والقلب فأجاب بقوله (وهي) أي هذه اللغة (شاذة) أي خارجة عن القياس (كفضل) بالكسر (يفضل) بالضم أي كما يكون هذا إذا يعني إن كان العين مكسورا في الماضي وجب أن يكون إمافتحا أو مكسورا في المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذًا وبعض المحققين قالوا إن فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك لأن العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من التداخل وبعض الشارحين حكموا بـ مخالفة القولين وأقول لا مخالفة بينهما لأن تداخل اللغتين ليس بقياس إذ القياس عدم التداخل فيكون شاذًا للاحالة قال في مختار الصحاح الفضلة والفضلة ما فضل من الشيء وفضل منه شيء عن باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه فعلى هذا لا يتوجه أن يقال إن الفضل من الأفعال الطبيعية كالكرم فلم جاز فيه غير الضم في الماضي والمضارع لأنه من الفضلة لا من الفضل (ودمت تدوم) أي وكما يكون هذا إذا لأن أصله

دومت تدوم بكسر الواو في الأول وضمها في الثاني فاعل الأول ينقل حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفها لالتقاء الساكنين والثاني ينقل حركة الواو إلى ما قبلها (واثنا عشر بابا) منها (للمشعبة الثلاثي) أي لمزيد الثلاثي المجرد والمنشعبة الأبنية المتفرعة من أصل زيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الأصلية أو بتكرير حرف منهما أو من معالقص بزيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرهما مثل أخرج وفرح زيد في الأول همزة للتعدية وتكرر العين في الثاني للتكثير وهو ثلاثة أقسام الأول ما يزداد فيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الأول باب الأفعال (نحو أكرم إكراما) الهمزة زائدة وكسرت في مصدره فراقبته وبين الجمع على أفعال نحو إعمال وأعمال ولم يعكس لثقل الجمع وبنائه للتعدية غالبا نحو أجلسته وأكرمه وللصيرورة نحو أجرب الرجل أي صار ذا جرب وللولجdan نحو أبحلته وأحمدته أي وجدته بخيالا ومحمودا والسلب والإزالة نحو أشكيت أي أزلت عنه الشكاية وللتعريض نحو باع الجارية أي عرضها للبيع وللحيونة نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده وقديكون بمعنى فعل نحو أقلت البيع فعلته (و) الثاني باب التفعيل (نحو قطع تقطيعا) كررت العين الثاني وهو الزائد عند الجمهور والأول عند الخليل لأن الساكن كالمعدوم فالنصرف فيه أولى وكلاهما شائع عند سيبويه وهذا البناء للتكثير غالبا وهو إما في الفعل نحو جوت وطوت وفي الفاعل نحو موت الإبل وفي المفعول نحو غلقت الأبواب وقطعت الثوب فان البناء للتكثير غالبا وهو إما في الفعل نحو جوت وطوت وفي الفاعل نحو موت الإبل وفي المفعول نحو غلقت الأبواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز استعمال فلذلك كان موت الشاة لشاة واحدة خطأ لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إذ لا يمكن تكثير الواحد وليس ثمة مفعول ليكون التكثير (٢٥) له وعدم إمكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو

والرابعي المجرد أصلان فراعى مناسبة الأصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرابعي المجرد رعاية لمناسبة الأصالة والفرعية بينهما فقال (واثنا عشر منشعبة الثلاثي) أي المتفرعة عليه إما بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لثلاث يلزم زيادة الزائد على الأصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلاثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلاثة أبواب وذلك (نحو أكرم) يكرم (إكراما) بزيادة الهمزة المفتوحة في أوله وإنما كسرت في المصدر فراقبته وبين الجمع على أفعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الأفعال قدم لأن الزيادة في الأول (و) نحو (قطع) تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هي الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدم لأن الزيادة في الأصول (و) نحو (قاتل) مقاتلة بزيادة الألف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة (و) ما زيد فيه حرفان فخمسة أبواب (تفضل) تفضيلا بزيادة التاء في أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعيل قدمه لأن إحدى الزادتين من جنس الأصول (وتضارب) تضاربا بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين

جلدت البعير أي أزلت جالده (و) الثالث باب المفاعلة (و) (قاتل مقاتلة) الألف زائدة وهذا البناء للمشاركة بين أمرين في أصل الفعل الذي هو مصدر فعله الثلاثي كالقتل فينسب ذلك الفعل إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا ويجيء عكس ذلك ضمنا وهو نسبته إلى الأمر الآخر متعلقا بالأول مثلا إذ قلت قاتل زيد عمر فإنه يدل صريحا

على نسبة القتلى إلى زيد متعلق بعمر وضمنا على نسبته إلى عمر ومتعلق بزيد وقد يجيء للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى فعل أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر إلى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو إلى الله (و) القسم الثاني ما زيد فيه حرفان وهو خمسة أبواب الأول باب التفعيل (نحو تفضل تفضيلا) أصله فضل فزيدت التاء في أوله وكررت العين وبنائه لمطابقة فعل بالتشديد نحو كسرت فتكسر ولهذا يصير لازما إذا المطاوعة تقتضي الزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعلق بقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعده وهو باعدته أي هذا الذي قام به تباعد وقد يتلفظ بالمطاع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك أنكسر الإناء وقد يجيء للتكلف ومعناه أن الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل باستعماله كشجع زيد إذ معناه استعمال الشجاعة وكلف نفسه إياها لتحصيل وقد يجيء للعمل أي ليدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع أي شرب جرعة بعد جرعة وقد يجيء لطلب أن يكون كبير أو للاتخاذ أي يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدت التراب أي اتخذته وسادة وللتجنب أي ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أي جانب الإثم (و) الثاني باب التفاعل (نحو تضارب تضاربا) أصله ضرب فزيد في أوله تاء بين العين والفاء وألف وبنائه لمشاركة أمرين أو أكثر والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقا بغيره مع أن الغير مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبة الفعل إلى أمرين مشتركين في ذلك الفعل من غير قصد إلى تعلقه بغيره في الأول يرفع بالفعل ما ينسب الفعل إليه صريحا وينصب المتعلق وفي الثاني يرفعان معا بطريق العطف مثل قاتل زيد عمر أو تضارب زيد عمر ولهذا جاء الأول زائدا على الثاني بمفعول أبدا ومن حيث المعنى أن بادى الفعل في فاعل معاوم دون تفاعل ولذلك يقال

لا يدغم لانعدام الجنسية) ولو حذف قيد ناقص وقيل وهو باب أفعل لكن في المقصود دفعهم وتحقيق انعدام الجنسية أن أصل ارعوى ارعوى او بو او ين فاجتمع فيه سبب الادغام كما في احمر وهو ظاهر وسبب الاعلال بقلب الو او الثانية ياء وهو وقوعها خامسة في الطرف وبعد الاعلال الثاني لم يجز الاعلال الأول لثلاثين في الاعلال فاعل بموجب الاعلال لأن الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الو او المتطرفة ياء لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنسية بين الو او والياء فلم يدغم وإنما قلنا الاعلال مقدم لأن سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل يجوز يدل عليه امتناع التصحيح في باب رمى وجواز الفلك في باب حي كما سيحى عحقه الجارير دى وما قيل إن الاعلال سابق على الادغام لأن الاعلال يجب بمجرّد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فإنه لم يجب ما لم ينظر إليهما معا فخطأ لأن الاعلال أيضا لم يجب بمجرّد النظر إلى الحرف (٢٣) الواحد من حروف العلة والواجب الاعلال وعدل يجب النظر إلى ما قبلها

بقال ارعوى لأنه من باهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لما منع منه علم أن أصلهما احاررو واحمررو فائدة كون أصلهما بالفلك تظهر في تقطيع الشعر إذا وقع فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر وأما احار فحكمه يعلم بالمقايضة عليه لأنه منقوص احاررو أيضا يدل عليه وجود النظائر وهى افعل و افعل و افعل و افعل يعنى لو جعلنا الأصل احارر ثم سیر إلى الادغام بترك المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الأصل ويحتمل أن يوجه بأن يقال أى على أن أصلهما احاررو واحمررو بفتح ما قبل الآخر حملا على الأخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لما منع نحو ارعوى ويحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الأخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله (لا يدغم لانعدام الجنسية) بياناً للواقع أى لا يقع الادغام في ارعوى لأن أصله ارعو وقدم الاعلال على الادغام لأن الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وإنما قلنا الاعلال قبل الادغام لأن سبب الاعلال موجب للاعلال يعنى كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعنى ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوز هو يدل عليه امتناع التصحيح في شى من باب رضى أى لا يجوز أن لا يعلى كلمة من باب رضى ويقال رضو و قرو و طرو وغيرها مثلاً على الأصل وجواز الفلك في باب حي ولأن الاعلال فيه تخفيف بالنسبة إلى الادغام ولأن الاعلال قد ينظر فيه إلى حرف واحد بخلاف الادغام فإنه ينظر فيه إلى حرفين ألبته (و) باب (واحد) من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين (للباعى المجرّد) ولم يضعوه إلا بابا واحداً لأنه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحا طلبا للتحفة فلم يبق للتعدد فيه مجال إذ التعدد إنما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية سكنوا الثاني إذ في إسكان غيره مانع لا يخفى (نحو دحرج) دحرجة ودحرجا (و) أبواب (ثلاثة) منها (للمشعبة الرباعى) المجرّد ولم يضعوها لها أكثر من ثلاثة أبنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا أو حرفين دون أكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لأنه اثنان فهما غالبا (نحو احرنجم) احرنجما بزيادة الهمزة في الأول والنون بين العين واللام الأولى وهذا باب الافعال قدمه لتقدم الزيادة فيه (و) نحو (اقشعر) اقشعرا بزيادة الهمزة في الأول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعال (و) ما زيد فيه حرف واحد (نحو تدحرج) تدحرجا بزيادة التاء في الأول وهذا باب التفعّل (وسنة) منها (للمحق دحرج) أى

فلهد لم تختلف وجوه الاعلال كل حذف والقلب والاسكان وقد وقع في بعض ناقص وهو لفيف وهو النسخ بدل وهو جائز أيضا إذ معناه لفيف بالمعنى اللغوى لا بالمعنى المصطلح وهذا أولى من نسبته إلى السهو ولما فرغ من بيان المنشعبة للثلاثين المجرّد شرع في الرباعى فقال (وواحد) أى باب واحد منها (للباعى) المجرّد اعلم أنهم جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا أصليين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لثلاثتهم أنه كلمتان إذا أصل أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصل وتصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبله مثل دحرجت فالخاسى فيه كالداسى في الاسم وقد

علمت أنه مرفوض ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثين المجرّد من فتح عينه وكسر ها وضمها بل التزموا فيه الفتحا مزيد لخنفتها وثقل الرباعى لكن لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرابع لا امتناع الابتداء بالسكان وجوب فتح الآخر إذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن إسكان الثالث أيضا لأن الرابع قد يسكن لا اتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم (و) ثلاثة للمنشعبة الرباعى المجرّد وهو قسمان القسم الأول ما زيد فيه حرف واحد وهو باب واحد وهو باب تفعّل (نحو تدحرج) تدحرجا أصله دحرج فزيدت في أوله تاء (و) القسم الثاني ما زيد فيه حرفان وهو بابان أحدهما باب الافعال نحو احرنجم احرنجما أى اجتمع أصله دحرج فزيدت في أوله همزة وبين العين واللام الأولى نون (و) ثانيهما باب الافعال نحو (اقشعر) اقشعرا أصله قشعر فزيدت في أوله همزة وكررت اللام والراء وهو الثاني وهذه الأبواب الثلاثة كلها لازم ولما فرغ من الرباعى ومنشعبته شرع في الملحق بالرباعى المجرّد فقال (وسنة) أبواب منها (للمحق دحرج)

اعلم أن المراد باللاحق جعل مثال مساوياً للمثال أو زيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته في جميع تصرفاته وذلك قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا مثلاً يجعل شمل مساوياً بدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شمل فيعامل معاملته دحرج في جميع تصرفاته من الماضي والمضارع وغيرهما فيقال شمل يشمل شملته كما يقال دحرج يدحرج دحرجته فالمثال الأول الملحق والثاني الملحق به وقد يكون في الاسم مثلاً يجعل قرداً مساوياً بجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قرد دودو هو المكان الغليظ فيعامل معاملته جعفر في التصغير والتكبير وغيرهما فيقال قرد دودو قرد دودو قريداً كما يقال جعفر وجعفر وجعفر هذا هو حقيقة اللاحق فإن قلت ما الفرق بين منشعبة الثلاثي وبين الملحق بالرابعي مع أن أصلهما ثلاثي زيد فيه حرف أو أكثر فإن فاعل مثلاً ثلاثي زيد فيه الألف وشمل ثلاثي زيد فيه اللام قلت الفرق أن زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى كما هو في الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه هي الستة التي هي ملحقات دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد (نحو شمل) شملته أي أسرع اللام الثانية زائدة (وحوقل) حوقلة أي ضعف وهرم الواو زائدة (ويطر) بيطرة أي عمل البيطرة من البطر وهو (٢٣) الشق الباء زائدة (وجهور) جهورة أي جهر الواو زائدة

جهورة أي جهر الواو زائدة (وقلنس) قلنسة أي لبس القلنسوة النون زائدة (وقلسي) قلسة أي لبس القلنسوة أيضا زيدت الباء بعد اللام ثم قلبت ألفاً ولم يبطل اللاحق به لأنه في محل التغيير وأصل قلسة قلسية فقلبت الباء ألفاً وما فرغ من ملحقات دحرج شرع في ملحقات دحرج فقال (وخسة) أبواب منها (الملحق تدحرج) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان (نحو تجلب) تجلباً أي لبس الجلباب أي الملحقة التاء والباء الأخيرة زائدتان (وتجورب) تجورياً أي لبس الجورب التاء والواو زائدتان (وتشيطن) تشيطناً أي فعل مكرراً

مزيد على الثلاثي المحرر باللاحق بدحرج (نحو شمل) شملته بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة قدم الزائد فيه من جنس حروفه الأصول (و) نحو (حوقل) حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفعلة قدمه لقوة الواو (و) نحو (بيطر) بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفعلة قدمه لتقدم الزائد (ونحو جهور) جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب فاعل قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد مع بيطر في كونهم حرف علة وأما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما (و) نحو (قلنس) قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعللة قدم لتقدم الزائد (و) نحو (قلسي) قلسة بزيادة الياء في الآخر ثم القلب ألفاً ولا يبطل به اللاحق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعللة (وخسة) منها ما زيد على الثلاثي المحرر دوهي (الملحق تدحرج) نحو (تجلب) تجلباً بزيادة التاء في الأول وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعّل (و) نحو (تجورب) تجورب بزيادة التاء والواو وهذا باب تفوعل (و) نحو (تشيطن) تشيطناً بزيادة التاء والياء وهذا باب التفعّل وجوه تقديمات هذه الثلاثة كوجوه تقديمات الثلاثة الأولى ملحقات دحرج (و) نحو (ترهوك) ترهوك بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعّل قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في الأول وأما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها (و) نحو (تمسكن) تمسكناً بزيادة التاء والميم في الأول وهذا باب التفعّل (واثنان) منها ما زيد على الثلاثي المحرر دوهي (الملحق احرنجم) نحو (اقعنسس) اقعنسساً بزيادة الهمزة في الأول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعلال قدمه لتقدم الزائد (و) نحو (اسلنقي) اسلنقاء بزيادة الهمزة في الأول والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم القلب ألفاً ولا يبطل به اللاحق لما مر وهذا باب الافعلال وإنما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم

تشيطناً أي فعل مكرراً وهو التاء والياء زائدتان (وترهوك) ترهوكاً أي تبختر التاء والواو زائدتان (وتمسكن) تمسكناً أي أظهر الذل والحاجة التاء والميم زائدتان وينبغي أن يعلم أن تحقق اللاحق في تجلب إنما هو بتكرار الباء وأما التاء إنما دخل لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لأن اللاحق لا يكون من أول الكلمة وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء بعين ما ذكرنا وأما تحقق اللاحق في تمسكن ففيه إشكال ولذلك قال في شرح الهادي إنه شاذ وما فرغ من ملحقات دحرج شرع في ملحقات احرنجم فقال (واثنان) منها (الملحق احرنجم) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف (نحو اقعنسس) اقعنسساً أي تأخروا رجعي إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب زيدت في أوله همزة بين العين واللام نون وبعد اللام ياء فقلبت ألفاً ولا يبطل اللاحق به لما مر وقلبت الياء في مصدره أي وقع على القفا زيدت في أوله همزة بين العين واللام نون وبعد اللام ياء فقلبت ألفاً ولا يبطل اللاحق به لما مر وقلبت الياء في مصدره همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة وإنما حكمنا على اقعنسس بأنه ملحقات احرنجم وعلى استخرج بأنه غير ملحقات به مع أنه موافق في جميع تصرفاته لأنهم نعت باللاحق مجرد صورة حركات وسكنات بل عنيابها ووقع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به وإذا كان نعمة زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق واستخرج بالنسبة إلى احرنجم خلاف ما ذكرناه في الأصلية والزيادة جميعاً ما في الأصلية فلا نعت بالخاء

هو فاعل وقعت موقع النون الزائدة في الأصل وأما في الزيادة فلا أن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها تدبر (ومصداق اللاحق) أى في الفعل أى ما يصدقه ويدل عليه (اتحاد المصدرين) أى اتحاد مصدر المالحق بمصدر المالحق بوزن نامثل درجته وشملتقو وجه دلالتة عليه أن اتحاد (٢٤) المصدرين يستلزم أن الاتحاد في جميع التصرفات وليس المراد من اللاحق إلا هذا كما مر

فان قلت إن أخرج فديتحدا
مصدرا لمصدر دحرج فيقال
أخرج لإخراجا كما يقال
دحرج دحرا جافلم لم يقلوا
بالحاقه قلت إن الاعتبار إنما
هو بالفعل لا طرادها
وعوموها في جميع صور
فعل وأما الفعلان فلا
اعتبار به أيضا أن زيادة
الهمزة لقصد معنى التعدية
للمساواته له في تصرفاته
اللفظية وأيضا حرف اللحاق
لا يزيد في الأول كما مر وقيل
إن الشرط اتحاد المصدر
أجمع ولما فرغ من تعداد
الأبواب بأنواعها شرع
في تصاريها . فقال :
(فصل في) بيان (الماضي)
الفصل مصدر فصل بمعنى
قطع وههنا بمعنى الفاعل
وقع خبر المبتدأ محذوف
تقديره هذا فصل أي فاصل
وعرفوا الماضي بأنه ما دل
على زمان قبل زمانك
فقولنا دل على زمان أي
بمجرد صيغته ليتناول الماضي
وبقولنا قبل زمانك أي قبل
زمان تلفظك به خرج منه
المضارع وإنما قلنا بمجرد

صيفته ليخرج منه مثل أس فانه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وإنما المعاني
قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة إلى الاسم وقدم الماضي منه لأنه مجرد عن الزوائد ولأنه يدل على الزمان
الماضي ولهذا سمى بالماضي (وهو يجيء على أربعة عشر وجهاً نحو ضرب إلى ضربنا) أى ضرب بضر باضر بواضر بت ضربه بضر بت
ضربه بماض بتم ضربت بضربت بضربنا والقياس ثمانية عشر وجهها ستة في الغيبة وستة في الخطاب وستة في التكلم لكنه
اكتفى بلفظ لعدم الالتباس ففي أربعة عشر وجهاً كما سيبيء (وأعابني الماضي لقوات موجب الاعراب فيه) وهو توارد المعاني المختلفة

عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافية فإن الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا إليه كما بين في النحو وهذا الدليل حكما بأن الأصل في الأفعال كلها البناء وأصل البناء السكون وإنما أعرب منها ما أعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف هذا هو المراد في هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الإعراب المشابهة التامة للفاعلية والمفعولية والإضافة وإلا يلزم أن يكون المضارع مبنيا أيضا لقصور نظرهم عن إحاطة المرام فتدبر (وبني على الحركة) مع أن الأصل في البناء السكون لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة وضد الحركة السكون (لمشابهته بالاسم) أي اسم الفاعل (في وقوعه) موقعه في كونه (صفة للنكرة) يعني كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضي أيضا صفة لها (نحو مررت برجل ضرب أوصارب) وقيل بنى الماضي على الحركة لوقوعه موقع (٣٥) المضارع وهذا الكلام مبني على أن المضارع معرب

بالأصالة لا بالمشابهة كما هو مذهب الكوفيين وستطلع عليه نحو مررت برجل ضرب ويضرب (وعلى الفتح) إذا كان مع غير الضمير المتحرك وغيره أو لا مع الأول ساكن ومع الثاني مضوم كما يجيء (لأنه) أي الفتح (أخو السكون) أي لا يفارقه بل يقارنه ويلازمه ذلك (لأن الفتح جزء الألف) وهو ساكن أبدا وجزء الساكن ساكن وقيل إنما خص بالفتح لثقل الفعل لفظا إذ لا تجدد فعلا ثلثا ساكن الأوسط بالأصالة ومعنى دلالاته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثير أو لما توجه أن يقال إن الفعل إذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما في المضارع وأنتم قلتم إن الماضي يشبه اسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب أجاب عنه بقوله (ولم يعرب لأن اسم الفاعل لم

المعاني عليه (وبني على الحركة) مع أن الأصل في البناء السكون لأنه ضد الإعراب كما أن الحركة ضد السكون والأصل في الإعراب الحركة لتدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للإعراب فأعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما (لمشابهته بالاسم) في الجملة يعني (في وقوعه صفة للنكرة) وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل (نحو مررت برجل ضرب أو) مررت برجل (ضارب) قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وإن كان الأصل فيه الاسم (وبني على الفتح لأنه) أي الفتح (أخو السكون لأن الفتح جزء الألف) لما تقرر من أن الألف مركب من الفتحين (والألف أخو السكون) يعني أن بين الفتح والسكون مناسبة وبين الألف والسكون مناسبة أيضا لأن الألف ملزوم السكون لأنه ساكن أبدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملا بالأصل بقدر الإمكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربوا ودعوا لأن أحكامها مذكورة بعد هذا وقوله (ولم يعرب الماضي) إشارة إلى سؤال وهو أن المستقبل أعرب مع فوات موجب الإعراب فيه ولم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الإعراب فيه لوجب أن لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه أيضا وأجاب بقوله (لأن اسم الفاعل لم يأخذ منه) أي من الماضي (العمل) أي لم يعمل إذا كان بمعناه لأن عمله مشروط بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل الاستقرار أو حكمه أن اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقه له في ذلك وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعفت في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الإعراب (بخلاف المستقبل) فإنه أعرب وإن كان موجب الإعراب فائتافيه (لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل) أي يعمل إذا كان بمعناه (فأعطى) اسم الفاعل (الإعراب له) أي للمستقبل واللام في له زائدة (عوضا) أي لأجل العوض عما أخذ (منه) وهو العمل أو من جهة العوض (أو) تقول بنى الماضي وأعرب المستقبل مع فوات موجب الإعراب فيهما (لكثرة مشابهيته) ولما فهم من ظاهر كلامه أن المقصود الأصلي بيان سبب إعراب المضارع وأن بيان سبب بناء الماضي استطراد مع أن الحال على العكس كما أشرنا إليه فسر كلامه متدرجا في التناول في شأن المشابهة فقال (يعني يعرب المضارع) وإن كان موجب الإعراب فائتافيه (لكثرة مشابهيته اسم الفاعل) حيث يشابه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبر المبتدأ ودخول لام الابتداء كما يجيء إن شاء الله تعالى (و) قوله (بنى الماضي على الحركة لقلته مشابهيته) أي الماضي (له) أي اسم الفاعل مع فوات موجب الإعراب فيه نظرا إلى إعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلته باعتبار

(٤ - مراح الأرواح) يأخذ منه العمل يعني أن مجرد المشابهة لا يكفي في كون الفعل معربا بل لا بد فيه من شرط آخر وذلك الشرط إما أن يأخذ الاسم المعرب الذي شابه الفعل العمل منه وإما أن تكون تلك المشابهة تامة فإن كان الشرط الأول لم يعرب الماضي لانتفائه فيه (بخلاف المستقبل لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل) فوجد هذا الشرط فيه (فأعطى) الإعراب له عوضا عن العمل الذي أخذ هو منه وإن كان الشرط الثاني لم يعرب الماضي أيضا لانتفائه فيه بخلاف المستقبل وإليه أشار بقوله (ولكثرة) وجوه (مشابهيته) أي للاسم من حيث اللفظ والمعنى كما سيجيء في بابها ولما كان هذا كلاما لإجاليا فصله وفسره بقوله (يعني يعرب المضارع لكثرة مشابهيته للاسم) مع قطع النظر عن أخذه العمل منه (وبني الماضي) على الحركة (لقلته مشابهيته) لأنها من جهة وقوعه صفة للنكرة فقط فينتفي الشرط فلم يعرب بل على بني الحركة قال الفاضل الرضوي المضارع لما يشابهه بالمشابهة التامة استحق الإعراب والماضي لمشابهته الناقصة استحق البناء على

الحركة (وبنى الأمر) بغير اللام (على السكون) كما هو الأصل في البناء (لعدم مشابهته للاسم) بوجه من الوجوه فبالحرى أن يبقى على أصل البناء هذا هو الحق فلا يلتفت إلى ما قيل إن قوله ولم يعرب شروع في الدليل الثاني على بناء الماضي فافهم اعلم أن إعراب المضارع للمشابهة إنما هو عند البصريين وأما عند الكوفيين فبالأصالة لا بالمشابهة فاختار المصنف مذهب البصريين كما اختاره في الاشتقاق قال الفاضل الرضى المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون أعرب المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد يتوارد أيضا المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فتعين المضارع تبعاً لتعيينه وذلك كقولك لا يضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفي وجزءه دليل على كونها للنهي قوله (زيدت الألف والواو والنون في آخره) شروع في كيفية استعمال الماضي يعني زيدت الألف في آخر ضرب مثلاً إذا قصدت التثنية مذكراً كان أو مؤنثاً فصار ضرباً وضر بتاواو إذا (٣٦) قصد الجمع للمذكر فصار ضربواو النون إذا قصد الجمع للمؤنث فصار ضربن (حتى يدلن على هما

إضافته إلى المشابهة نظراً إلى البناء قوله مشابهته لا من حيث إنه مضاف إليه لقلة نظراً إلى البناء على الحركة فتدبر (وبنى الأمر) بالصيغة فإنه المتبادر عند الإطلاق (على السكون لعدم) بقاء (مشابهته له) بوجه ما بحذف حرف المضارعة (وزيدت الألف) في آخر الماضي للتثنية مطلقاً نحو ضرباً وضربتاً وضرباً (و) زيدت (الواو) في آخر الجمع المذكور الغائب (و) زيدت (النون) في آخر الجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة (حتى يدلن) أي الحروف المذكورة (على هما وهو وهن) أي يدل الألف على هما والواو على هو والنون على هن . واعلم أن أولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثرت دورها وخص الألف بالثني والواو بالجمع لأن الألف قبل الواو لا ثنهما من أول المخارج أعني الحلق والواو من آخرها أعني الشفة كما أن المثني قبل الجمع فاختر الألف للأول والآخر للآخر لأن المثني أكثر استعمالاً من الجمع فاختر له ما هو أخف أعني الألف فتعين الواو للجمع إذ لا يمكن زيادة الياء له صوفاً للفعل عن أخى الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زادوا الجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك أي ولأن في حروف المد الخفاء يمكن مدّها إذا لقيت بعدها همزة مخافة أن لا يظهر في جنب شدة الهمزة لأنهم لما قالوا إن الفاعل في زيد ضرب هو هو لصيق العبارة عليهم كما سيجي تحقيقه إن شاء الله تعالى فكأنهم قالوا إن الفاعل في زيدان ضرباً هو هما وفي زيدون ضربوا هو هو وفي الهندات ضربن هو هن فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الألف في ضرباً ليدل على أن تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على أن تحته هو وزيدت النون في ضربن ليدل على أن تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سيأتي وخصت الميم في ضربتاً لأن تحته أنما مضموم مع أن فاعل ضربتاً بارز لا مستكن (وضم الباء في) مثل (ضربوا) وإن كان مقتضى القياس المذكور أن يفتح (لأجل الواو) لأن الضمة جنس الواو والجنس إلى الجنس أنسب (بخلاف رموا) أي لم يضم ما قبل الواو (لأن الميم ليست ما قبلها) حقيقة وإن كانت ما قبلها صورة لأن أصله رميو افتاقيله مضموم تقدير (وضم) ما قبل الواو (في رضىواو إن لم يكن الضاد ما قبلها) حقيقة

وهو وهن) يعني يدل الألف على هما والواو على هو والنون على هن ففي الكلام لف ونشر على الترتيب فان قلت إن كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجي عفاذا كان هما وهو وهن فاعلاً لذلك الفعل أيضاً كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدلن على هما وهو الخ يدل عليه هما وهو وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكن تسامح بناء على ظهور المراد قال صاحب النجاشي وإنما اختلفت هذه الحروف بالزيادة لأن الأصل أن زاد في الفعل حروف اللين لأن

في الزيادة ثقل وهي أخف الحروف لاعتیاد الألسنة لها واستئناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام فخصت الألف حقيقة للتثنية والواو للجمع لأن الألف من أول المخارج والواو من آخرها والاثنتان قبل الجماعة فاخترت المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء في جمع النساء لئلا يلزم دخول الكسرة التي هي أخت الجر على الفعل لأن الياء الساكنة تستدعي كثرة ما قبلها فزادوا فيه حرفاً شبيهاً بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهي النون وحركوها لما فيها من قوة الاسموية (وضم الباء في ضربوا) أي وضم ما قبل الواو في مثل ضربوا مع أن الأصل في الماضي البناء على الفتح (لأجل الواو) أي ليكون الواو التي هي مدّة مخفوفة على مدتها بسبب هجاستة حركة ما قبلها (بخلاف رموا) أي الحال بخلاف ذلك في رموا فان ما قبل الواو فيه مفتوح لا مضموم (لأن الميم فيه) وإن كانت ما قبلها صور لكانها (ليست بما قبلها) حقيقة لأن أصله رميو ابضم الياء فقلت ألتقاها لتقي الساكنان فحذفت الألف لأن الواو علامة الفاعل فبقى رموا وكذا الحال في كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم ولما توجه أن يقال إن الضاد في رضىواو ليست بما قبل الواو حقيقة فلم ضمت أجاب عنه بقوله (وضم) ما قبل الواو الذي هو الضاد صورة (في رضىواو إن لم تكن) تلك (الضاد ما قبلها) حقيقة لأن أصله رضىواو بكسر الضاد وضم الباء

فاستقلت الضمة عليها فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى ر ضوا بكسر الضاد ثم ضمت (لثلاثين) الخروج من الكسرة) الحقيقية (إلى الضمة) التقديرية ولم تفتح لتناسب الواو وتلد على الضمة المحذوفة للياء (وكتبت الألف بعدوا أو الجمع في) مثل (ضربوا) ولم يضر بوا إلا في مثل ضربوه ولم يضر بوه لعدم الالتباس إذوا والعطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم أنها أو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد) وفي مثل لم يحضر ويتكلم زيد يعني إذا لم يكتب الألف بعدوا أو لم يعلم أن حضر مفرد عطف عليه تكلم أو جمع لم يعطف عليه تكلم وأما إذا كتبت زال هذا الالتباس لأن الألف لا تزد بعدوا أو العطف وهذا الالتباس وإن لم يلزم في ضربوا تكلم زيد ولم يضر بوا تكلم زيد لأن واو العطف لا تتصل بما قبلها إلا أنهم حملوا على ما طر د الباب. فان قلت لم لم يحملوا مثل ضربوه ولم يضر بوه عليهما يضطرر للباب مع أنهما من هذا الباب قلت لأنه يلزم إدخال الفاصل بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا المراد لكن في عبارته نوع قصور لعدم تناسله للمضارع (وقيل) كتبت الألف بعدوا أو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا) إذا كان جمعا (ولم يدعوا) إذا كان واحدا على لغة من قال (٢٧) إن الجازم لا يسقط الحروف في

الناقص بل يسقط الحركة فقط كما في الصحيح وعاءيه قول الشاعر:

هجوت زبانا ثم جئت معتذرا

من هجو زبانا لم تهجو ولم تدع

بإثبات الواو في تهجو مع أنه واحد يعني إذا قيل لم يدعوا

بغير ألف لم يعلم أنه جمع حذف نونه للجزم أو مفرد لم يحذف واؤه على هذه اللغة

بل أسقطت حركته فإذا كتبت الألف زال الالتباس

فان قلت إن الواو في يدعوا ساكن قبل دخول الجازم

عليه فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة

قلت قال ابن جني إنه قدر أن يكون في الرفع هو يدعوا ويهجو بإثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة

وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير: ألم تأتنيك والآنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد. بإثبات الياء مع

الجازم فيه وجهان: أحدهما أن الياء لشباع كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء والآخر أنه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو تأتنيك بضم الياء كما يقول هو يضربك لأنه من لغة تحريك الياء في الرفع وإسكانه في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وأنت تعلم أن هذا

الدليل لا يدل على كتابة الألف بعدوا أو في مثل ضربوا أي في المضارع الصحيح ولا في مثل لم يرموا أي في الناقص البائي لعدم جريانه فيها اللهم إلا أن يحمل على الإطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا عبر المصنف عن هذا الدليل بقوله

قيل (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) دون سائر الحروف (لأن التاء من الخرج الثاني) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثاني في التخليق) الماروي «إن الله تعالى خلق آدم عليه السلام أولا من طين ثم خلق حواء رضى الله عنها من ضلعه الأيسر» فهذه المناسبة

جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الأمر كما لا يعكس في الاسم لأن الجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر أصل والمؤنث فرع فعين الأصل للأصل والفرع للفرع وأسكنت

حقيقة كالميم في رموا (لثلاثين) الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية) أعني الواو وهو صعب لأنه صعدوا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لأن أصله ر ضوا فبعد إسكان الياء لتقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لثلاثين يلزم ذلك الخروج لأنهما ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وإن كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فالتاء الفتحه فيه أصلية (وكتبت الألف) بعدوا أو الجمع (في مثل ضربوا) أي فيما لم يتصل به الضمير وأما إذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد) ولولا قاعدة كتابة الألف بعدوا أو الجمع لم يعلم أنه حضر وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع أو حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا إذ واو العطف لا يتصل لا طراد الباب ومنهم من يحذف الألف ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرآن (وقيل) كتبت الألف بعدها (للفرق بين واو الجمع و) بين (واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعوا) على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قول الشاعر:

هجوت زبانا ثم جئت معتذرا من هجو زبانا لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو أي كأنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع أي لم تترك له هجوا إذ قد هجوت في الواقع (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة إلا أنهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما إذ الفعل أثقل بحسب المعنى كما عرفت (لأن التاء من الخرج الثاني) من المخارج السكتية وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثاني في التخليق) مصدر

قلت قال ابن جني إنه قدر أن يكون في الرفع هو يدعوا ويهجو بإثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير: ألم تأتنيك والآنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد. بإثبات الياء مع الجازم فيه وجهان: أحدهما أن الياء لشباع كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء والآخر أنه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو تأتنيك بضم الياء كما يقول هو يضربك لأنه من لغة تحريك الياء في الرفع وإسكانه في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وأنت تعلم أن هذا الدليل لا يدل على كتابة الألف بعدوا أو في مثل ضربوا أي في المضارع الصحيح ولا في مثل لم يرموا أي في الناقص البائي لعدم جريانه فيها اللهم إلا أن يحمل على الإطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا عبر المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) دون سائر الحروف (لأن التاء من الخرج الثاني) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثاني في التخليق) الماروي «إن الله تعالى خلق آدم عليه السلام أولا من طين ثم خلق حواء رضى الله عنها من ضلعه الأيسر» فهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الأمر كما لا يعكس في الاسم لأن الجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر أصل والمؤنث فرع فعين الأصل للأصل والفرع للفرع وأسكنت

في الفعل فرقا بينه وبين ما كان في الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم (وهذه التاء) التي جعلت علامة للمؤنث في ضربت (ليست بضمير) كما كانت الألف والواو والنون فيما مر بل هي حرف جىء به للفرق بين المذكر والمؤنث قليل ولهذا أسكنت لأن الأصل في الحروف البناء والأصل في البناء السكون (كما يجيء) عدم كونه ضميرا مع دليله في آخر بحث الضمائر (وأسكنت الباء) مع أن الأصل البناء على الفتح (في مثل ضربت وضربن) أي عند إلحاق الضمائر المتحركة للماضي وهي تسعة أوجه ضربن ضربت ضربتا ضربتم ضربت ضربتما ضربتا ضربتما ضربتا ضربتما (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة) يعني كما لا يجوز أن يجتمع أربع حركات (٢٨) متواليات في كلمة واحدة فعلا كان أو اسما لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة

كلمة واحدة لتلك العلة أيضا من المبنى للمفعول أي المخلوقة لأن الله تعالى خلق آدم أولا ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من أضلاعه كما قال الله تعالى «خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها» فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق أيضا إلا أنهم راعوا مناسبة القرعية بين الزيادة والمؤنث (وهذه التاء) التي في ضربت (ليست بضمير كما سيجيء) في آخر بحث المضمرات (وأسكنت الباء) أي اللام (في مثل ضربن) بفتح النون (وضربت) بحركات التاء أي إذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وإنما أورد مثالين لإشارة إلى أن حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء إن شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه إذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الأصل لصحح إلا أنهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وإنما أسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات) فانه مستهجن (فما هو كالكلمة الواحدة) نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لأنه ضمير فاعل للفعل لأن الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصاً إذا كان ضميرا متصلا للشدّة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء لبقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع وأسكن اللام في الرباعي أيضا نحو دحرجت وإن لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب (ومن ثمة) أي ومن أجل أن مثل ضربن كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أي على ضمير مثل ضربن أي على الضمير المرفوع المتصل (بغير التوكيد) أي بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل (لا يقال ضربت وزيد) بغير التأكيد (بل يقال ضربت أنا وزيد) بتأكيد التاء بآنا لأن العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره في أن العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وإنما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع أنه أشمل لأن التأكيد فصل أيضا إشعارا بأن التأكيد هو الأصل في جواز العطف إذ بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب إلا أن يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلاله إذ لا يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وإنما يجوز ترك التأكيد مع الفصل لأن طول الكلام يعني عما هو الواجب في حذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ عورة العشرة بالنصب ولذلك لم يذكر الترخش في جواز العطف عليه الفصل (بخلاف ضربتا) أي لم يلزم فيه بعدم إسكان التاء وإبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور

و ضربت أنت وزيد (لا يقال ضربت وزيد) يعني كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة (لأن) كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلة ما من غير تأكيد بمنفصل لأنه لو أكد به يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يظن أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا للمتصل وهو محال كذا حقه الرضى فظهر بطلان ما ذهب إليه الشارحون من أنه لو عطف عليه بلاتاً كيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز (بخلاف ضربتا) أي الحال في ضربتا بخلاف ما ذكرنا في مثل ضربن من إسكان الباء فرارا عن اجتماع أربع حركات متواليات وإن وجد فيه ذلك الاجتماع صورة

(من جنس واحد كما) كانتا من جنس واحد في مسلمة لأن إحداهما التاء والثانية النون (لثقل الفعل بخلاف حيليات) فإن إحدى العلامتين لم تحذف فيها الخفة الاسم لعدم الجنسية فإن إحدى العلامتين فيها الياء المتعاقبة من الألف وإنما انقلبت لأنه لو لم تقلب يلزم الحذف لا لتقاء الساكنين ولم تقلبوا أو انقلبوا والثانية التاء (وسوى) أى لم يفرق لفظاً (بين تثنيى المخاطب والمخاطبة) حيث يقال فيهما ضرباً (و) سوى أيضاً (بين الاخبارات) أى نفس (٣٠) المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس ستة ثلاثة للمذكر مفرد أو مشق

(من جنس واحد) لأن التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمة لأنهما تاءان فيه ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوى (لثقل الفعل) فكررهما اجتماعهما فيه مطلقاً (بخلاف حيليات لعدم الجنسية) أى لم تحذف إحدى العلامتين الألف والياء المتعاقبة من ألف التانيث بل جوزوا اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وإنما وجب قلب ألف حيلى ياء في الجمع لثلاث اجتماع الساكنين ولم يحذف أحدهما لأن الثانية للجمع والأولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء بعد وعين قل ولا م غزيت فإنها ليست لمعنى زائد على كونها أجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فإن الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم إذا لم يكن حيل حتى زيد عليه ألف التانيث بل وضعت هكذا بالألف فلو حذفت الألف لفات الغرض ولما جاء الياء للتأنيث في هذى وكانت بالنسبة إلى الواو خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء (وسوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة) لأنك تقول ضربت ضربتاً وضربت ضربتاً ولا ينافى هذا قوله في صدر الفصل يحى على أربعة عشر وجهاً لأن ضربتاً باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة أخرى تقديرها وأما نحن فهو تثنية أنا أو جمعه مذكر أو مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربتاً ضربت ضربتاً ضربتاً ضربتاً ضربتاً ضربتاً ضربتاً وهو هما هم هي هما هن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن بذكر التثنيين بخلاف أنا نحن إذ لا يقال أنا نحن يذكر نحن مرتين (و) سوى (بين الاخبارات) أى كما سوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أيضاً أى نفس المتكلم وحده مذكر أو مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكر أو مؤنثا وتثنية وجمعا إذ يقال في كلها ضربتاً (لقللة الاستعمال في التثنية) بالنسبة إلى المفرد وحكمها احتياجها في حصولها إلى ضم أحد المثلين إلى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة إلى الجمع أيضاً لعدم الاتساع فيها إذ لا تستعمل حقيقة إلا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فإن صيغة قلته تستعمل في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة إلى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغاء ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية . والحاصل أن في صيغة التثنية نوع خرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فإن فيه لإرسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلاً لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة إليهما لم يستحسن الالتباس فيهما (و) سوى أيضاً بين تثنيتهما لكون (وضع الضمائر للإيجاز) فإنهما مثلاً أخص من زيدان بالتسوية بين الشئتين أن لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة تناسب غرض الإيجاز (و) سوى بين الاخبارات لحصول (عدم الالتباس في الاخبارات) لأن المتكلم يرى في أكثر الأحوال أو يسمع صوته فيعلم أنه مذكر أو مؤنث واحد أو جمع كما يحى ولم يذكر التسوية بين تثنيى الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أو اكتفاء بذكرها في بحث المضممرات لعدم بحثها وأما تثنيى المخاطب والمخاطبة والإخبارات فلما كان لهما بحث استوفى أحكامهما ههنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد

ومجموعاً وثلاثة للمؤنث كذلك لكن سوى بين مفردى المذكر والمؤنث فقل فيهما ضربت وسوى بين الأربعة الباقية فقل فيهما ضربتاً (لقللة الاستعمال في التثنية) أى تثنيى المخاطب والمخاطبة بالنسبة إلى المفرد فان قلت لما سوى بينهما في التثنية وجب أن يسوى بينهما في الجمع بعين ما ذكرت قلت إنما لم يسوى بينهما في الجمع ليكون اختلاف الصيغة دليلاً على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الأفراد وكثرة اختلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقلّة والكثرة بل هو نص في فردين كذا قيل (ووضع الضمائر للإيجاز) يعنى أنهم وضعوا لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميراً واحداً وهو أنتما للإيجاز فلما كان ضمير التثنيين واحداً وجب أن يكون لفظهما الظاهر واحداً وهو ضربتاً لأن الضمير قائم مقام الظاهر وكذا أنهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث في الاخبار ضميراً واحداً وهو

أنا وتثنيتهما وجمعهما ضمير واحد آخر وهو نحن للإيجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصر فيهما يلزم أن في بحث بنحصر الظاهر في لفظين وهما ضربت وصر بنا لأن الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقولهم وضع الضمائر للإيجاز دليل لتسوية التثنيين ولتسوية الاخبارات معاً وإن كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات أنه دليل للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع في الأغلب (في الاخبارات) لأن الخبر المتكلم يرى في أكثر الأحوال فيعلم أنه مذكر أو مؤنث أو مؤنث أو مجموع أو يعلم بصوته بذلك أو غيرها من القرائن

وإن وقع الالتباس في بعض المواضع قليلا (وزيدت الميم في ضربتها) قبل ألف التثنية (حتى لا يلتبس) أي المثنى بالمفرد (بألف الاشباع) أي بسبب ألفه يعني إذا قيل ضربت بالسكون الباعلم يعلم أنه مثنى ألفه لا أجل التثنية أو المفرد أشيع فتحه للاطلاق كما أشيع في مثل قول الشاعر : (أخوك أخو مكاشرة وضحك) المكاشرة السرور والفرح وأخو المكاشرة صاحب السرور (وحياك الإله) دعاء للمخاطب بالحياة الإلهي (فكيف أنما) تعميم للدعاء لجميع أحوال المخاطب أصله أنت فأشيع الفتحة فتولد الألف ويحتمل أن يعود ضمير يلتبس إلى الألف لأننا مذكور حكما فيكون المعنى حتى لا يلتبس ألف التثنية بألف الاشباع والمآل واحد (وخصت الميم) (٣١) بالزيادة لدفع الالتباس (في ضربتها).

في بحث المضمرات واعلم أن وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين كصيغة ضربتها بين المذكور تأنيده أو أكثر واستغنى عنه فيما يقع فيه الالتباس ولم يحتاج إلى الاعتدال فيه في التسوية بقلة الاستعمال والانجاز وغيره واجب صرف قوله ووضع الضمائر للانجاز إلى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وأن لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لأن الالتباس لما يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتاج فيها إلى عذر من الانجاز وغيره فليتأمل ولا فالواجب أن يقدم أو يؤخر (وزيدت الميم في ضربتها) أي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع أن قياسهما على سائر التثاني يقتضي أن يقال ضربتها (حتى لا يلتبس) ألف ضربتها (بألف الاشباع) وهو الألف المتولد من الفتحة بأشباعها فإذا أشيعت فتحة ضربت وقيل ضربت لم يعلم أنه مفرد والألف للاشباع أو للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك أن الالتباس واقع في كلامهم كما في قول الشاعر (أخوك أخو مكاشرة) أي ملازم تبسم (و) أخو (ضحك) وحياك الإله فكيف أنما أصله أنت أشيعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الألف أي على أي حال أنت تمنع تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع أهلك تعيرز وجهها بأخييه وكان زوجه قبل هذا (وخصت الميم في ضربتها) للزيادة لدفع الالتباس مع أنه مندفع بزيادة غيرها (لأن تحته أنما مضمر) فزيدت الميم فيه لموافقة أنما وقد سبق توجيه هذا التسامح فتولد أنما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام (وأدخلت الميم في أنما) دفعا لذلك الالتباس لعدم إمكان زيادة حروف العلة لأنها مستقلة قبل الألف وخصت الميم بالزيادة (لقرب الميم من التاء في المخرج) فالتاء ما بين الثنايا وطرف اللسان والميم ما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الأول مع أنها أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لأنها غنة في الخيشوم كما أنها مده في الحلق وأنها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلهما كما يضم ما قبل الواو (وقيل) إنما خصت الميم بالزيادة في أنما (تبعها) أي للفظها يعني أنهم لما كانوا أبدلوا من الواو في هوميما (لما يجيء) في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طرداله (وضمت التاء في ضربتها) أي التاء (ضمير الفاعل) وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركه بحركة شبيهة به عملا بالأصل بقدر الامكان وهو الضم فانه يشبه الرفع خطأ ولفظا واعلم أنهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتها وضربت وضربت فليل إنه التاء وحدها وأما الألف والواو والنون فعلا ماث للتثنية وجمع المذكور وجمع المؤنث وأشار إليه هنا حيث قال إن التاء ضمير وقيل الفاعل هؤلاء الحروف وأما التاء فعلا ماث الخطاب وأشار إليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضمير أفعال وقيل الفاعل وهو مجموع التاء واحده الحروف وأشار إلى ضعفه بعدم إشارة إليه يكفي أحدهما للفاعل ولا حاجة إلى ضم الآخر إليه مع أن الأصل الاكتفاء بأحدهما (وفتحت التاء في الواحد) أي لم يضم فيه مع أنه الأصل (خوفا من الالتباس بالمكثم

تثنية الغائب (لما يجيء) في المضمرات ما ذكره هاهنا ليعين الميم للزيادة وما سيجيء في بحث المضمرات علة لزيادة الميم فافهم (وضمت التاء في ضربتها) مع أن الضم أثقل (لأنها ضمير الفاعل) والضممة تناسب حركة الفاعل فعلى هذا الألف للفرق بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الألف وقيل التاء مع الألف ضمير جزؤه الأول متحرك بالضم وقيل الألف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكور الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء حينئذ لأنه فارق للفاعل (وفتحت) تلك التاء (في الواحد المخاطب) نحو ضربت (خوفا من الالتباس) بنفس المتكلم الواحد لو كسر يلتبس بالواحدة والمخاطبة وتفصيله أن أول ما يبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع

المتصل وأول ما يبذل أبو وضعه المرفوع المتصل ثم المخاطب ثم الغائب فنقول إنما مضوا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا للمخاطب فرقاً بينه وبين المتكلم بأخف الحركات وكسر واللام مخاطبة فقرأوا لم يكسر الأمر بكسر هاء المخاطب وفتحها للمخاطبة لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى وأيضاً هو مقدم على المؤنث فخصص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر (ولا التباس في التثنية) فبقى مضموم ما على الأصل (وقيل) ضمت التاء في ضربهما (اتباعاً للميم لأن الميم شفووية فجعلوا حركة التاء من جنسها) أي من جنس الميم الشفوي (وهو) أي الحركة التي هي من جنس الميم الشفوي (الضم الشفوي) لأنه جزء عا أو وهى شفووية وجزء الشفوي شفووي وكذا ضمت التاء في ضربهم اتباعاً للميم أيضاً بل في ضربتين بناء على أن أصله ضرب يمين (زيدت الميم في ضربهم حتى يطر دبثنيته) في زيادة الميم لا لوجود دالة الزيادة فيه وهى الالتباس هذا قال الفاضل الرضى زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم إذا شُبعت ضمته فانك إذا قلت ضربتو لم يعلم أنه متكلم أشبعت ضمته للاطلاق أو جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة لأن حروف العلة مستقلة قبل الواو والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لقاتها ولو سكونها من مخرج (٣٢) الواو أي شفووية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو انتهى (وضمير الجمع فيه) أي

ولا يلزم الالتباس في التثنية) بواسطة زيادة الميم فبقيت على أصل الحركة والتفصيل أنهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموا هاء المتكلم لأن الضم أقوى والمتكلم مقدم فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة للياء والمخاطبة فأعطيتها واو لأن الياء يقع ضميرها في نحو اضربني وكسرة أخذت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة (وقيل) ضمت التاء في ضربهما (اتباعاً للميم لأن الميم) حرف (شفوي فجعلوا حركة التاء) التي هي ما قبل الميم (من جنسها وهو) أي جنس الميم من الحركات (الضم الشفوي) ليناسب الميم حركة ما قبلها (زيدت الميم في ضربهم حتى يطر دبثنيته) في زيادة الميم ولئلا يلتبس بوو الاشباع في الوقف وأسكنت الميم لأنه إنما مضى هو لا أجل الواو ولما حذف الواو بقي على الأصل الذي هو السكون (وضمير الجمع) أي جمع المذكر المخاطب (فيه) أي في ضربهم (محدوف) وذلك ضمير المحدوف (وهو الواو لأن أصله ضرب يتموا) بدليل عو دالوا وعند اتصال الضمير نحو ضربتموه فإن الضمائر تمايزت بالاشياء إلى أصولها (فحذفت الواو) لأنهم لما ثبوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الألف والواو كما أتوا بهما في هذان والذان والذين فوق الواو في الجمع في الآخر مضموم ما قبلها (فحذفت لأن الميم) مع الواو (بمنزلة الاسم) كهو لأن الميم يجعل كثير من الأفعال اسماً كضارعات الزوائد على الثلاثة (ولا يوجد في آخر) جنس (الاسم) متمكناً وغير متمكن (واو ما قبلها مضموم) في كلامهم لكونه مستقلاً حساً مع الألف من من الالتباس بالمثنى بثبوت الألف فيه دون الجمع (إلا في آخر الاسم من الأسماء غير المتمكنة فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف أصلاً وفي غير المتمكن لا يوجد غير (هو) ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج إلى الألف الذي يكتب بعد الواو فحذف أيضاً (ومن ثمة) أي ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو (يقال في جمع دلو أدل أصله دلو قلبت الواو ياء)

في الجمع المخاطب وهو مثل ضربتم (محدوف وهو) أي ضمير الجمع (الواو لأن أصله ضرب يتموا) فان قلت فإفائدة التاء إذن قلت فيه قولان قال بعضهم إنها للفرق بينه وبين الجمع الغائب لأن الميم زيدت بعد زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع المخاطب على ضرب مثلاً أو لا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليطرد دبثنيته فصار ضربتموا هذا ما اختاره المصنف أو لا يلتبس بالمتكلم إذا أشبعت ضمته وهذا ما اختاره الرضى وقال بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه الأول متحرك بالضم لأنه ضمير

في الفاعل كما في التثنية وضعفه ظاهر (فحذفت الواو) وأسكنت الميم تخفيفاً لأن ضمها لأجل الواو كما أن فتحها في التثنية لو وقعها لأجل الألف هذا إذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكناً بعدها وأما إذا لقي فيضم أيضاً دالها إلى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قديكسر (لأن الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لأنها مستقلة أي ليست بجزء من الفعل ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لأن باءه ليست بمنزلة الاسم وما قبل من أن الميم تجعل المضارع اسماً إذا دخل في أوله كما يقال في نخرج مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف إذا المقصود بيان أن الميم في ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع أن الميم الذي يجعل المضارع اسماً ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها) حرف (مضموم إلا كلمة (هو) وذلك لثقل الضم قبل الواو المتطرفة وإذا كان ثقیلاً في الاسم كان ثقیلاً أيضاً فها هو بمنزلة التاء في هذا الكلام نوع حزاؤه الأولى ما ذكره صاحب النجاح من أن الميم مع الواو ههنا اسم ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلا كلمة (هو) (ومن ثمة) أي ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم (يقال في جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) ضم اللام فأعلت الواو المتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لأن أجل الياء ثم أعلت لإعلال قاض فصار أدل وفيه إعلال آخر وهو أنه يكسر

أولاً ثم يقاب الو او ياء لكسرة ماقبلها ثم أعل إعلال قاض في الأول يكون قلب الو او سبباً لتبديل الضمة كسرة وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سبباً لقلب الو او المتطرفة باء فكلاهما مما نحن فيه ولا يجوز الإعلال بحذف الو او ابتداءً لأنه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع أنه مقصود أيضاً (بخلاف ضربوا) أى الحال في ضربوا على خلاف ما ذكرنا في ضربوا يتم فانه لم يحذف الو او منه (لأن باءه ليست بمنزلة الاسم) لأنها جزء من الفعل فلا يكون له استقلال ما حتى يكون بمنزلة الاسم (وبخلاف ضربتموه) فإن الو او لم تحذف منه أيضاً مع أن الميم بمنزلة الاسم (لأن الو او خرج من الطرف) اتصال (بسبب الضمير) وقد عرفت أن الحذف مشروط بوقوعه في الطرف فانتهى الشرط فلم يحذف ويبقى الميم مضموم ما لأجلها (كما) لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد ألف زائدة (٣٣) (في العظاية) لانتفاء شرط القلب وهو وقوعه في الطرف بعد ألف

لو وقعها طرفاً بعد ضمة ثم كسرت اللام لأجل الياء ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الو او ابتداءً بقي بضم اللام إذ لا وجه له واليه فيبقى أثر من ذلك الاستقلال المحسوس (بخلاف ضربوا) أى لم يحذف الو او منه (لأن باءه) مع الو او (ليست بمنزلة الاسم) لأن الباء لم يجعل شيئاً من الأفعال اسمياً كما جعله الميم (وبخلاف ضربتموه) أى لم يحذف الو او وإن كان واو بعده ميم (لأن الو او قد خرج من) كونه في (الطرف بسبب اتصال (الضمير) به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف (كما) خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به (في العظاية) بفتح العين الغير المعجمة والطاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لأنه كما يقال عذابة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع أنها وقعت بعد الألف الزائدة لأنها من العظى وهو الشدة (وشدة نون ضربتين) أى جمع المؤنث المخاطبة (دون نون ضربين) أى جمع المؤنث الغائبة (لأن أصله) أى أصل ضربتين (ضربتمن) بالميم حملاً على تثنيته لأنها ضربتا بالميم (فأدغم الميم) بعد قلبه نونا (في النون لقرب الميم من النون) في المخرج لأن الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وقريب الثنايا ولا شك أنها متقاربان (ومن ثمة) أى من أجل كون الميم قريباً من النون (ببديل الميم من النون في مثل عمير) أى في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعبر بلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيهاً على أن أصلها بالنون وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ (لأن أصله عنبر) وإنما أبدلوا همزة لأنهم لو تركوها والحال أن الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فإن أظهرت النون أى تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبلت ويعرف بالوجدان وإن أخفيت على ما هو مصطلحهم أيضاً استقبلت كما يشهد به الوجدان أيضاً وإن أدغمت في الباء مع قلبها بقاء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها بما إبقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج (وقيل أصله) أى ضربتين بالتشديد (ضربتين) بتخفيف البون بلا ميم لأن العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والأصل عدم الحمل (فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطر دمج جميع نونات النساء) في سكون ما قبلها نحو ضربين لثلاثا يجتمع أربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملاً على ضربين واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقوف والجزم (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين) أى لثلاث يلزم اجتماعهما أحدهما الباء الآخر التاء (ولا يمكن حذفها) أى التاء دفعا لاجتماع العلامتين (لأنها علامة) الخطاب (والعلامة لا تحذف) إلا إذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف لإحداهما للاستغناء عنها بالأخرى وههنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى تحذف التاء فاضطرروا إلى زيادة حرف ولم تكن الزيادة من حرف العلة أما الألف والياء فلضمة التاء وأما الو او فلكر اهتيم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث

(٥ - مراح الأرواح) الإبقاء على أصله لأن الحرف الذي بعدها وهو الباء شفوية فإن أظهر استقبح لعدم توافقهما وإن أخفى استقبل وإن أدغم النون فيها بعد قلبها ذهب ما في النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها مما لتوافقه النون في الغنة ولا ينافى الباء في المخرج فلا يستقبح (وقيل أصله ضربتين) بتخفيف النون (فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطر دمج جميع نونات النساء) في إسكان ما قبلها في الماضي والمضارع نحو ضربين ويضربن وتضربن (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة) التي قبل النون (لاجتماع الساكنين) لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً (ولا يمكن حذفها) أى حذف التاء (لأنها علامة) للخطاب (والعلامة لا تحذف) ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها

(فأدخل النون) الساكنة قبل النون الضمير ليكون ما قبلها ساكنا أيضا وعيشت النون دون غيرها (لقرب النون) الداخلة من النون التي هي ضمير الجمع والتاء ليست بضمير كما في المفرد بل علامة للخطاب فقط (ثم أدغم النون في النون) فصار ضربين (زيدت التاء في) مثل (ضربت) أي نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (لأن تحته أنا مضمير) يعني يدل ضمير ضربت على ما يدل عليه أنا وقدر مثله غير مرقعة وإذا كان تحته أنا ناسب أن يراد من حروفه (ولكن لا يمكن الزيادة من حروف أنا اللاتباس) لأنه لو زيدت الألف التيس بتثنية الغائب نحو ضربا وإن زيدت النون التيس بجمع الغائب نحو ضربن (فاختيرت التاء لوجوده في أخواته) المراد بأخوات ضربت أمثلة الخطاب لأن المتكلم يصاحب الخطاب ويكالم معه فلا يتصور أحدهما بدون الآخر فصار كأنهما أخوان (وزيدت النون في) مثل (ضربنا) أي في نفس المتكلم (٣٤) مع الغير مثنى كان أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (لأن تحته نحن مضمير) قد عرفت

معنى الاضمار تحته فزيدت النون التي في نحن أولا (ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضرين) فصار ضربنا (وقيل تحته أننا مضمير) فزيدت الألف والنون اللتان في أننا معا. ولما فرغ من بيان أمثلة الماضي مع ما يتصل بهما من الضمائر ناسب أن يبين مطلق الضمائر فقال (فصل: وتدخل المضمرات في الماضي وأخواته) المراد من أخوات الماضي ههنا كل ما يمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والأمر والنهي وسائر الصفات المشتقة. اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا لا يصلح إلا للمعين واحد فقط وهو المتكلم المعين وأنت لا يصلح أيضا إلا للمعين وحده فقط وهو مخاطب المعين وكذا ضمير الغائب نص في أن

(فأدخل النون لقرب النون) الزائدة (من النون) العلامة في النونية وفي لفظ القرب إشارة إلى ما ذكرنا من القيد (ثم أدغم) إحدى النونين في الأخرى للجنسية ووقع الإدغام بأن أدرج أولاها في الثانية وقيل إنما زيد حرف في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون شابهتها الميم بسبب الغنة (وزيدت التاء) لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان أو مؤنثا (في ضربت) بضم التاء (لأن تحته) أي ضربت (أنا مضمير) وقد مر نظيره في الإعراب والقياس أن زادا من حروف أنا إلا أنه (لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لأنه لو زيدت الهززة وهي حقيقة ألف تحركت التيس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التيس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن أيضا أن زادا من حروف العاة أما الألف فلما مر وأما الواو فلزوم الالتباس بالجمع وأما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل أعني الضم (فاختير التاء) لزيادة دون غيره من حروف الزيادة (لوجوده) أي التاء (في أخواته) أي أخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربنا وضربتم وضربتن وأما زيادة التاء في تلك الأخوات فتحكم وضعي ولعل حكمتها أنه لما كان الخطاب من يلي إليه الكلام اختير له حرف شديد لينتبه عن سنة الغفلة وألقى سمعه إلى ما يأتي إليه وهو شهيد والحروف الشديدة هي «أجلك قطبت» ولا يمكن زيادة الألف منها للالتباس بالشئية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (وزيدت النون في ضربنا) لضمير الشخصين المتكلمين مذكرا كانا أو مؤنثين ولضمير الأشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة الذكورة أو الأنوثة (لأن تحته نحن مضمير) وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما مضمير تحته (ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضرين) أي لجمع المؤنث واختص الألف للخفة (وقيل) إنما زيدت النون (لأن تحته أنا مضمير) وفيه نون ثم زيد الألف دفعا للالتباس واختص الألف لوجوده في أننا (فصل: وتدخل المضمرات) المرفوعة والمنصوبة أي تتصل ولأنما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل إذا المتبادر من الاتصال اللغوي (في الماضي وأخواته) من الأفعال وأما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال والجور أيضا ولا يتصل بالحروف إلا المنصوب والجور والأسماء إلا الجور (وهي) أي جميع المضمرات (ترتقي إلى ستين نوعا) وإنما انحصر فيها (لأنها) أي المضمرات (في الأصل ثلاثة) أحدها مضمير (مرفوع) ثانيها مضمير (منصوب) ثالثها مضمير (محجور) وإنما انحصرت في الثلاثة لأنها كناية عن المظهر وهو إما مرفوع أو منصوب أو محجور

(ثم) المراد هو المذكور بعينه في مثل جاءني زيد وإياه ضربت ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة في قسم من الأقسام الثلاثة فإنه لو سمي المتكلم نفسه بعلمه لا بلفظة أنا وقال مكان أنا قائم زيد قائم ربما التبس عند السامع أهو المتكلم أم زيد آخر بخلاف أنا قائم وهو ظاهر وكذا لو سمي المتكلم مخاطب بعلمه لا بلفظة أنت وقال مكان أنت قائم زيد قائم ربما يحصل الالتباس وكذا لوكرر المذكور مكان ضمير الغائب وقبل مكان جاءني زيد وإياه ضربت جاءني زيد ولو زيد بضربت لم يعلم أن زيد الثاني هو الأول بعينه أو زيد آخر وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة وأما في المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضا كذا حقيقة الفاضل الرضى (وهي) أي المضمرات (ترتقي إلى ستين نوعا) أي ستين لفظا تسعين معنى كما ستطلع عليه (لأنها) أي المضمرات (في الأصل ثلاثة) الأول (مرفوع) الثاني (منصوب) الثالث (محجور) لأن المضمرات كما أشرنا قامة مقام الظاهر لدفع الالتباس إن كان منفصلا وله للاختصار إن كان متصلا

والظاهر إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فكذلك ما يقوم مقامه من المضمرات (ثم يصير كل واحد منها) أى من هذه الثلاثة (اثنين نظرا إلى اتصاله وانفصاله) يعنى أن كل واحد منها إما متصل أو منفصل لأنه إما أن يستقل بنفسه أو لا يستقل ومعنى الاستقلال أنه لا يحتاج في التلفظ إلى كلمة أخرى قبله فيكون كاللتمة لها بل هو كالظاهر نحو أنت ومعنى عدم الاستقلال أنه يتصل بعامله الذى قبله فيكون كاللتمة لذلك العامل ولبعض حروفه ولا يمكن التلفظ بدونها نحو ضربت فالتأنيد والتأنيد هو الضرب (فأضرب) ذينك (الاثنين في) تلك (الثلاثة حتى يصير) الحاصل من الضرب (سنة) قوله (ثم أخرج) عطف على اضرب فيكون أمرا أيضا من باب الأفعال (المجرور المتصل) من السنة (حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار) هذا هو الدليل المشهور (٣٥) لكن فيه نظر إذ الانفصال لا يستلزم

(ثم يصير كل واحد منها) أى من تلك الثلاثة (اثنين) متصلا أو منفصلا (نظرا إلى اتصاله) فكذلك الكناية عنه إما مرفوع أو منصوب أو مجرور أى اتصل كل واحد منها (وانفصاله) لأنه إذا استقل في التلفظ فنفصل وإلا فتصل (فأضرب الاثنين) أى المتصل والمنفصل (في الثلاثة) أى المرفوع والمنصوب والمجرور أى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا أى جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فلا يمكن على ذكر منك (حتى يصير) المجموع الحاصل من الضرب (سنة ثم أخرج) أنت من السنة (المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور) أى جواز تقديمه (على الجار) فلا يقال زيد به بل يقال يزيد يعنى لما احتيج إلى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا الإذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمر أكرمتم وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالضمير مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لأنه كالجزء الأخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل إذ لو وضعوه لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل والغرض من وضعه جواز تقديم الجزء الأخير ضرورى البطلان (فبقى لك) من تلك السنة بعد إخراجك المجرور المنفصل منها (خمس) أى خمسة أنواع أحدها (مرفوع متصل و) ثانيها (مرفوع منفصل و) ثالثها (منصوب متصل و) رابعها (منصوب منفصل و) خامسها (مجرور متصل ثم انظر إلى المرفوع المتصل وهو يَحْتَمِل ثمانية عشر وجها) أى صورة ثمانية عشر معنى (في العقل) بحسب اعتبار المراتب العرفية (سنة) منها (في) حق (الغائب مع الغائبة) في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما (و ستة) منها (في) حق (المخاطب مع المخاطبة) كذلك (و ستة) في حق (الحكاية) أى المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات ثمانية عشر (واكتفى بخمسة) من الوجوه الستة (في الغائب والغائبة) باشتراك التثنية) فيها نحو ضربت أو ضربت ولا اعتبار للتاء في التثنية الغائبة لأنها ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الألف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وأنت وأنت وأنتما وأنتم حيث عدت الثلاثة الأول ألفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وإن كان الضمير في الكل التاء فقط وكذا عدت الأربعة الأخيرة ألفاظا متعددة وإن كان الضمير في كلها أن فقط لأن اقتران الأمور الخارجية المتميزة من الحركات والتاء وغيرهما من هذه الألفاظ إنما هو بعد وضع الضميرين أعني التاء وأن فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر (لقللة استعمالها) أى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما

لأن المعاني التي عبر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضمير على حدة بالأصالة (سنة) منها (في التثنية) لأن الغائب إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مذكر أو مؤنث (في الخطاب) لأن الخطاب أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مذكر أو مؤنث (في الحكاية) لأن المتكلم أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مذكر أو مؤنث (في الغيبة) باشتراك التثنية (الأولى أن يقال باشتراك التثنيين (لقللة استعمالها) يعنى تشترك تثنية الغائب والغائبة في ضمير واحد وهو الألف لا غير اشتراكا لفظيا لقللة استعمال التثنية نحو ضربا وضربت والتاء ليست بضمير بل حرف التأنيث فقط كذا أقرره الفاضل الرضى فظهر بطلان ما قيل من أن المراد من الاشتراك ههنا الاشتراك

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يحتاج إليه فى الكلمة وهو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (وتحذف) ولو هو (إذا تعانق) أى اتصل (بشيء آخر) قبله سواء كان فعلا نحو ضربه أو اسما نحو غلامه أو حرفا نحو به (لحصول كثرة) (٣٨) الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وتبقى الهاء مضمومة على حاله نحو له)

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلاثة أحرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما (وتحذف واو هو) جوازا (إذا تعانق) هو (بشيء آخر) أى اتصل بأوله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه أو حرف جر نحو له أو فعل نحو ضربه وإنما قال إذا تعانق ولم يقل إذا اتصل لئلا يراد عليه نحو «هو البلاء» ولهى الحيوان» فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو فى الطرف) وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هو وإن تعانق بشيء آخر بل تقلب ألفا كما يحىء (و) حينئذ تبقى الهاء مضمومة على حاله) قبل حذف الواو إن لم يمنع منه مانع (نحو له) وجاء فى غلامه وضربه. واعلم أنهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير المنصوب اختصروه بفردية من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى ثم إذا اتصل بشيء فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء متحركا أو ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه لأن الهاء حرف خفي فكأنه التقي ساكنا وإن كان متحركا يثبت الواو والياء المنقلبة منه نحو بهى وهو وضربه لأن الواو فى حكم المعلوم بسبب إسكانه لأن الحرف الذى أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد فى آخر الاسم واو ولا يرد واو وضربه لانه ساكن من الأصل وأما عدم ثبوتها فى الخط حينئذ فللحمل على ما سكن قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلामه حملا له على الساكن فقولوه وحذف إذا تعانق الخ إما الإشارة إلى مذهب الجمهور فى الساكن وإلى لغة بنى عقيل وكلاب فى المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ فى الكل والواو الثابت فى المتحرك حينئذ يكون من إشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو لليلة المذكورة وأما إرادة الحذف من الخط فبأيه سياق الكلام (ويكسر الهاء) بعد حذف الواو من هو (إذا كان ما قبله) أى الهاء (مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) التحقيقية والتقديرية (إلى الضمة) التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان (نحو) عبد (غلामه) فيما كان ما قبله مكسورا (وفيه) فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه وأشباهاها وأما ضم الهاء فى «وما أنسانيه» وعليه الله» على قراءة عاصم فى رواية حفص فله على لغة أهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الأصل وإن كان ما قبلها ياء أو كسرة نحو بهو ولد بهو وأما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور أو نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه (ويجعل ياء هى ألفا) فيصير هاء مع أن الأصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال هى هياهم ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للألف إذا تعانق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالذكور لأن ضمير المذكر إذا ولى الياء أو الكسرة قلبت واو وهى لأن الهاء حرف خفي فهو إذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء فقلب ياء وكسرت الهاء لأجل الياء بعد ها فلم تقلب ياء هى ألفا لالتبس المؤنث بالمذكر فى مثل بهى وجعل فى غير ألفا يضطررنا للباب نحو لها وإذا لم يكن ما قبل الهاء ياء أو كسرة فهو مضموم على

بالافتقار إذا لم يكن ما قبلها مكسورا أو ياء ساكنة إلا ما حكى أبو على أن ناسا من بكر بن وائل يكسرونها فى الواحد والمتن والجمعين نحو منه منهما منهم منهن إتباعا لحركة الميم وعدو الحاجز غير حصين لسكونه (وتكسر الهاء) بعد حذف الواو منه (إذا كان ما قبلها مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) أى التحقيقية فى الأول ومن التقديرية فى الثانى (إلى الضمة) التحقيقية (فى) (نحو عبد) غلامه (وفيه) هذا عند غير أهل الحجاز وأما هم فيبقون ضمتهما على أصلها كأن يبقون فى غير هذين الصورتين ويقولون بهو واليهو وعليه بالشباع وبغيره وعليه قراءة من قرأ (ومن أوفى بما عاهد عليه الله وهو) أى حذف الواو من هو إذا تعانق بشيء مطرد عند جميع الألفاظ إلا فى لام الابتداء والفاء نحو هو وهو وتسكين الهاء فيهما للتخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعد الواو (نحو هو وإن جاز ضمها

فى هذه الثلاثة ولعل السرى عدم حذف الواو فيهما أنه لما أسكن الهاء حصل التخفيف فى الكلمة فلم يحتاج إلى حذف الواو تخفيفا (وتجعل ياء هى ألفا) أى عند التعانق والاتصال لأنه لو حذف التيسر بضمير المذكر وهو ظاهر ولو بقي على أصله التيسر بالمذكر أيضا لأن ضميره إذا وفى الكسر قلبت واو وهى فى بعض اللغة نحو بهى فلا جرم تجعل ألفا لخفته ويفتح الهاء لأجله

والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع) سيجي علة استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور أما عدم استتار المرفوع فلمنافاة الاستتار الانفصال وبما يجب أن يعلم أن الأصل في الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لأنه أخصر ثم البراز عنه خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من الانفصال قوله (في الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله في خمسة مواضع أي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارع ماضيا كان أو منفيا (نحو) زيد (ضرب وضرب وليضرب ولا يضرب) وكذلك يضرب ولن يضرب (و) في (الغائبة) المفردة ماضيا كان أو مضارعا (نحو) هند (ضربت وتضرب وتضرب وتضرب و) كذا (لا تضرب) ولم تضرب ولن تضرب (وفي المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا أو ماقال في غير الماضي لأن المخاطب في الماضي لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا أو مثنى أو جمعا ومذكر أو مؤنثا (نحو) أنت (تضرب وتضرب ولا تضرب) وكذا لم تضرب ولن تضرب (وباء تضربين علامة الخطاب) فقط (٤١) لا فاعل (وفاعله مستتر) استتارا

ما قبل الياء لما ذكر (والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع) جوازا في بعضها وجوبا في بعضها وقوله (في الغائب) بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات أي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضي (نحو) زيد (ضرب) وفي المضارع نحو زيد (يضرب) وفي الأمر نحو زيد (لا يضرب) وفي النهي نحو زيد (لا يضرب) يستتر جوازا أيضا (في الغائبة) المفردة ماضيا (نحو) هند (ضربت و) مضارعا نحو هند (تضرب و) أمرا نحو هند (لتضرب و) نهيا نحو هند (لا تضرب و) يستتر وجوبا (في المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مضارعا (نحو) أنت (تضرب و) نهيا نحو أنت (لا تضرب) ولما قيد بقوله في غير الماضي لأنه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجي عو أما في مخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها وإليه الإشارة بقوله (وباء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر فيه عند) أبي الحسن (الأخفش) لإجراء المفردات المضارعات مجرى واحد في عدم إبراز ضميرها أو استنكار الكون ضمير المفرد أعني الياء أثقل من ضمير المثنى أعني الألف مع أن القياس يقتضي أن يكون أخف ويرد على قول الأخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم إلا أن يقال إن التاء تجردت للتأنيث كاللام في ياء الله فانها مجردة للتعويض (وعند العامة) أي الجمهور (هي) أي ياء تضربين (ضمير بارز للفاعل) ولا مستتر فيه (كوأيضربون) لأنه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التأنيث والخطاب فيه عندهم هو الياء (وعين الياء) للفاعل (في تضربين للتأنيث) عندهم مع أن القياس أن عين التاء له إلا أن علامة الخطاب في أوله أعني التاء منعت من زيادة تاء أخرى (لحيثه في هذي أمة الله للتأنيث) سواء كانت صيغة موصولة للتأنيث أو كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه (ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف أنت) بكسر التاء مع أن القياس أن يزداد من حروفه لأنه المضممر تحت (لالتباس بالثنائية في زيادة الألف) منها (واجتماع النونين) بغير فاصل (في زيادة النون) منها (وتكرار التاء في زيادة التاء) منها (ولبراز الياء) في تضربين ولم يستتر (للفرق بينه) أي تضربين (وبين جمعه) وهو تضربين إذ لو استتر الياء وقيل تضربين في المفردة والمخاطبة التبس بتضربين جمعا للمخاطبة (ولم يفرق) بينه وبين جمعه (بحركة ما قبل النون) في تضربين على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع (حتى لا يلبس) نونه

(٦ - مراح الأرواح) الرضى قال الأخفش إن الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قبل في هذي (وعين الياء في تضربين) عند العامة للفاعل (لحيثه في هذي) أي لحجى الياء في هذي (أمة الله للتأنيث) أي علامة له فقط فلما احتيج إلى إبراز ضمير المؤنث ناسب إبراز ما كان علامة للتأنيث في الأصل واعترض عليه بأن الياء يجوز أن يكون بدلا من الهاء في هذي فلا يكون حينئذ للتأنيث ورد بأنه لا يضرب كونه للتأنيث أن يكون بدلا من الهاء إذ يكفي مجرد كونه علامة للتأنيث أصيلا كان أو مبدلا وأقول في هذا الجواب نظر إذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذي بصيغة كهذه فافهم (ولم يزد في تضربين من حروف أنت) بكسر التاء مع أن المناسب أن يزداد منه دلالة على المخاطبة (لالتباس) في زيادة الألف (بالثنائية واجتماع النونين في) زيادة (النون وتكرار التاء في) زيادة (التاء وإبراز الياء) في تضربين ولم يستتر (للفرق بينه وبين جمعه) وهو تضربين (ولم يفرق) بينهما (بحركة ما قبل النون) في تضربين على تقدير استتار الياء وسكونه في الجمع (حتى لا يلبس) أي تضربين

(بالنون الثقيلة) حق العبارة أن يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (في الصورة) أي في صورة الكتابة لا في التلفظ لأن النون الثقيلة التي تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة قوله (ولا يحذف النون) عطف على قوله بحركة ما قبل النون ولفظة لازمة لتأكيد النفي أي لم يفرق بينه وبين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة (بالمذكر) المخاطب فانك إذا قلت تضرب لم يعلم أنه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة وأيضا يلتبس بالغائية المفردة لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما لئلا يعمدوا مع أن المقصود ديم به (وفي المضارع المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره (نحو) أنا (أضرب و) نحن (نضرب) وكذا لم أضرب ولن أضرب ولم أضرب ولن تضرب ولا تضرب (وفي الصيغة) المراد بالصفة ههنا ما يكون اسما مشتقا هو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا تناسبت صفة لدلالة على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف (٤٣) بالضرب يعني يستتر الضمير في الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وإنما استتر في الصفات لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاء هاله المشابهة للفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم إنما استتر في الصفات لأن الألف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجي عفو برز الألف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الألفين والواوين فاستتر الألف في المثنى والواو في الجمع المذكورين وكذا استتر النون في ضاربات ومضربوات تعال المذكر إذ هو الأصل فاذا استتر

الذي هو الاعراب (بالنون الثقيلة) أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة (في الصورة) وإن لم يلتبس حقيقة إذ أحد النونين مخففة والآخر مشددة أو إحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والأخرى بالثقيلة (ولا يفرق أيضا) (يحذف النون) من تضربين (حتى لا يلتبس بالمذكر) المخاطب خصه بالذكر وإن كان الالتباس بالمؤنث الغائية حاصلًا للمناسبة المؤنث المخاطبة وبالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائية في التأنيث وإن كانت حاصلة إلا أن البحث لما كان في الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة (و) يستتر الضمير المتصل وجوبا (في المضارع المتكلم) مطلقا (نحو) أنا (أضرب) في المتكلم وحده (و) نحن (نضرب) في المتكلم مع غيره (و) يستتر جوازا (في الصيغة) مطلقا (نحو) أنا أو أنت أو هو (ضارب) أو نحن أو أنتم أو هما (ضاربان) أو نحن أو أنتم أو هم (ضاربون إلى آخره) أي أنا أو أنت أو هي ضاربة ونحن أو أنتم أو هما ضاربتان ونحن أو أنن أو هن ضاربات (استتر) أي وقع الاستتار (في) الضمير (المرفوع دون المنصوب والمجرور لأنه) أي المرفوع (بمنزلة جزء الفعل) لأنه فاعل فجوز وفي باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكثفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخره الكلمة المشتهرة بشيء ويكون فيما أتى دليل على ما أتى كما في الترخيم وليس المراد أن الدال على الفاعل هو الفعل وإلا لزم أن يكون نحو ضرب فعلا واسما لأنه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد أن الدال على الفاعل هو ذلك الضمير لأنه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد أيضا من قولهم إن الفاعل في زيد ضرب هو هو أن المقدر ذلك المصريح به لأنه لا بد أن يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع أن لفظة هو أكثر من ألف الضمير في ضربا وأيضا لو كان المنوى هو هو المصريح به لزم أن لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع أن ذلك جائز نحو ما ضرب إلا هو وإنما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم في ذلك لأنه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبّر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقار

(واستتر في المثنى والجمع كان الاستتار في المفرد أجدر وأولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضمير ابارزا في الصفات وهو المطلوب . وما يجب أن يعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبدل ضمائرهما غيبة وخطابا وتكليا فالمستتر فيه جاز أن يكون غائبا ومخاطبا وتكليا فيجوز أن يقال زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا في التثنية والجمع فان قلت لم يذكروا المصنف الظروف والجار والمجرور وأسماء الأفعال مع أن الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها قلت إنما لم يذكروها لأن نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا إليه في صدر الكتاب وهذه الثلاثة ليست منها (واستتر في المرفوع) أي وقع الاستتار في الضمير المرفوع (دون) الضمير (المنصوب والمجرور) لأنه بمنزلة جزء الفعل يعني لا يستتر من المضممرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة في الكلام فانهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل كما مر فيكون أشد اتصالا ومنزاجا فاستتر هو دونهما : ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع في بيان علة استتاره في تلك المواضع فقال :

(واستتر في الغائب والغائبة) أي استتر المرفوع في الغائب المفرد ماضيا كان أو مضارعاً نحو ضرب وب يضرب والغائبة المفردة ماضيا كان أو مضارعاً نحو ضربت وتضرب (دون التثنية والجمع) منهما (لأن الاستتار خفيف) لأنه تقدير محض من غير تلفظ الشيء وقد عرفت أن المرفوع سابق على المثني والجمع (ولإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى) من عكسه هذا إجمال لا يسمن من جوع وإن أردت كلاماً مشبعاً فاستمع نعلو عليك وإنما استتر في المرفوع الغائب المفرد والغائبة المفردة في الماضي والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لأن الغائب لما كان مفسراً بغائب مظهر متقدم أريد أن يكون ضميراً للغيب أخصر فابتدعوا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من غير أن يتلفظ بشيء عنه ثم جعلوا المثناه والجمع معهما ضميراً بارزاً لئلا يلتبس بالمفردين واقتصر والمثني مذكر أو مؤنثاً على الألف الذي هو علامة التثنية في كل مثني والجمع المذكور على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة في مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل في نحو يضرب ويضرب وهند ضربت وهو هي تدریس وتفهم لصيق العبارة عليهم لأنهم لم يوضع لذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما (٤٣) بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدور لا

أن المقدور هو ذلك المصريح به (دون المتكلم) سواء كان وحده أو مع غير نحو ضربت وضربنا هكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق أن يعطف على قوله دون التثنية فيقال ودون المتكلم ولا يمكن إبداله من دون الأول إذ هو مقصود أيضاً والمبدل منه لا يكون مقصوداً وقد يتكلف بأن يقال ههنا محذوف فتقدير الكلام واستتر المرفوع في الغائب دون المتكلم لكنه محذوف بقرينة سبقه في الكلام أو يقال حذف العاطف محذوف تخفيفاً لدلالة الكلام عليه كما محذوف في نحو قولك اشتريت ما بين الموضع القلاني إلى دار زيد إلى دار عمرو إلى دار

(واستتر في الغائب) المفرد (والغائبة) المفردة (دون التثنية والجمع) منهما لأنه لو استتر فيهما أيضاً أولم يستتر في المفردين أيضاً يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختصاص الاستتار بالمفرد (لأن الاستتار خفيف) وذلك ظاهر (فاعطاء الخفيف للمفرد السابق) لسكثرة الاستعمال (أولى دون المتكلم) وحده أو مع غيره (و) دون (المخاطب اللذين في الماضي لأن الاستتار حالة قرينة) أي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فإن أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدلالة قرينة وهي من عداد الأسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها (ضعيفة) والابراز قرينة دالة عليه (قوية) لأن الأصل كون الفاعل ظاهراً والبارز إنما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لأنه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظاً والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة إذ لا يشارك الظاهر بوجه (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى) لكونه مبدء الكلام (والمخاطب القوى) لكونه منتهى الكلام (أولى) من إعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام قوله في الغائب حاصل المعنيين الإفراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر إلى الأول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر إلى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل إنما استتر في الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لأنه لما كان مفسراً لفظاً متقدماً في الأصل دون المتكلم والمخاطب أريد أن يكون ضمير الغائب أخصر من ضميرهما فحذف اللفظ من المفرد إذ لا أخف من المحذوف (واستتر في مخاطب المستقبل) المفرد المذكور (ومتكلمه) مطلقاً وإنما ذكر الاستتار فيهما وإن كان حكمهما مفهوماً مما سبق من القيد بياناً لعلته وهي قوله (للفرق) بينهما أي في الماضي وبينهما أي في المستقبل ولم يعكس لأن الماضي أصل والابراز قوى فأخذه ولما ذكر عدم الاستتار في مخاطبة فيما سبق وبين سببه هنالك لم يتعرض له هنا ولما ذكر أن وقوع الاستتار في بعضهما هو عريق أي أصل في اقتضاء الفاعل أعنى الفعل وبين أن سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الأولى أنه يقع الاستتار في الصفة التي هي أضعف من الفعل وأنها غير عريضة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها إنما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج إلى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره (وقيل يستتر في هذه المواضع)

بكر أي وإلى دار عمرو وإلى دار بكر (والمخاطب) المفرد نحو ضربت (اللذين في الماضي لأن الاستتار قرينة) للفاعل (ضعيفة) أي خفية لأنه تقدير من غير أن يتلفظ بشيء (والابراز قرينة قوية) أي ظاهرة ملفوظة (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى والمخاطب أولى) من إعطاء الاستتار الضعيف لهما ولما توجه أن يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجر يانه فيهما مع أنه لا يبرز الضمير فيهما أوجب عنه بقوله (واستتر في مخاطب المستقبل) نحو تضرب (ومتكلمه) وحده أو مع غير نحو أضرب ونضرب (للفرق) أي بين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام في غاية الضعف إذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه إذ حذف المضارع يدفع اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال واستتر في تفعل مخاطباً لجر المفعول واحد في عدم إبراز ضميرها واستتر في أفعل ونفعل لإشعار حرف المضارعة بالفاعل فأفعل مشعر بأن فاعله أنا بسبب إشعار همزة تهمة أنا ونفعل مشعر بأن فاعله نحن بسبب إشعار نونه بنون نحن وقد أشار المصنف إليه نقلاً بعبارة قوله والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل نضرب (وقيل يستتر في هذه المواضع) أي المواضع

الخمس المذكورة (دون غيرها) من الموضع (لوجود الدليل) للاستتار فيها دون غيرها (وهو عدم الابراز بعد) أن لم يكن مظهرا يعنى أن الفعل لا بد له من فاعل وهو إما مظهر أو مضمير بارز أو مضمير مستتر فحيث لم يوجد الأول والثاني وجب الحكم بالاستتار لتلايق الفعل بلا فاعل وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكل لكنه أراد التخصيل (و) قال (في مثل ضرب) أى الدليل عدم الابراز في مثل ضرب (والتاء في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل تضرب) وأنت تعلم أن التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب لا يدلان على الاستتار (والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل تضرب) أى الهمزة بالهمزة والنون بالنون كما مر (وهي) أى التاء والياء والهمزة والنون (حروف) مضارعة (ليست بأسماء) وضماؤها إذ لو كانت ضماؤها لكانت فاعلة فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين وحينئذ قوله (والصفة في مثل ضارب ضاربان ضاربون) مرفوع عطف على عدم (٤٤) أى دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وأنت تعلم أن هذا الكلام لا معنى له يعتد

به وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو سهو (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) يسكون التاء ضميرا (كتاء ضربت) بالحركات الثلاث أى كما يكون تاء ضربت ضميرا (لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند) يعنى لو كان ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفصل بقوله وهذه التاء ليست بضمير كما يجيىء (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان ضميرا) وكذا الواو في ضاربون وكذا الألف والواو في اسم المفعول والصفة المشبهة نحو مضربون ومضروبون وحسنون وبالجملة لا يجوز أن يكون الألف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا (لأنه يتغير في حال النصب والجر) أى بقلب ياء نحو لقيت ضاربين (والضمير الذى هو الفاعل لا يتغير) بالعوامل الداخلة على عامله (كألف يضربان) فانه لا يتغير هو بالحروف الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وأيضا إن الألف والواو في تثنيات الأسماء الجامدة وجمعها كالزيدان والزيدون حروف بلا ربز يدت للمثنى والجمع فجعلت تثنيات الصفات ومجموعها على نهج تثنيات الجامدة ومجموعها لأن الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الألف والواو فيها علامتى المثنى والجمع فقط لا ضمير الهم (والاستتار واجب) اعلم أن استتار الضمير بمعنى عدم الابراز عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة وأما استتار الفاعل المضمير بمعنى أنه لا يجوز إظهار الفاعل ولا إبرازه بل يكون مستترا أبدا في أربعة أفعال (في مثل افعل) أى في أمر المخاطب (وتفعل) أى في مخاطب المفرد لعل النهى يندرج فيه ولا لم يخص وجوب الاستتار في الأربعة المذكورة (وأفعل ونفعل) أى في المتكلم وحده ومع غيره (لدلالة الصيغة) في الأربعة كلها

الخمس (دون غيرها) لوجود الدليل فيها) دون غيرها (وهو) أى ذلك الدليل (عدم الابراز في مثل) زيد (ضرب) أى عدم ظهور الفاعل إذ لا بد أن يكون للفعل من فاعل ظاهر وإن لم يكن فمضمير بارز فان لم يكن فمضمير مستتر فلما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارز اعلم أن فاعله مستتر فلما كان عدم الابراز دليلا لظهوره يأسند الحكم إلى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وإن كان عدم الابراز شاملا للكل فقال (والتاء في مثل) هند (ضربت) فانها تدل على أن فاعله مفعول مؤنث غائبة (والياء في مثل) زيد (يضرب) فانها تدل على أن فاعله مفعول مؤنث غائب مع عدم علامته التثنية والجمع (و) عين التاء (في مثل) هند (أنت تضرب) غائبة ومخاطبة فانها تدل على أن الفاعل مفعول مؤنث غائبة أو مفعول مذكر مخاطب بحسب القرأين مع عدم علامة التثنية والجمع نحو يضربون ويضربن (والهمزة في مثل) أنا (أضرب) فانها تدل على أن الفاعل متكلم وحده (والنون في مثل) نحو (نضرب) فانها تدل على أن الفاعل متكلم مع غيره (وهذه) أى حروف المضارعة (الحروف ليست بأسماء) فلا تكون فواعل للأفعال المذكورة وإنما ذكر هذا وإن لم يذهب أحد إلى أنها أسماء لأنه لما ذكر أن التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والألف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربن أسماء وكان مظنة أن يتوهم متوهم أن هذه الحروف أيضا أسماء رفع ذلك التوهم (والصفة) نفسها (في مثل) زيد (ضارب) زيدان (ضاربان) زيدون (ضاربون) يعنى أن في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكور وضاربان للمثنى المذكور وضاربون للجمع المذكور وكذا ضاربون وضاربان وضاربت (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) يسكون التاء ضميرا (كتاء ضربت) بحركات التاء (لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند) ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة إذ لا يجوز أن يكون للفعل واحد فاعل من غير عطف أو بدل (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان) وواو ضاربون (ضمير اضاربين لأنه يتغير في حالة النصب) نحو رأيت ضاربين (و) في حالة (الجر) أيضا نحو مررت بضاربين وضاربين (والضمير لا يتغير) بتغير العوامل (كألف يضربان وهو يضربون) تقول زيدان يضربان زيدون يضربون في الرفع ولن يضربوا ولن يضربوا في النصب ولم يضربوا ولم يضربوا في الجزم (والاستتار واجب في افعل) مثل اضرب أمر المخاطب (و) في مثل (تفعل) مخاطبا (و) في مثل (أفعل) متكلمما وحده (و) في مثل (نفعل) متكلم مع غيره (لدلالة الصيغة) أى صيغة الفعل في كل

(على الاستتار) بسبب دلالة الحروف في الثلاثة الأخيرة كما عرفت واشتقاق الأمر من المخاطب (وقبح) بالواو الأولى بالفاء يعني لما كان استتار الضمير واجبا في هذه الأربعة قبح أن تسند إلى الفاعل الظاهر ويقال (افعل زيد وتفعّل زيدو وتفعّل زيدون) وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز أن يسند إلى فاعل ظاهر أيضا فلا يقبح أن يقال ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه .

[فصل في المستقبل] الاستقبال في اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل في اللغة ما يتوجه إليه فالقبلة في قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لأنه يتوجه إليه والمستقبل من الزمان هو الآتي منه لأنه يتوجه إليه ويتوقع محيته وفي الاصطلاح فعل يتعاقب على أوله الزوائد الأربع والمراد من الزوائد الأربع حروف أثبت كالمجيء بفعلنا فاعل يستقط الاعتراض بمثل زيد ويشكر علمين ويقولنا يتعاقب على أوله الزوائد خرج مثل أمر ونصر وترك ويسر . واعلم أنه لا شك في أن زيادة هذه الحروف على الماضي والمستقبل لقصد معنى غير معنى الماضي وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي أو هما معا وإلما احتيج إلى تلك (٤٥) الزيادة فلا ينتقض الحد بمثل أكرم

[illegible]

مستقبل لوجوده بمعنى الاستقبال في معناه) فان يضرب مثليديل على الحدث وعلى الزمان الآتي (ويقال له مضارع لأنه مشابه) ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى مرعية (بضارب) يعنى يقال للمستقبل مضارع لأنه مشابه باسم الفاعل لفظا واستعمالا أما لفظا فهو (في الحركات) أى الثلاثة (والسكنات) وأيضا في عدد الحروف وإنما جمع السكنات إما للمشاكل لكثرة الحركات وإما لضمحل معنى الجمعية بدخول الألف واللام كما بين في الأصول كما إذا حلف لا أشترى العبيد يحنث بأشتراء عبدا واحدا لا يزم اعتبار ذلك في الحركات ولو سلم لا يضرب المقصود فافهم وأما استعمالا فزن وجهين عبر عن أولها بقوله (ووقعه) أى موقعه في كونه (صفة للندرة) نحو مررت برجل ضارب وضرب وعن ثانيهما بقوله (وفي دخول لام الابتداء) عليه (نحو إن زيد القائم) (إن زيداً ليقوم) وأيضا يشبه اسم الفاعل في مبادرة الفهم في كل منهما إلى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصبل وزيد يصلى قوله (أو باسم الجنس) عطف على بضارب يعنى يقال للمستقبل مضارع لأنه مشابه باسم الجنس معنى (في العموم والخصوص يعنى أن اسم الجنس يختص بلام العهد) يعنى أن اسم الجنس مثل رجل شائع في أمته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد

(كما يختص بضرب) بالزمان المستقبل بعد أن كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل (سوف أو بالسين) أي بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستفعال وغيره فالألف واللام فيه إيعاوض عن المضارع إليه أو للعهد الذهني. واعلم أن السين وسوف قد سماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التصديق في الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين وقيل إن السين منتقن من سوف دلالة بتقابل الحرف على تقريب الفعل. قوله (وبالعين) عطف على قوله بضارب أو باسم الجنس على اختلاف المذهبين (في الاشتراك بين الحال والاستقبال) يعني كما أن العين يشترك بين المعاني مثل الذهب والبصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة في الاشتراك فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ولأنه حينئذ يكون كالتركاز بما قبله فبطل ما ذهب إليه بعض الشارحين من أن معناه كما أن العين مشتركة بين المعاني ثم يختص بأحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم (٤٦) يختص لأحد الزمانين بدخول السين أو سوف. اعلم أن المستقبل حقيقة في أحد

الزمانين مجاز في الآخر فقال شائعاً في أمته فانك إذا قلت جاءني رجل يكون شاملاً لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البديل فإذا قلت فعل الرجل مشير إلى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم (كما يختص بضرب بسوف أو بالسين) فإن يضرب يصلح للحال والاستقبال فإذا دخل عليه أحد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب أو سيضرب يختص بالاستقبال وإذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص للحال وإنما عرف السين إشارة إلى سين الاستقبال لأنه يحكي علمان آخر كالطلب والتحول والإصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو أكرمك والظاهر أن يقول يعني كما أن اسم الجنس يختص بلام العهد يختص بضرب إلى آخره بأن يدخل أداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه إلا أنه عكس إيدانا بأن القصد في هذا التشبيه إلى الجمع بين الشيئين في أمر من غير قصد إلى إلحاق ناقص بكامل حتى إذا دخل أداة التشبيه في المشبه به ماضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفورط التلاؤم ونحو ذلك إذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً بالصبح مشبهاً به لأنه أن يذوق ذلك ولما جاز عكسه وأما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك وأما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلاً إذا أردت تشبيه زيد بالأسد قلت زيد كالأسد بتقديم المشبه لأن الغرض من التشبيه يعود إليه وإذ قيل لك كيف مشابة زيد بالأسد قلت كما أن الأسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرأة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم المشبه به ليعرف حاله أولاً ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل أن يقال إنه لما جعل المشبه به مشبهاً للآيدان المذكور قدمه لكونه مشبهاً لالكونه مشبهاً به (أو) لأنه مشابه (بالعين في) مطلق (الاشتراك) فكما أن لفظة العين تشترك بين الجارية والبصرة وغيرهما ويشترك يضرب (بين الحال والاستقبال) فإن المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال على الأصح (وزيدت على الماضي من حروف أتين حتى يصير الماضي (مستقبلاً) وإنما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلاً (لأن الماضي بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح) فلا يصلح أن يصير مستقبلاً هذا في الثلاثي وأما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة

الزمانين مجاز في الآخر فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا خالف القرآن لم يحمل إلا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفة الحال والأول هو المختار كذا ذكره الرضوي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المضارع يشترك في الحاضر والمستقبل وهذا المذهب المشهور ومنهم من زعم أنه ظاهر في الحال مجاز في المستقبل ومنهم من عكس والصحيح أنه مشترك لأنه يطلق عليهما إطلاقاً واحداً كاطلاق المشترك فوجب القول كسائر المشتركات إلى هنا عبارته : ومما يجب أن يعلم أن كون الحال

زماناً اصطلاحياً عرف في التحقيق إذا الماضي ينتهي إلى أن هو مبدأ المستقبل فلا يولد زمان هو حال وأيضاً لو كان الحال زماناً (وزيدت) لكان التنصيف تثلثاً كذا حققه الحكماء فقوله يصلي في قولنا زيد يصلي حال مع أن بعض أفعالها ماضٍ وبعضها باقٍ مبني على الاصطلاح فالآن الحاضر مع جنبه من الزمان حال في عرفهم. ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلاً ومضارعاً عاشر في كيفية مغايرته للماضي فقال (زيدت على الماضي) حرف (من حروف أتين حتى يصير الماضي (مستقبلاً) يعني لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع ليدل على مخالفة معناهما وهي لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضي (لأن الشأن) بتقدير الانتقاص منها (يصير أقل من القدر الصالح) وقد عرفت أن القدر الصالح ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وأيضاً انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الأربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق في الكلمة شيء فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجري في الثلاثي وغيره محمول عليه وأما

كون خروف الزيادة خروف اثنين فلا تنهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام إذ المتكلم لا يخلو عنها أو عز
بعضها أعنى الحركات ثم قبلوا الواو تاء لما سيدكره وزادوا النون للماسية أي أيضا (وزيدت) هذه الحروف (في الأول دون الآخر) مع
أن محل التغيير والزيادة الآخر (لأن) الشأن (في الآخر يلتبس بالماضي) لأنه لو زيدت الألف التباس بثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت
التاء التباس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التباس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حملت
الياء عليها وإن لم يلتبس بزيادتها في الآخر (واشتق) المستقبل بالذات (من الماضي) (٤٧) والماضي من المصدر فيكون هو

من المصدر بواسطة الماضي
على قياس ما عرفت في
اسمى الفاعل والمفعول
(لأنه) أي الماضي (يدل
على الثبات) أي التحقق
والوقوع بخلاف المستقبل
وما يدل على الثبات فهو
جدير بأن يكون أصلا في
الاشتقاق (وزيدت)
حروف اثنين (في المستقبل
دون الماضي لأن) اللفظ
(المزيد عليه بعد) اللفظ
(المجرد) زمان (المستقبل
بعد زمان الماضي فأعطى
السابق) من اللفظ (للسابق)
من الزمان وهو الماضي
(واللاحق لللاحق) وهو
المستقبل رعاية للتناسب
بين اللفظ والمعنى (وعينت
الألف) بالزيادة (للمتكلم)
وحده (لأن الألف) من
أقصى الحلق وهو أي
أقصى الحلق (مبدأ الخارج
والمتكلم هو الذي يبدأ
الكلام به) فيكون بينهما
مناسبة في المبدأ فعينت له
ثم حركوها ليتأتى الابتداء
بها (وقيل) عينت الألف

(وزيدت) تلك الحروف (في الأول) من الماضي (دون الآخر) منه مع أن الآخر أولى بالزيادة (لأن
المستقبل) إذا كان زيادته (في الآخر يلتبس بالماضي) أي بثنيته في زيادة الألف وبغائبه في زيادة
التاء دون مخاطبته إذ لا وجه لإسكان اللام وتحريك التاء لأنها ليست بضمير اللهم إلا أن يقال في الضرورة
ويجمع مؤنثه صورة بزيادة النون ولم يزد الباء في الآخر وإن لم يلتبس حملا للقليل على الكثير (واشتق)
أي أخذ المستقبل (من الماضي) لأن زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بأن ينقص منه (لأن الماضي
يدل على الثبات) والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات أولى بالأصالة (وزيدت) أي
وقعت الزيادة (في المستقبل دون الماضي) يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس
(لأن) البناء (المزيد عليه) والظاهر أن يقول المزيد فيه لأنه لما اتفقت نسخ الكتاب عليه ووقع أيضا
في عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بأن يقال المزيد على مع زيادة (بعد) البناء (المجرد) (الزمان
المستقبل) وكذا الزمان الحاضر (بعد زمان الماضي فأعطى السابق) وهو البناء المجرد (للسابق) وهو
الزمان الماضي (و) أعطى (اللاحق) وهو البناء المزيد عليه (للاحق) وهو الزمان المستقبل والزمان
الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا إماما عن المتكلم وحده أو عنه
مع غيره أو عن المخاطب أو عن الغائب طلبوا حروفا تادل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم
في طلب الإيجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع
بها لكثرة دورها في الكلام إذ الكلام لا يخلو عنها أو عن بعضها أعنى الحركات فقسموا تلك الحروف
على تلك الأفعال على ما تقتضيه المناسبة فشرع يبين أن أي حروف لأى فعل عينت وبين المناسبة بينهما وقال
(وعينت الألف) منها (للمتكلم وحده) أي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ثم
حركوها ليتأتى الابتداء بها (لأن الألف) خارج (من أقصى الحلق وهو) أي أقصى الحلق (مبدأ
الخارج) كلها (والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به) فناسبه (وقيل) إنما عينت الألف للمتكلم وحده
(للموافقة بينه وبين) أي الألف (وبين) أول حروف (أنا) الذي هو ضمير المتكلم (وعينت الواو للمخاطب)
أصالة أي الجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان أو مؤنثا واحدا كان أو اثنين أو جماعة (لكنونه)
أي الواو خارجا (من منتهى الخارج) كلها (والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به) فناسبه (ثم قلبت الواو
تاء) لأنها كثير ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه (حتى لا يجتمع الواوات) الثلاث
وإن كان في كلمتين وهو مستكره لأنه يشبه نباح الكلب وأما نحو آووا ونصروا فليس فيه ذلك
الاجتماع بمستكره لأن قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كأن الواوات لم يجتمعن فيه
ولأن الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالإدغام في الوصل (في نحو ووجل) برفع اللام أي فيما وقع
فيه الفاء واو وقلب فيها لم يقع فيه الفاء واو أيضا طردا للباب (في العطف) إحدى الواوات الأولى

للمتكلم (للموافقة بينه وبين) همزة (أنا) وقيل عينت له لأنها أخف فاستؤثر المتكلم بالأخف (وعينت الواو للمخاطب) مذكرا كان أو
مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وأيضا للغائبة المفردة والمثناة ولم يذكرهما المصنف لاختلاف فيه إذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبة
من الواو كما في المخاطب بل هي تاء التأنيث فلما زيدت في الأول لتلايلتس بالماضي حركت لتعذر الابتداء بالسكن (لكنونه من منتهى
الخارج) لأنه من خارج الشفة (والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به) فتتحقق المناسبة بينهما في الانتهاء فعينت له (ثم قلبت الواو تاء حتى
لا يجتمع الواوات في ووجل في العطف) يعني أن وجل مثال واو فلوزيدت واو المخاطب ثم أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات فكأنه يشبه

الأربعة (لقلة استعمالهن) أى استعمال الأربعة (ويفتح ماوراءهن) أى يفتح حروف أتين في غير الأربعة المذكورة خماسيا كان أو سداسيا (للكثرة حروفهن) أى حروف ماوراء الأربعة من الخاسي والسادسي فالأولى أن يقال لكثرة حروفه بتد كبير الضمير وإفراده لأنه يرجع إلى ما لکن أراد قصد الموافقة اللفظية لساير الضمائر المذكورة التي قبلها فجعل لفظ ما عبارة عن الكلمات وتركوا الكسر في هذه الحروف لأن الياء منها والكسر ثقيل عليها؛ قوله (وأما يهريق فأصله يريق) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق لأنه غير الرباعي مع أن ياءه غير مفتوحة. وحاصل الجواب أننا لانسلم أنه غير الرباعي لأن أصله يريق (وهو) أى والحال أن يريق (من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس) وكذا اسطاع يسطيع (٤٩) أصله أطاع يطيع فزيدت

السين على خلاف القياس (ويكثر حروف المضارعة في بعض اللغة) ياء كان أو غيره (إذا كان ماضيه مكسور العين) كما في بعض الثلاثي المجرد (أو مكسور الهمزة) كما في الخاسي والسادسي (حتى يدل) كسر حروف المضارعة (على كسرة الماضي) أى على كسرة العين أو الهمزة في الماضي لأن المضارع فرع على الماضي مثال الأول (نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم) وكذلك يحسب وتحسب واحسب ونحسب (و) مثال الثاني (يستنصر ونستنصر وأستنصر ونستنصر) هذا من السداسي وأما الخاسي فنحو يحمر وتحمر واحمر ونحمر وإذا كان كسر حروف المضارعة للدلالة على كسر الماضي لم يحتاج إلى كسرها فيكون ماضيه مكسورا (وفي بعض اللغة)

الرباعي (لقلة استعمالهن) أى لأبواب الأربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص الضم بالأقل استعمالا والفتح بالأكثر استعمالا لاعتدال بينهما واعلم أن هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وأما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هي الأصل أعني الفتح فهو أنه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف ولم يعكس إذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصلا (وتفتح) حروف المضارعة (فيما وراءهن) مما قل استعمالهن (لكثرة حروفهن) فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من جملة الياء والكسر عليها مستكره (وأما يهريق فأصله يريق) بغير هاء من الازاقة (وهو من الرباعي) في الأصل (فزيدت الهاء) قبل الفاء (على خلاف القياس) فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار إنما هو بالأصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعي (وتكسر حروف المضارعة) كلها (في بعض اللغات) إذا كان ماضيه مكسور العين) كما في بعض الثلاثي المجرد (أو) كان ماضيه (مكسور الهمزة) كما في السداسي وبعض الخاسي (حتى تدل) كسرة حروف المضارعة (على كسرة عين الماضي) أو همزته (مثاله يعلم وتعلم واعلم ونعلم) في مكسور العين فإن ماضيه علم بكسر عين الفعل (ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر) في مكسور الهمزة فإن ماضيه استنصر بكسر الهمزة (وفي بعض اللغات) وهو لغة بني أسد (لا تكسر الياء) فما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وإنما تكسر الياء (لثقل الكسرة على الياء) إلا إذا كان بعدها ياء أخرى فحينئذ يكسر أهل هذه اللغة الياء أيضا لتقوى إحدى الياءين بالأخرى نحو يئس ويخجل فإنه على لغتهم فيما كان الفاء أو واو في غير يئجل وأما في يئجل فعلى استثنائهم بالأخرى لاعلى أن كسر الياء مطلقا فيا يكسر عينه في لغتهم فاتهم لما استنقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسر والياء لأن كسر الياء مطلقا في لغتهم (وعينت حروف المضارعة) في المضارع دون ساير حروفه (للدلالة على كسر عين) أو همزة (الماضي) اكتفي بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين أصلا في الأصل (لأنها) أى حروف المضارعة (زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت تلك الحروف لتلك الدلالة إذ لا مجال لغيرها لها (لأنه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الأربع في غير الوقف وهو مرفوض (وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين نحو يعلم ويضرب (وبكسر اللام يلزم إبطال الأعراب)

(٧ - مراح الأرواح) وهو لغة غير الحجازيين (يكسر الياء) بل يكسر ما بعد الياء من حروف المضارعة للعلة المذكورة (لثقل الكسرة على الياء) لاعلى غيرها واعلم أن أهل هذه اللغة يكسرون الياء أيضا إذا كانت بعدها ياء أخرى كذا قيل (وعينت حروف المضارعة للدلالة على الكسرة في) عين (الماضي) أو همزته دون غيرهما من حروف الفعل (لأنها زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها (لأنه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة وهو غير جائز وبثقدير كسر الفاء لا يمكن إسكان غيرهما لمسايق حتى يلزم المحذوف (و) يلزم (بكسر العين الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين (لأنه يلزم إبطال الأعراب) في المضارع إذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فإذا تعين كسر هالم يمكن هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر عين حروف المضارعة للدلالة

(ولكن لا يسكن) البناء (في غائبة المستقبل) كما تسكن في غائبة الماضي (لضرورة الابتداء بالسكن) أي لتعذر خلاف الماضي لأن البناء فيه في الآخر (ولا يضم) أي غائبة المستقبل فراق بينهما (حتى لا يلتبس بالمجهول في مثل تمدح) يعني لو ضمت البناء يلتبس بالمعلوم بالمجهول في الأفعال التي عينها مفتوح فلو قيل تمدح أو تعلم بضم البناء يعلم أنه مجهول أو معلوم غائبة ضمت تأوفاً بقايدنها وبين الخطاب (ولا يكسر أيضاً حتى لا يلتبس بلغة تعلم) في الفعل الذي عين ماضيه أو همز ته مكسورة أو أما في غيره فلم يحمل عليه (فان قيل يلزم الالتباس أيضاً بالفتحة) فلم اختير (قلنا في الفتحة موافقة بينها وبين أخواتها) يعني وإن لم يلزم الالتباس بالفتح أيضاً السكن فيه فائدة وهو ما وافقه بينها وبين أخواتها في كون كل واحد منهما مفتوحاً (مع خفة الفتحة) ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظاً بقياً على حالهما واكتفى بالفرق التقديري وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث في الماضي لسكنها قدمت للالتباس فلم تسكن مبدلة من شيء بخلاف البناء في الخطاب فانها مبدلة من الواو كما مر وأيضاً يفرق بينهما بما تحتها فان الغائبة يستتر تحتها هي والخطاب يستتر تحتها أنت وقس على مفرديهما (٥١) تثنيتهما في الوجهين (وأدخل

بسكونها وإنما أورد المثل هنام باب نصر مع أن عادته أن يورد من باب ضرب لسكونه أصلاً في المدح ثم إشارة إلى أن باب تصريفه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظراً إلى تلك الجهة لما سبق وأنه ليس ساقطاً عن درجة استحقاق التقديم بالسكينة كسائر الأبواب ولذا لم يقدم أحد شيئاً منها (ولكن لا يسكن) ما به التسوية أعني (البناء في غائبة المستقبل) كما أسكن في الماضي (لضرورة الابتداء بالسكن) ولهذا قيل إن غائبة المستقبل ليست بمبدلة من الواو كتاء الخطاب بل هي تاء التأنيث الساكنة قدمت تفادياً بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالسكن ولا يبعد أن يكون ميل المصنف إلى هذا وأن يكون هذا سبب تأخيره ذكر التسوية بين الخطاب والغائبة (ولا يضم) ما به الاستواء في الغائبة ليزول الاستواء (حتى لا يلتبس بالمعلوم) منها (بالمجهول) منها (في مثل تمدح) أي في باب تفعل يفتح العين (ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فيها بكسر عين ماضيه وفتح عين مضارغه (لأن قيل يلزم الالتباس) بين الخطاب والغائبة (أي كما يلزم الالتباس بالضممة والكسرة فلم اختير الفتحة) قلنا في الفتحة موافقة بينهما أي بين الغائبة وبين أخواتها (في اطراد الأمثلة) من المتكلم والخطاب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها أو بين ما به الاستواء أعني البناء وبين أخواتها من التاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه (مع خفة الفتحة) بخلاف أختها إذ لا موافقة فيهما بين الأخوات ولا خفة أيضاً (وأدخل في آخر المستقبل) يعني بعد الألف والواو والياء ويجوز إطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لسكونها ضمائر الفواعل (نون) في يفعلان وتفعلاون وتفعلون وتفعلين عوضاً عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها (علامة للرفع) لأنه أول أخوات الاعراب لسكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الأسماء لأنه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما سيحى إن شاء الله تعالى (لأن آخر الفعل) حقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد للسكان الضمائر فزيدت

في آخر التثنية والجمع والخطابة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها لأنه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون متعقب الاعراب ولا الضمائر أوجب كون ما قبلها على وجه واحد ما قبل الألف مفتوح أبداً وما قبل الواو مضموم أبداً وما قبل البناء مكسور أبداً ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولأنها يلزم حينئذ سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن أيضاً الحركة على الضمائر نفسها لأنها أسماء فلا يعرب بأعراب الفعل إذ لا يجوز جعل كلمة محال لأعراب كلمة أخرى ولأنها مبنية فلم تكن متعقب الاعراب ولأن فيها ما لا يقبل الحركة ألبتة وهو الألف وفيها ما تستقل وهو الواو والياء لزم زيادة حروف تنوب من باب الحركة في المفرد فأولى الحروف بها النون لما ذكرنا أنها فهي عوض عن الضمة فحيث ثبت الضمة ثبت النون كما في حال الرفع وحيث سقطت الضمة سقط النون أيضاً كما في حال الجزم والنصب وإنما اقتصرت النون بحال الرفع لأنه أول أحوال الاعراب وكل ذلك مبين في النحو قوله

(الانون يضربن) أي نون جماعة النساء استثناء من قوله نون علامة للرفع فإنها ليست بعلامة للرفع لأنها لم تسقط حالة الجزم والنصب (وهي علامة للتأنيث) ولا ينافي ذلك كونه ضمير جماعة النساء لجواز إغنائها غناء علامة التأنيث (كما في فعلن) أي كما لا يكون النون في فعلن علامة للرفع بل للتأنيث لأن الماضي مبني فلم يكن فيه حروف الإعراب ألبتة وإذا لم يكن نون يضربن علامة للرفع بنى الفعل معها على السكون إما لمشابهة فعلن من حيث إن كل منهما فعل في آخره ضمير جماعة النساء وإن لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات كما هو مذهب سيويوه وإلا لأن إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل وحين دخل عليه نون جماعة النساء لم يبق بينهما مشابهة وزنا فرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون وهذا ما اختاره الزمخشري ومن العرب من يقول إنه معرب لضعف علامة البناء وإعرابه تقدير يري لازوم السكون محل الإعراب ولم يعوض النون من الإعراب خوفا من اجتماع النونين (ومن ثم) أي ومن أجل أن النون في يضربن علامة للتأنيث (يقال) في جمع المؤنث الغائبة (يضربن بالياء) بنقطتين من تحت لا بالياء بنقطتين من فوق (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) إذا التاء للتأنيث أيضا واجتماع علامتي التأنيث في الفعل وإن كانا من جنسين غير جائز كما مر ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة نحو تضربن بالتاء إذا التاء فيه علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده (والياء في تضربن) أي المخاطبة المفردة (ضمير الفاعل) عند العامة ويغني غناء التأنيث أيضا والتاء علامة (٥٢) الخطاب فقط (كما مر) في المضمرات (وإذا دخل) لفظ (لم على المستقبل ينقل

حروف شبيهة بها وهو النون فجميع النونات الداخلة على المستقبل علامة للرفع (لأنون يضربن وهي علامة للتأنيث) لا علامة الرفع ولهذا لا تسقط في حالتي الجزم والنصب (كما) أي كما أن النون التي (في) الماضي نحو (فعلن) فإن نونه علامة للتأنيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمع أيضا (ومن ثمة) أي ومن أجل أن نونه علامة للتأنيث (يقال) يضربن (بالياء) دون التاء (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) وهي التاء والنون ونون ضربن تمحضت ضميرا وعلامة التأنيث تأؤه (والياء في تضربن ضمير الفاعل) عند الجمهور (كما مر) لا علامة للخطاب كما هو عند الأخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضاه على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا إذا دخل في امتناع اجتماعهما لما أضيفتا إليه أعني التأنيث . ولما فرغ من البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال (وإذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه إلى الماضي) وينفيه نحو لم يضرب أي لم يقع الضرب في الزمان الماضي (لأنه) أي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط أعني أن لم من حيث اختصاصها بالفعل فكما أن إذا دخل على الفعل ماضيا كان أو مضارعا ينقل معناه إلى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة .

[فصل : في الأمر والنهي . الأمر صيغة يطلب بها الفعل] أي بفتح الفعل (من الفاعل) الغائب أو المخاطب خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الأغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف أمر المخاطب

معناه إلى الماضي) وينفيه فانك إذا قلت لم يضرب زيد فكانك قلت ماضرب في الزمان الماضي (لأنه) أي لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) في الاختصاص بالفعل يعني كما أن كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه إن كان ماضيا إلى المستقبل وإن كان مستقبلا تنقل من احتماله للحال إلى محض الاستقبال كذلك كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل ونقل معناه إلى الماضي النفي .

[فصل : في الأمر والنهي] آخر النهي لأنه يعلم بالقياس إلى الأمر مقيسا فيكون الأمر عليه له كما لذلك ستطلع عليه وأخر عن المستقبل لكونه مأخوذا منه وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل آخر الأمر عن المستقبل لأن المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والأمر مختص بالمستقبل لأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله فالتزيب بينهما بحسب ترقب الزمان والأمر في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال أمر فلان مستقيم أي فعله وحاله ومنه قوله تعالى «وما أمر فرعون برشيد» أي فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه أمور وعلى مصدر أمره بكذا أي قال له افعل كذا وجمعه أوامر وعلى مصدر أمرته بمعنى كثرته وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله (الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل) فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل الأفعال كلها وباقى قيوده كالفصل يخرج ما عدا الأمر من الماضي والمضارع لأنه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر الغائب والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاح وهو ما أسند إليه عاملا مقدما عليه لا ما أحدث الفعل بدلالة إطلاق الأمر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات زيد وطاب الخير نحو موت وطب فيتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول أيضا كذا حقق فظهر بطلان ما قيل إن التعريف ليس بجامع لأن الأمر قد يكون ببناء المحو فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه أيضا بأن بناء الأمر للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر إلى الأكثر فإن قلت إن الحد منقوض بمثل أنه لأنه أمر مع أنه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلت معنى ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من أفعالها وهو المطاوب بلفظ اترك كذا قيل

(نحو يضرب الخ) أى يضرب ليضربا ليضربوا لتضربا ليضرب بن (وهو) أى الأمر المطلق (مشتق بالذات من المضارع) لأن من الماضى (المناسبة بينهما فى الاستقبالية) يعنى أن كل واحد منهما يدل على الاستقبال أما المضارع فظاهر وأما الأمر فلأن الإنسان إن غايمر بما لم يفعله ليفعله وقبل لا يجوز أن يشتق الأمر من الماضى لأنه يؤدى إلى تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر (ويبدأ اللام فى) أول (الأمر الغائب لأنها من حروف الزوائد وأيضاً من وسط الخارج) هذا شرع فى بيان كيفية أخذ أمر الغائب من المضارع يعنى إذا أردنا أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت فى أوله اللام ليحصل الفرق بينهما وبين المضارع ويجزى آخرهما وحصلت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لأنها من وسط الخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة فى التوسط فزيدت هى دون غيرهما ولما ذكر أن اللام من حروف الزوائد وجب أن يبينها فقال (وحروف الزوائد) هى الحروف (التي) يشتملها قول الشاعر :
هويت السمان فشيئى * وقد كنت قدما هويت السمان) قال ابن جنى حكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان المازنى عن حروف الزيادة فى البيت فأنشد هويت السمان البيت فقال له الجواب فقال قد أجبتك فدعيت (٥٣) يريد هويت السمان ويجمعها

لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب (نحو ليضرب النخ) تقول زيد ليضرب
زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هندا لتضرب هندان لتضرب باهندات ليضربن واضرب أنت اضربا أنما
اضربوا أنتم اضربي أنت اضربا أنما اضربن أنتين (وهو مشتق من المضارع) بلا واسطة ولذا أخره عنه
وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر لأن المراد بالاشتقاق
المذكور هناك أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة كما أشرف ناهناك وإنما كان هو مشتقا من المضارع
دون الماضي (المناسبة بينهما) أى بين الأمر والمضارع (فى الاستقبالية) أى فى انتساب معناهما إلى
الاستقبال وذلك ظاهر فى المضارع وأما فى الأمر فلأن الطلب إنما يكون المالم يحصل بعد ولا مناسبة بينه
وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة إلى الماضى وأما أنه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكن
أقرب إلى الضبط ولهذا ذهب السيرافى إلى أن اسمى الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (زيدت اللام فى
أمر الغائب) لطلب الفعل دون غيرها (لأنها من وسط الخارج) كما أن الغائب بين المتكلم والمخاطب فى
الكلام فناسبه اللام (و) الحال أن اللام (أيضا) أى كما أنها فى وسط الخارج (من حروف الزوائد)
والإضافة بيانية أى من حروف هى الزوائد فتكون خالصة للزيادة (وهى) أى حروف الزوائد الحروف
(التي يشملها) قوله :

يا أوس هل نمت ولم تأتنا سهو فقال اليوم تنساه

والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الألف أيضا لأن فيها غنة وترنما ويمتد في الخيشوم امتداد الألف بالحاق
التاء تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما والسين تشبه التاء في المصم وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا لم يكثر زيادتها
بل زيدت في مثل استفعل فقه واللام وإن كان مجهورا لكنه يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه الألف
بالواسطة وما يجب أن يعلم أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تركبت الكلمة منها
وكلماتها أصول مثل سؤال ونام بل المراد أنه إذا زيدت حرف غير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها ومعنى البيت بمعنى أحببت
والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وموصوفه مخوف **تقديره** أحببت النساء السمان فشيئتي وإسناد الشيب
إليه كناية عن كثرة مصاحبته لمن فكأنه قال إني مصاحب من أول شبابي إلى زمان شيب ويحتمل أن يكون شكاية عن عدم مساعدته
له وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسمها من أسماء الزمان يقال قدما كان كذا وكذا أى زمانا
طويلا وقوله (أى حروف هويت السمان) تفسير للحروف الزوائد لأن البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج إلى تفسير المراد

(ولا يزداد) في أول أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) أحدهما الأمر الغائب وثانيهما للمضارعة (وكسرت) تلك (اللام) الزيادة مع أن الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح لخفته (لأنها مشبهة باللام الجارة) بحسب مشابهة عملها وذلك (لأن) (٥٤) الجزم في الأفعال بمنزلة الجزم في الأسماء) وإذا كان عامل الجر مكسورا في الأسماء

والهمزة والاعتبار إنما هو بالكناية دون اللفظ ولذلك قالوا وأتاه سليمان يشتملها واللام والسين والميم والألف والنون وحكى أن أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فأشدد البيت فقال له الجواب يرحمك الله قال المازني قد أجبتك مرتين يريد قوله هو يث السمان وليس معنى زيادتها أنها تكون زائدة في كل مكان بل معناها أنه إذا أريد زيادة حرف فانما يزداد منها لأم غبرها إذ قد تكون أصولا ألا يرى أن حروف هويتها أصول كلها وإنما يعرف كونها زائدة من كونها أصلا بأن وزن الأصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا يقابل فاء وعينا ولا ما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه فعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكروم وزنه مفعول واستخرج وزنه استفعال وقضيب وزنه فاعل وحار وزنه فاعل (و) على هذا (لا يزداد) في أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) أحدهما الأمر الغائب والثانية للمضارعة (وكسرت اللام) أي لام الأمر مع أن من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تنبئ على الفتحة التي هي أخت السكون (لأنها مشبهة باللام الجارة) في الصورة وإنما شبهت بها (لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجزم في الأسماء) أي بمقابلة الجزم فيها لأن في الفعل الرفع والنصب في مقابلة الرفع والنصب في الأسماء وفي الاسم جر وليس في الفعل لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجزم في الاسم ومنزلة فيكون الجزم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعمل به معاملة الجار في الاسم (أسكنت لام الأمر بالواو والفاء) يعني تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصارت الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين وأما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلتهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها أكثر من واحد (نحو ويلضرب ويلضرب وثم ليلضرب كما أسكن العين في فخذ) للتخفيف أصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء لخفته كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين إليها ويجوز كسر العين والفاء لكون حرف الخلق قويا فيتبع ما قبله وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم أو فعل نحو شهد (ونظيره) أي نظير لام الأمر في الإسكان (في الواو وهو بسكون الهاء) وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبها لها بما ضم عينه من نحو عضد كما يقال عضد يقال وهو بالسكون (وحذف حرف الاستقبال في أمر المخاطب) بعد حذف اللام لتخفيف لكثرة استعماله إذا أصل اضرب لتضرب باتفاق القرين كما سيجي إن شاء الله تعالى وكان القياس في الأمر للمفاعل المخاطب أن يكون باللام كالأمر الغائب لأن الطلب في الأمر إنما هو بمعنى اللام لأن اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لأجله كما أشرنا إليه فكان قياس أمر الفاعل المخاطب أيضا أن يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة أيضا (للفرق بينه وبين مخاطب المستقبل) لا بينه وبين أمر الغائب بدليل قوله قياسا في الفرق بينه وبين المضارع وقوله (وعين الحذف) أي حذف اللام وحذف حرف الاستقبال (في) أمر (المخاطب) دون أمر الغائب (لكثرة استعماله) أي لكثرة استعمال

الظاهرة كذلك عاملها هو بمنزلة من الجزم من الجزم يكون مكسورا وأيضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التأكيذ التي يدخل المضارع نحو إن زيدا ليضرب (وأسكنت) لام الأمر (بالواو والفاء نحو وليضرب) فليضرب لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصارت الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة واحدة وعلى وزن فخذ فأسكنت اللام تخفيفا (كما أسكن الخاء في فخذ) تخفيفا أصله فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا نظير الإسكان بالفاء (و) أما (نظيره بالواو) فلفظة (وهو بسكون الهاء) أصله بالضم وكذا أسكنت ثم نحو: ثم ليقضوا حملا عليهما. ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الأمر الغائب من المستقبل شرع في كيفية أخذ الأمر الحاضر منه فقال (وحذف حروف الاستقبال) ليكون أمرا (في أمر المخاطب) أي الحاضر المعلوم بقرينة مقابلة للمجهول (للفرق) بينه

وبين أمر الغائب (وعين الحذف في المخاطب لكثرة) يعني لو لم يحذف حروف الاستقبال في أمر المخاطب كما لا يحذف في أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضا في أوله لئلا يلتبس بالمستقبل وإذا زيدت اللام التباس أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور كما إذا قلت لتضرب لم يعلم أن المأمور مخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لأن المأمور المخاطب هو الواقع كثير أو أما الغائب فقل أن يقع له أمر ولكون الحذف نوعا من الاختصار والتخفيف

(ومن ثم) أى ومن أجل أن حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب لكثرة استعماله (لا تحذف اللام في مجهوله) الظاهر أن يقال لا تحذف التاء أو يقال لا تحذف اللام والتاء ولكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذكره وإنما قلنا كذلك لأن اللام إنما زيدت على تقدير عدم الحذف لدفع التباس الأمر المضارع كما مر (نحو لتضرب) بضم التاء وفتح الراء (لقللة استعماله) أى استعمال مجهول أمر المخاطب (واجتلبت الهمزة) في أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة (إذا كان ما بعده ساكنا) قيد به لأن ما بعد حرف المضارعة إذا كان متحركاً لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لا مكان الابتداء ما بعده نحو هب وخف ودحرج من تهب (للافتتاح) أى يمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وإتما تعينت الهمزة لكونها أقوى الحروف أو لا ابتداءً لأقوى أولى كذا قيل وقيل إنما تعينت الهمزة لاختصاصها بالمبدأ (٥٥) في المخرج (وكسرت الهمزة) (الاجتابة

(لأن الكسرة أصل في همزات الوصل) لأن همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت والأصل في تحريك الساكن الكسر كما يذهب إليه الرضى وابن الحاجب نقلاً عن ابن جني متمسكاً بأن قاعدتهم إذا زادوا حرفاً زادوا همزة ساكنة ثم حركوها إن احتيج بخلاف ما إذا أبدلوا هاء وقد غفل صاحب النجاشي عن هذه القاعدة فاعترض عليه بأن ما ذكره ابن جني باطل لأنه يلزم العود إلى المهر وب عنه وهو الحرب عن حرف ساكن إلى جرف آخر ساكن مثل الأول والحق زيادتهما متحركة لئلا يلزم المخذور وتحقيق الكلام في هذا المقام على ما ذكره المصنف أن هذه الهمزة وإن كانت ساكنة لكنه جيء بها قبل الساكن في الابتداء

استعمال هذا الجنس فالتخفيف به أولى ناظر إلى قوله وحذفت لا إلى قوله للفرق (ومن ثم) أى ومن أجل أن حذف اللام وحرف المضارعة في أمر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال (لا تحذف) حرف الاستقبال (مع اللام في مجهوله) أى أمر المخاطب أعني يقال لتضرب باللام والتاء (لقللة استعماله) أى المجهول (واجتلبت همزة الوصل) وتخصيصها بالاجتلاب لكونها أقوى والابتداء بأقوى أولى (بعد حذف حرف المضارعة) إذا كان ما بعده ساكناً (للافتتاح) أى يمكن الابتداء إذا ابتداء بالساكن متعذر وأما إذا كان ما بعده متحركاً فلا احتياج إليها نحو دحرج من تدحرج (وكسرت الهمزة) (الاجتابة) (لأن الكسر أصل في تحريك) (همزات الوصل) لأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة لأنه أصل في تحريك الساكن لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب لا متناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول أخويه في المعربات كلها، فلما احتيج إلى التحريك حركت بما هو أقل وجوداً في الإعراب وأكثر شبهة بالسكون الذي وجد في بعض المعربات دون بعض ولأن السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون أيضاً ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء لأفعال منه القدرح المجل وناهيك نوعاً والأوامر من الأفعال المشددة الأواخر وما ينجز منها بأنواع الجوازم وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج إلى التحريك ومعلوم أن لا مدخل للعجز في الأفعال فأفادت الكسر الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختها فانها يفيدان الخلاص فقط والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلاً للكسرة أصل في تحريك الساكن ولما سميت الاجتابة للافتتاح همزة ووصل لأنها اجتلبت للتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان (ولم تكسر الهمزة) (في مثل اكتب) أى فيما كان عين المضارع فيه مضمومة ماع أنها همزة وصل بل وضمت (لأنه) أى الهمزة أو الشأن والثاني أقوى من جهة المعنى وإن كان ضعيفاً من جهة اللفظ لأن حذف ضمير الشأن منصوباً بضعيف إلا أنه كثير في عبارات المصنفين (بتقدير الكسر) أى كسرهما (يلزم الخروج من الكسرة) أى من كسرتها (إلى الضمة) أى إلى ضمة العين وهو ثقل (ولا اعتبار بالكاف الساكن) في المنع عن ذلك

لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو جركة أحدهما ولم يجز حذف الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لأنه يفضى إلى المهر وب عنه وهو الابتداء بالساكن فلم يبق إلا حركه الهمزة فحركت وكسرت على ما هو الأصل في التقاء الساكنين وإنما ضم ما يضم لعراض وإنما كان الكسر أصلاً في تحريك الساكن لأن الجزم الذي هو السكون في الأفعال عوض عن الجرف في الأسماء لتعذر الجرف فيها لما ثبت بين السكون الجزم في الأفعال وبين الكسر المختص بالأسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا إلى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضاً عما سميت همزة الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وقيل لأنها تسقط في الدرج في فصل ما قبلها لما بعدها ولما توجه أن يقال إن قولكم وكسرت الهمزة منقوض بمثل اكتب لأن همزته مضمومة أجاب بقوله (ولم تكسر) الهمزة بل تضم مع أن الأصل الكسر (في مثل اكتب) أى في الفعل الذي عين مضارعه مضموم (لأن بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة) (التحقيقية) (إلى الضمة) (التحقيقية) قوله (ولا اعتبار بالكاف الساكن) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر

(لأن الحرف الساكن) مطلقا (لا يكون حاجزا حصينا) أي مانعا قويا يمنع الخروج المذكور (عندهم ومن ثم) أي ومن أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (جعلوا وقوة ياء ويقال قنية) بكسر القاف فيهما وقد يضم فيهما ويبقى الياء على حالها يقال قنوت الغنم وغير هاتين قنية إذا أقنيتها أي أمسكتها لنفسك للتجارة فإن قلت إن أرموا أمر وعينه مضموم مع أن همزة مكسورة وإن أغزى أمر وعينه مكسور مع أن همزة مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لأن أصل أرموا الرمي فأعل بالنقل والحذف وأصل أغزى أغزوى فأعل أيضا بنقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين (وقيل تضم) الهمزة المحتملة في مثل اكتب (للاتباع) أي لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل ويكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع أيضا ولم يتبع في المفتوح لثلاثين لا لاتباس بينه وبين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلاً علم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم أنه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقوف ولما توجه أن يقال إن قولكم الكسر أصل في همزة الوصل منقوض بقولنا أيمن لأن همزة مفتوحة مع أنها لو وصل أجاب بقوله (وفتح ألف أيمن) بضم الميم سماها ألفاً لأن الهمزة إذا وقعت أو لا تكتب على صورة (٥٦) الألف ولأنهما متقاربان في المخرج ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قبلوها همزة

الخروج (لأن الحرف الساكن لا يكون حاجزا) أي مانعا (حصينا) أي قويا (عندهم) أي عند أهل هذا الفن (ومن ثم) أي ومن أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (يجعلوا وقوة ياء ويقال قنية) مع أن ما قبلها ليس بمكسور إلا أن النون لما كان ساكنا جعل كأنه معدوم وأن ما قبل الواو وهو القاف مكسور فقلت الواو ياء (وقيل) لم تكسر الهمزة في مثل اكتب بل (تضم للاتباع) أي لاتباعها للعين في الضم لأن خفة الموافقة بين الأتقين غالبية على ثقل المخالفة بين الثقيل والأثقل (وفتح ألف أيمن) أي همزته ويجوز إطلاق الألف على الهمزة لإما حقيقة بالاشتراك على ما قيل ولما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع كما سيحكي إن شاء الله تعالى أولسكونهما متحدين ذاتا واختلاف إنما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهمزة والريح فكأن الهواء إذا تحرك صار ريحا والريح إذا سكنت صارت هواء فكذلك الألف إذا تحركت صارت همزة والهمزة إذا سكنت ومدت صارت ألفا (مع كونه للوصل) بدليل سقوطه في الدرج والأصل في ألف الوصل الكسر لما عرفت (لأنه جمع يمين وألفه للقطع) لأنه ألف أفعال وألفه مفتوحة (ثم جعل للوصل) أي عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقطت في الدرج (لكثرة) أي لكثرة أيمن استعمالا وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف والتخفيف يحصل بالوصل إذ بالوصل تسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقيط (وفتح ألف التعريف) مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج (لكثرة) استعمالا (أيضا) أي كأيمن . واعلم أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل أل كهل غلامه للتعريف وإنما حذف عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال أل وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام إذا عرفت هذا فقول المصنف ألف التعريف يحتمل أن يكون إشارة إلى مذهب المبرد والظاهر لإضافة ألف فقط إلى

وقال في الصحاح الألف على ضربين لينتو متحركة فالينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة أعلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون (مع كونه للوصل) ومع كون الكسر أصلا في الوصل (لأنه) أي أيمن (جمع يمين) لا يجيء على وزنه واحدة في كلام العرب وأما الآخر والآث فاعجميان، وهو بمعنى القسم سميت بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وإن جعلت اليمين ظرفا فلا تجمع لأن الظروف لا تكاد تجمع

(وأنه للقطع) أي والحال أن ألف الجمع لا يكون إلا للقطع (ثم جعل) ألف أيمن (للاصل) بعد أن كان للقطع في الأصل التعريف أي أجرى مجرى ألف الوصل في سقوطه في الدرج لا في الكسر (لكسره) استعمالا هذا مذهب السكوفيين وذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن أفعال إذ قد يجيء في كلام العرب على وزنه مفرد مثل أجر وأثك وهو الأسر وهو ليس بأجمعين والمفرد هو الأصل وهمزة الوصل وإلا لما سقط في الدرج وقال سيبويه إنه من اليمين بمعنى البركة يقال يمين فلان علينا فهو ميمون قوله (وفتح ألف التعريف لكثرة أيضا) عطف على قوله وفتح ألف أيمن فيكون جوابا لسؤال مقدر . ثم أعلم أنهم اختلفوا في آلة التعريف فذكر المبرد في كتابه الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لثلاثين شبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنها فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل أل بكاملها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون همزة للقطع وإنما حذف في الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلاثة مذكورة في شرح الرضى مع أدلتها الكناقر نالمسائل وتركنا الدلائل لثلاثين طول الكلام فنرأها فليطالع ثمة وإذا علمت ما قرناه فاعلم أن قوله وفتح ألف تعريف لكثرة أنه إنما يستقيم على مذهب سيبويه إذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر وإضافة الألف إلى التعريف لأدنى ملاسة فغير

(وفتح ألف أكرم) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن قولكم واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعدها ساكنا للافتتاح وكسر الهمزة منقوض مثل أكرم لأن ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن وهمز تهمة تليق مع أنها مفتوحة . وحاصل الجواب مع كون الهمزة مجتلبة وذلك (لأنه ليس من ألف الأمر) أي ليست مجتلبة للافتتاح حتى يكون لا وصل فيازم الكسر (بل ألف قطع) لأنه (محذوف) . تؤكرم) قوله (حذفت لاجتماع الهمزتين في أكرم) استئناف فيقع جوابا لسؤال مقدر فكان قائلا يقول لم حذفت الهمزة من تؤكرم فأجاب حذفت الخ يعني زيدت همزة مفتوحة في أول كرم لنقله إلى باب آخر فيكون أكرم ومضارعه يؤكرم كيد حرج بالهمزة إذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع في الحكاية همزتان فتشبهه نباح الكلب أو صوت السكران فحذفت إحداهما وحذفت عن البواقي طرفا للباب وقدر في الضرورة كفا في قول الشاعر : شيخا على كرسية معهما فانه أهل لأن يؤكرما ثم لما حذفت حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الأمر أعيدت الهمزة لئلا والعللة حذفها وهي حرف المضارعة إذ بحذفها زال المضارعة فزال حكاية الإطرا دفان قلت لم تعد الواء في تعد بعد حذف حرف المضارعة للأمر مع أن حذفها لا طراد (هـ) أيضا وقد زال بزوال علتها قلت لو أعيد لأعل بالحذف إعلال

فعله تبع له فيكون سعى الإعادة ضائعا كذا قالوا . واعلم أن همزة استخراج وانطلق وغيرهما مما في أوله همزة سوى أكرم لا وصل لا لقطع وكذا في مصدره وأمره لأن أصل استخراج خرج فزبد السين والتاء في أوله لنقله إلى باب آخر لكن لما زيد الحرف الأول ساكنا تعذر الابتداء فاجتلبت همزة للافتتاح ثم زيدت حرف المضارعة على أصل الماضي وحركت فلم ينجح إلى الهمز فيكون مضارعه يستخرج بالهمزة فلما حذفت حرف المضارعة للأمر بقي الحرف الأول ساكنا فاجتلبت

التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح ألف التعريف لكونه للقطع لأنه للتعريف لا للوصل إلا أنه عومل بمعاملة ألف الوصل بأن أسقط في الدرج لكثرة هذه الألف استعمالا كما أن ألف أيمن عومل به بمعاملة ألف الوصل بأن أسقط في الدرج لكثرة استعماله ولا يحتمل أن يكون إشارة إلى المذهب الثلاثة ويكون إضافة الألف إلى التعريف لأدنى ملازمة كإضافة كوكب الخرقاء حينئذ معنى كلامه وفتح الألف الملازمة للتعريف على تقدير كونها لا وصل ولم تكسر مع أن الأصل فيه الكسر لكثرة أي لكثرة استعمال اللام فيخفف بالفتحة وفتح أيضا على تقدير كونه وحده للتعريف أو مع اللام لأنه للتعريف إما وحده أو مع اللام وليس لا وصل حتى يكسر إلا أنه عومل به بمعاملة ألف الوصل فأسقط في الدرج كما أن ألف أيمن عومل به بمعاملة الوصل فأسقط في الدرج لكثرة استعمال الألف (وفتح ألف أكرم) مع أن ما بعد حرف المضارعة من تكسر ساكن وعين المضارع ليست بمضمومة (لأنه ليس من ألف الأمر) أي جنس الألف الذي زيد للأمر حتى يكسر (بل ألف قطع محذوف من تؤكرم) طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تؤكرم ساكنا بل متحركا في التقدير إذا أصله تؤكرم بالهمزة لكون ما ضيه على أكرم فجاءوا بالأمر على الأصل تفاديا لذلك عن الالتباس بين الأمر من الثلاثي الجرد وبينه من المزيد فيه إذ لو قيل أكرم بكسر الهمزة التباس بالثلاثي الجرد لأن الهمزة حذفت وهي اجتماع الهمزتين أو الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تؤكرم إذ نسب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها إلى فتحها لأن الاحتياج إلى همزة الوصل إنما هو عند الضطرار وإنما (حذفت) الهمزة من تكرم (لاجتماع الهمزتين في أكرم) فانه مستكره (ولا تحذف ألف الوصل في الخط) مع أن الخط تابع للفظ (حتى لا يلتبس الأمر من باب علم) بكسر العين وتخفيفه (بأمر علم) بفتح العين وتشديده (فان قيل يعلم بالاعجام) وهي الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وأفراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه (قلنا الاعجام يترك) تركا أو حينئذ (كثيرا) فحينئذ يحصل الالتباس

(٨ - مراجع الأرواح) الهمزة للافتتاح وقس عليه غيره وإنما سمي مثل استخراج سداسيا ومثل انطلق خماسيا نظرا إلى ثبوت الهمزة في الظاهر وإن لم يكن جزءا من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون (ولا تحذف ألف الوصل في الخط) أي في الكتابة (حتى لا يلتبس الأمر) لمخاطب (من باب علم) بالتخفيف (بأمر علم) بالتشديد ولما لم يحذف في الأمر لدفع الالتباس بين هذين الأمرين حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما في الأسماء والأفعال والمصادر طردا للباب (فان قيل يعلم) أي لا يلتبس أحد الأمرين بالآخر بل يفرق بينهما (بالاعجام) بكسر الهمزة وهو مصدر ومعناه وضع النقط على الحروف ومنه حروف المعجم أي حروف الخط المعجم ثم استعمل فيها هو الحاصل بالمصدر وعمومه فأرادوا به الحركات والنقط والتشديد وحاصل ما ذكره السائل منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة في الكتابة لحصول الفرق بالاعجام لأن العين في الأمر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين في الأمر من علم بالتشديد يوضع عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر في الخط كما لا يلتبس في اللفظ (قلنا الإعجام يترك) في الخط (كثيرا) في لازم الالتباس المذكور

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين غير) بضم الأول وفتح الثاني (و) بين (عمرو) بفتح الأول وسكون الثاني (بالواو) فى الخط حيث كتبوا حالة الرفع والجر فى الثانى وتركوا فى الأول ثلاثين بئس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام وخصوص الزيادة بالثانى لخصته وثقل الزيادة ولم يكتبوا فى حالة النصب للفرق بألف التنوين فى الثانى دون الأول إذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين ولما توجه أن يقال قولكم ولا تحذف ألف الوصل فى الخط منقوض بيسم الله الرحمن الرحيم لأن همزته للوصل مع أنها حذفت فى الخط أجاب بقوله (وحذفت) أى همزة الوصل فى الخط (فى بسم الله) أى بسم الله الرحمن الرحيم (للكثرة استعماله) أى فى الكتابة وطول الباء عوضا عنها (ولا تحذف من أقرأ باسم ربك) ومن باسم الله (لقلة استعماله) فى الكتابة بالنسبة إلى بسم الله الرحمن الرحيم (وينجزم الأمر) إذا كان ذلك الأمر (باللام) سواء كان أمرا غائبا مطلقا أو أمرا (حاضرا) مجهولا (لإجماعا) أى اتفاقا بين البصريين والكوفيين (لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط) مثل إن ولو (٥١)

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم العين وفتح الميم (وعمر) بفتح العين وسكون الميم (بالواو) بأن يكتبوه فى الثانى حالتى الرفع والجرد دون النصب لأن ألف التنوين تخلفه حالة النصب لأنه منصرف بخلاف الأول ولم يعكس بأن يكتبوه فى الأول لأن الثانى خفيف وذلك لماهر والزيادة فى الخفيف أولى (وحذفت الألف) فى الخط (فى بسم الله) من بسم الله الرحمن الرحيم مع أنها ألف الوصل (للكثرة استعمال) وهى متداعية التخفيف (ولا تحذف) الألف (فى اقرأ باسم ربك) من أنها فى لفظ الاسم كما فى بسم الله (قلعة استعماله) وإن كانت فى لفظ الاسم (وينجزم آخره) أى آخر الأمر (فى الغالب باللام إجماعا) أى أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزمه إجماعا أو حكموا بانجزامه مجمعين (لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط) أعنى إن لأنها أصل الباب (فى النقل) فكما أن إن ينقل معنى الماضى إذا دخل عليه إلى الاستقبال نحو إن ضربت ضربت كذلك اللام إذا دخل على الخبر ينقل معناه إلى الإنشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم (وكذلك المخاطب) أى مثل أمر الغائب أمر المخاطب فى كونه معربا بجزوما (عند الكوفيين لأن أصل اضرب لتضرب) بالتاء كما هو القياس لأن الدال على طلب الفعل إنما هو اللام كما سبق (عندهم) أى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين (ومن ثمة) أى ومن أجل أن أصل اضرب لتضرب (قرأ النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على الأصل المهجور موضع فافرحوا وقيل إن النبي عليه الصلاة والسلام لما كان مبعوثا إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر (فحذفت اللام) من لتضرب أمرا للمخاطب (للكثرة استعماله) أى لكثر استعمال جنس الأمر المخاطب بالنسبة إلى جنس أمر الغائب (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهى التاء (للفرق بينه) أى بين أمر المخاطب (وبين المضارع المخاطب) إذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب (فبق الضاد ساكنة واجتلبت همزة الوصل) ليتمكن الابتداء (ووضعت) الهمزة المختلطة (موضع علامة الاستقبال) أعنى التاء (فأعطى له) أى للموضع موضع علامة الاستقبال أعنى الهمزة (أثر) أى حكم (علامة الاستقبال) وهو الإعراب وأما إعرابه بالجزم فباللام المقدرة إعطاء (كما) أى مثل أن (أعطى لفاعرب عمل

لأن أصل اضرب لتضرب مثلاً (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل أن أصل اضرب لتضرب رب
(قرأ النبي عليه السلام فذلك فلتفرحوا) بإثبات اللام وحرف المضارعة على الأصل مكان فافرحوا وأيضاً قد جاء في الحديث باللام كقوله
عليه السلام «لتنهر ولو بشوكة» وقد جاء في الشعر أيضاً كقوله : لتقم أنت يا ابن خيز قریش فلتقص حاجة المسلمين
وكل ذلك دل على أن أصل أمر مخاطب المعلوم باللام (فحذف اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال) فيه بالنسبة إلى الأمر الغائب
فيكون اللام مقدرة (ثم حذف علامة الاستقبال) وهو التاء فتكون مقدرة أيضاً (للفرق بينه وبين المضارع فبق الضاد)
في أول السكامة (ساكننا) فتعذر الابتداء (فاجتابت همزة الوصل) للافتتاح (ووضعت) همزة الوصل (موضع علامة
الاستقبال وأعطى له) أى لهمزة الوصل وتذكيز الضمير إما باعتبار الألف أو اللفظ المذكور (أثر علامة الاستقبال) وهو
كون المضارع معرباً (كما أعطى لفاء زب) أى للفاء الذى وضع موضع زب الذى هو حرف الجر (عمل رب) وهو الجر

(في قول الشاعر : فثلثك) بكسر الكاف وجر اللام لأن الفاء عمل عمل رب فتقديره قرب مثلك أي رب امرأة مثلك (حبلى) وهي امرأة ذات حمل وهو مجرور وتقديره على أنه صفة لأن المثل لا يتعرف بالإنشائية لئلا يغلب في الإيهام كما بين في النحو (قد طرقت) طرق بمعنى جاء ليلا من باب دخل وضمير المفعول محذوف راجع إلى حبلى أي طرقتها بمعنى جئت إليها ليلا وهو عامل رب المقدّر قوله (ومرضع) عطف على حبلى أي امرأته ولو لدترضعه فاذا وصفتها بإرضاع الوالد قلت مرضعة (فأهيتها) أي أشغلتها الضمير يرجع إلى حبلى وإلى مرضع باعتبار كل واحدة منهما (عن ذى تمام) أي عن صبي ذى تمام وتمام جمع تيممة وهي تعاويز تعلق على صدر الإنسان وقدهى عنها النبي عليه الصلاة والسلام حيث قال «من علق تيممة فلا تم الله له» وقيل هي خرزة أو المعاذات إذا كتب فيه القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها (محول) اسم فاعل من أحال أي أتى عليه حول كامل وهو صفة ذى تمام والبيت للهجاء فحاصل كلامهم أن حرف المضارعة مقدر في أمر الخطاب فيكون معربا به واللام مقدره أيضا فيكون مجزوما به فهم لا يفرقون بين المقدّر والمفطور وقد أجاب (٥٩) الزحشرى عنه فقال السكوفيون

هو مجزوم بلام مقدره وهذا خلف من القول لأن حرف المضارعة هو علة الإعراب فانتفى بانتفائه كانتفائه في الاسم بانتفاء سببه فانزعوا أن حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لأن حرف المضارعة من صيغة الكلمة كاليم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره المصنف بقوله (وعند البصريين) إلى آخر الدليل يعني أن الخطاب المعلوم عند البصريين (مبنى) على السكون لامعرب مجزوم لأن الأصل في الأفعال (البناء) لعدم توارد الفاعلية والمفعولية بالإضافة عليها وأصل البناء السكون (ولما أعرب المضارع منها

رب في مثل قول الشاعر : فثلثك) أي قرب مثلك فحذف رب وأعطى للفاء عمله وهو الجرو قوله (حبلى) صفة مثل (قد طرقت) أي طرقتها أي أتيتها ليلا قوله (ومرضع) أي ذات رضيع عطف على حبلى (فأهيتها) أي أشغلتها (عن) صبي لها (ذى تمام) جمع تيممة وهي التعاويز التي تعلق في عنق الصبي حفظا من إصابة العين وقوله (محول) أي أتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يقل محولا لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة أعني الحيل وفي وصف تلك النساء بالحيل والإرضاع وفي وصف الصبي بكونه ذى تمام وذى حول وذى تمام إشارة إلى كمال ميل النساء إليه أما في الوصف بالحيل والإرضاع فظاهر وأما في وصف الصبي بذى تمام فلأن التيممة إنما تجعل في عنق الصبي إذا كان في غاية الحسن وخيف عليه من إصابة العين وأما في جمع التيممة فلأن أهله لا يرضون ولا يكتفون بتيممة واحدة أو تيممتين لقرط محبتهم وأما في الوصف بالحول فلأنه في تلك الحال يظهر منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية المظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب أكثر مما كان قبلها وبعدها (و) أما عند البصريين فهو أي أمر الخطاب بغير اللام (مبنى) على السكون (لأن الأصل في الأفعال البناء) لأن المعاني الموجبة للإعراب أعني الفاعلية والمفعولية بالإضافة منتفية عنها فوجب أن تبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرة إلا في إطلاق المجزوم على أمر الغائب وإطلاق الجزم على سكونه وفي إطلاق الوقوف على أمر الخطاب وإطلاق الوقف على سكونه (ولما أعرب المضارع مع كونه من الفعل (لمشابهة) تامة (بينه وبين الاسم) كما مر فلا ينتقص بالماضي وإنما بنى الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة أعني وقوعه صفة للنكرة كما مر (و) لما لم يتبق المشابهة بوجه من الوجوه (بينه) أي بين الاسم (وبين الأمر) للمخاطب (محذف حرف المضارعة) لا في الحركات ولا في السككات وهو ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة ولأنه صار إنشاء وإنشاء لا يقع صفة إلا بتأويل بنى على السكون الذي هو أصل في البناء (ومن ثمة) أي ومن أجل أن البناء لأمر الخطاب إنما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بأنه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى (قبل فلتنفر حوا معرب بالإجماع) من الفرقيين (لوجود علة الإعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الأمر) مطلقا غائبا كان أو مخاطبا معروفا كان أو مجهولا (نونا التأكيد)

لمشابهة) تامة عارضة (بينه وبين الاسم) كما مر وبني الماضي على الحركة لقلة المشابهة (أصلا (بين الأمر) الخطاب (وبين الاسم) ومحذف حركة المضارعة منه) فرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون لكنه يعامل معاملة المخزوم في إسقاط الحرف من الأمر والصحيح نحو اضرب كما يقال لم تضرب وفي إسقاط الحركة من الناقص والأجوف نحو ارم وقل كما يقال لم ترم ولم تقل وفي إسقاط النون في التثنية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربى كما يقال لم تضرب لم تضربوا لم تضربى قال الفاضل الرضى والذي غر السكوفيين حتى قالوا إنه مجزوم والجازم مقدر معاملة آخره معاملة المخزوم (ومن ثم) أي ومن أجل أن حروف المضارعة سبب الإعراب وجودا وعدما (قبل فلتنفر حوا معرب) مع أنه أمر الخطاب (بالإجماع) لوجود علة الإعراب وهي حرف المضارعة (ولما فرغ من بيان نفس صيغة الأمر وكيفية أخذها من المضارع شرع فيما يتعلق به وما يناسبه في كونه طلبا من اتصال نوني التوكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالها فقال (وزيدت في آخر الأمر) مخاطبا كان أو غائبا معلوما كان أو مجهولا (نونا التأكيد) لإحداهما مثقلة متحركة والأخرى مخففة

نون التأكيد بخلاف هل يضر بان لأن هل لا يجوز الفعل لكن إذا دخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الاعراب بالما ذكره المصنف (وَأَدْخَلَتْ
الْأَلْفَ الْفَاصِلَةَ) أى الفارقة بين النونات (فى ليضر بنان فرار عن اجتماع النونات) أحدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة
فإنهما نون ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكور لأنه علامة ولا يدل حركة ما قبله عليه كما
يدل الضمة على الواو فى المذكور حتى يجوز حذفه (وحكم) النون (الخفيفة مثل حكم الثقيلة) فى جميع ما ذكرنا يعنى فتح الباء فى ليضر بن فرار
من اجتماع الساكنين وحذفت الواو والياء فى ليضربوا واضربا اكتفاء بالضمة والكسرة (إلا أنه) أى النون الخفيفة (لا يدخل بعد
الألفين) أحدهما ألف التثنية والثانى الفاصلة فلا يدخل التثنية مطلقا ولا الجمع (٦١) المؤنث فبقى المفرد والجمع المذكور

نحو ليضربن ليضربن
ليضربن بفتح الباء فى الأول
وضمها فى الثانى وكسرها
فى الثالث وقس عليه أمر
المخاطب (لاجتماع الساكنين
فى غير حده) أحدهما
الألف والثانى نون التأكيد
الساكنة وهو غير جائز ولم
يمكن حذف الألف أما فى
التثنية فلأنها يلتبس المثنى
بالواحد وأما فى الجمع المؤنث
فلأنها يلزم اجتماع النونين ولم
يمكن أيضا تحريك الألف
أما فى التثنية فلأنه ضمير وهو
لا يتغير وأما فى الجمع المؤنث
فلأنه للفصل وألف الفصل
لا يقبل الحركة للزوم سكونه
ولم يمكن أيضا تحريك نون
التأكيد لأنه خلاف وضعها
اعلم أن قوله فى غير حده وهو
أن لا يكون الحرف الأول
مداو الثانى مدغما احتراز
عن اجتماع الساكنين فى
حده إذ هو جائز عندهم وهو
أن لا يكون الحرف الأول مدا
والثانى مدغما فى حرف
آخر نحو اضربنن ودابة

(وَأَدْخَلَتْ الْأَلْفَ الْفَاصِلَةَ فى ليضربان) أصله ليضربنن (فرار من اجتماع النونات) إذ لا يمكن حذف
نون الجمع لأنه ضمير الفاعل ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشئ واختص
بالألف للخفة (وحكم) النون (الخفيفة) من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب
معها (كحكم) النون (الثقيلة إلا أنها) أى النون الخفيفة (لا تدخل بعد الألفين) ألف التثنية والألف التى
وجب فرض دخولها قبل الخفيفة فى الجمع المؤنث حملها على الشديدة وإن لم تجتمع النونات فيها إلا يلزم
مزية الفرع على الأصل إذا الأصل عدم الزيادة ألا ترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الجماعة أدخل
الألف وقال اضربنن دون اضربن وما قيل إن أصالة الثقيلة إنما هى عند السكوفين ثم المناسبة المعاومة من
قوانينهم تقتضى أصالة الخفيفة إلا أن التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة إليها ليس
بشئ لأن أصالة الثقيلة إنما هى فيما وضعت له أعنى التأكيد وهى كذلك إلا أن الثقيلة أفادته أكثر
مما أفادته الخفيفة ولا شك أن ما يفيد معنى أصل فى إفادة ذلك المعنى بالنسبة إلى مادونه وأصالتها بذلك
المعنى متفق عليه وما نقل عن السكوفين فأنما هو بمعنى أن الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها
كما هو عند سيبويه وقوله مع أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل فى جميع الأحكام صحيح إذ الم لازم
من عدم الجريان عليه مفسدة وأما إذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا كلام وههنا كذلك
لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الأصل وقوله فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة إليها مدفوع
بما ذكرنا من معنى الأصالة فقوله (لاجتماع الساكنين على غير حده) شامل لفعل الاثنين وجماعة
الأنثى وذلك لا يجوز لأن الروابط بين الحروف الحركات فأن فقدت فى اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما
بالآخر ولا يجوز حذف أحدهما إذ فى حذف الألف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع
الأنثى يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم البطلان الغرض وتحريك النون
خلاف وضعها وحده أى مرتبته فى الجواز التى لا يجوز أن يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها هو أن
يكون الأول حرف لين والثانى مدغما وهذا لا يجوز بالاتفاق لأن اللسان يرفع عنهما دفعة واحدة من
غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين
الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك (وعند يونس) والسكوفين (تدخل) الخفيفة بعد الألفين
(قياسا على الثقيلة) باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمد الألف حركة كقراءة نافع محبى
بسكون ياء الإضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان
بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وكلماتها) أى كلانوى التأكيد
(تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) فى الجملة فى بعضها بحسب نفس الأمر ودلالته عليه إما

وإنما جاز ذلك لأن المد الذى فى حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن إذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لأن اللسان يرتفع
عنهما دفعة واحدة فكانا كأنهما متحركان (وعند يونس تدخل) النون الخفيفة بعد الألفين (قياسا على الثقيلة) فأجاز التقاء
الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه وعليه قراءة من قرأ محبى بسكون ياء الإضافة (وكلاهما) أى كلانوى
التأكيد (تدخلان) على الوجه المشروح (فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) الضمير يرجع إلى السبعة على سبيل التغليب
إذ لا يوجد فى النون معنى الطلب أو على سبيل التحقيق لأن النون لما شبه النهى أعطى حكمه فيكون إنشاء حكما وفى تعليل المصنف
إشعار بأن نونى التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضى والمضارع الذى خلص للحال لعدم إمكان تأكيده أما الماضى

فلان ماضى فات وتأكيد الفاء تمتنع وأما المضارع فلأن التأكيدي إنما يليق بما لم يحصل كما في والله لأضربن وأما الحاصل في الحال فهو وإن كان محتملا للتأكيد وذلك بأن يخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصفا بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته لم يؤكده كذا ذكره الرضى وأما المستقبل الذى فيه معنى الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الأبلغ وما يؤجد فيه معنى الطلب سبعة أحدها (الأمر) غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (كأمر) معناه ومثاله (و) الثانى (النهى نحو لا تضربن) والثالث (الاستفهام) ومعناه السؤال عن حصول الفعل (نحو هل يضربن) والرابع (التمنى) وهو طلب حصول الشئ (نحو ليتك تضربن) والخامس (العرض) بفتح العين وسكون الراء ومعناه الحث على الفعل (نحو ألا تضربن) وهو قريب من التمنى لأنك إذا عرضت على المخاطب الضرب فقط حثته عليه ولن تحثه إلا على ما تمناه وليس باستفهام لأنك لا تقصد بقوله ألا تضربن السؤال عن ترك الضرب (و) السادس (القسم) أى (٦٣) الفعل المضارع الذى يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم (نحو

والله ليضربن) وقس عليه الاستفهام والتمنى والعرض فعنى الأول الفعل المضارع الذى يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثانى يدخل عليه حرف التمنى ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الأربعة تفيد فى المستقبل معنى الطلب والتوقع وتؤكد نوع تأكيد ولذا جاز دخول نون التأكيدي عليه كذا ذكره الرضى حيث قال إن نونى التأكيدي لا يدخل فى المستقبل الذى هو خبر محض لا بعد أن يدخل على أوله ما يدل على التأكيدي أيضا كلام القسم نحو والله ليضربن وأما المزيدة نحو أما تفعلن لتكون ذلك توطئة للدخول نون التأكيدي وإذنا به

مطابقة وهى الخمس الأول أو الزام وهو السادس فان القسم وإن لم يكن فيه معنى الطلب إلا أن الغالب أن يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به فيلزمه الطلب أى طلب جوابه وأما نحو قوله والله لأعاقبن فمحمول على الغائب وفى بعضها لا تحسب نفس الأمر بالمشابهة بما فيه من معنى الطلب فى نفس الأمر وهو السابع ثم إن الغائب إنما يطلب فى العادة وغالب الأمر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا للتأكيد لأنه غرضه فى تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لا يكون إلا فى المستقبل وقيل الحاصل فى الزمان الماضى لا يحتمل التأكيدي وأما الحاصل فى الزمان الحاضر وهو وإن كان محتملا للتأكيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل فى الحال متصفا بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب فى الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيدي بغير الوجود والأليق بالتأكيد أعنى المستقبل أحدها (الأمر) مطلقا (كأمر) ليضربن واضرب وليضربن واضربن (و) ثانيها (النهى) كذلك (نحو لا تضربن) ولا يضربن ولا يضربن (و) ثالثها (الاستفهام) نحو (هل تضربن) رابعها (التمنى) نحو ليتك تضربن (و) خامسها (العرض) بفتح العين وسكون الراء (نحو ألا تضربن) فالحمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لأن المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب وطلبه منه (و) سادسها (القسم) أى جوابه (نحو والله لأضربن) والجملة القسمية أعنى أقسم والله إن شاء وجواب القسم أعنى لأضربن خبر (و) سابعها (التمنى) ويدخلها نون التأكيدي دخولاً قليلا (مشابهة) أى لأجل المشابهة بالتمنى) فى الصورة وفى أهمها غير موجبين وفى كون حرفيها لا (نحو لا تضربن والتمنى) وهو صيغة يطلب بها التردد عن الفعل (مثل الأمر فى جميع الوجوه) التى ذكرت من كونه مشتقاً من المضارع وأحكام نونى التأكيدي (إلا أنه) أى لكن النهى مطلقا (معرب بالاجاع) من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه (ويجىء الجھول) وهو ما حذف فاعله وأسند إلى مفعوله (من الأشياء المذكورة) قوله (من الماضى) وما عطف عليه بيان الأشياء المذكورة (نحو ضرب) زيد فى ضربت زيدا (إلى آخره) ومرر زيد فى مررت زيدا (ومن المستقبل نحو يضرب) زيد فى يضرب خالدا زيدا (إلى آخره) ومن الأمر نحو ليضرب ومن النهى نحو لا يضرب

(و) السابع (التمنى قليلا) أى تدخلان عليه دخولا قليلا لأن دخولها عليه ليس لوجود معنى الطلب بل (مشابهة بالتمنى) وإنما فى الصورة نحو لا تضربن والتمنى) وهو فى اللغة المنع وفى الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الأمر بحسب المفهوم لكنه (مثل الأمر) بحسب الأحكام فهو مماثله (فى جميع الوجوه) المذكورة فى الأمر من كونه مأخوذاً من المستقبل وكيفية دخول نونى التأكيدي عليه وكيفية حركة ما قبل النون (إلا أنه) أى النهى غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (معرب بالاجاع) لوجود دالة الأعراب هو حرف المضارعة. ولما فرغ من أقسام الفعل المبني للفاعل شرع فى أقسام الفعل المبني للمفعول وكيفية بناءها له فقال (ويجىء الجھول) وهو فعل غير عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ويسمى أيضا المبني للمفعول لكن أكثر استعمال الجھول بين أهل الصرف واستعمال المبني للمفعول بين أهل النحو (من الأشياء المذكورة) فيما سبق (من الماضى نحو ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (إلى آخره) ومن المستقبل نحو يضرب) بضم الياء وفتح الراء (إلى آخره) ولم يذكر الأمر والنهى والتمنى استغناء بذكر المستقبل لكونها مأخوذة منه فإن قيل المفعول

ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز أن يقام مقامه ويرتفع ارتفاعه أجيب بأن للفعل طرفين طرف المصدر وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث إن كل واحد منهما طرف للفعل وهذه المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل (والغرض من وضعه) أى المحلول (إما خسارة الفاعل) حق العبارة أن يقال إما خسارة الفاعل بحذف اللام منه ومما عطف عليه أو يقال وضعه إما لخسارة الفاعل بحذف الغرض وإثبات اللام فيه وفيما عطف عليه يعنى قد يكون الفاعل حقير بالنسبة إلى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وأسند الفعل إلى مفعوله لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه نحو شتم الخليفة أى شتم الفاسق الخليفة (أو لعظمته) بالنسبة إلى المفعول فيحذف لتطهيره عن لسانك نحو عوقب اللص أى عاقب السلطان اللص (أو لشهرته) عند السامع فيكون ذكره بمثابة الظاهر (أو خوفه عليه) أى على الفاعل نحو قتل عمرو أى قتل زيد عمر أفلول يحذف الفاعل يعلم أن زيدا قاتل فيقتصر منه فيحذف إيهاماً بأن القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر علل حذف الفاعل على المحلول شرع في ذكر علة العدول من صيغة إلى صيغة فقال (واختصر) (٣٣) أى المحلول (بصيغة فعل)

بضم الفاء وكسر العين (في الماضي) من الثلاثي المجرد يعنى لما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذى أقيم مقام الفاعل بالفاعل اختير هذا الوزن الثقيل في المحلول دون المعلوم ليكون المحلول أقل استعمالاً لئلا يفرق بينهما واختير ذلك الوزن الذى هو فعل دون سائر الأوزان (لأن معناه) أى معنى المحلول (غير معقول) أى بعيد في قسم الأفعال قوله (وهو إسناد الفعل إلى المفعول) بيان يفيد التعديل فتقدر الكلام أن معنى المحلول بعيد في الأفعال لأنه إسناد الفعل إلى المفعول بعيد لأنه خلاف الأصل والظاهر (فجعل صيغته أيضاً) أى

ولما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لأن صورتها لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما إذ يعلم من الاشتراك في الصورة أن مجهولهما مثل مجهوله (والغرض من وضعه) أى من وضع المحلول وإقامة المفعول مقام الفاعل (إما) التبيين (لخسارة الفاعل) وإظهار لها فإن نفس خسارة الفاعل لا تصح أن تكون غرضاً من وضع المحلول وإقامة المفعول مقام الفاعل بل منها إما هو تبيين لخسارته وإظهار لها نحو شتم الأمير إذا كان الشاتم شخصاً خسيساً غير كفء للأمير فيجعل ترك الفاعل تطهيراً للسان عنه (أو) تبيين (لعظمته) نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيراً له عن اللسان (أو) تبيين (لشهرته) خوفاً عليه (أو تبيين لجهالته) لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره إلا عنه نحو خلق الإنسان (واختصر) المحلول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (في الماضي لأن معناه) أى معنى المحلول (غير معقول وهو إسناد الفعل إلى المفعول) والمفعول إسناد الفعل لمن صدر عنه أعنى الفاعل (فجعل صيغته أيضاً) أى كعناه (غير معقولة وهى فعل) ليناسب اللفظ المعنى وقيل إنما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل إذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وإنما اختير للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالاً منه وإنما غير الثلاثي في المحلول إلى وزن فعل دون سائر الأوزان لكونه معناه قريباً في الأفعال إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أوله وهلة النظر بقسم الأسماء فيحمل على وزن لا يكون في الأسماء ولو كسر الأول وضم الثاني يحصل هذا الغرض إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثمة) أى ومن أجل أن صيغته فعل غير معقول (لا يجرى على هذه الصيغة كلمة في الأسماء) أصلاً في كلام العرب (للاوعل) بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل (ودئل) بالضم والكسر أيضاً وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم (و) يجرى المحلول (في المستقبل على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر (لأن هذه الصيغة غير معقولة أيضاً لأنها) أعنى يفعل (مثل فعل) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى (في الحركات والسكنات ولا يجرى عليه) أى على فعل (كلمة) في كلامهم (أيضاً) أى كما لا يجرى على

كعناه غير معقول (أى بعيد في الأسماء وحاصله أن معنى المحلول لما كان معنى بعيداً في قسم الأفعال وهو الإسناد إلى المفعول خيف أن يلحق المحلول بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في الأسماء لئلا يتوهم أنه من قسم الأسماء بسبب بعده معناه عن معنى الفعل وإذا كان صيغته مما لا توجد في الأسماء علم أنه من الأفعال لا من الأسماء (وهى) أى تلك الصيغة الغير المعقولة (فعل) بضم الفاء وكسر العين فإن قلت لو كسر الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود إذ لا يوجد في الأسماء هذا الوزن أيضاً قلت نعم إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثم) أى ومن أجل أن هذه الصيغة غير معقولة (لا يجرى على هذه الصيغة كلمة) في كلام العرب (للاوعل) وهو معز الجبل (ودئل) وهو دويبة تشبه ابن العرس (وفي المستقبل) من الثلاثي المجرد (على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح الحروف أى يجرى صيغة المحلول في المستقبل على يفعل (لأن هذه الصيغة مثل فعل) بضم الفاء وفتح قبل الآخر (في الحركات والسكنات) لافى الحروف الأصول والزوائد (ولا يجرى عليه) أى والحال أنه لا يجرى على وزن فعل (كلمة) في كلام العرب إلا اجتنب وهو ضرب من

أى كما لا يخفى كلمة على فعل فيكون هذا الوزن غير معقول وحاصله أن المستقبل لما حذف فاعله وأسند إلى مفعوله كان معناه بعيداً في الأفعال
فخفيف أن يلحق بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في قسم الأسماء لئلا يتوهم أنه من الأسماء كما جعل كذلك في الماضي لذلك
قيل إنما ضم أول المضارع حملاً على الماضي وفتح ما قبل آخره ليعدل ضمة الأول بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي ولما فرغ من
بيان علامة بناء مجهول في الماضي والمستقبل من الثلاثي المجرى شرع في علامته فيما بعد الثلاثي المجرى فقال (ويجيء) المجهول (في الزوائد من الثلاثي
المجرد) أراد بالزوائد ما كان ماضيه أكثر من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعي المجرى كالمحقق بالرباعي والمزيد على الرباعي أيضاً وحاصله ما عدا
الثلاثي المجرى (بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو أكرم وفرح وقول ودرج وتدرج واستخرج وقس عليها ما عداها
(وبضم الأول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل) نحو يكرم ويفرح ويقابل ويدرج ويستخرج وقس عليها ما عداها (تبعاً
للاثلاثي) أى يجيء المجهول من غير الثلاثي على الوجه المذكور في الماضي أو المضارع فقط اتباعاً لغير الثلاثي له لكونه أصلاً قوله (إلا في سبعة أبواب)
استثناء من قوله الماضي فقط يعنى يجيء المجهول من الزوائد على الثلاثي بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في جميع الماضي إلا في سبعة أبواب فإنه
لا يكفي فيها هذا القدر من البيان بل لابد فيها من قيد زائد وبيان (أنه يجيء) المجهول في تلك السبعة (بضم أول متحرك منه) هذا هو القيد
الزائد الذي قصد بيانه في تلك (٣٤) السبعة ولهذا قدمه على قوله (مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر) وقد عرفت أن ههنا

عام لجميع الأبواب في الماضي (وهي) أى السبعة المذكورة (تفعل وتفعول وافتعل وافتعل واستفعل وافتعل وعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولاً من الفعل كالتاء في افتعل لأن الهمزة وإن كانت في أول الكلمة لكنها ليست من الفعل لأنها للوصل كما سبق فعلم أن قوله إلا في سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب إذ لا يمكن أن يقال إن التاء

فعل فتكون هذه الصيغة غير معقولة أيضاً فيتناسب اللفظ والمعنى (ويجيء) المجهول (في) الأبواب (الزوائد من الثلاثي المجرى) كلها أى مما زاد حروفه على ثلاثة أحرف سواء كان رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه أو ثلاثياً مزيداً فيه (بضم) الحرف (الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو درج وأكرم (وبضم) الحرف (الأول) أصلية كانت الضمة كما في الرباعيات أو عارضية كما في غيرها (وفتح ما قبل الآخر) أصلية كانت الفتحة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعّل أو عارضية كما في غيرها (في المستقبل) نحو يدخرج ويكرم ويتدرج ويستخرج (تبعاً للاثلاثي) فهما (إلا في سبعة أبواب) فإن أول المتحرك بضم مع ضم الأول (فيها في الماضي) (ويكسر ما قبل الآخر) وهى تفعل وتفعّل (وعلم حكم تفعل وتفعّل) وافتعل وافتعل واستفعل وأفعل) وحكم أفعول وأفعّل وافتعل وافتعل (وضم الفاء في الأولين) أى تفعل وتفعّل ولم يقتصر على ضم الأول فيهما (حتى لا يلتبس) أى الأولان ذكر المتعدد في هذا الالف على الإجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى (بضم صاع فعل) بالتشديد في تفعل (وتفاعل) في تفعل في الوقف (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي المجهول (والأمر) الحاضر (في الوقف) أى إذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي (المجهول في الوقف) بوصل الهمزة) وقلت (وافتعل في الأمر) الواو ههنا مثله في وافتعل لالْعَطَفِ افتعل على افتعل يعنى إذا قلت وافتعل وافتعل أحدهما في الماضي والآخر في الأمر ويحتمل أن يكون للعطف فيكون افتعل معطوفاً على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل (يلزم الالتباس فيلزم التاء) في الماضي المجهول (لازالته

في تفعل وتفعّل أول متحرك منه لأن التاء فيهما من الفعل ولهذا قال عند تفصيل حكمها (وضم الفاء في الأولين) ولم يقل ففقس
رغم أول متحرك منه أيضاً كما قال ذلك في الخمسة الباقية أى بضم الفاء في تفعل وتفعّل مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر فيهما (حتى لا يلتبس)
بضم صاع فعل) بالتشديد (وفاعل) يعنى لو كتفى في تقطع مثلاً بضم الأول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو الطاء وأبقى القاف مفتوحاً لم يعلم
أنه مجهول الماضي من باب التفعّل أو مضارع معلوم من باب التفعّل وكذلك لو كتفى في تباعد مثلاً بضم الأول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو
العين وأبقى الباء مفتوحاً لم يعلم أنه مجهول الماضي من باب التفاعل أو مضارع من باب التفاعل (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى
لا يلتبس) الماضي المجهول من هذه الخمسة (بالأمر) المخاطب من هذه الخمسة أيضاً (في) حال (الوقف) ولما كان في كيفية الالتباس نوع خفاء
أراد أن يبينه تفهيماً للمبتدئ ففسره بقوله (يعنى إذا قلت وافتعل) بفتح التاء (مثلاً في المجهول في الوقف بوصل الهمزة وافتعل في الأمر أيضاً
يلزم الالتباس) يعنى إذا كتفى في اقتصر مثلاً بضم الأول وهو الهمزة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد وأبقى التاء مفتوحاً وقيل واقتصر بوصل
الهمزة وإسكان الراء للوقف لم يعلم أنه ماض مجهول وصل همزته ووقف آخره أو أمر لمخاطب جزم آخره وإن بين الالتباس بقيد
أحدهما الوقف والآخر وصل الهمزة إذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر لأن آخر الماضي مفتوح وآخر الأمر مجزوم وأيضاً
لو قطع الهمزة لم يلتبس إذ هو في المجهول مضمومة وفي الأمر مكسورة (فضم التاء في افتعل لإزالته) أى لإزالة الالتباس المذكور

(فقس الباقى عليه) وقياسه واضح لأن طول الكلام بذكره وما ذكر من البيان في مجهول الماضي والمضارع إذا لم يكن الفعل معتل العين أما إذا كان معتل العين فليس صيغة المجهول على ما ذكره ظاهر الإذيقال في مجهول قال مثلاً قيل وسيأتى حكمه في موضعه إن شاء الله تعالى . واعلم أن في تخصيص الأبواب السبعة المذكورة بهذا الحكم نظر إذ كل فعل في أوله همزة وصل فعلمة بناء المجهول منه أن يضم أول المتحرك منه مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر وذلك أحد عشر باباً بالخمس مئة مثل انطلق واكتسب واحمر واحمار واستخرج واعشوشب واجلوز واقعنسس واسلنقى واحرنجم واقشعر فاذا ضم إليها تفاعل وتفاعل نحو تقطع وتباعداً صاعداً لا بنية ثلاثة عشر فاقصر على السبعة تصير فلا تكن من القاصرين [فصل في اسم الفاعل] لما فرغ من قسم الأفعال شرع في قسم (٦٥) الأسماء المشتقة وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون

فعل ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما عداه (وهو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث) قوله اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة وقوله مشتق من المضارع يخرج الأسماء الغير المشتقة كالفاعل الذي أستدل إليه الفعل وكما مصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول والآلة واسم الزمان والمكان وقيل يخرج أيضاً اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وأما مقرب من فلان أو متبعده عنه ومجتمع به فان هذه الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر كذا قيل وقوله بمعنى

(فقس الباقى) وهو الأربعة الأخيرة (عليه) أى على افتعل . [فصل في اسم الفاعل] قال ابن الحاجب وبه سمي بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل عن الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعول والمستفعل وفيما قال نظر لأنه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل إيراد اسم مفعول الشئ وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعنى إنما سمي به نحو ضارب لأنه اسم مفعول الشئ وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه وإنما يقولوا اسم المفعول والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ إذ لم يأت المفعول والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذى فعل الشئ وإنما أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لأن الأغلّب فيما بينى له هذه الصيغة أى الصيغة التى تسمى فى الاصطلاح اسم الفاعل أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج (وهو اسم) يتناول غير المقصود وقوله (مشتق) بالذات (من المضارع) يخرج المصادر وأسماء الذوات وإنما حكم بكونه مشتقاً من المضارع دون غيره لوازنته إياه فى الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم أنه مشتق من الماضى فكأنه نظر إلى أن الماضى أصل بالنسبة إلى المضارع وأن التصرف فى الاشتقاق من الماضى أقل وقوله (لمن قام به الفعل) فى الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو أو أنا مقرب من فلان أو متبعده عنه أو مجتمع معه فان هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر لأن قيامه ينسب إلى ما ينسب إليه الحدث صريحاً ولا يعتبر قيامه بما نسب إليه ضمناً فكأنه قام بأحدهما معينا ونخرج أسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون أفعال التفضيل لأن زيادة الكرم مثلاً كرم فيصدق عليه أنه قام به الفعل والأولى أن يقول لما قام وذلك لأن المجهول أمره يذكّر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار كونه عاقلاً بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات أو غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله (بمعنى الحدوث) بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غداً وكذلك يخرج أفعال التفضيل لأن معناه ليس بمقيد بأحد الأزمنة كالصفة المشبهة فعنى كريم وأكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لأنهما حدثا له (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع (لناسبتهما) أى لمناسبة كل واحد من اسم الفاعل والمضارع الآخر

(٩ - مراح الأرواح) الحدوث يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غداً ومنه قوله تعالى فى ضيق وضائق به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة ولا ينتقص التعريف بمثل دائم وباق وبناء على أنهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لأن الاستمرار مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة فيدلان بصيغتهما على الحدوث أيضاً كما يدل يدوم ويبقى بحسب الصيغة على الحدوث اعلم أن قوله بمعنى الحدوث يخرج ما هو على وزن اسم الفاعل إذ لم يكن بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر أى مهزول خفيف اللحم وشازب بالشين والزى العجمتين بمعنى الضامر وعذره أن يقال إن قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم أو كائن أبداً كذا قرره الفاضل الرضى (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع دون غيره من الأفعال ومن المصدر (لناسبتهما) أى لمناسبة بينهما

(في الوقوع) موقعه في كونه (صفة للنكرة وفي غيره) من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع وإذا كان مشتقاً من المضارع وهو من الماضي وهو من المصدر كان مشتقاً من المصدر بواسطة كاهو مذهب السبأ في وقد سبق منا إشارة إليه في صدر الكتاب (وصيغته من الثلاثي المجرد) صحيحاً كان أو معتلاً (على وزن فاعل) نحو ناصر وبائع قيل ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثي أي ولاجل أن اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقلوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل ورد بأنه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الذي يجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المنفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل. وأعلم أنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والجاهل والضامر والمائت لأن الأغلب فيما بيني له هذه الصيغة أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك قوله (وحذف) شروع في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع المعلوم أي حذف أو لا (علامة الاستقبال من يضرب) مثلاً ولو قال من يفعل لكان أوفق لما بعده (فأدخل الألف) عقيب الحذف (٦٦) دون سائر حروف المد (لخفها بين الفاء والعين) نحو الضاد والراء في يضرب (لأن

(في الوقوع صفة للنكرة وفي غيره) من المشابهات التي مر ذكرها وأعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس (وصيغته) أي صيغة اسم الفاعل (من الثلاثي) المجرد صحيحاً كان أو غيره (على وزن ضارب) غالباً إذ قد يجيء على وزن فاعول كصبور وفعيل كرحيم (و) إن تارك هذا القيد على أنه سيذ كر هذين الوزنين (حذف علامة الاستقبال من يضرب) لثلاثيهم من أول الأمر أنه مستقبل (وأدخل الألف) للفرق بينه وبين الماضي وخص الألف بالزيادة من بين سائر حروف المد (لخفها بين الفاء والعين لأنه) أي الإدخال (في الأول يصير) اسم الفاعل (مشابهاً للمتكلم) على تقدير فتح الألف الذي هو الأصل لخفته نحو أنصر وأضرب وأعلم على تقدير الضم مع كونه ثقيلاً يلتبس بالألف في الوقف وبالتكلم المحمول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة إلى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالألف في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لإبقائه على السكون وأن الإدخال في الآخر يصير أنه مشابهاً بثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة (وكسر عينه) أي عين المضارع فيما لم يكن مكسوراً وعلم منه حكماً كان مكسوراً وهو الإبقاء على الكسر ولذا لم يذ كر (لأنه) أي اسم الفاعل (بتقدير النصب) أي الفتح أطلق حركة الإعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية أي بتقدير نصب عن المضارع لاستقامة منه فيما لم يكن منصوباً باتباعه لما كان منصوباً حتى يكون كله منصوباً (يصير مشابهاً لماضي المفاعلة) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وإن كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيها فرواً منه (وبتقدير الضم) فيما لم يكن مضموماً اتباعاً لما كان مضموماً (يتقل) اسم الفاعل (وبتقدير الكسر) فيما لم يكن مكسوراً للاتباع (أي) كتنكير النصب (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أبق) اسم الفاعل (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) واختيار الالتباس أولى من اختيار الثقل لأن لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقله (وقيل اختيار

في الأول) أي لأن الشأن لو زيد في الأول (يصير) اسم الفاعل (مشابهاً) أي ملتبساً (بالتكلم) وحده لأنه لو زيد في الأول تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالسكون وخفة الفتحة فيلتبس بالتكلم الذي عينه مكسور مثل اضرب ولو كسر الألف يلتبس أيضاً بالألف من مكسور العين إذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو اصبر ولو ضم يلتبس أيضاً بالألف من مضموم العين نحو انصر ولو زيد في الآخر قيل يلتبس بثنية الماضي في مثل فتحا وقيل يلزم أن يصير إعرابه تقديرية ولو زيد بين العين واللام

يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وصبار إذ لا اعتبار بالإعجام وإذا بطل الأقسام بأسرها تعين أن يزداد بين الفاء والعين (وكسر عينه بعد زيادة الألف) أي لا يجوز غير الكسر في عين المضارع فإن كان مضموماً أو مفتوحاً في الأصل كسر نحو ناصر وعالم وإن كان مكسوراً أبقى عليه نحو ضارب (لأن) الشأن (بتقدير الفتحة) وفي بعض النسخ بتقدير النصب والمراد الفتح (يصير مشابهاً) أي ملتبساً (بماضي المفاعلة) فانك إذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة (وبتقدير الضمة يتقل) أي يصير ثقيلاً وهو ظاهر (وبتقدير الكسرة أيضاً) أي كتنكير الفتحة (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة) فإذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة إذ لا اعتبار بحركة الطرف (ولكن أبق) الكسر (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) أي لعدم إمكان الفتح والضم كما بينا وعدم إمكان السكون لالتقاء الساكنين واعتراض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف لأن التزام الثقل أولى من التزام الالتباس فتقول التزام الالتباس سيما في قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه إذ يمكن ههنا دفعه بالتونين وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد إذ بذلك يكون أثقل ويدل على ما ذكرنا أنهم قلبوا الياء ألفاً في مثل مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله واكتفوا بالفرق التقديري (وقيل اختيار

الالتباس) على تقدير الكسر (بالأمر) أى بأمر باب المفاعلة (أولى) من اختيار الالتباس ماضى المفاعلة (لأن الأمر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به) مشابهة تامة فيكون بين الأمر واسم الفاعل مؤاخاة ومناسبة بخلاف الأمر وماضى باب المفاعلة فاختار الالتباس بين الأمرين المتناسبين أولى من اختياره بين الأمرين المتباينين إذا تعين اختيار أحدهما ولمافرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي المحرر شرع في كيفية بناء الصفة المشبهة فقال (ونجى) والصفة المشبهة) ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي للمشابهة التامة بينهما كما يذكر فكأنها منه وقد مهال على اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المناسبة بينهما إذا الصفة المشبهة لا تجي عن غير الثلاثي وعرفوها بأنها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم نخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدي وقولنا لمن قام به نخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كعدول عنه ومرو به واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا على الثبوت أى الاستمرار نخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به. لكن على معنى الحدوث ونخرج أيضا مثل ضامر وشارب وطالق وإن كان معنى الثبوت لأنه في أصل وضعه للحدوث وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث كما يتناه في اسم الفاعل. واعلم أن المشابهة بينهما وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ أما الأول فلأن الصفة المشبهة ما قام بها الحدث المشتق هي فعلى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن حدث أى مصدر قائم زيد كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فعلى زيد ضارب زيد ذو ضارب فلا فرق بينهما معنى إلا من حيث الحدوث في أحدهما (٦٧) وضعا والثبوت في الآخر كما عرفت وأما

الثاني فلأن الصفة المشبهة اسم يبنى ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعملت عمله ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف على المسموع أشار إلى الأمثلة المسموعة بقوله وتجيء الصفة المشبهة (على هذه الأبنية) أى تجيء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين (نحو فرق) من الباب الرابع بمعنى الجبان

الالتباس بالأمر أولى) من اختيار الالتباس بالماضى (لأن الأمر) مأخوذ (من المستقبل والفاعل مشابه به) بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا على ما ذكره المصنف ولهذا المناسبة اختار اتحادهما في الصيغة (ونجى) والصفة المشبهة) باسم الفاعل مع أنها لمن قام به الفعل ولفظا لأنها تثنى وتجمع وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج أفعال التفضيل إذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا وباقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف أفعال التفضيل لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعد لها في المشتقات من المصدر وأورد في فصل اسم الفاعل ولم يأتها في بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لأنها مختصان بالثلاثي (على هذه الأبنية) أى ليست صيغة الصفة المشبهة قياسية كصيغة اسم الفاعل والمفعول لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها على القياس إلا الأولون والحقى والعيوب الظاهرة فأنها أتت على أفعال كأبيض وأبلج وأعور (نحو فرق) بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين (وشكس) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وصلب) بضم الفاء وسكون العين (وملح) بكسر الفاء وسكون العين (وجنب) بضمهما (وحسن) بفتحهما (وخشن) بفتح الفاء وكسر العين (وشجاع) بضم الفاء (وجبان) بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن

(و) على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو (شكس) من الباب الرابع أيضا بمعنى سىء الخلق وحكى الفرار جل شكس بكسر الكاف وهو القياس لأن ما ضربه بالكسر أيضا والجمع شكس بضم الأول وسكون الفاء (و) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو (صلب) من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه (و) على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو (ملح) من الباب الأول وكذا من الباب الخامس يقال هو ماء ملح ولا يقال ملح إلا في لغة رديئة (و) على وزن فعل بضم العين نحو (جنب) من الباب الخامس من الجناية سواء فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره ورتما قالوا في جمعه أجناب وجنوب (و) على وزن فعل بفتح العين نحو (حسن) من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع المحاسن غير قياس ومؤنثه حسنة وحسنة أيضا (و) على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (خشن) من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا تكرار لما سبق من المثال الأول إذوزنه هذا الوزن أيضا أجاب عنه بعض الشارحين بأن الأول من الباب الرابع وهذا من الباب الخامس فلا يتكرر فنقول هذا الجواب ضعيف إذا المقصود بيان أوزان الصفة من أى باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب وإلا لوجب أن يذكر صفر مثلا من الباب الرابع بمعنى الخالي بوزن ملح لاختلاف ما بينهما ويؤيد ما ذكرناه إطلاق قولنا وتجيء الصفة المشبهة على هذه الأبنية الخ وعدم تقييد شيء منها بأنه من باب كذا أو ما يخصص أحوال فعلية يذكرها (و) على وزن فعال بفتح الفاء نحو (جبان) من الباب الخامس من الجن وهو ضد الشجاع يقال رجل جبان وأمرأة جبان فهو مؤنث وإن جعلته من الباب الأول يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون مذكرا وعبرة المصنف تحتلها (و) على وزن فعال بضم الفاء نحو (شجاع) من الباب الخامس بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجاعان بكسر

الشين وسكون الجيم فيهما مؤنثة شجاعة وقال أبو زيد لا توصف به المرأة ذلك أن تكسر الشين فتقول شجاع وحينئذ يجيء جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتح الشين (و) على وزن فعلا ن بفتح الفاء وسكون العين نحو (عطشان) من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشي بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاش بالكسر ومؤنثه عطشي أيضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب تجيء الصفة المشبهة من جميع الأبواب الثلاثة إذا كان معنى الجوع والعطش وضدهما على فعلا ن كجوعان وشبعان عطشان وريان (و) على وزن أفعل بفتح همزة وفتح العين نحو (أحول) من الباب الرابع (وهو) أي هذا الوزن (مختص بباب فعل) بكسر العين ولم يجيء من مفتوح العين ومضموم (للاستة) كلمات فانها تجيء من فعل بضم العين يعني أن أفعل يجيء قياسا من فعل مكسور العين من الألوان والعيوب والحلى إلا هذه الكلمات ولا يجيء شيء من الأبنية المذكورة سوى أفعل قياسا من شيء من الأبواب فلهذا صرح بأنه مختص بباب فعل ولم يصرح فيما عداه بأنه مختص بكذا قال ابن الحاجب في كافيته التصريف إن كان الماضي المحر من فعل بكسر العين من الألوان والعيوب والحلى فينبى على أفعل قياسا ومثله بعض سنار خيه بنحو أسود وأور وأملح (نحو أحقق) أي قليل العقل (وأخرق) وهو ضد الرقيق (وآدم) في مختار الصحاح الآدم من الناس الاسم والجمع آدمان والآدم من الإبل الشديد البياض وقيل هو الأبيض والأسود المقلتان يقال بعير آدم وناق آدماء (وأرعن) وهو الأحمق ومؤنثه رعناء (وأعجف) العجف الهزال والآنثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على قياس (وأسمر) وهو لون معروف (وزاد الأصمعي) على هذه الستة (٦٨) (الأعجم) يقال في لسانه عجمة أي عجز لا يتدبر على الكلام أصلا وهذا سميت الهيمة

عجاء لأنها لا تتكلم والأعجم أيضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والآنثى عجاء (وقال الفراء) في جواب هذه السبعة (أحمق من حمق) بالكسر (وهو لغة في حمق) بالضم فكان أحمق قياسا وفيه بحث لأن حمق إذا كان بالضم يجيء الصفة منه أحمق وأما إذا كان بالكسر يجيء الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لأحمق كذا في مختار الصحاح فلا يجيء في

الجواب كون الكسر لغة في الضم (وكذلك) أي كما أن حمق بالكسر لغة في حمق بالضم (يجيء أخرق وسمر وعجف) بالكسر في كذبها الكل كما يجيء بالضم فيه فالكسر لغة في الضم أيضا ثم لما أراد تعميم الحكم للكلمات السبعة بعد ذكر أربعة منها قال (أعني فعل) بالكسر (لغة فنه) أي في السبعة المذكورة كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسا واعلم أن أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الأبنية العشرة بل يجيء أيضا على وزن فعيل مثل كريم وعلى وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فيعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فعول بفتح الفاء نحو وقور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة شرع في اسم التفضيل فقال (ويجىء أفعل التفضيل الفاعل) ولم يجعل لها فصلا على حدة أيضا لقوة مشابهة لاسم الفاعل وللصفة المشبهة أيضا وبيان المشابهة لهما يعرف مما ذكرناه في الصفة المشبهة مع أن اسم الفاعل في المشابهة بحسب المعنى كذا قيل والأشبه أن يقال لما ذكر أن أفعل يجيء للصفة كان مظنة أن يتوهم أن أفعل لا يجيء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجيء أفعل لتفضيل الفاعل أي كما يجيء للصفة المشبهة وعرفوه بأنه اسم اشتق من فعل لموصوف زيادة على غيره فقولنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الأفعال وقولنا لموصوف زيادة على غيره ونخرج ما عدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضي وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد ولو احتراز عن مثله بأن قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف زيادة على غيره ففيه أي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل أي زائد في الطول على غيره والاولى أن يقال هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل أي في الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الأصل أخير وأشر فحفظنا بال حذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس اه كلامه

(من الثلاثي) الذي (غير مزيد فيه) يعني الثلاثي المحرّد (مما ليس بلون ولا عيب) لفظة لازائدة لتأكيد النفي ولما خصّ أفعال التفضيل بالفاعل وبالثلاثي المحرّد مما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمفعول وعدم مجيئه من غير الثلاثي المحرّد وعدم مجيئه من الألوان والعيوب فبين الثاني بقوله (ولا يجيء) أفعال التفضيل (من) الفعل (المزيد فيه) أي من غير الثلاثي المحرّد (لعدم إمكان محافظة جميع حروفها لضمير يرجع إلى المزيد فيه باعتبار الكلمة التي هو يصدق عليها ولهذا أنث) بناء (أفعل) لأن أفعل ثلاثي مزيد في أوله همزة للتفضيل فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخاسية والسداسية في وزن أفعل على تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها وإن حذفت التيسر المعنى إذ لو قلت من درج مثلاً أدرج حذف الجيم من آخره لم يعلم أنه من تركيب درج وكذا لو حذفت همزة من آخرج وزيدت في أوله همزة للتفضيل وقلت آخرج لم يعلم أن معناه كثير الخروج أو كثير الإخراج وقس عليه ما عداه وكل ما ذكر من بني على أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعل وإنما اقتصر عليه اختصاراً أو علم أن بناء أفعل من الزوائد مطلقاً غير قياس عند الجمهور وأما عند سيبويه فغير قياس في ما عدا باب الأفعال وأما في باب الأفعال فع كونه ذات زيادة قياس عنده واختار المصنف مذهب الجمهور وبين الثالث بقوله (ولا يجيء) (من) (لون ولا عيب لأن فهمنا يجيء أفعل للصفة المشبهة) كما ذكرنا (فيلزم الالتباس) بين الصفة والتفضيل على تقدير بناء أفعل منهما للتفضيل أيضاً فانك إذا قلت زيد الأسود لم يعلم أنه بمعنى ذوسود أو بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن أفعل للصفة يقدم بناءً على أفعل للتفضيل وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في (٦٩) الصفة والأولى موافقة الوضع لما هو

بالطبع : واعلم أنه أجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض خاصة قياساً وقالوا الألفاظ أصلاً الألوان وتحتجون أيضاً في البياض بقول الرازي : جارية في درعها الفضيضات أبيض من أخت بني إياض وقال المبرّد ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه وفي السواد يقول الآخر لأن أسود في عيني من الظلم والبيتان شاذان عند

كذبنا أنا لسكنا بأم ولا لا بيكنا به رأة فقالت لهما الصغرى أما تعرفان محياها وتعلقت وخرجت بها فقالت الأم عند ذلك صغرا لها شرها وإنما يجيء أفعل التفضيل الفاعل بشرط كونه (من الثلاثي) احتراز به عن الرباعي المحرّد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه (غير مزيد فيه) أي في الثلاثي وبشرط كونه (مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه) ولما كان في حكمه من الرباعي المحرّد والمزيد فيه (لعدم إمكان محافظة جميع حروفها في أفعل) إذا لم تحذف منه شيئاً وإن حذفت الزوائد فقلت هو آخرج من استخرج معاً ليتبس بأفعل من الثلاثي أي لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج (ولا يجيء) أيضاً (من لون ولا عيب) أي لا يجيء من عيب على القياس ظاهر أكان العيب أو باطناً وأما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير قياس فعلى هذا لا يحتاج إلى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عد الزنجشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواذ مع أنه من العيوب الباطنة (لأن) الشأن (فيهما) أي في اللون والعيب (يجيء) أفعل للصفة فيلزم الالتباس إذا لو جاء فيهما أفعل للتفضيل أيضاً فقل أسود مثلاً لم يعلم أن المراد ذو سواد أو زائد في السواد وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل إليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخرجاً وأحسن منه بياضاً وأحسن درجته وأقبح عَمَى

البصيرين واعلم أنه يجب على المصنف أن يقول وأنه لا يجيء من لون ولا عيب ظاهر لأن العيب الباطن يبنى منه أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وكذا أرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك وأحمق وألدو أشكس وأعين وأجهل وغير ذلك مع أن بعضها يجيء منها أفعل للصفة أيضاً كما مر فلا يطرّد تعليله كما لا يطرّد دعواه والحكم بأن كل هذه الأمثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع في كلامهم بل الواقع الجواز قياساً والجواب عنه بأن المراد من العيب العيب الظاهر ليس بشيء لأن قوله في قياساً أي وأحمق من هبة من العيوب شاذ يدل على أن مراده من العيب ما هو عام للظاهر والباطن فافهم والتحقيق فيه ما ذكره الفاضل الرضي من أنه لا يفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة لأن غالب الألوان يأتي أفعالها على أفعل وأفعال بتشديد اللام فيهما كأبيض وأسود وأحمر وأحمر فحمل ما جاء من الثلاثي عليهما في عدم بناء أفعل التفضيل وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب الثلاثي لكن بعض المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره كأحول وأعور فانهما أكثر استعمالاً من حول وعور ولهذا لم تقلبوا وهما ألفاحملا على أحور وأعور والمجيء منه أفعل ولا أفعال كالخرج والعمى لم يبن منه لكون بعضهما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين في الامتناع إذا عرفت هذا فاعلم أنك إذا قصدت التفضيل من الأفعال التي تعذر بناء أفعل منها كالرباعيات والمزيدات وكالألوان والعيوب فطريقه أن تبنى أفعل من فعل يصح بناء أفعل منه على حسب غرضك الذي تقصده ثم جئت بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها فتعصب على التمييز مثلاً إذا قصدت كثرة الفعل قلت أكثر درجته وإذا قصدت حسنه قلت أحسن انتقاشاً وإذا قصدت قبحه قلت أقبح عوراً وإذا قصدت شدته قلت أشد بياضاً وقس عليه ما عدا

وبين الأول بقوله (ولا يجيء) بناءً أفعال (لتفضيل المفعول) بعد بناءه لتفضيل الفاعل (حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل) فإن قيل لم لا يجعل الأمر على العكس حتى لا يلزم الالتباس) بين تفضيل الفاعل وتفضيل المفعول (قلنا جعله) أى التفضيل (للفاعل أولى) من جعله للمفعول يعنى أنهم لو جعلوه مشتركاً لالتبس أحدهما بالآخر لا طارده فأرادوا جعله لأحدهما دون الآخر لدفع الاشتباه فوجدوا جعله للفاعل أقيس وأولى من المفعول (لأن الفاعل مقصود فى الكلام) أى لا يفيد الكلام بدونه لكونه مسنداً إليه (والمفعول فضلة) فى الكلام لإفادته بدونه فإن قلت المراد من الفاعل الذى بنى أفعال لتفضيله صيغة الفاعل مثل ضارب والفاعل الذى هو مقصود فى الكلام هو الفاعل فى الإعراب وهو ما أسند إليه الفعل مقديماً عليه مثل زيد فى قولنا ضرب زيد فى قولنا ضرب زيد فكم بين المعنيين فلم يلزم من كون الثانى مقصوداً فى الكلام كون الأول كذلك إذ يجوز أن يقال قتلت الضارب فجعل الضارب مفعولاً وفعله لا وفضلة فى الكلام وكذا المفعول الذى هو فضلة فى الكلام هو المفعول فى الإعراب لا المفعول فى الصيغة إذ يجوز أن يقال جاءنى المضروب فجعل المضروب فاعلاً قلت المراد أن الفاعل فى الإعراب لما كان مقصوداً والفاعل فى الصيغة عليه هو الدال عليه كان مقصوداً أيضاً وكذا المفعول فى الإعراب لما كان فضلة والمفعول فى الصيغة هو الدال عليه كان فضلة أيضاً والضارب فى قولنا قتلت الضارب مفعول بالنسبة إلى قتلت فهو مفعول المتكلم وإن كان بالنسبة إلى الضرب فاعلاً والمضروب فى قولنا جاءنى المضروب فاعل بالنسبة إلى جاءنى فهو جاءنى وإن كان مفعولاً بالنسبة إلى الضرب (وأيضاً يمكن التعميم فى) قسم (الفاعل) لأنه لا مفعول إلا وله فاعل فى الأغلب وإنما قلنا فى الأغلب احترازاً عن نحو مجنون وجموت (دون) قسم (المفعول) إذ لا يقال لا فاعل إلا وله مفعول لعدم مجيئ المفعول من الفعل اللازم فلو (٧٠) جعل التفضيل للمفعول لبقى الفاعل مع كونه مقصوداً فى الكلام وأكثر وأعم

(ولا يجيء) أفعال (لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل) إذ لو قيل اضرب لم يعلم أن المراد أكثر ضاربية أو أكثر مضروبية (فإن قيل لم لا يجعل على العكس) بأن يجيء أفعال لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل (حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل أولى) من عكسه (لأن الفاعل مقصود) حيث لم يتم الكلام بدونه (والمفعول فضلة فى الكلام) لأن الكلام يتم بدونه فبنائه للمقصود أولى (وأيضاً يمكن التعميم فى الفاعل دون المفعول) إذ لا مفعول إلا وله فاعل فى الأغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع أنه أكثر عرياً عن معنى التفضيل إلا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ويبقى كثير من الأفعال بلا تفضيل لأن المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام (ونحو أشغل) أى أكثر مشغولية (من) امرأة (ذات النحيين) أى الزقين وقصتهما معروفة (لتفضيل المفعول وهو) أى فلان (أعطاهم) أى أكثرهم إعطاءً للدينار (وأولاهم) أى أكثرهم إيلاءً أى إعطاءً للمعروف (من الزوائد) لأنهم من المعطى والمولى بضم الميم وكسر العين (وأحمق) أى أكثر حماقة (من هبقة) اسم رجل وقصته معروفة (من العيوب) شاذ لا يقاس عليه

من المفعول خالياً عن معنى التفضيل وهو معنى القياس وترك الأولى لاستزامه أن يبقى كثيراً من الأفعال بلا تفضيل كما نقل عن سيبويه ولما بين أن أفعال لا يجيء من المزيد فيه ولا من عيب ولا لتفضيل المفعول وكان يرد على كل واحد من هذه الأحكام الثلاثة النقض بأمر ينافيه أشار إلى الجواب عنه فقال (و) نحو (أشغل)

من ذات النحيين) حال كونه (لتفضيل المفعول) وكذا أشهر وأعدروا لوم وهذا إشارة إلى ما رد على ويجيء الحكم الثالث ومعنى أشغل من ذات النحيين أشد مشغولية من امرأة ذات النحيين والنحو بالكسر زق السمن قيل هى امرأة من بنى تميم كانت تتبع السمن فأتاها ضارب بن جبير الأنصارى يبتاع منها سمن فلم ير عندها أحداً (و) نحو (هو أعطاهم) للدينار (وأولاهم) للمعروف حال كونهما (من الزوائد) من باب الأفعال وكذا أنت أكرم لى من فلان وهذا إشارة إلى ما رد على الحكم الأول وإنما حكموا بأيهما من الزوائد لعدم بناء الثلاثى منها إذ لا يقال عطى وولى (و) نحو (أحمق من هبقة) حال كونه (من العيوب) الباطنة وهذا إشارة إلى ما رد على الحكم الثانى فإن قلت لم حكمت أن أحمق ههنا لتفضيل الفاعل فلم لا يجوز أن يكون صفة مشبهة قلت استعماله من بدل على أنه لتفضيل وهبقة اسم رجل حكى فى حماقة أنه اتخذ لنفسه طوقاً من عظام ليعرف به نفسه وفقد وأصبح ذات يوم رأى ذلك الطوق على أخيه فقال يا أخى أنت أنا فمن أنا (شاذ) أى كل ذلك من الأمور الثلاثة خارج عن القياس فى الكلام لى ونشر غير مرتب فافهم. واعلم أن شرط أفعال التفضيل أن يبنى من الثلاثى الجرد الذى جاء من فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء من فعل احترازاً عن أيدوا رجل من اليد والرجل فإنه لم يثبت وقولهم أحنك الشاتين أى آكلهما من الحنك وأول شاذ وقولنا تام احترازاً عن الأفعال الناقصة ككان وصار فإنه لا يقال أكون وأصير وقولنا غير لازم للنفى احترازاً عن مثل مانبس بكلمة أى ماتكم فإنه لا يقال هو أنبس منك لئلا يصير مستعملاً فى الإثبات وقولنا متصرف احترازاً عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احترازاً عن نحو غربت الشمس وطلعت فلا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس وهذه الشروط غير ما ذكره المصنف وقد ذكرها الفاضل الرضى. ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسى مع ما يتعلق به من الصفة المشبهة وأفعال التفضيل شرع فى الفاعل الغير قياسى فقال :

ويجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد (على) وزن (فعليل) فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفه أو لا بل يفرق بينهما بقاء التأنيث للمؤنث (نحو نصير) ونصيرة عملا بالأصل إذ الأصل التمييز وعدم الالتباس (ويستوي فيه) أي فاعيل (المذكر والمؤنث) بترك التاء في المؤنث أيضاً (إن كان) فعل (بمعنى المفعول) لا مطلقاً بل عند ذكر موصوفه (نحو) رجل (قتيل وجريح) بمعنى مقتول ومجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم (فرقاً بين الفاعيل) الذي (بمعنى الفاعل و) بين الذي بمعنى (المفعول) يعني لو لم يسو بين المذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقتيل مررت بامرأة قتيلة لم يعلم أنها بمعنى قاتلة وبمعنى مقتولة وإذا ترك التاء في فاعيل يعني مفعول في المؤنث علم أنها بمعنى الفاعل وإذا قيل بامرأة قتيلة علم أنه بمعنى المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر فان قيل لم يعكس الأمر أجيب بأن الفاعل (٧١) أصل بالنسبة إلى المفعول والفرق بالتاء أيضاً أصل فأعطى الأصل

لأصل قوله (إلا إذا جعلت الكلمة) التي على وزن فاعيل (من عداد الأسماء) استثناء من قوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى فاعول والمراد من كون الكلمة من عداد الأسماء أن لا يعتبر وصفيته بل جعل كأنه اسم لشيء كالأسماء الجامدة (نحو) ناقة (ذبيحة) فالذبيح يستعمل كثير الاسماء لا يذبح من الشاة والإبل غلبت الاسم على الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف فلذلك لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوي في سائر الأسماء (و) امرأة (القيطة) والقيطة اسم أيضاً لا يقطع في الصحاح للقيط منبوذ يلتقط والمنبوذ الصبي تلقه أمه في الطريق فلما غلبت الاسم على وصفه وجب الفرق بالتاء

كسائر الأسماء (وقد يشبه) بصيغة المجهول من باب التفعيل (به) أي بالفاعل الذي هو بمعنى مفعول (ما) أي الفاعل الذي (هو) بمعنى فاعل (في الصورة) فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه (نحو) قريب (قوله تعالى إن رحمت الله قريب من المحسنين) والقياس قريبة لأنه مسند إلى ضمير الرحمة (ويجيء فعول للمبالغة) سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل وفي بعض النسخ ويجيء على فعول أي يجيء اسم الفاعل على وزن فعول وهذا أولى لأنه يناسب قوله فيما سبق ويجيء الفاعل على فاعيل ويناسب لما سيأتي أيضاً من قوله ويجيء للمبالغة (نحو منوع) لكثير المنع وضروب لكثير الضرب (ويستوي فيه) أي فعول (المذكر والمؤنث إذا كان) فعول (بمعنى فاعل) بترك التاء في المؤنث أيضاً لكن لا مطلقاً بل عند ذكر موصوفه (نحو امرأة صبور) أي صابرة كما يقال رجل صبور أي صابر ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر بل يفرق

ويجيء اسم الفاعل على (وزن) (فعليل نحو نصير) بمعنى ناصر (ويستوي فيه) أي في فاعيل (المذكر والمؤنث) في المفرد والتثنية والجمع في جميع الأوقات (إذا كان) فاعيل (بمعنى المفعول) وذكر الموصوف (نحو) رجل (قتيل) وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة (و) رجل (جريح) وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته اكتفى في الالتباس بالفاعل بالقرائن إذا الالتباس بالأقرب أشكل (فرقاً) أي يستويان فيه حينئذ للفرق (بين) (الفعليل) بمعنى (الفاعل و) بينه بمعنى (المفعول) مع أن القرينة حاصلة بالموصوف ويعلم من هذا أن فعيلاً إذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء أجرياً على الموصوف أولاً تقول رجل نصير وامرأة نصير ومررت بنصير زيداً ونصيرة هند هذا هو الأكثر والأقل أنه لا يلزم ما الهاء ولم يعكس لأن الأصل عدم الاستواء فأعطى للفاعل الذي هو الأصل (إلا إذا جعلت الكلمة) أعني فعيلاً (من عداد الأسماء) وقيمتها دون الصفات وحينئذ لا يستوي في فاعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلاً على النقل من الوصفية إلى الاسمية وإن كان الموصوف مذكر نحو كبش ذبيح ونعجة (ذبيحة) وصبي لقيط (و) صبية (لقيطة) فذبيح اسم حيوان مذبوحوه على هذا ونظيره إطلاق أحمر على شخص له حمرة وإرادة أنه شخص ذو حمرة ويجوز إطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون حينئذ صفة وتسمية شخص له حمرة بالأحمر وإرادة ذلك الشخص الأحمر حينئذ لا يجوز إطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع فيكون اسماً (وقد شبه به) أي بالفاعل الذي بمعنى المفعول (ما) أي الفاعل الذي (هو) بمعنى فاعل (فيستوي فيه المذكر والمؤنث) لموافقته له في اللفظ نحو قوله تعالى «وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً» (و) (نحو) قوله تعالى «إن رحمت الله قريب من المحسنين» بمعنى قارب والقياس أن يقال قريبة لأنه مسند إلى ضمير الرحمة وقيل إن قريباً هنا إنما ذكر لأن رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملاً على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم أو بمعنى ذور حمرة أولاً لأن في الكلام حذف أي إن رحمة الله شيء قريب أو أثر رحمة الله قريب هذا على الأكثر وأما على الأقل فلا حاجة إلى التأويل (ويجيء) على وزن (فعلول للمبالغة) أي لمبالغة الفعل وتكثيره (نحو منوع) بمعنى كثير المنع (ويستوي فيه) أي في فعول (المذكر والمؤنث إذا كان) فعول (بمعنى فاعل) وذكر الموصوف (نحو امرأة صبور ورجل صبور) بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر

(ويقال في) فعول الذي يراد به (المفعول ناقة حلوبة) أي محلوقة وبغير حلوب أي محلوب (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في) فعيل للمفعول أي للفعيل الذي بمعنى المفعول (و) أعطى (في فعول للفاعل) أي للمفعول الذي بمعنى الفاعل (طلبا للعدل) بين الفعيل والمفعول في الاستواء وعدمه وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن فعلا يقدم بناؤه على فعول وهو كذلك لأن فعلا كما يجيء للمبالغة يجيء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعولا لا يدل إلا على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على المبالغة والأول مقدم بالطبع على الثاني والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقدر نظير في أفعال التفضيل واعلم أن ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول وكون الفعول بمعنى المفعول للمناسبة اشترك الصفتين بين الفاعل والمفعول وإلا لما ذكر المفعول في فصل الفاعل (ويجىء) اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا ولهذا لم يذكر له ضابطه بل بادري إلى الأمثلة فيجىء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صبار) أي كثير الصبر (و) على وزن مفعول بكسر الميم وفتح العين نحو (سيف مجزم) (٧٢) من الباب الرابع أي سريع القطع (وهو) أي أن مجزم (مشارك بين اسم الآلة)

اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرآن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل وأما إذا لم يذكر الموصوف فلا يستوى فيه لثلاث يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث (ويقال في فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوب) وحلوبة بالتاء في المؤنث وذكر الموصوف أولا فرقا بين المذكر والمؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول فوكول إلى القرآن كما في فعول بمعنى الفاعل إذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر أمثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقطة وحلوبة إذ يلزم فيه بقاء المذكر على حاله (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في فعيل) إذا ذكر الموصوف (للمفعول) متعلق بأعطي (و) أعطى (في فعول) إذا ذكر الموصوف (للفاعل) طالبا للعدل بينهما أي لثلاث يكون الاستواء لأحدهما وعدم الاستواء للآخر فهما ولم يعكس لأن في الفعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الأفعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك أن الاستواء خفة فأعطى لما هو كثير الاستعمال (ويجىء للمبالغة) في الفعل من الفاعل قوله (نحو صبار) فاعل يجىء بفتح الصاد وتشديد العين (وسيف مجزم) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين أو بالجيم والهاء المعجمة والحاء الغير المعجمة وبالدال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع (وهو) أي وزن مجزم (مشارك بين الآلة) كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليعين كونه مثالا للمبالغة (وبين مبالغة الفاعل) كمجزم (وفسيق) بكسر الفاء وتشديد العين (وكبار) بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب (وطوال) بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المسكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده إليه في المجزم مع اشتراكه في الجميع (وعلامه ونسابة) بفتح الفاء وتشديد العين فهما وأورد مثالين إشارة إلى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة إلى أخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة كثرة أمره في كثرة استعماله لم يحتج إلى الإشارة إليها (ورأوية) بكسر العين (وفروقة) بفتح الفاء وضم العين (وضحكة) بضم الفاء وفتح العين (وضحكة) بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والأولى تأخيرها عن أوزان مبالغة اسم الفاعل أجمع إلا أنه لما ناسب ضحكة بالفتح أورد عقيبها (ومجذامة ومسقام ومعطير)

نحو منقب (وبين مبالغة الفاعل) على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فسق) من الباب الخامس أي دائم الفسق (و) على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو (كبار) من الباب الخامس (و) كذا (طوال) من الباب الأول مبالغة الطويل (و) على وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) من الباب الرابع أي عالم جدا (ونسابة) من الباب الثاني أي عالم بالأنساب والهاء في الأول للمبالغة في العلم وفي الثاني للمبالغة في المدح أي في مدح من يعلم الأنساب (و) على وزن فاعلة بكسر العين نحو (رأوية) من الباب الثاني من روى الحديث والشعر والهاء

للمبالغة (و) على وزن فعولة بفتح الفاء نحو (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء للمبالغة. فان قلت ما معنى كون الهاء للمبالغة في علامة ونسابة وفروقة مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة. قلت بوجهين أحدهما أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة عن معنى المبالغة فأدخل الهاء والثاني أن معنى المبالغة لا يكون له حدمعني فإذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة فإذا أدخل الهاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء له لزيادة المبالغة وهي منها (و) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) أي كثير الضحك (و) على وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أي رجل يضحك منه (و) على وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجذامة) أي كثير القطع والكلام في هاءها كالكلام في هاء فروقة إذ هذه الصيغة تجيء للمبالغة بغيرها أيضا كما ذكرها بقوله (ومسقام) أي كثير السقم وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض كما سيجيء (و) على وزن مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو (معطير) أي كثير العطر أي الطيب والسته الأخيرة كلها من الباب الرابع

(ويستوى المذكور المؤنث في التسعة الأخيرة) وهي من قول علامة إلى معطير فيقال رجل علامة ومعطير وامرأة علامة ومعطير فالتاء وعلمه سيات معنى وإن كان للتأنيث لفظا وقس عليهم ما الباقية (لقلتهن) في الاستعمال ولما توجه أن يقال إن مسكينا لا يستوى فيه المذكور والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة مع أنه بوزن معطير أجاب بقوله (وأما قولهم مسكينة فحمول على فقيرة) الفقير من له أدنى شيء والمسكين من لا شيء له قال يونس قلت لأعرابي أفقير أنت فقال لا والله بل مسكين وقيل همام لا شيء له يعني أن فعلا إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كما مر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وإن كان بوزن معطير لسكونه نظير لفقير بحسب المعنى فحمل في الفرق بالتاء فكما يقال امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقديس تعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكينة كذا في مختار الصحاح (كما قالوا هي عدوة الله) بادخال الهاء (وإن لم تدخل الهاء في فعول الذي للفاعل) كما سبق (حملا على صديقة) يعني أن صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حيث يفرق مؤنثه بالهاء فحمل عليه عدوة مع أنها فعول بمعنى الفاعل وهو (٧٣) لا يفرق (لأنه) أى عدوة

(نفضية) أى نقبض صديقة بحسب المعنى فكما يحمل النظر على النظر يحمل النقض على النقض (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من غير الثلاثي) المجرى بحج (على صيغة المستقبل) المبني للفاعل قياسا (بضم مضمومة) في موضع حرف المضارعة (وكسر ما قبل الآخر) إن لم يكن مكسورا في الأصل

(نحو مكرم) ومد حرج ومتد حرج ورمما كسر الميم في باب الأفعال إتباعا العين أو يضم عينه إتباعا للميم فيقال في متن من أن متن بكسر الميم ومتن بضم التاء (فاختير الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه مع أن الأولى بالزيادة حروف العلة (لتعذر حرف العلة) أما

بكسر الميم وسكون الفاء في الثلاثة (ويستوى المذكور والمؤنث في التسعة الأخيرة) وهو من علامة إلى معطير لأنه في السبعة الأولى بالتاء في المذكور والمؤنث وفي الأخيرين بدون التاء فيهما (لقلتهن) في الاستعمال فانها تقتضى أن لا يكون الموصوف بها على الأصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه أن غير هاء على الأصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكور والمؤنث (وأما قولهم مسكينة) بالتاء في المؤنث مع أنه على وزن معطير وهو من التسعة الأخيرة (فحمول على فقيرة) حمل النظر على النظر لأنه بمعناه وهذا (كما) حمل النقض على النقض وقالوا (هي عدوة الله) بالتاء (وإن لم تدخل الهاء) أى التاء أطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف (في فعول الذي للفاعل حملا على صديقة) بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه فعيلة بمعنى الفاعل وقد سبق أن الهاء يدخل عليه ولا يحملوه عليه (لأنه) أى صديقة (نفضية) أى عدوة في المعنى لأنه ما ليس بعدوة (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من) باب (غير الثلاثي) المجرى أى مما يكون حروفا على ثلاثة أحرف مطلقا (على صيغة المستقبل) أى مستقبل ذلك الباب كائنة (بضم مضمومة) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (وكسر ما قبل الآخر) لفظا (نحو مكرم) أو تقدير نحو مختار ومحمر تبعه مستقبله فإذا كان المستقبل مكسورا العين وتبعه المكسور العين فإما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتد حرج ومضارب ومتكسر (فاختير الميم) للزيادة (لتعذر) زيادة (حروف العلة) التي هي الأولى بالزيادة أما الواو فلا تزداد في الأول تمامروا أما الياء فلعدم الفائدة في زيادتها إذ لا معنى لحذف الحرف ثم الاتيان بمثله ولو فعله يلزم الالتباس وأما الألف فالالتباس بالتمكلم (وقرب الميم من الواو في كونها شفويا وضم الميم) إذ لا مجال للكسر لأن الحرف الذي أقيم هو مقامه أعنى حرف المضارعة إمامه ضووم كما في الربايات أو مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات فالوجه أن يضم أو يفتح فاختير الضم دون الفتح (للفرق بينه) أى بين اسم الفاعل (وبين) اسم (الموضع) إذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرى المكسور العين (ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول) والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لأنه (من) أسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لأنه (من) أيفع شاذ لا يقياس عليه (وبني ما قبل تاء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة) أى إذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء

(١٠ - مراح الأرواح) الواو فلا تزداد في أول الكلمة كما مر ولو قلت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب وأما الألف فلا تزداد لتبس بالمضارع المتكلم وحده وأما الياء فلا تزداد لتبس بالمضارع الغائب (وقرب الميم من الواو) التي هي من حروف العلة (في كونها شفوية) فكان كأنه من حروف العلة (وضم الميم) مع أن الفتح أخف (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) من الثلاثي المجرى المكسور العين نحو مضرب ولم يعكس لأن الثلاثي أصل والفتح أيضا أصل فاختير الأصل بالأصل تخفيفا ولم يكسر أيضا مع أن الكسر خفيف بالنسبة إلى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله (ونحو مسهب للفاعل بصيغة المفعول من أسهب) إلى قوله شاذ جواب سؤال مقلد تقديره ظاهر يعنى المسهب بضم الميم وفتح الهاء فاعل من أسهب والقياس بكسر الهاء في الصحاح أسهب الرجل أى أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر فبطل ما قبل مسهب بفتح الميم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من أحصن والقياس بالكسر (ويافع من أيفع) بالياء لا بالنون يقال أيفع الغلام أى ارتفع والقياس موفع وكذا عاشب ووارس من أعشب وأورس والقياس معشبو مورس (شاذ) أى كل ما ذكر فاخرج عن القياس (وبني ما قبل تاء التأنيث على الفتح في نحو ضاربة) وكذا في مكرمة ومد حرجة

ومستخرجة (لأنه) أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) فكما لا يعرب وسط الكلمة كذلك ما هو بمنزلة (كما في ثون التاء كيد) أي كما بيني ما قبل نون التاء كيد (وياء النسبة) لصيرورته بمنزلة الوسط (وعلى الفتح للخفة) ولكون البناء عارضا والله أعلم [فصل : في اسم المفعول. وهو اسم مشتق من يفعل] أي المضارع المجهول (لمن وقع عليه الفعل) قوله مشتق يشمل جميع الأسماء المشتقات قوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لأنه مشتق من المضارع المعلوم وقوله من وقع عليه الفعل يخرج اسم الممكان والزمان والآلة ولولم يخرج الفاعل بالقيد الأول يخرج به لكنه أسند خروجه إليه لتقدمه وليستقل كل قيد باخراج شيء لا يقال لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان أشمل لأننا نقول لم يرد هذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثي بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ لخفته وأصله تدبر (وصيغته من الثلاثي) (٧٤) الجرد (على وزن مفعول) غالباً قيل به سمي لكثرة الثلاثي (نحو مضروب) ومحبوب

وقد يجيء على وزن فعيل والتأنيث كضاربة ومكرمة مع أن اسم الفاعل معرب وقوله (لأنه) أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (في) اتصال (نون التاء كيد به) نحو اضرب (و) اتصال (ياء بالنسبة) نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة مبنى وإنما جنى على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون لعروض البناء (و) بني (على الفتح للخفة) [فصل : في اسم المفعول] سمي العلم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لأن المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب أي أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعاً فاستتر لأن الجار والمجرور كان مفعولاً مالم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لعبر المقصود (مشتق) فصل يخرج الأسماء الغير المشتقة (من يفعل) أي من المضارع مبني للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وإنما اشتق من المضارع دون غيره تبعاً لاسم الفاعل لمؤاخاة بينهما وقوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو أوجدت ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وألوم لأن اشتقاقه من يفعل مبني للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وإن كان واقعاً عليه أو نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثي) الجرد (على وزن مفعول) غالباً وإنما ترك هذا القيد اعتماداً على ما سبق من أن فعلاً وفعل لا يجيء بمعنى مفعول وإنما سمي به لأنه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبني للمفعول (لأنه) أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) يسم فاعله (وأدخل الميم مقام) الحرف (الزائد) للمضاربة بعد حذفه وحركته لكونه قائماً مقامه (لتعذر) إدخال (حرف العلة) لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في الخروج الشفوي (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال) ولم يكسر لثلاثي يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء والموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها (فصار مضرب) ثم أشبع الضم لانعدام مفعول في كلامهم بغير التاء وأما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الأفعال)

وقد يجيء على وزن فعيل والتأنيث كضاربة ومكرمة مع أن اسم الفاعل معرب وقوله (لأنه) أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (في) اتصال (نون التاء كيد به) نحو اضرب (و) اتصال (ياء بالنسبة) نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة مبنى وإنما جنى على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون لعروض البناء (و) بني (على الفتح للخفة) [فصل : في اسم المفعول] سمي العلم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لأن المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب أي أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعاً فاستتر لأن الجار والمجرور كان مفعولاً مالم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لعبر المقصود (مشتق) فصل يخرج الأسماء الغير المشتقة (من يفعل) أي من المضارع مبني للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وإنما اشتق من المضارع دون غيره تبعاً لاسم الفاعل لمؤاخاة بينهما وقوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو أوجدت ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وألوم لأن اشتقاقه من يفعل مبني للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وإن كان واقعاً عليه أو نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثي) الجرد (على وزن مفعول) غالباً وإنما ترك هذا القيد اعتماداً على ما سبق من أن فعلاً وفعل لا يجيء بمعنى مفعول وإنما سمي به لأنه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبني للمفعول (لأنه) أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) يسم فاعله (وأدخل الميم مقام) الحرف (الزائد) للمضاربة بعد حذفه وحركته لكونه قائماً مقامه (لتعذر) إدخال (حرف العلة) لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في الخروج الشفوي (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال) ولم يكسر لثلاثي يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء والموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها (فصار مضرب) ثم أشبع الضم لانعدام مفعول في كلامهم بغير التاء وأما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الأفعال)

بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح الميم حتى لا يلتبس) مفعول الثلاثي الجرد (بمفعول باب الأفعال) نحو مكرم وقيل حتى لا يتوالت أي ضممتان بعدها واو (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من الثلاثي المفتوح العين نحو منصر ولو كسر التيس بالموضع من الثلاثي المكسور العين نحو مضرب ولو أسكن التيس ساكنان فتعين الضم (فصار مضرب) بضم الراء (ثم أشبع الضمة) أي ضمة الراء (لانعدام مفعول) بضم العين (في كلامهم بغير التاء) كذا قال الفراء وإنما قلنا كذلك احترازاً عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وكذا المسرفة والمقبرة (فصار) اسم المفعول (مضروب) ولما توجه أن يقال لم يخص التغيير باسم المفعول من الثلاثي لدفع الالتباس دون مفعول باب الأفعال والموضع مع أن القياس يدفع بتغييرها أيضاً أجاب بقوله (وغير مفعول الثلاثي) الجرد (دون مفعول سائر الأفعال) ولو قال دون مفعول باب الأفعال لكان أوفق لقوله ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال

(و) دون (الموضع) وإن زال الالتباس بتغييرها أيضا (حتى يصير) اسم المفعول من الثلاثي المجرد (مشتابها في التغيير باسم الفاعل منه أيضا) وتحقيق هذا الكلام هو أن القياس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد أن يكون على وزن مضارع كما في اسم الفاعل ويقال من يضرب مضرب بضم الميم وفتح الراء لكنهم لما أداها حذف الهزمة في باب الأفعال إلى كون مفعوله مفعول بضم الميم وفتح العين يلزم الالتباس فقصدوا تغيير أحدهما للدفعهما فغيروا مفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الأفعال لعدم التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحدهما أنه وإن كان مضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الأفعال والثاني (٧٥) أن الحركات في أكثره

ليس كحركة مضارعه كما في ليس كحركة مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر وناصر وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الأفعال إذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير أن الميم أقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله (يعني غير الفاعل من يفعل) بفتح العين (ويفعل) بضم العين (إلى) وزن (فاعل) بالكسر يعني كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الأصل أو مضموما (لقياس) من مفتوح العين (فاعل) بفتح العين (و) من مضموم العين (فاعل) بضم العين (فغير المفعول) من الثلاثي المجرد دون مفعول أفعل (أيضا) أي كالفاعل من الثلاثي (لماؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما إماما من جهة الصدور كما في الفاعل وإماما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما أيضا فغير أحدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المؤاخاة (وصيغته) أي صيغة اسم المفعول (من غير الثلاثي المجرد) مطلقا (على صيغة) اسم (الفاعل) منه ملتبسا لأنه (بفتح ما قبل الآخر) لفظا أو تقديرا تبعا لفعله (نحو مستخرج) بفتح العين ومختار أصله مختبر بفتح العين والمصدر الميمى واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسميهما كاسمه واتحاد المصدر الميمى باسميهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيعتهما

(فصل: في اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد) لم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد دلان الغرض ببيان الأبنية وتفصيل أحوالها وأحكامها وكيفية أخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوال وأحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج إلى ذكرهما مع أن ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتحاد المصدر الميمى في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسلب استدعاء حملهما عليهما (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المبنى للفاعل من المستقبل لأنهما كانا اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع إنما يكون في المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لأن عينه مفتوح أبدا تعين أن يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المضارع دون غيره

المضارع الثلاثي وفي كونهما طرف الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما قال في شرح المفصل وإنما غير مفعول إلى لفظ مفعول لأن له بقى على مفعول بضم الميم وفتح العين لم يعلم أنه اسم مفعول لأفعل أول فعل فغير وادفع فعل ليدل على أن أولي بالتغير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديرا إذ أصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما زادوا واو افتتحوا الميم تخفيفا إلى هنا عارته ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بناءه من غير الثلاثي فقال (وصيغته من غير الثلاثي) المجرد لا يجيء (على صيغة) اسم (الفاعل) من غير الثلاثي أيضا فلا يفرق بينهما (إلا بفتح ما قبل الآخر) إما لفظا أو تقديرا ليتناول مثل مختار وجاب (نحو مستخرج) بفتح الراء وقس عليه ما عاده ونحو مضعوف من أضعفت الشيء أي جعلته مضاعفا شاذو القياس مضعف

[فصل: في اسمي الزمان والمكان. اسم المكان اسم مشتق من يفعل] على صيغة المعلوم

(المكان وقع فيه الفعل) قوله اسم يشمل جميع الأسماء مشتقة وغير مشتقة قوله مشتق من يفعل يخرج غير المشتقات واسم المفعول وقوله المكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا اسم المكان وقوله (فزيدت الميم كما في المفعول المناسبة بينهما) إشارة إلى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق بناء من لفظ الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدم الحروف فزادوا ميماً في أوله مع أن حروف العلة أولى بالزيادة لأن الأصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فأجرى مجرى المفعول به في إلحاق الميم أوله أماره عليه كما خلقت في المفعول به أماره عليه وإنما اشتق من المعلوم دون (٧٦) المجهول كاسم المفعول وإن اقتضت المناسبة في المفعولية ذلك لأن اسم المكان لما كان

(المكان وقع فيه الفعل) يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان أحكامه وأحوال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل إزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز أن يتوهم لذلك أن هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان المناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقدير اسم الزمان دفعاً لذلك التوهم وإشارة إلى أن الصيغة مشتركة بينهما (فزيدت الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت (في المفعول المناسبة بينهما) أى المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلاً لوقوع الفعل (ولم يزد الواو) في اسم المكان كما زيدت في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أى باسم المفعول (وصيغته) أى صيغة اسم المكان (من باب يفعل) بفتح العين من الأقسام كلها (مفعول) مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة (كالذهب) بالفتح من يذهب (إلا من المثال) الواو كما يدل عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواو بالذكر علم أن حكم المثال البائي كحكم الصحيح. فإن كان من يفعل بفتح العين ففعل بالفتح نحو ميسر وميقظ صرح به صاحب المغرب وإن كان من يفعل بالكسر ففعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وإن كان من يفعل بالضم ففعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجيء إن شاء الله تعالى كما أن الصحيح كذلك وأما المثال الواو المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من وديود صرح به صاحب المغرب أيضاً ويدل هذا على أن حكم ٧ دى كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفي كلام صاحب المفتاح أيضاً إيماء إلى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المحرد على مفعول بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره أيضاً إن كان من باب يضرب وإلا فتحت تم كلامه وأراد بباب يضرب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقى قوله وإلا فتحت شاملاً للمعتلات بأسرها غير المذكور ومن جعلها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بأن حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب إلا أن اعتبارهم بلام الفعل في أمثال هذا الحكم وإن حكم طوى مثل رمى يرجع الأول وأيضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه ويرشدك أيضاً جى عمصدره الميمى على مفعول بالفتح كما صرح به في الصحاح (فإنه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى في المثال الواو الغير المضاف من جميع الأبواب (نحو) الموعود في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرة ولأنه على أصله الوسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته (والموجل) في مفتوح العين وإنما كسر في الجميع ولم يفتح (حتى لا يظن أن وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين إذ لو فتح لظن أن وزنه فوعل (مثل جورب ولا يظن في الكسر) أن وزنه فوعل بالكسر (لأن فوعل بالكسر لا يوجد في كلامهم) وقيل

اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل فيكون وضعه على الإطلاق أى لا من حيث ملاحظة العمل فاشتق مما هو الأصل وهو المعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما ولذلك قالوا إن اسم الفاعل يجرى على المعلوم واسم المفعول يجرى على المجهول من المضارع لأن ضمة الميم مقدرة والواو ناشئ عن الأشباع كذا قيل (ولم يزد الواو) في اسم المكان كما زيد في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أى المفعول (وصيغته من باب يفعل) أى مما كان عين مضارعه مفتوحاً وهو بابان الثالث والرابع (مفعول) بفتح العين فلاتباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (كالذهب) من يذهب بالفتح (إلا من المثال فإنه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى في المثال

مطلقاً مع أن القياس الفتح (نحو الموجل) بكسر الجيم من يوجل بالفتح وإنما كسر العين في المثال مع أنه خلاف القياس (حتى) إنما لا يظن أن وزنه فوعل بفتح الفاء والعين زعم أن الميم من نفس بناء الكلمة لازماً ثد عليه (مثل جورب) وإنما لم يجز أن يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب (لأنه) أى جورب (ليس من) قسم (اسم المكان) لا من (الزمان) فيلتبس المكان بما ليس بمكان (ولا يظن في الكسر) أن وزنه فوعل بكسر العين (لأن فوعل لا يوجد في كلامهم) وهذا الدليل ليس بسديد لأن المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن أن وزنه فعل مثل جعفر وهو ليس بمكان مع أنه لم يكسر بل أبى على حاله الأولى ما ذكره المحققون من أنهم كسروا العين في المعتل الفاء لأن

مع الواو أخف من الفتح معه لأن موعدا وموعدا بالسكر أخف من موعدو وموعدو بالفتح وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتح والواو منفردة بخلاف الكسرة مع الواو لا يقال الفتح أخف الحركات والسكر ثقيل فاستعمال الأخف مع الواو أخف من استعمال الثقيل معه لأننا نقول جاز أن يكون للثقل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بها يسيرا مما ليس بين الخفيف والثقيل لجواز كون حالة انفراد الثقيل منفردة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم (و) صيغة اسم المكان (من) باب (يفعل) أي مما كان عين مضارعه مكسورا وهو بابان الثاني والسادس (مفعل) بكسر العين فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كالمضرب من يضرب (إلا من الناقص فانه) أي اسم المكان (بفتح العين فيه) أي في الناقص مطلقا مع أنه (٧٧) خلاف القياس نحو المرمى بفتح

الميم من يرمي بكسر الميم وإنما فتح مع أن القياس أن يكسر (فرارا عن توالي الكسرات) الثلاث لأن تواليها ثقيل لأن الياء كسرتان لتركبها من كسرتين والميم الذي قبلها مكسور فيصير توالي الكسرات الثلاث ولا يضم العين مع أنه لا يلزم توالي الكسرات لثقل الضمة (ولا يبنى) اسم المكان (من يفعل) أي مما كان عين مضارعه مضموما وهو بابان الأول والخامس (مفعل) يضم العين مع أن القياس يقتضيه (لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل) بالكسر (ومفعل) بالفتح (فأعطى للمفعل) بكسر العين (أحد عشر اسما) لكون الكسرة أخت الضمة كذا قيل (نحو الحزر) لمكان الجزر وهو نحر الإبل (والمطلع) لمكان طلوع الشمس (والمشرق) لمكان

إنما كسر في الجميع ولم يفتح لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه إذ موعد بالسكر أخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره أن المسافة بين الفتح والواو منفردة بعيدة بخلاف الواو والسكر فانها قريبة بينهما ولم يضم أيضا حتى لا يكون عديم النظر في كلامهم لأن مفعل لا يوجد في كلامهم كما مر (وصيغته من) باب (يفعل) بكسر العين من الأقسام كلها (مفعل) بكسر العين للموافقة (إلا من الناقص) البائي إذ لا واء من يفعل بالسكر (فانه) أي اسم المكان (بفتح العين فيه) أي في الناقص البائي من يفعل بالسكر وإن كان الأصل مكسورا للموافقة نحو المرمى (فرارا من توالي الكسرات) لأن الياء كسرتان وفي الميم كسرة كما يجيء في باب الناقص إن شاء الله تعالى إحداهما تحقيقية وهي كسرة العين والأخيران تقديران أعني الياء كما أنه بفتح العين منه فيه وواويا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الأصل نحو المرضى والمخشي ومن يفعل يضم العين أيضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطراد أو خفة أو للفرار عن توالي الكسرات فيهما أيضا إذ لو كسر العين في المفتوحة والمضمومة يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لطردها وانكسار ما قبلها فقول له فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلًا للثلاثة وإن كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لأن قوله إلا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على إيراد المثال منه وإنما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لأنه لما بين أن العدول عن الأصل في يفعل بالسكر من الناقص لمانع علم أن ما لا مانع فيه باق على الأصل فان الأصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم لأنه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتح فلا حاجة إلى التعرض له (ولا يبنى من يفعل) يضم العين (مفعل) بالضم وإن كان هو الأصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر ويجوز أن يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا (فقسم موضعه) أي موضع يفعل بالضم (بين مفعل) بالكسر قدمه لأن ما أعطى له محصور مضبوط بخلاف ما أعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الإعراب التقديرى على اللفظي كذلك (ومفعل) بالفتح (فأعطى للمفعل) بالكسر (أحد عشر اسما هي نحو المنسك) وإنما أقحم لفظة نحو مع أن الظاهر أن يقول هي المنسك أو المنسك على البديل لثلاثتهم قبل ذكر المعطوفات أن ما أعطى للمفعل هو المنسك فقط أو يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون الخاطب على صدق رجاء ذكر المعدودات أجمع (والحزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمفرق والمسجد) وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات إنما هو بحكم السماع (و) أعطى (الباقى) من أحد عشر اسما

شروقها (والمغرب) لمكان غروبها (والمنبت) لمكان النبات (والمنسك) لمكان النسك وهو العبادة (والمفرق) لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط يقال هذا مسقط أمي أي حيث ولدت (والمسكن) لمكان السكون قال الفراء قد روى مسكن ومسكن بكسر العين وفتحها (والمفرق) لموضع الرق وهو ضد العنف (والمسجد) وهو اسم للبيت المبني للعبادة مسجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح في كله جائز وإن لم نسمعه وبعضهم عدوا الحشر من هذا القبيل فكان اثني عشر اسما والأولى أن لا يكون منه لأن الحشر وحشر بالضم والسكر لغتان فالحشر بالسكر يكون قياسا (والباقى) من هذه الكلمات من مضموم العين أعطى

(للمفعّل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ما ذكره المصنف هو أن الفعل الثلاثي لا يخلو من أن يكون معتل اللام والفاء أو لا يكون كذلك فإن لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فإن كان مفتوحاً بقي الفتحة في اسم المكان على حالها وإن كان مكسوراً أبقى الكسرة أيضاً على حالها ليكن اسم المكان جارياً على مضارعه الذي اشتق هو منه في حركة عينه مع أنه لا مانع يمنع منه وإن كان مضموماً لم يبق الضمة على حالها وإن كان القياس أن يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفاً وكان تبدلها إلى الفتحة أولى لاختصاصها قبلها إليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعّل بفتح العين كالمقتل من يقتل إلا أحد عشر كلمة فإن الضمة فيها تبدل إلى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بأنها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرناه إذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فإن كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالملوحل والموعد والموسم لأنه لو فتح التيس مثل جورب (٧٨) وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وإن كان معتل اللام فلا سم بالفتح لا غير

سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالمرمي فراراً عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبني منه اسم المكان على الفتح مطابقاً نحو المطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) في كل ما ذكرناه من الأحكام لا في تعريفه فيعرف بأنه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصاح للمكان يصاح لزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيف (نحو مقتل الحسين) وهو يصاح للزمان والمكان وجميع ما ذكره في الثلاثي المجرد وأما ما عدا الثلاثي المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا

(للمفعّل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان) في جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضى الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعني كربلاء (فصل : في اسم الآلة . وهو) أى اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القلوم (من يفعل) مبنياً للفاعل خرج اسم المفعول زيد الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول وإنما حكم بكونه مشتقاً من المضارع دون غيره لثقل ما ذكرناه في اسم الفاعل وإنما قلنا مبنياً للفاعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما إلا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الأدوات من تنمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم في كونه مشتقاً من المبنى للفاعل وقوله (للالآلة) وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه تخرج ما عدا المعرفة فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث إنه مضاف من نحو محلب وإضافته إلى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد أى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء . فالحاصل أن الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرفة ومن سلم دخول الآلة في المحذوف لا يمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما في المحذوف الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لأن المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي إذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التباين بالاصطلاح واللغة إنما هو في اسم الآلة فإنه لغة أعم منه اصطلاحاً فإنه لغة يتناول نحو القلوم والإبرة والقلم ولا يتناول اصطلاحاً . وأعلم أن اسم الآلة يخص بالثلاثي المجرد إذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعّل وأن اسم الآلة لا يبنى إلا من الأفعال المتعدية لأن الآلة لا تكون إلا للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها إذ لا مفعول للأفعال اللازمة وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجز أسمها إلا من الأفعال المتعدية وفي قوله (وصيغته مفعّل) بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وما عداها

المصدر الميمي كله منها على وزن اسم المفعول كما خرج من أخرجه والمدرج من دحرج وكذا ما عداه قال في شرح مفترع المفصل : وما بني من غير الثلاثي فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء في اللفظ فكأنهم قصدوا مضارعه للفعل في الزنة فأجروه على لفظ المفعول لسكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولأن اسم الزمان والمكان مفعول في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لهما أقيس إلى ههنا عبارته والمصنف لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثي والأولى ذكره . (فصل : في اسم الآلة . وهو اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم لما ذكرناه في اسم المكان (للالآلة) أى ليدل على الآلة اللغوية للفعل وهي ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من يفعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه أن يقال إن تعريف اسم الآلة بالآلة دوري ليقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على ما يفعل فيه كالخلب بكسر الميم وهو الإناء الذي يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعّل) بكسر الميم وفتح العين نحو ضرب ومقتل ومفتح . أعلم أن اسم الآلة من الثلاثي الذي

(للمفعّل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ما ذكره المصنف هو أن الفعل الثلاثي لا يخلو من أن يكون معتل اللام والفاء أو لا يكون كذلك فإن لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فإن كان مفتوحاً بقي الفتحة في اسم المكان على حالها وإن كان مكسوراً بقي الكسرة أيضاً على حالها ليكن اسم المكان جارياً على مضارعه الذي اشتق هو منه في حركة عينه مع أنه لا مانع يمنع منه وإن كان مضموماً لم يبق الضمة على حالها وإن كان القياس أن يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفاً وكان تبدلها إلى الفتحة أولى لخفتها فبدلوا إليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعّل بفتح العين كالمقتل من يقتل إلا أحد عشر كلمة فإن الضمة فيها تبدل إلى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بأنها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرناه إذ لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فإن كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالموجل والموعد والموسم لأنه لو فتح التيس مثل جورب (٧٨) وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وإن كان معتل اللام فلا سم بالفتح لا غير

(للمفعّل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان) في جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضى الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعني كربلاء (فصل : في اسم الآلة . وهو) أى اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القلوم (من يفعل) مبنياً للفاعل خرج اسم المفعول زيد الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول وإنما حكم بكونه مشتقاً من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وإنما قلنا مبنياً للفاعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما إلا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الأدوات من تنمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم في كونه مشتقاً من المبنى للفاعل وقوله (للالآلة) وهى ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه تخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث إنه مضاف من نحو محلب وإضافته إلى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد أى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة فى شيء . فالحاصل أن الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرفة ومن سلم دخول الآلة في المحل ولا يمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما في المحلود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لأن المراد في كلا الموضوعين بالآلة معنى واحد وهو الغوى إذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التباين بالاصطلاح واللغة إنما هو في اسم الآلة فإنه لغة أعم منه اصطلاحاً فإنه لغة يتناول نحو القلوم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحاً . وأعلم أن اسم الآلة يخص بالثلاثي المجرّد إذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعّل وأن اسم الآلة لا يبنى إلا من الأفعال المتعدية لأن الآلة لا تكون إلا للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها إذ لا مفعول للأفعال اللازمة وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجز أسمها إلا من الأفعال المتعدية وفي قوله (وصيغته مفعّل) بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وما عداها

سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالمرمى فراراً عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقاً نحو المطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) في كل ما ذكرنا من الأحكام لا في تعريفه فيعرف بأنه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصاح للمكان يصاح لزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيظ (نحو مقتل الحسين) وهو يصاح للزمان والمكان وجميع ما ذكره في الثلاثي المجرّد وأما ما عدا الثلاثي المجرّد فاسم الزمان والمكان وكذا

المصدر الميمي كله منها على وزن اسم المفعول كالخروج من أخرج والمدرج من درج وكذا ما عداها قال في شرح متفرع المفصل : وما بنى من غير الثلاثي فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء في اللفظ فكأنهم قصدوا مضارعة للفعل في الزنة فأجروه على لفظ المفعول لسكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولأن اسم الزمان والمكان مفعول في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لهما أقيس إلى ههنا عبارته والمصنف لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثي والأولى ذكره . (فصل : في اسم الآلة : وهو اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم لما ذكرنا في اسم المكان (للالآلة) أى ليدل على الآلة اللغوية للفعل وهى ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من يفعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه أن يقال إن تعريف اسم الآلة بالآلة دورى ليقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على ما يفعل فيه كالحلب بكسر الميم وهو الإناء الذي يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعّل) بكسر الميم وفتح العين نحو ضرب ومقتل ومفتح . أعلم أن اسم الآلة من الثلاثي الذي

فيه علاج وانفعال يأتي على مفعل منصرف ومفعول مفتاح ومفعلة كمكسحة فالأولان قياسان والثالث سماعي والمصنف لم يذكر هذا الوزن السماعي لعدم اطراحه وفصل الثاني عن الأول لعدم شهرته بالنسبة إلى الأول فكأن صيغة الآلة منحصرة عنده في مفعول ومن ثم قال (ومن ثم) أي ومن أجل أن صيغة اسم الآلة تأتي على وزن مفعول (قال الصرفيون المفعول) بفتح الميم والعين (للموضع والمفعول) بكسر الميم وفتح العين (للالآلة والفعل) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي لبناء المرة (والفعل) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) أي لبناء النوع وإنما عبروا عن النوع بالحالة لأن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة إذا ركب وكان ركوبه حسنا يعني أن ذلك عادته في الركوب وتقول هو حسن الطعمة أي إن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة الحالة وقت الاعتذار كذا قيل . اعلم أن معنى قول الصرفيين إن الأوزان الأربعة المذكورة تنطبق على هذه المعاني الأربعة المذكورة لأن المعاني الأربعة ينحصر أوزانها في هذه الأربعة إذ قد علمت أن وزن الموضع إما مفعول بالفتح (٧٩) أو مفعول بالكسر وكذا أن وزن

الآلة إما مفعول بفتح العين أو مفعول أو مفعلة كما أشرنا إليه وكذا أن وزن المرة إما فعلة بفتح الفاء أو فعلة بكسر ها أو فعلة بضمها وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد بناء المرة منه إما أن يكون في مصدره تاء كنشدة وكثرة أو لا فان كان الثاني فالمرء منه على فعلة بالفتح نحو ضربة وإن كان الأول فالمرء منه على مصدره المستعمل بالفرق في اللفظ نحو نشدة وكثرة والفارق حيثئذ القرآن كنشدة واحدة وإذا لم تقيد بمثل الواحد كان مصدرا مستعملا وشدة وضم أتيته إتيانه ولقيته لاقية لأنهما من الثلاثي الذي لا تاء في

متفرع منها زيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثلا وقال صاحب المفتاح وعندى أن مفعلا هو الأصل وما سواه منقوض منه بعوض كمكسحة أو بعوض عوض كمشقبة لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرغ بالزيادة يشهدان للأول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعمل به في الحلب جاز إطلاق اسم الآلة عليه (ومن ثم) أي ومن أجل أن صيغته مفعول (قال العلماء الصرفيون المفعول) بفتح الميم والعين (للموضع) أي للمكان (والمفعول) بكسر الميم وفتح العين (للالآلة والفعل) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي للواحدة من مرات الفعل (والفعل) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مربعان من الرجز سالما الأجزاء والاستشهاد في قوله والمفعول للآلة لأنه أورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تنجما لبيان بناء الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فافتقيا أثره (وكسر الميم في اسم الآلة) ولم يبق على الأصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح (للفرق بينه وبين الموضع) من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجهها إلا في العدول عن الأصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لأصله هنا وجهها ولو خرج أحد عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الأفعال (ويجيء) اسم الآلة (على وزن مفعول) بكسر الميم وسكون الفاء والإضافة بيانية (نحو مقرض ومفتاح ويجيء) اسم الآلة عند غير سيديويه حال كونه (مضموم العين و) مضموم (الميم شاذ) أي مخالف للقياس إذ قياسه أن يكون عينه في الحركات مثل عين ما شق هو منه أعني المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحها والمنصرف بضمه وبفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح إلا أن الميم لما كثرت للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولا تنفاه مفعول في مضمومه وفتح العين أيضا في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس أن يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل

مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء والقياس آتية ولقية بفتح أولهما وكذا أن وزن النوع إما فعلة أو فعلة بالحرركات الثلاث وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد به بناء النوع منه إما أن يكون في مصدره تاء أو لا فان كان الثاني فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وإن كان الأول فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكثرة ورحمة والفارق القرآن كنشدة لطيفة هذا إذا كان الفعل ثلاثيا وأما إذا كان غيره فان كان في مصدره تاء فالمرء النوع على مصدره المستعمل والفارق القرآن أيضا نحو استقامة ودرجة واحدة أو حسنة وإن لم يكن فيه التاء فالمرء النوع على وزن مصدره من ردا عابه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة واحدة وتدرجة واحدة وحسنة كذا في شرح كافية التصريف (فكسر الميم) في اسم الآلة (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) ولم يضم لثقله ولثلاثيته بمفعول باب الأفعال ولم يعكس الأمر لأن الموضع أكثر استعمالا بالنسبة إلى الآلة والفتح أخف والأخف أولى لما كثر استعماله ولأن زيادة الميم في الموضع لمناسبة للمفعول والميم مفتوح فيه فزيد في الموضع مفتوحا فبقى الكسرة للآلة للفرق (ويجيء) اسم الآلة (على وزن مفعول) بكسر الميم وسكون الفاء (نحو مقرض) من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض (ومفتاح) جمعه مفاتيح وإن قلت مفتاح بالقصر فجمعه مفاتيح (ويجيء) اسم الآلة (مضموم الميم والعين مع

نحو المسعط) وهو الإناء الذي يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح دواء يصب في الأنف (و المنخل) وهو ما ينخل به الدقيق وهو الغربال الذي يخرج به النخالة من الدقيق والمنخل يفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لما يدق به (وقال سيديو به وهذا) أي المسعط والمنخل (من عداد الأسماء) لا اسم الآلة الذي اشتق من الفعل (يعني) أي سيديو به المسعط والمنخل اسم لهذا الوعاء يعني (المسعط) اسم للإناء الذي يجعل فيه السعوط خاصة (و المنخل اسم) للغربال الذي ينخل به (وليس) شيء منهما (بآلة مشتقة) من الفعل جارية عليه (وكذا أخواته) أي كل ما يجيء بضم العين والميم معا كالمدق والمدن والمخرضة فان قلت ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت إن المدن مثلا إذا جعل اسم الوعاء الدهن لا يصح إطلاقه إلا على وعاء اتخذ في أصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن أو لا فلا يصح إطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغير الدهن كأوعية الماء مثلا وإذا جعل آلة يصح إطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذ له أو لغيره حتى لو كان الدهن في ملعقة أو جلد أو كاغدة يصح إطلاقه عليها حينئذ كالمفتاح فانه يصح إطلاقه على كل ما يفتح به الباب من حديد أو خشب أو غير ذلك وقس عليه ما عاده مما جاء بضميتين سواء أخلقت فيه تاء أو لا كذا قالوا .

(الباب الثاني) من الأبواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب (في المضاعف) وإنما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة إلى المهموز لأن إبدال حروف العلة من أحد (٨٥) حرفي المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتى كأن المهموز

كالمعتل في التخفيف والتليين ولما كان مقدما على المهموز وهو مقدم على سائر الأبواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة ما يزداد عليه شيء فيصير مثليه أو أكثر قال الخليل إن التضعيف أن يزداد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذا الأضعاف والمضاعفة وأما معناه اصطلاحا فقال الزنجاني وسائر الصرفيين وهو من الثلاثي والمزيدية منه ما كان عينه ولا منه حرفين متاثرين كر دوا أعد

فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (نحو المسعط) لسكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الأنف (و المنخل) لسكل ما ينخل به الدقيق (قال سيديو به هذا من عداد الأسماء) الغير المشتقة (يعني أن المسعط والمنخل) كل واحد منهما (اسم لهذا الوعاء) المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لانه حيث أنه يجعل فيه السعوط فلا يجوز إطلاق المسعط لسكل إناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل (وليس بآلة) أي باسم الآلة المصطلح (وكذلك) أي كحكم المسعط والمنخل (أخواته) أي حكم أخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في أنها من عداد الأسماء عند سيديو به ومن أسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الأخوات هي المدق والمدن والمكحلة والمخرضة :

(الباب الثاني : في المضاعف) والمضاعف من ضاعف الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين أو أكثر سمي نحو مدبه لتضاعف الحرفين فيه وإنما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير لإبدال الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانها في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على ان فهمه من تعريف الصحيح أو من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي إذ لا بحث ولا أحكام للمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولا منه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولا منه الثانية من جنس واحد نحو ززل (ويقال له) أي المضاعف الثلاثي (أصم) وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي (لشدته) أي لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام فيحتاج إلى الجهر والتكرير كما لا يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي إليهما يقال حجر

ومن الرباعي الحجر الذي فاؤه ولا منه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولا منه الثانية أصم

من جنس واحد نحو ززل وتزلزلا ولا شك أن تعريف القسمين يشمان الصحيح والمعتل نحو مدوحى وززل ولول وبعضهم خصوا القسم الأول بالصحيح فقالوا المضاعف للثلاثي ما عينه ولا منه صحيحان من جنس واحد لارباعى ما فاؤه ولا منه الأولى وعينه ولا منه الثانية متجانسان كمدم ولول قتل مار بحت تجارتهم لا يسمى مضاعفا بل يسمى مدغما وكذا مثل الرحمن ومثل على وإلى وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شيء منهما عينا ولا لا نحو اجلوز وكان أحدهما لا ما والآخر لا يكون عينا أو بالعكس نحو احمر واحمار واقشعر ونحو قطع واعلم أن المضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء أيضا لتطابق بعض حروفه لبعضه لأن فاءه مطابق للامه الأولى وعينه مطابقة للامه الثانية ولم يمكن فيه الإدغام للفصل بين الاثنين (ويقال له الأصم لشدته) الأصم من به وقر في الأذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج إلى شدة الصوت والمضاعف أيضا يحتاج إلى شدة الصوت لعدم إمكان النطق به عند الصوت الخفي فعنى قوله لشدته لشدته المضاعف عند النطق به وأيضا الأصم الحجر الصلب المصمت أي الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه بل هو مملوء مشدد جدا والمضاعف لما كان مدغما ومشددا يسمى به هذا الوجه أو فوق لقوله لشدته ولا يخفى عليك أن قوله لشدته يقتضى أن لا يسمى المضاعف من الرباعي أصم وعذره أنه يكفى في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه

ومثل ذلك شائع كثير وربما يلزم بأن المضاعف من الرابع لا يسمى أصم كما أن المضاعف من الثالث لا يسمى فطابقا (ولا يقال له الصحيح) مع أن حروفه الحروف الصحيحة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة) ولهذا قيل المضاعف ملحق بالمعتل (نحو تقضى البازي) أى انقضض أصله تقضض فلما اجتمع فيه الضادات قلبت الأخيرة باء لأن محل التغيير آخر الكلمة لا يقال إن حرفي التضعيف باقيا على أصلهما حينئذ إذا الضاد في تقضى مشددة لأننا نقول إن حرفي التضعيف عين الكلمة ولا مهو والمقلوب ههنا هو لام الكلمة وأما أولى الضادين الباقيين فعين الكلمة والأخرى زائدة وكذلك أملت (وهو) أى المضاعف من الثالث (يجي عن ثلاثة أبواب) وهى التى تسمى دعائم الأبواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وكثرتهن ودليل الانحصار في هذه الثلاثة الاستقراء (نحو سر يسر) أصله سر يسر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وغيره) أصله فرر يفر بفتح العين في الماضي وكسره في الغابر معناه هرب يهرب (وعض بعض) أصله عضض بعضض بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فأنا عضض بالفتح وقال أبو عبيد عضضت بالفتح لغة (ولا يجي) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما (لأقليل) (٨١)

حب حبب حببا بضم العين
حبب حبب بضم العين
فهما ثم أسكنت وأدغمت
والدليل عليه أن بيني فاعله
على فاعل لأن فاعلا إنما
يجي عن مضموم العين
فيهما وإليه أشار بقوله (فهو
حبب) كذا قيل وفيه ضعف
إذا حببها بضم العين المحبوب
ولو سلم فلا تختص فاعل بهذا
الباب بل يجي عنه غالبا أعلم
أن حبب يجي عن الباب
الثاني ومن الرابع في
الصحيح حبه يحبه بالكسر
وحببت بالكسر أى صرت
حبيبا ومن الباب الخامس
عند الفراء وحبة تدرج فتح
لحاء وضمها في الماضي وفي
الصحيح قولهم حب بفلان
قال الفراء معناه حب بفلان

أصم أى صلب (ولا يقال له صحيح) مع أن شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة) في بعض المواضع (نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الأخيرة باء ويجي عتامة في بحث الابدال إن شاء الله تعالى (وهو) أى المضاعف (يجي عن ثلاثة أبواب) سماعا وهن دعائم الأبواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو سر يسر) أصلهما سر يسر ولم يراع الترتيب في ذكر أمثلة الأبواب الثلاثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا إلى تقوية باب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وإن قل بخلاف أخويه (و) من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو (فر يفر) من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو (عض بعض ولا يجي) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما مجيئا (لأقليل) حبب حبب فهو حبب ولب فهو لبيب) ولم يذكر المضارع في الوزن لعدم دخوله في التميز عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضم العين في الغابر وإنما ذكره في الوزن تبعاً لسائر الأبواب وقوله حبب ولبب لا ثبات أن حب ولب من فعل بالضم وأن حب أصله حب ولب أصله لبب بضم العين فيهما لأن مجي عن فعليل من غيره قليل وعلم من سكوتة عن فعل يفعل بفتح العين فيهما وعن فعل يفعل بكسر العين فيهما أن المضاعف لا يجي عنهما أصلا (وإذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد) في الذات أو في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا إلى الموصوفية وقوله (أو) اجتمع حرفان (متقاربان في الخرج) عطف على قوله جنس واحد ميل إلى المعنى إذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما مماثلين وتقدير الكلام وإذا اجتمع حرفان مماثلان في الذات أو في الصفة أو حرفان متقاربان لأنه أقيم الحمد مقام الحمد وقصر للمسافة (يدغم الأول) من المتماثلين أو المتقاربين (في) المثل (الثاني) أو المتقارب الثاني بعد جعل أول المتقاربين مثل الثاني (لثقل المكرر) المعلوم بالوجدان وفي

(١١ - مراح الأرواح) بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في الثانية وقال ابن السكيت في قول ساعدة: هجرت عضوب وحب من يميني «وعدت عداد دون وليك شعير» أراد حبب بالضم فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح انتهى (ولب لب) لبيا يعني أن أصله لبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت والدليل عليه أن بيني فاعله على فاعل أيضا وأشار إليه بقوله (فهو لبيب) أعلم أن لب يجي عن الباب الرابع أيضا فحينئذ يجي عن مصدره على فعالة بالفتح في الصحيح وقد لببت ياربجل بالكسر تلب لبابة أى صرت ذالبا وحكي يونس بن حبيب لبب بالضم وهو نادر لأنظر له في المضاعف انتهى كلامه والمضاعف لا يجي عن الباب الثالث والسادس أصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الإدغام ناسب أن يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال (وإذا اجتمع فيه) أى في المضاعف (حرفان من جنس واحد أو متقاربان في الخرج يدغم) الحرف (الأول في) الحرف (الثاني) لأن لم يمنع مانع (لثقل المكرر) وذلك إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الأول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم إلى هذا المخرج مرة أخرى نحو قول ومدد فاستثقلوا أن يزيلوا ألسنتهم عن شئ ثم يعيدوها إليه إذ في ذلك كلفة في اللسان ومشقة يشبه مشى المقيد الذي يضع إحدى قدميه في الموضع ويرفع عنه الأخرى وهو شاق للحال فته المألوف فاذا أدغم زال ذلك الثقل فان التلق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الإدغام فانها مبصرة أن تبدأ بغير حرف واحد فيرفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة

نحو (مد إلى آخره) أي مدمد ومدت مدتا وإذا قد غلث سبب الإدغام في المتجانسين ففُس عليه في المتقاربين إذ مخرجهما وإن كانا بين متقاربين في نفس الأمر لكن بعد انتقال اللسان من مخرج أحدهما إلى مخرج الآخر كان انتقاله من مخرج ثم إليه لقربه منه ومقارنته له نحو أذكر لكن إذا أدغم فلا بد من تماثل يقلب أحدهما إلى الآخر والقياس قلب أولهما إلا أن يعرض عارض كما سنده إن شاء الله تعالى قوله (ونحو أخرج شطأه قالت طائفة) مثالان لإدغام الحرفين المتقاربين وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمتين نحو فارجح تجارهم لا يسمى شي من الكلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا عن المتقاربين في كلمتين فتمثيل المتقاربين في المخرجين المثلين لا يلائم قوله وإذا اجتمع فيه حرفان الخ إذا ضمير البارز في فيه راجع إلى المضاعف ولما كان اجتماع حرفين بينهما تقارب في المخرج يوجب الإدغام وجب رسم ما يعرف به المتقارب من المتباع وذلك إما ليكون بتعريف مخرج الحروف فيقال إذا أردت أن تعرف مخرج حرف سكنه وأدخل عليه همزة الوصل ثم تلفظ به فانظر إلى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذا قيل وهذا القدر من البيان إجمال لا يسمي ولا يغني من جوع وإن أردت التفصيل فاستمع لما نتلو غايك. اعلم أن الحروف الواقعة في لغة العرب أصواتها تسعة وعشرون حرفا وأن مخرجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين وإلا فلن يكون لكل حرف مخرج على حدة وإلا يلزم تماثل الحرفين لأن من مخرج الباء بعينه مثلا لا يحصل إلا الباء ومن مخرج الفاء بعينه لا يحصل إلا الفاء فلا بد أن يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة إلا أنهم جعلوا مخرج بعض الحروف المتقاربة في المخرج كـ مخرج واحد لغاية متقاربتها فحصل خمسة عشر مخرجا وموضع هذه المخرجات أربعة الحلق والقم والشفة الأولى في مخرج الحلق وهي ثلاثة أقصاه ووسطه وآخره وحروفه سبعة فاهمزة والهاء والألف من أقصى الحلق على الترتيب فاهمزة من أقصى الحلق وليس مخرج أدخل منه إلى الحلق والهاء أيضا من أقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمة قبل متأخر من مخرجها من جانب القم والألف أيضا من أقصى الحلق لكن متأخر عنهما من جانب القم ولكن يقرب (٨٣) بعضها بعضا فعدوها مخرجا واحدا باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان

مثل أكرر من التكرار مثال المثلثين في الذات (نحو مد إلى آخره) أصله مدمد ومثال المثلثين في الصفة يجي إن شاء الله تعالى في بحث إدغام تام الافتعال ولم يورد دههنا لاحتياجه إلى تفصيل في بيان كونه مثلا وهذا ليس موضع التفصيل (و) مثال المتقاربين المتحركين (نحو أخرج شطأه) بإدغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأه أبو عمرو ومثال المتقاربين الساكن أولهما نحو (وقالت طائفة) بإدغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الأول (الإدغام) أفعال من عبارات الكوفيين والإدغام افتعال من عبارات البصريين (إلباث الحرف) الواحد (في مخرجه مقدار إلباث الحرفين) في مخرجهما

من وسط الحلق على الترتيب أيضا فالأول العين ثم الحاء من جانب القم والغين والحاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب فالأول الغين ثم الحاء فلم يجمع الحروف المنسوبة إلى الحلق ثلاثة

مخرج نظرا إلى التقارب وفي الحقيقة سبعة مخرجات والثاني في مخرج القم وهي عشرة أولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان أي وما فوقه من الحنك الأعلى وثانها مخرج الكاف وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى وثالثها مخرج الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس وخامسها مخرج اللام مما دون طرف اللسان إلى منتهى طرف اللسان وما فوقه من الحنك. وسادسها مخرج الراء المهملة مما دون طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون طرفه لكنه متأخر عن مخرج اللام من جانب خارج القم. وسابعها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك كالراء لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب خارج القم. وثامنها مخرج الطاء والذال المهملتان والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان وأصول الثنايا. وتسعها مخرج الصاد والزاي والسين ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا. وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والتاء بثلاث نقط والذال المعجمة بين طرف اللسان وأطراف الثنايا فهذه المخرجات العشرة من القم يتلو بعضها بعضا كما بيناه والثالث مما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء أي باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والرابع مما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه المخرجات خمسة عشر لا غير كما تنها سيبويه ووافقه أبو الحسن عليه وإذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت أن أي حرف يقرب من أي حرف في المخرج هذا هو التقارب في المخرج وقد يقارب الحرفان في الصفة مثل الهمس والهمز فيدغم أحدهما في الآخر هذا الاعتبار أيضا وإن لم يتجانسا لم يتقاربا في المخرج على ما سمعنا ولما ذكر أنه إذا اجتمع حرفان متجانسان أو متقاربان يدغم الأول في الثاني وجب عليه أن يبين الإدغام فقال (الإدغام) وهو في اللغة إدخال الشيء في غيره يقال أدغمت اللجام في قم القرس إذا أدخلته فيه وفيه لغتان إدغام بالتحفيف وإدغام بالتشديد ومن عبارات الكوفيين الإدغام أفعال ومن عبارات البصريين الإدغام افتعال وقد قصر أئمة العربية على إدخال الحرف في مثله أو مقاربه وتعريف صاحب الكشف بأنه (إلباث) (الإلفاظ) (الحرف) (الواحد) (إلباث المكث) والانتظار (في مخرجه مقدار إلباث الحرفين) في مخرجهما تعريف باللام لأن المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة لا حرف واحد قد ألبث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين لكن باعتبار أن

الحرف إذا دخل في مثله ونطق معه دفعة كان كأنه أنطق بحرف واحد لكنه بالباء في مخرجه مقدار الباء الحرفين وإن كان الملفوظ في الحقيقة حرفين وهذا غاية ما يتكلف في توجيه هذا التعريف (كذا نقل عن جابر الله العلامة) محمود الزنجشیری (وقيل) الادغام (إسكان) الحرف (الأول) وإدراج (في الثاني) يقال أدرجت الكتاب أي طويته لا يقال إن قوله إسكان الأول غير شامل لنحو مد مصدر فإن أصله مد بسكون الأول فلا يمكن إسكانه إذ إسكان الساكن محال لأننا نقول لما وجب إسكان المتحرك للإدغام علم أن إبقاء الساكن بحاله بطريق الأولى فغني قوله إسكان الأول إسكانه إن كان متحركا وإبقاؤه إن كان ساكنا وإنما سكن الأول ليتصل بالثاني إذ لو حرك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة وأما الثاني فلا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا (المدغم) على صيغة المجهول وهو الحرف الأول وإنما سمي به لادغامه إياه (والمدغم فيه) وهو الحرف الثاني وسمى به لادغامه الأول فيه (حرفان في اللفظ) في كلمة كانا أو في كلمتين هذا ظاهر إذا عرفت الادغام بالتعريف الثاني وأما إذا عرفت بالتعريف الأول ففيه تأمل (وحرف واحد في الكتابة) إذا كانا في كلمة (نحو مد أو حرفان في اللفظ والكتابة) إذا كانا في كلمتين (كالرحمن) بمعنى كما أن لفظ الرحمن خمسة أحرف في اللفظ وأربعة في الكتابة لأن الألف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا التمثيل إزالة استبعاد (٨٣) المخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة

في الكلمة قلة وكثرة وإنما قلنا إذا كان في كلمة لأشياء إذا كان في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة أيضا نحو قمار تحت تجارتهم - ونحو : رحمن - والليل واللفظ والله واللام وأما نحو للفظ والله وللحم فقد اجتمع فيه أمثال أحدها فاء الكلمة وثانها لام التعريف وثالثها لام الجارة فأدغم لام التعريف في فاء الكلمة وجعلها حرفا واحدا في الكتابة وإن لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابية وتنزيلا للخارج منزلة الداخل بالقياس إلى لام الجارة قوله (واجتماع الحرفين) المتجانسين أو المتقاربين

أي قريبا من مقدار الباءين (كذا نقل عن جابر الله العلامة) وهو محمود الزنجشیری صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة (وقيل الادغام إسكان) الحرف (الأول) بنقل حركته إن كان متحركا إلى ما قبله إن كان ساكنا أو سلبها إن كان متحركا أو ساكنا هو حرف لين وعلم منه أنه إذا كان ساكنا بقي على حاله بالطريق الأولى وإنما وجب سكون الأول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب إذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد أن يكون الثاني متحركا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وإدراج) أي إدخال (في الثاني) بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفا متغيرا لها هيئته وهو الحرف المشدد لأن زمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذا المسامحة أخر هذا التعريف وعبر بقليل لأنه لا يناسب معناه اللغوي لأن معناه في اللغة إدخال الشيء في الشيء واللباس والرفع المذكوران لا زمان له (المدغم) أي الحرف الذي أدغم (والمدغم فيه) أي الذي وقع الادغام فيه (حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة) أي بنقص حرف في الكتابة إذا كانا في كلمة واحدة كبر وكر ومدوشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء إذ دغم الادغام يرتفع اللسان ارتفاعا واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم (كالرحمن) فإن الألف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله (واجتماع الحرفين) المتماثلين في الذات في كلمة واحدة (على ثلاثة أضرب) الضرب (الأول) منها (أن يكونا) أي الحرفان المحتمعان (متحركين يجب فيه) أي في الضرب الأول في جميع صور (الادغام نحو مد إلأ في) الصور (اللاحقات) نحو (قردد) فإن الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز (حتى لا يبطل اللاحق) فإنه على تقدير الادغام يخرج عن كون

(على ثلاثة أضرب) بيان لما أجمله بقوله إذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد أو مقارب في الخارج يدغم الأول في الثاني الضرب (الأول) أن يكونا متحركين في كلمة (يجب فيه) أي في هذا الضرب الأول (الادغام) والعلة في وجوبه أنك إذا قلت مد ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخف من قولك مد مد باظهار الحرفين وهذا مما لا يسترأب فيه ولأن زمان الحركة بحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما أقل زمانه أخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب وأما قولهم ضبب البلد إذا كثرت ضبابها وقطط شعره إذا اشتدت جعودته بفك الادغام فيهما فساد جنى به لبيان الأصل (لأفي الإلحاقيات) أي في الكلمة التي يزيدني أحدا المثلين الإلحاق فانه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان أو اسما فالفعل نحو جلب وشمل الملحقين بدحرج والاسم (نحو قردد) أصله قرد فزيد للإلحاق بجعفر دال فصار قردد وإنما لم يدغم (حتى لا يبطل اللاحق) يعني أن الإلحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل اللاحق وإنما قلنا إنه صناعة لفظية لأن الغرض من الإلحاق أن يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلاً قردد وقردد كإيقال جعفر وجعفر ولا شك في أنه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو أدغم فموازنته للملحق فلا يعامل معاملة فيبطل غرض الإلحاق قوله

(الأوزان) مجرور معطوف على الإلحاقيات أي يجب الادغام في الكلمة التي اجتمع فيها حرفان متجانسان إلا في الأوزان (التي يلزم الالتباس) فيها إذا دغم فإنه لا يدغم فيها مع أنه اجتمع حرفان متحركان متجانسان (نحو صكك) وهو بفتحتين عيب في رجل الفرس (وسرر) وهو بضمين جمع سرور (وطلل) وهو بفتحتين مابقي من آثار الدار (وجدد) وهو بضم الجيم وفتح الدال خط في ظهر الحمار (حتى لا يلتبس بصك) بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي (وسر) بضم السين وتشديد الراء جمع السرير (وطل) وهو المطر الضعيف (وجد) بوزن سر وهو بئر في الطريق يعني لو أدغم مثل سرور وهو جمع سرير لم يعلم أنه جمع سرور أو جمع سرير فاذ لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الأمر مع أنه زال الالتباس به لأن القسم الثاني أكثر استعمالاً فالخفة أولى به مما لا يدغم عند بعضهم الالتباس نحو اقتتل مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحرك كان إذ لو أدغم التباس يقتل لأن حركة التاء الأولى إذا نقلت إلى القاف لا تغني عن الهمزة فصار عند الادغام قتل فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال كما سيجيء ولا يدغم في مثل تتباعد وتنزل مع أنه اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان لأنهم كرهوا وجوب الادغام فيما لا يلزم وقوع تاء أخرى بعدها دائماً فصار في حكم التقاء المثليين في كلمتين فلهذا لم يلزم الادغام ولذلك (٨٤) احتاجوا إلى الحذف إذا ادغام يحصل قدر من التخفيف فلما كرهوا عدلوا

إلى تخفيف الكلمة بالحذف على وزن جعفر لأنه لم يراع المقابلة بين الملحق والملاحق به حركة وسكونا (و) إلا (في الأوزان التي تلزم الالتباس) ونحو قول داخل في لزوم الالتباس وأما نحو تتباعد وتنزل فقد ذكر فيما سبق أن الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباع وتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم إمكان الادغام أما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث يخصم فلم يبق شيء غير مذکور وهي (مثل صكك) بفتحتين وهي عيب في رجل الفرس (وسرر) بضمين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدود بالضم وهو الخط الذي في ظهر الحمار (وطلل) بفتحتين وهو مابقي من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لا يلتبس) الصكك على تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضي (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ما تقطعه القابلة في سرعة الصبي (و) الجد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر في الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة (و) مدد بلفظ (مد) من مد الثوب (ولا يلتبس) أي لا يقع الالتباس (في مثل رد) بأنه ردد بالفتح أو من ردد بالضم (و) في مثل (فر) بأنه من فر بالفتح أو من فر بالكسر (و) في مثل (عض) بأنه من عضض بالكسر أو من عضض بالفتح (لأن رديعلم من رد) بالضم (أن أصله) ردد بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا نادراً كما مر وأن فعل يفعل بالكسر في الأول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتدابه (وفر أيضاً) أي كرد (يعلم من يفر) أن أصله فر بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء) أصلاً (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (و) عض أيضاً يعلم من يعض) أن أصله عضض بالكسر (لأن المضاعف لا يجيء) أصلاً (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وأن فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتدبه (ولا يدغم حتى في بعض اللغات) مع أنه اجتمع المثلان المتحركان فيه وأنه ليس من صور الاستثناء (حتى لا يقع الضم على الياء في يحيى) أي في مضارعه فإن قياس ما يدغم في يلتبس في مثل رد وفر وعض) أي لا يقع الالتباس في أن كل واحد منها من أي باب هو (لأن رديعلم من رد) بضم الراء (أن أصله ردد) بالفتح لأن ما يكون عين مضارعه مضموماً لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحاً نحو نصر ينصر أو مضموماً أيضاً نحو حسن يحسن ولا يمكن ههنا أن يكون الماضي مضموم العين أيضاً (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا حب ولب كما مر فتعين أن عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (وفر أيضاً) أي كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (أن أصله فر) بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي (و) عض أيضاً يعلم من يعض) بالفتح (أن أصله عضض) بالكسر (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي (ولا يدغم حي) بكسر العين (في بعض اللغات) ويدغم في بعض لكنه جواز القياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لا يقع الضم) الثقيل (على الياء) الضعيف (في يحيى) يعني أنهم كرهوا وجوب الادغام فيه لأنهم لو أدغوا في الماضي لزعم أن يدغموا في المستقبل أيضاً طر الباب وإذا أدغوا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لأن الياء المدغم فيها لا بد وأن تكون متحركة وهو فرض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركوه وكلا النظرين صحيح

على وزن جعفر لأنه لم يراع المقابلة بين الملحق والملاحق به حركة وسكونا (و) إلا (في الأوزان التي تلزم الالتباس) ونحو قول داخل في لزوم الالتباس وأما نحو تتباعد وتنزل فقد ذكر فيما سبق أن الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباع وتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم إمكان الادغام أما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث يخصم فلم يبق شيء غير مذکور وهي (مثل صكك) بفتحتين وهي عيب في رجل الفرس (وسرر) بضمين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدود بالضم وهو الخط الذي في ظهر الحمار (وطلل) بفتحتين وهو مابقي من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لا يلتبس) الصكك على تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضي (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ما تقطعه القابلة في سرعة الصبي (و) الجد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر في الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة (و) مدد بلفظ (مد) من مد الثوب (ولا يلتبس) أي لا يقع الالتباس (في مثل رد) بأنه ردد بالفتح أو من ردد بالضم (و) في مثل (فر) بأنه من فر بالفتح أو من فر بالكسر (و) في مثل (عض) بأنه من عضض بالكسر أو من عضض بالفتح (لأن رديعلم من رد) بالضم (أن أصله) ردد بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا نادراً كما مر وأن فعل يفعل بالكسر في الأول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتدابه (وفر أيضاً) أي كرد (يعلم من يفر) أن أصله فر بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء) أصلاً (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (و) عض أيضاً يعلم من يعض) أن أصله عضض بالكسر (لأن المضاعف لا يجيء) أصلاً (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وأن فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتدبه (ولا يدغم حتى في بعض اللغات) مع أنه اجتمع المثلان المتحركان فيه وأنه ليس من صور الاستثناء (حتى لا يقع الضم على الياء في يحيى) أي في مضارعه فإن قياس ما يدغم في يلتبس في مثل رد وفر وعض) أي لا يقع الالتباس في أن كل واحد منها من أي باب هو (لأن رديعلم من رد) بضم الراء (أن أصله ردد) بالفتح لأن ما يكون عين مضارعه مضموماً لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحاً نحو نصر ينصر أو مضموماً أيضاً نحو حسن يحسن ولا يمكن ههنا أن يكون الماضي مضموم العين أيضاً (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا حب ولب كما مر فتعين أن عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (وفر أيضاً) أي كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (أن أصله فر) بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي (و) عض أيضاً يعلم من يعض) بالفتح (أن أصله عضض) بالكسر (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي (ولا يدغم حي) بكسر العين (في بعض اللغات) ويدغم في بعض لكنه جواز القياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لا يقع الضم) الثقيل (على الياء) الضعيف (في يحيى) يعني أنهم كرهوا وجوب الادغام فيه لأنهم لو أدغوا في الماضي لزعم أن يدغموا في المستقبل أيضاً طر الباب وإذا أدغوا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لأن الياء المدغم فيها لا بد وأن تكون متحركة وهو فرض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركوه وكلا النظرين صحيح

(وقيل) إنما لا يدغم حي في بعض اللغات لأن (الياء الأخيرة غير لازمة) أي غير ثابتة في الكلمة دائماً (لأنها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حيوا فها أسكنت الياء الثانية بنقل ضمها إلى الياء الأولى بعد سلب حركتها فالتى ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء لأن الواو علامة الجمع فصار حيوا وفيه إعلال آخر وهو أنه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتى ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الأولى لأجل الواو كذا قيل (وتقلب) ألفا (تارة) أخرى لتحركها وانفتاح ما قبلها (نحو يحيى) أصله يحيى بضم الياء الثانية وفتح الأولى فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائماً لم تكن مدغمة فيها لافى الماضى ولا فى المضارع (و) الضرب (الثانى) من الضروب الثلاثة (أن يكون) الحرف (الأول ساكناً) والثانى متحركاً (يجب فيه الإدغام ضرورة) أى اضطرار لأن المثليين إذا اجتمعوا كان الأول منهما ساكناً فيهما عمل واحد وهو الإدغام لا غير فيكون الإدغام ضرورياً ابتداء بخلاف ما إذا كانا متحركين فإن فيهما عملين إسكان الأول والإدغام وأعلم أن ما ذكره المصنف ليس على إطلاقه بل هو بناء على الغالب أو بيان بالنسبة إلى ذات المثليين مع قطع النظر من مانع خارجي وذلك لأن الهمزة تن إذا اجتمعت لا يدغم إحداها في الأخرى وإن كان الأولى منهما ساكنة لاستثقالها فيقال أملاً إناء بفك الإدغام إلا أن يكونا عيين فأنهما يدغمان كسأل ورأس وهذا معنى قول سيبويه الهمزة تن ليس فيهما إدغام في قولك قرأ أبوك وأقرأ أباك لأنهما لم يقعوا مع العين وكذا الألف لا يدغم في مثله لأنه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها (٨٥) ألفاً أيضاً تمتنع الإدغام في الألف مطلقاً إذ لا يتصور أن

الماضى أن يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظراً إلى اجتماع المثليين فإن الميسور لا يسقط بالمعسور وإلى ذلك القياس إنما يكون إذا تحقق وجب الإدغام وفي يحيى لما سبق الإعلال لم يبق موجب الإدغام فيقال في كلتا اللغتين يحيى بلا إدغام (وقيل) الأوجه عدم إدغام حي لأن (الياء الأخيرة) فيه (غير لازمة لأنها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حيوا (وتقلب تارة نحو يحيى) أصله يحيى بضم الياء الأخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فيساكنه لم يجتمع المثلاث فكيف يدغم (و) الضرب (الثانى) منها (أن يكون) الحرف (الأول) من الحرفين المحتتمين في كلمة التالين في الذات (ساكناً) والثانى باقياً على حركته (يجب فيه الإدغام ضرورة) أى من جهة الضرورة والاضطرار وإنما قال ضرورة لأن الإدغام في هذا الضرب ضرورى أى لاجبال لعدم الإدغام فيه بسبب من الأسباب ولو في كلمتين نحو ألم أقل لك ولم رح حاتم بخلاف الضرب الأول فإنه قد لا يجب فيه في بعض الصور بل يمتنع لما منع كالألحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعها في كلمتين نحو ضرب بكر ولزوم ضم الياء في المضارع كما في بعض اللغات (نحو مد) أصله مد مد يسكون الدال الأولى من مد الثوب وإنما قال (على وزن فعل) يسكون العين لئلا يتوهم أن أصله مد مد بحركة الدال الأولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثانى إذ لا عبرة في الامتياز باللفظ دون الخطأ ولا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الأكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيراً (و) الضرب الثالث منها (أن يكون) الحرف (الثانى) منهما (ساكناً) يسكون لازماً والأول باقياً على حركته (فلا إدغام فيه ممتنع لعدم شرط الإدغام) وهو تحرك الحرف (الثانى) من

مجهول فاعل فروعى أصلها وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما في يوم وإن اجتمع حرفان من جنس واحد أو لهما ساكنة لأنهم كرهوا الإدغام فيه لما يؤدى إليه من زوال المد الذى هو من صفتها في هذا الخل لأن الواو والياء من حروف المد وإبقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت أن ما ذكره المصنف ليس على إطلاقه (نحو مد) مصدر أقوله (وهو على وزن فعل) بفتح الفاء وسكون العين إشارة إلى أن مدام مصدر لا فعل ماض لأنه لو كان فعلاً ماضياً كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الأول بخلاف المصدر فإن قلت إن قوله على وزن فعل لا يفيد الإشارة إلى أن مدام مصدر لا فعل بل يحتمل أن يكون العين فيه متحركاً وساكنة قلت يعلم بالاعجام أن عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالاعجام أيضاً أن مدام مصدر وأيضاً الاعجام يترك كثيراً فلا اعتداده لأننا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد يثبت إلى تفقد الاعجام زيادة الالتفات فاذا قيل على وزن فعل يترك تفقد الاعجام لزوماً واضحاً فيحفظ ولا يترك فيفيد الإشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن إنكاره (و) الضرب (الثالث) من الضروب الثلاثة (أن يكون) الحرف (الثانى ساكناً) يسكون لازماً ويكون الأول متحركاً نحو مددت وظللت (فلا إدغام فيه) أى في هذا الضرب الثالث (ممتنع لعدم شرط صحة الإدغام وهو تحرك) الحرف (الثانى) لأنه لا يستقيم تحريك الثانى في مثل مددت (قللت) إذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرك إلا ساكناً كما مر وكذا إذا كانا في كلمتين نحو قولك رسول الحسن فإن الأول متحرك والثانى لام التعريف وهى ساكنة فيمتنع الإدغام لما ذكرنا من عدم شرط

تكون مدغمة في شئ من الحروف ولا أن يدغم فيها غيرها أما امتناع كونها مدغمة فلو جوب محافظة ما فيها من اللين وأما امتناع كونها مدغمة فيها فلأن المدغم فيه لا بد أن يكون متحركاً والألف لا يكون إلا ساكناً وكذا لا تدغم في مثل قول مجهول قائل مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان أو لهما ساكنة للالتباس لأنه لو ادغم وقيل قول لم يعلم هل هو فعل بتشديد العين أو فوعل

الادغام وهو تحريك الثاني (وقبل) إنما يمنع الادغام فيما يكون الثاني ساكناً لأنه (لا بد) في الادغام (من تسكين) الحرف (الأول) ليتمكن
الادغام (فيجتمع) حيث حذف حرفان (ساكنان فتفر) أنت (من ورطة) الورطة الهلاك وقال أبو عبيد أصل الورطة أرض مطمئنة لا طريق
فيها (وتقع) أنت (في) ورطة (أخرى) المراد من الورطة الأولى ههنا عدم إدغام المتلئين ومن الثانية اجتماع الساكنين (وقيل) إنما يمنع
الادغام فيما يكون الثاني ساكناً لأن الادغام إنما هو للخفة وهي حاصلة بدون الادغام (لوجود الخفة) المطلوبة (بالساكن) الثاني
وتحصيل الحاصل محال ولما توجه أن يقال لا نسلم أنه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وإنما يكون ذلك إن لم يكن خفة الادغام أقوى
من خفة السكون وهو ممنوع فأجاب عنه بقوله (مع عدم شرط) صحة (الادغام) وهو تحريك الثاني يعني أن علة امتناع الادغام في مثل ما ذكر
مجموع الأمرين المذكورين لا الأمر الأول فقط وفيه ما فيه (ولكن جوزوا الحذف) أي حذف أحد المتجانسين تخفيفاً (في بعض المواضع)
مع امتناع الادغام ووجود الخفة (٨٦) بالساكن (نظر إلى اجتماع) الحرفين (المتجانسين) مع أن القياس أن لا يحذف كما

لا يدغم (نحو ظلت) بفتح
الظاء المعجمة وكسر هاء أصله
ظلت يقال ظلت بكسر
اللام الأولى ظلولا بالضم
إذا عملت بالنهار دون الليل
فحذفت اللام الأولى تخفيفاً
لتعذر الادغام وحذف اللام
إمام مع حركتها فبقى الظاء
مفتوحاً وأما بعد نقل حركتها
إلى ما قبلها وهي الكسرة
فيكون مكسوراً وكذا
سنت أصله مسست فحذفت
السين الأولى إمام مع كسرتها
أو بعد نقلها إلى ما قبلها
فيجوز الفتح والكسر في
الميم أيضاً وإنما حذفت الأولى
دون الثانية لأن الادغام
في الصورة حذف الأول
فكانهم إنما حذفوا ما كانوا
يدغمونه هذا ما اختاره المصنف
وبعضهم قالوا حذف

الثاني أولى لأن الثقل إنما حصل منه وكذا أحست أصله أحسست فحذفت إحدى السينين (كما جوزوا القلب) بالحذف
أي جوزوا حذف إحدى المتلئين في بعض المواضع تخفيفاً كما جوزوا قلبها تخفيفاً (في نحو تقضى البازي) أصله تقضض كما مر (وعليه) أي
على حذف إحدى المتلئين تخفيفاً (قراءة) بوزن كتابة (من قرأ أو قرن) بكسر القاف وهو أمر لجماعة النساء (في بيوتكن) قوله (من القرار)
حال من قوله وقرن يعني أن كون هذه القراءة على حذف إحدى المتلئين إنما هو على تقدير كون قرن من قرر يقرر إقراراً من الباب الثاني
وهو المضاعف لا على تقدير كونه من وقر يقر وقاراً من الباب الثاني أيضاً لأنه مثال لامضاعف فلا يكون مما نحن إليه (أصله) أي أصل القرن
بكسر القاف إذا كان من القرار (اقرن) بوزن أضر بن إذا مضارع تقرر بن بكسر الراء الأولى فحذف حرف المضارعة واجتلبت همزة
الوصل كما هو الأصل في أخذ الأمر فصار اقرن (فحذفت الراء الأولى) تخفيفاً كما حذف أحد المتلئين في مثل ظلت ومسست تخفيفاً (فنقلت
حركاتها) التي هي الكسرة (إلى القاف) الحذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال بعض المحققين ويجوز
الحذف قبل النقل وبالعكس إذ لا امتناع في ذلك فلا يراد أن يقال الفاء في قوله فقل يدل على كون النقل بعد الحذف إذا الفاء للتعقيب وهو

(ثم حذفت الهمزة) المحتلبة (لانعدام الاحتياج إليها) بتحرك القاف بالكسر (فصار قرن وقيل) إن قرن بكسر القاف مأخوذة (من) وقريقر وقارا) والوقار الحلم وهو من الباب الثاني لامضاعف فلا تكون هذه القراءة حينئذ على حذف أحد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستثناء الاحتمال في قرن حتى يتضح الأمر (ولذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من أقر بالمسكان) بفتح القاف (وهو) أى أقر بالفتح (لغة في أقر) بالكسر على صيغة المتكلم وحده في الموضوعين والقرار في المسكان الاستقرار فيه وحاصله أن قر مضاعف يجي من الباب الثاني كما مر ومن الباب الرابع أيضا مع اتحاد المعنى فهما فإذا كان من الباب الثاني فالأمر منه أقر بكسر الراء ثم ما خففت بالحذف والنقل بقي قر بكسر القاف فيكون مشابها للأمر من وقريقر في اللفظ فاذا قلت قر بكسر القاف احتمل أن يكون من القرار وأن يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه وأما إذا كان قرر من الباب الرابع فالأمر منه قر بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فيتعين كونه مضاعفا لأن وقر لا يجي من الباب الرابع ولا من الثالث حتى يكون (٨٧) القاف مفتوحا (فيكون أصله) أى أصل قرن بفتح القاف

(أقر قرن) بفتح الراء الأولى (فنقل فتحة الراء إلى القاف) فاستغنى عن الهمزة فحذفت وحذفت اللام تخفيفا كما في ظلت (فصار قرن) بالفتح وجميع ما ذكره المصنف من الوجوه الثلاثة في قرن مذكور في الصحاح في وقر (هذا) أى كون الادغام ممنوعا عند كون ثاني المثلين ساكنا (إذا كان ساكنا) أى ساكون ثاني المثلين (لازما) أى غير منفك عنه مثل ظلت ومددت ورددت (ولذا كان) ساكون الثاني (عارضيا) أى ثابتا محال دون حال يجوز الادغام وعدمه نحو امدد) أمر للمخاطب بفك الادغام (ومد) أمر أيضا بضم الميم و (بفتح الدال) أصله امدد فنقل

بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها لما قبلها (ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها) بسبب حركة القاف (فصار قرن) بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة أن يتوهم أن قرن في قراءة الكسر مثال لحذف أحد المثلين ألبتة دفعه بقوله (وقيل) إن قرن بكسر القاف (من) وقريقر وقارا) وهو مثال من باب ضرب أصله أو قرن كأو عدن حذفت الواو طرفا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار قرن وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (ولذا قرئ قرن) بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو (يكون من أقر بالمسكان بفتح القاف) على صيغة المضارع المتكلم من باب علم (وهو لغة في أقر) بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعنى أن القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل أيضا من باب علم وإذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما أنها إذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه أيضا (فيكون أصله) أى أصل قرن بالفتح (أقر قرن) بفتح الراء الأولى (فنقلت حركة) تلك (الراء إلى القاف) بعد حذفها واستغنى عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر (فصار قرن) بالفتح (هذا) أى امتناع الادغام عند ساكون الحرف الثاني من المثلين (إذا كان ساكونه) أى ساكون الحرف الثاني (لازما) غير عارض (ولذا كان عارضا) للوقوف فانه غير مانع من وجوب الإدغام (يجوز الادغام) نظر إلى أن الساكون عارض لا اعتداده فيتحرك الساكن فيدغم فيه الأول وهذا لغة بني تميم (و) يجوز (عدمه) أى عدم الادغام نظر إلى أن شرط الادغام تحريك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجاز بين وهو الأقرب إلى القياس وفي التنزيل ولا تملن (نحو امدد) بفك الإدغام أمر للمخاطب (ومد) بالادغام أمر له بعد نقل حركة الدال الأولى إلى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج إلى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين (بفتح الدال) الثانية (للخفة ومد بالكسر لأن الكسر أصل في تحريك الساكن) لما مر (ومد بالضم للاتباع) أى لا تباع حركة العين وهي الضم والميم مضمومة في الثلاث لأن الحركة المنقولة إليها في الثلاث هي الضمة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الضم في مد للاتباع (لا يجوز فر بالضم) أى بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها (لعدم) مصحح (الاتباع) في الضم هنا وهو ضم العين

ضمة الدال إلى الميم للادغام فاستغنى عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح (للخفة) أى لخفة الفتح (ومد بضم الميم) (بكسر الدال لأن الكسر أصل في تحريك الساكن) كما مر (ومد بضم الدال) والميم (للا تباع) أى لا تباع حركة الدال الأخيرة لحركة العين فقد جاز في مد الحركات الثلاث هذا إذ لم يكن بعده شيء أو إذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدى ومد القوم وإذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مد أو مدها وإذا كان واو أو هاء المذكر فالضم لازم نحو مدوا ومده وكذا عضه وفره وقد يكسر هاء المذكر نحو مده كذا قيل (ومن ثم) أى ومن أجل أن الضم في مد للاتباع (لا يجوز فر) بضم الراء (لعدم الاتباع) لأن فر من الباب الثاني فيكون عين مضارع مكسور فلا يتأتى ضم الراء للاتباع وأما فر بفتح الراء وكسر الفاء فهما وافر بفك الادغام فجاء على قياس ما مر فان قلت يفهم من هذا الكلام أن الأمر ساكونه عارض وقدمر أن الأمر عند البصرين مبنى على الساكون الأصلي لعدم مشابهة الاسم الفاعل والأصلى لا يكون عارضا قلت إن بني تميم يدغمون في نحو لم يمد لكون ساكون ثاني المثلين عارضا وينزلون الأمر منزلة في الادغام إذ الأمر

التاء من جنس الفاء نحو اسمع أو بالعكس نحو اتعد وجاز أيضا تركه لكن لا في كلها إذ في بعضها لا يجوز البيان سيما في الأخذ فان الإدغام فيه ضروري وستطلع على تفاصيلها في تنصيب المصنف بجواز الإدغام من غير تفصيل مساححة اعتمادا على ما سيجي عن التفصيل [مقدمة] اعلم أنه كما جاز الإدغام إذا تقارب حرفان في المخرج نظر إلى هذه المقاربة وإن لم يتجانسا فكذلك جاز الإدغام إذا تقارب في صفة من الصفات اللازمة لها نظرا إلى هذه المقاربة وإن لم يتجانسا ولم يتقارب في المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك والحرف باعتبار الصفات تنقسم إلى ثمانية عشر صنفا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ونحن نقتصر الكلام بالذكرة فيه وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها تتداخل فيها الحروف حتى إن الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات كالخاء فإنه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعالية إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف لأربعة عشر التي ذكرها المصنف بقوله اتندذ شخص صطظوى إذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز إدغامها في تاء الافتعال لأن بعضها متجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب لها في الصفة ورتبها أربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى قوله (نحو اتخذ) خبر مبتدأ محذوف تقديره مثال ما ذكرناه نحو اتخذ (شاذ) أيضا خبر مبتدأ محذوف تقديره هو شاذ يدل عليه عطف قوله نحو اتجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه أن اتخذ بالتاء من الأخذ فيكون أصله اتتخذ بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اتتخذ ثم أبدلت الياء من التاء وأدغم التاء في التاء ولكن لما لم تكن الياء لازمة لصورتها همزة إذا جعلته ثلاثيا كان إدغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذًا إذ من شرط الإدغام اللزوم على ما سيجي عهدا إذا كان أصله أخذ ويجوز أن يكون أصله اتخذ فحينئذ يكون إدغام تاء الافتعال فيه قياسا (٨٩) كما في اتجر. واعلم أنه يجوز الإدغام

وتركه على الوجه الأول وأما على الثاني فلا إدغام واجب وفي الصحاح يقال اتتخذوا في القتال بهمزتين أي أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال أيضا من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين همزة وإبدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ افتعال

مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قبلت هي إليها من مقاربة في المخرج ومساعدة في الصفات فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفتها وأورد على ترتيب اللف أمثلها فقال (نحو اتخذ وهو) أي إدغام اتخذ (شاذ) إذا كان من الأخذ لأن أصله حينئذ اتتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء على غير القياس لأن الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز أن تقلب تاء قياسا إنها هي الياء الأصلية وههنا ليست الياء أصلية وأما إذا كان من اتخذ من باب علم بمعنى الأخذ فلا شذوذ فيه (ونحو اتجر) أصله اتتجر لأنه من التجر من باب نصر أي عمل التجارة فأدغمت التاء في التاء وجوبا (ونحو اثار) بالتاء المثلثة أصله اثار لأنه من ثار من باب فتح أي قتل القاتل وجب فيه الإدغام على التعاكس وهو معنى قوله (ويجوز فيه اثار بالتاء لأن التاء والتاء من المهموسة) وهي مالا ينحصر

(٩٢ - مراح الأرواح) توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه أفعال يفعل وقالوا اتتخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ اتتخذت عليه أجرا (و) نحو (تجر) أصله تجر فنقل إلى باب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان أو لا هما سكتة وهو تاء الافتعال وثانيتهما متحركة وهي تاء تجر فوجب الإدغام ضرورة (و) نحو (أثار) بنقطتين من فوق (يجوز فيه أثار) بثلاث نقط (ضابطه) ولما تحقق أن الإدغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لضرب من الخفة وجب إذا قصد إدغام المتقارب أن يقلب أحدهما إلى الآخر لاستحالة الإدغام إذ لم يقلب وترك كما هو لإدغام حقيقة الإدغام بنافي إبقاء الأول على حاله يخالف الثاني في الحقيقة والقياس أن يقلب الأول إلى الثاني ثم يسكن إن كان متحركا فيحصل الإدغام حينئذ بإدخال الأول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي إلى العكس فينقلب الثاني إلى الأول وذلك في إذحتودا في أذبح عتودا فيجوز فيه على خلاف الأصل وبقلب العين المتأخرة حاء فيجتمع حاء ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة فيقال إذحتودا فيخرج من الحاء المشددة إلى التاء وسقط العين من اللفظ وإنما جروا الأصل وأدغموا الثاني في الأول على خلاف القياس كراهة من الخروج من حرف خفيف إلى حرف هو أثقل منه لأن العين أثقل من الحاء لأن في العين قدرا من التهور وهي قريبة من همزة فلاجل هذا العارض قلت الثاني إلى الأول وكذلك في إذحاده في أذبح هذه كذا حقيقة الحاجب إذا علمت ذلك فاعلم أن قلب الثاني إلى الأول إمامع جواز قلب الأول إلى الثاني أيضا وإمامع عدم جوازه فالثاني في مثل أذبح عتودا والأول في مثل اثار يثار اثارا (من التار) يقال تأرت القتل أي قتلت قاتله فإنه يجوز فيه قلب الأول إلى الثاني وبالعكس (لأن) التاء بنقطتين من فوق (والتاء) بثلاث نقط (من) الحروف (المهموسة) الحروف العربية منقسمة إلى مهموسة ومجھورة والمهموسة هي الحروف التي يجري النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها والمجھورة بخلافه وإمامسيت مهموسة لأن الصوت بها ضعيف إذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى فلا تسمع إلا همسا وهذه الحروف ضعيف الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النفس

(وحرروفها) عشرة وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والتاء والصاد والسين والشين والفاء يجمعها (ستشحتك خصفة) وأيضا سكبت فحثة شخص . والأول أنصر منه غير أن الثاني أحسن لأن له معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل إن الأول معنى أيضا لأن الشحت اللاحق في المسئلة والشحات الشحاذا المكدي يقال ككدي الرجل أى قل خيريه وخصفة اسم امرأة ومعناه ستكدي عليك هذه المرأة وإن عرفت المهموسة فالبو اق من الحروف المجهورة وهي تسعة عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا (فيكونان) أى لما كان التاء والتاء من المهموسة يكونان (من) (٩٠) جنس واحد نظر إلى المهموسة) وإن لم يكونا من جنس واحد نظرا إلى ذاته وإلى

مخارجهم (فيجوز لك الادغام)

في آثار (تجعل التاء) بثلاث نقط (تاء) أى بقلب الأول إلى الثاني وهو الأصل (وبالعكس) أى بقلب الثاني إلى الأول وهو خلاف الأصل لأن التاء والتاء متقاربان في صفة الهمس فيجوز قلب أحدهما إلى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية إلى الأولى فصيح لكثرة استعماله في كلامهم وإن كان على خلاف القياس لكن قلب الأولى إلى الثانية أفصح لكونه جاريا على الأصل (ونحو دان لايجوز فيه غير إدغام الدال في الدال لأنه) أى الشأن (إذا جعلت التاء لا بعده من الدال في المهموسة تقرب الدال من التاء في الخروج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) [قاعدة] أعلم أنه إذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهي الدال والذال والزالى تقبل الالمهمله لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء حرف

(ولا يحتبس جري النفس مع تحركه وحرروفها ستشحتك خصفة) وما عداها مجهور به وهي ما ينحصر جري النفس نحو تحركه وخصفة اسم امرأة والشحت اللاحق في المسئلة ومعناه لحت عليك هذه المرأة (فيكونان) أى التاء والتاء (من جنس واحد نظر إلى المهموسة) مع تقارب مخرجيهما بخلاف استمع وإن كان السين والتاء من المهموسة تقارب مخرجيهما لأن تقاربهما في الخروج ليس بمرتبة تقارب التاء والتاء في الخروج فان بين مخرجى التاء والتاء مخرجى حروفين هما الدال والطاء وبين مخرجى السين والتاء يخرج ثلاثة أحرف هن الدال والتاء والطاء ولذلك نقل الجمع بين التاء والتاء في التاليف ولذلك وجب الادغام أينما اجتمعتا الأولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وإن شئت تحقيق ما سمعت فارجع إلى وجدانك في آثار واستمع وليس أيضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمترشحين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والتاء فلانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام (فيجوز لك الادغام تجعل التاء) بنقطتين (تاء) بثلاث (والتاء تاء) على العكس والآخر أفصح لأن الأول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن يبقى الثانى على لفظه إلا أنه أقدم الأول نظر إلى أنه مثال ظاهر لما هو بصدده . وأعلم أن الزحشرى ذهب إلى وجوب الادغام في هذه الصورة نظر إلى الاتحاد الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب الخروج وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظر إلى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح الهادى (ونحو اذان) أصله أذنان لأنه من دان من باب ضرب أى أخذ الدين (لايجوز فيه غير إدغام التاء في الدال) يريد لايجوز فيه غير الادغام وتخصيص التاء في الدال لتعيين طريق الادغام لا لإحتراز عن إدغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعديل للقيد بل مطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قاله الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز إن محط الفائدة في الكلام المقيد فإما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غير وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وإنما وجب الادغام في اذان (لأنه إذا جعلت التاء دالا) أى إذا لم يكن تيرك التاء على حالها (بعده من الدال في المهموسة) لأن التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد في الصفة أى المهموسة والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التاليف بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب أحدهما ليسهل التاليف وقلبو التاء حرفا ليوافق ما قبله في الصفة أعنى الدال قصدا لنفى البعد والتنافر (ولقرب الدال من التاء في الخروج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثليين حتى لايجوز الإظهار إذا اجتمعتا وجد شرائط الادغام من تحريك الثانى وعدم الالتباس بخلاف استندان لسكون الثانى تقديرا أو بخلاف دتر للالتباس والظاهر أن يقول لقرب التاء من الدال لأن الدال هو الأصل المقلوب إليه واعتبار القرب في الفرع المقلوب أعنى التاء الأولى لكن لما كان القرب باعتبار الخروج وكان مخرج التاء مبدا الخروج النوع الذى للتاء والدال والطاء جعله أصلا ولم يعكسوا بأن يقلبو الدال تاء ترجيحاً للأصل على الزائد (يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم)

مهموس وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فأرادوا التجانس بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفان أى مجهور أو هو الدال المهملة ولم يعكسوا ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا لأنها فاء الفعل والتاء زائدة والزالى أدأولى بالتصرف وصورها ثلاث أولها ما يكون منه فاء الفعل دال المهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذال المعجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زاي المعجمة وإذا انتقش في ذهنك هذه القاعدة فتقول إن أدان من الصورة الأولى لأن أصله أدتين على زنة فتعمل إلا أن الياء التى هي عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت أدان ثم أبدلت التاء دالا لأن تاء الافتعال من المهموسة والدال الذى وقع فاء الفعل من المجهورة

وبين المحموسة والمهموسة تضادوا لجمع بين المتضادين ثقیل وهذا معنى قوله لبعده من الدال في المهموسة فوجب قلب أحدهما إلى حرف يوافق الأخرى طلبا للخفة فأبدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الدال ولم يعكسو الماذكر نافي القاعدة وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء في المخرج ثم أدغم الدال الأولى الأصلية في الدال الثانية المنقابلة من التاء على سبيل الوجوب لأنه اجتمع ثلاثان أو لاهما ساكنة فصار ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فبدغم هذا ما فهمته من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره المصنف وقيل لا يجوز قلب الدال تاء لإدغام التاء في التاء لأنه لو فعل كذلك لم يعلم أنه من الدين أم لا. واعلم أن كل كلمة جاز فيه الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس ولم يجز فيه الإدغام بقلب الأول إلى الثاني على القياس يكون فيها شذوذاً أحدهما قلب الثاني إلى الأول والثاني امتناع القياس وهو قلب الأول إلى الثاني ولذلك قال بعضهم إن مثل ادان واسمع شاذ على الشاذ (و) من الصورة الثانية (نحو اذكر) بعد النسيان بالدال المعجمة لأن أصله اذكر على زنة افتعل فأبدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من أن الدال من المحموسة والتاء من المهموسة وبينهما تضاداً فادوا التوافق بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفاً مجهوراً وهو الدال المهمة فاجتمع مع الدال المعجمة وهما مجهورتان فتوافقتا في الصفة لا في الذات ولا في المخرج ولذا جاز الإدغام والبيان وإليه أشار بقوله (يجوز فيه اذكر) بالدال المهمة بقلب الأول إلى الثاني كما يجوز اذكر بالدال المعجمة بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس لكن (٩١)

أي يدغم أحدهما في الآخر أو يقع إدغام بينهما وجوباً. والحاصل أن قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين أحدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب أحدهما من جنس الآخر فقوله لبعده من الدال في المهموسة علة للمعنى الأول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه (ونحو اذكر) بالدال المعجمة والإدغام أصله اذكر لأنه من ذكر من باب نصر (يجوز فيه اذكر) بالدال الغير المعجمة والإدغام (و) اذكر (ب) الف (لأن الدال) المعجمة (من) الحروف (المحموسة) والتاء من المهموسة فيبينهما بعد في الصفة (فجعل التاء دالا) إذ قلنا ذلك لبعدهم القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء إلى الدال من أول الأمر لعدم قرب المخرج بينهما (كما) جعلت التاء دالا (في ادان) للعلة المذكورة (فيجوز لك) الإدغام بعد الجعل المذكور (نظر إلى اتحادهما) أي الدال والدال (في المحموسة) وقوله (بجعل الدال دالا والدال دالا) على التعاكس متعلق بالإدغام (و) يجوز لك (البيان) أي عدم الإدغام (نظر إلى عدم اتحادهما في الذات) إذ الدال غير الدال ذاتا (ونحو ازان) أصله ازان لأنه من زان من الزين (مثل اذكر) في جواز الإدغام بعد قلب التاء للبعدين الزاي والتاء في صفة المهموسة وصفة الصفر وفي جواز عدم الإدغام أيضا فتقول ازان كما تقول اذكر لأن الإدغام في اذكر أقوى فصيح بخلاف الإدغام في ازان فإنه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاي إلا أنهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فإنها مهموسة فلذلك لم تقلب التاء زاي ابتداء (ولكن لا يجوز فيه الإدغام بجعل الزاي دالا) بل بجعل الدال زاي

في موضعها حتى بلغ الصوت أن يجهر معها لأن الجهر الصوت المرتفع وإنما لم يبين المحموسة كما بين المهموسة بقوله يستشكك خصفة لأنها تعلم من المهموسة لأن الحروف تنحصر في المحموسة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقية تسعة عشر وهي المحموسة فلا نعيدها للظهورها وإنما اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجوهرى جمعها في قولك ظل قور بض إذا غزا جنده مطيع (فجعل التاء دالا كما في ادان) أي لبعده من الدال في المهموسة ولقرب الدال من التاء في المخرج وقد عرفت معناه (فيجوز لك) الإدغام نظر إلى اتحادهما اتحاد الدال المعجمة والمهملة (في المحموسة بجعل الدال) المهمة (ذالا) معجمة فيجتمع ذالا ثم أدغم الأولى في الثانية فصار اذكر بالدال المعجمة المشددة (و) جعل (الدال) المعجمة (دالا) مهمة ثم أدغم فيما بعدها فصار اذكر الدال المهمة المشددة (و) يجوز لك (البيان) وهو إظهار كل واحد من الدال والدال نحو اذكر لا بيان كل واحد من التاء والدال إذ قلب التاء دالا واجب كما مر (نظر إلى عدم اتحادهما) أي الدال والدال (في الذات و) لا في المخرج وإن اتحد في (الصفة) ومن الصورة الثانية (نحو ازان) بمعنى زين وأصله ازين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازان إلا أن التاء لما كان من المهموسة والزاي من المحموسة الشديدة وكان بينهما تضاد أبدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر في صورتين الأوليين فيكون ازان (مثل اذكر) في جواز جميع ما ذكره (ولكن لا يجوز الإدغام) في ازان (بجعل الزاي دالا) يعني لما قبلت التاء دالا اجتمع فيه الزاي المعجمة والدال المهمة والقياس حينئذ جواز الوجه الثلاثة أي الإدغام بقلب الأولى إلى الثانية وبالعكس والبيان كما في اذكر ولكن لم يجز الإدغام بجعل الزاي دالا مع أن القياس جوازه

على وفق القياس ومجيبه في التنزيل قال الله تعالى وادكر بعد أمة (و) يجوز أيضا (اذكر) بفك الإدغام قوله (لأن الدال والدال من) الحروف (المحموسة) إلى آخره دليل على جواز الوجه الثلاثة والمحموسة هي الحروف التي لا يجزى النفس معها ويحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة وإنما سميت محموسة لارتفاع الصوت بها وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفا اتسعت وقوى الاعتماد عليها

(لأن الزاى أعظم من الدال في امتداد الصوت) اعلم أنهم قسموا الحروف إلى الصغير وغير الصغير والصفير والصفير هي الصاد المهملة والزاى المعجمة والسين المهملة وإنما سميت حروف الصغير لأن المتكلم يصفر عند اعتمادها على موضعها ومنهم من ألحق الشين بها وجعل حروف الصغير أربعة وغير الصغير أقسام ستة وإن أردت التفصيل فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم أنهم لم يدغموا الصغير في غيره لفوات الصفر منها أى لفوات هذه الصفة منها عند الادغام في غير الصغير وحفظها مقصود لأن لبعض الصفات فضيلة كالغنة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فأتت فضيلة الحرف الأول بسبب الادغام كانت رديئة وأما إذا دغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة حينئذ ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لأن لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربها إذ في الشين نفش وفي الصاد استطالة وفي الفاء قدر من التفشى وفي الياء مدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام يبطل هذه الصفات والمزايا والخصائص مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام بحافظة عليها وتحرز من فواتها ولا حروف الصغير في غير هالفتوات المحافظة على الصغير منها إلى هنا عبارته وإذا علمت ما تلو ناه فاعلم أن الزاى من حروف الصغير وفيها صوت ليس في غير ها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لأنه نوع تخفيف وتحسين والدال ليست من الصغير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فإذا دغم الزاى فيه زالت تلك الفضيلة عنه لأنه حينئذ يقلب دالا وليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند ادغام أيضا (فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في) القصعة (الصغيرة) فكما لا يدخل القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة لا ممتنع محافظتها إياها كذلك لا يدخل ما فيه امتدادا في ما ليس فيه امتداد لا ممتنع محافظتها إياه (٩٢) فإن قلت إذا دغم الزاى في الدال قلبت أولاد الافرزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع

لا اتحادهما في الجهورية (لأن الزاى أعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ) أى حين جعل الزاى دالا وادغام الدال في الدال (كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة) في عدم رعاية التناسب بين الطرفين والمظروف (أو لأنه) أى از ان على تقدير ادغام الزاى في الدال (يو اذى) و يلبس (بادان) من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع لأنه من سمع (يجوز فيه الادغام) بقلب التاء سيننا (لأن التاء والسين من المهموسية) مع تقاربهما في الخروج (و) لكن (لا يجوز الادغام بجعل السين تاء) بأن يقال اتمع (لعظم السين في امتداد الصوت) فتعين أن يكون الادغام فيه بجعل التاء سيننا (ويجوز البيان) بأن يقال استمع (لعدم الجنسية في الذات ونحو اشبه) أصله اشبه لأنه من الشبه (مثل استمع) في الأحكام المذكورة (ونحو اصبر) أصله اصبر لأنه من صبر من باب ضرب (يجوز فيه اصطر) بالطاء وقلب التاء إليه دون اصطر بابقاء التاء على حالها (لأن الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها) أى الحروف التي هي المستعلية فلاضافة بيانية لأحروف المستعلية المطبقة إذ الثلاثة الأخيرة ليست منها (صضطظ خحق . الأربعة الأولى)

القصعة الكبيرة في الصغيرة قلت إن كلام المصنف مبني على محافظة الفضيلة فكأنه قال إن للزاى امتدادا مطلوباً فلو أدغم في الدال يجب محافظته أيضاً وإن قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بل لا ريب قوله (أو لأنه) عطف على قوله لأن الزاى أعظم أى لا يجوز الادغام بجعل الزاى دالا لما ذكرنا من عظم

الزاى وإما لأنه (يو اذى) أى يلبس از ان بالزاى (بادان) بالدال إذ لو أدغم بقلب الزاى دالا لم يعلم أن أصله از تان من الزينة أو أذ تان وهي من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع (يجوز فيه الادغام) بجعل التاء سيننا نظر إلى اتحادهما في الصفة (لأن السين والتاء من المهموسية) ولكن (لا يجوز) فيه (الادغام بجعل السين تاء) وإن كان على وفق القياس (لعظم السين في امتداد الصوت) لأنه حرف الصفير وقد عرفت أن فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال اتمع (ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات) فاستمع لما تلو عليك (ونحو اشبه) أصله اشبه (مثل اسمع) يعني يجوز الادغام فيه بقلب التاء سيننا على خلاف القياس نظر إلى اتحادهما في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل السين تاء على وفق القياس لعظم السين في امتداد الصوت إذ هو حرف الصفير أيضا على قول كمار أولان في الشين نفشاً فلو أدغم في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو اشته (ونحو اصبر) أصله اصبر (يجوز فيه اصطر) بقلب التاء طاء وإظهارها (لأن الصاد من) الحروف (المستعلية المطبقة) بكسر الباء. الحروف تنقسم إلى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هي التي ينطبق على مخرجه الحنك أى متى اعتمد اللسان على مخرج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه الحنك الأعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء والظاء. وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة أن يفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهي ماعدا الحروف الأربعة فيكون خمسة وعشرين حرفاً وسميت منفتحة لأنك لا تطبق بشئ منها لسانك فترفعه إلى الحنك وأيضاً تنقسم الحروف باعتبار آخر إلى مستعالية ومنخفضة والمستعالية ما يرتفع اللسان إلى الحنك أطبق أو لم تطبق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين المعجمة تان والقاف وغير عنها المصنف بقوله (وحروفها صضطظ خحق) فيكون المستعالية أهم من المطبقة فكل مطبقة مستعالية بدون العكس ولذلك قال (الأربعة الأولى) منها

(مستعلية ومطبقة والثلاثة الأخيرة) وهي الحاء والغين والقاف (مستعلية فقط) وإنما سميت بذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السبعة فتكون اثنين وعشرين حرفاً ومعنى الانخفاض فيها يفهم مما ذكر في الاستعلاء فهي ما لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لأن اللسان لا يعلو بهن وقوله (والتاء من المنخفضة) عطف على قوله لأن الصاد من المستعلية. [قاعدة] إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوباً طاء مهملة كما تقلب إذا وقعت بعد الدال والذال والزاي دالاً المهملة كما مر وذلك لما بين حروف الأطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفاً من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة في الأطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا لما مر من أن التاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها أربع. أحدها ما يكون فاء الفعل صاداً. وثانيها ما يكون فاء الفعل ضاداً نحو اضرب. وثالثها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اطلب. ورابعها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اظلم وسبأني (٩٣) تفصيلها وإذا تقرر عندك هذه

القاعدة فتقول إن اصطر
من الصورة الأولى لأن
أصله اصتبر (فجعل التاء
طاء لمباعدة بينهما) لأن
الصاد من المستعلية المطبقة
والتاء من المنخفضة
وبينهما مباعدة وتضاد
والجمع بين المتضادين ثقيل
فوجب إبدال التاء إلى حرف
من مخرجها يوافق الصاد في
الأطباق وهو الطاء فجعل
التاء طاء وإليه أشار بقوله
(وقرب التاء من الطاء في
الخروج فصار اصطر كما في
ست أصله سدس) لأن
تصغيره سدس (فجعل
السين) الأخيرة أولاً
(والدال) أيضاً ثانياً تاء
لقرب السين من التاء
في المهموسية (وقيل لما
بينهما من التقارب في
الخروج لأن السين من

وهي الصاد والطاء والضاد والظاء (مستعلية مطبقة) أما استعلاء هاء الفار فتأخر اللسان بها إلى الحنك وأما إطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فظهر مما ذكرنا أن الاسمين المذكورين مجازان لأن المستعلية والمطبقة في الحقيقة إنما هو اللسان فعنه مستعمل عند اللسان ومثل هذا الافتقار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك (والثلاثة الأخيرة) أي الحاء والغين والقاف (مستعلية فقط) أي بدون الأطباق فلا يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الأطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص (والتاء) عطف على الصاد (من المنخفضة) وهي ما لا يستعلي بها اللسان إلى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز أيضاً وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله (فجعل التاء طاء) حاصل المعنيين أحدهما لم يبق التاء على حالها وثانيها قلبت الطاء تاء كما أن قوله يجوز فيه اصطر حاصل لهما. كما أشرنا إليه ثمه فقوله (لمباعدة بينهما) أي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة ولأن التاء حرف شديد والصاد رخو فيعم الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الأول (وقرب التاء من الطاء في الخروج) علة للمعنى الثاني وقد عرفت أن البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبو التاء حرفاً يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصداً لازالة تعسر النطق (فصار اصطر) وإنما لم يعد اللام في المعطوف هناك كما أفاده في بحث ادان لقرب المعطوف عليه هناك (كما في ست أصله سدس) بدليل سدس وأسداس (فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية) لقرب (التاء من الدال في الخروج) والشدة هذا تشبيه في قلب حرف لمباعدة بين القلوب وما يقارنه من وجه ولقاربة بينه وبين المقلوب إليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلا زالة هذه المباعدة لم تترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما في الخمس ولم تترك الدال أيضاً على حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكّر المباعدة في المشبه به أي سدس اعتماداً على فهم المتعلم مع أن المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما في الخروج (ثم أدغم) التاء في التاء (فصار ست ثم يجوز لك الادغام في اصطر بجعل الطاء صاداً نظراً إلى اتحادها في الاستعلائية) أي في النسبة إلى الاستعلاء (نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد) في امتداد الصوت

الخروج التاسع من مخارج الفم والتاء في الخروج الثامن منها أيضاً كما مر فلا واسطة بينهما (و) قرب (التاء من الدال في الخروج) فاجتمع حرفان من جنس واحد (ثم أدغم) الأولى في الثانية (فصار ست) بتشديد التاء والتشبيه في جعل التاء دالاً يعني بجعل التاء في اصطر طاء لعلنا ذكرناها كما جعل الدال تاء في ست لتلك العلة وتفصيله أنه لما جعلت السين الأخيرة تاء لقربها من التاء في المهموسية واجتمع الدال والتاء وهما متضادان لأن الدال من المجهورات والتاء من المهموسية وبينهما تضاد فوجب قلب إحداها إلى حرف من مخرجها ليوافق الأخرى فقلبو الدال تاء وأدغموا الأولى في الثانية فصارت قوله (ثم يجوز لك الادغام) معطوف على قوله فصار اصطر أي بعد صيرورته اصطر يجوز لك الادغام فيه (بجعل الطاء صاداً) على خلاف القياس (نظراً إلى اتحادها في صفة الاستعلائية) وإن لم يتحد في الذات ولا في الخروج (نحو اصبروا) لكن (لا يجوز) لك (الادغام) فيه (بجعل الصاد طاء) على وفق القياس (لعظم الصاد) من الطاء في امتداد الصوت لأن الصاد من حروف الصنير والطاء ليس منها وقد مر أن حروف الصنير لا تدغم في غيرها

(أعني لا يقال اطرب) بتشديد الطاء (ويجوز البيان) فيه نحو اصطبر (لعدم الجنسية في الذات) من الصورة الثانية وهو ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة (نحو اضرب) لأن أصله اضرب وهو (مثل اصبر في) جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد (أعني يجوز اضرب) لأنه يجب قلب التاء طاء أو لا مذكر نافي القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظر إلى اتحادهما في الاستعلاء ثم أدمجت الضاد الأولى الأصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضرب (و) أيضا يجوز (اضطرب) بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا إلى عدم اتحادهما في الذات (و) لكن (لا يجوز اطرب) بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء أيضا وإدغام الأولى في الثانية وإن كان على رفق القياس (لزيادة صفة الضاد) لأن الضاد من عروف الصفيير وقد مر أنها لا تدغم في غيرها قال بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطرب لا تمتنع إدغام الضاد في الطاء لأنك لو فعلت ذلك لسايت الضاد نفسها بإدغامك إياها في الطاء (و) من الصورة الثالثة وهو ما يكون فاء الفعل طاء (نحو اطرب) لأن أصله اطرب فقلب التاء طاء فحينئذ (لا يجوز فيه) شيء من الوجوه الثلاثة (إلا) وجوه واحد وهو (الإدغام) أي إدغام الأول في الثاني فقط على وفق القياس (لا اجتماع الحرفين من جنس واحد) أحدهما الطاء المهملة الأصلية وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء (بعد قلب تاء الافتعال طاء) لمباعدة بينهما في الصفة (٩٤) لأن التاء من المنخفضة والطاء من المستعالية المطبقة فيكون بينهما تضاد تارة فوجب قلب التاء

إلى حرف من مخرجه ليوافق الطاء الذي قبله فقلب طاء (لقرب التاء من الطاء في المخرج) كما بينا في القاعدة والإدغام فيما هذا شأنه واجب فلا يجوز اطلب واطلب بالبيان (و) من الصورة الرابعة وهو ما يكون فاء افتعال طاء معجمة (نحو اظم) لأن أصله اظم فقلب التاء طاء للمعجمة المذكورة في القاعدة فصار اظم فحينئذ (يجوز فيه الإدغام) جعل الطاء طاء لمباعدة بين الطاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج (بجعل الطاء طاء والطاء طاء لمساواة بينهما في العظم) الصوري (ويجوز البيان) بعد قلب التاء طاء (لعدم الجنسية) بين الطاء والطاء (في الذات مثل اظم) بالمعجمة (واظم) بالعين المعجمة (واظم) بالبيان (و) نحو اتعد أصله أو تعد لأنه من وعد من باب ضرب (فجعل الواو تاء) لمناسبة الجوار ولكونه واقعا في كلامهم كثير نحو تراث وأدغم التاء في التاء وجوبا (لأنه) أي الشأن (إن لم يجعل) الواو (تاء) بأن لم يراع تلك المناسبة (يصير ياء لكثرة ما قبلها فيلزم حينئذ) أي حين صارت ياء (كون الفعل مرة يائيا) في الماضي (نحو ابتعد مرة) أخرى (واويا) في المضارع (نحو يوتعد) وهو غير جائز وأنت خير بأن الاختلاف الذي لا يجوز إنما هو الاختلاف الأصلي وأما الاختلاف بسبب القلب إذا وجد سببه فغير محذور كقول ويغزو لأنهم لما أمكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض أيضا قوله (أو يلزم توالي الكسرات) كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر أن يقول ويلزم بالواو إذا لاتعاند بين العلتين إلا أنه

طاء) أي بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كما قيل في اصطلاح اصليح (لمساواة بينهما في العظم) وفي الصفة أيضا لأنهما من أشار المستعالية المطبقة (ويجوز البيان) أي إظهار كل من الطاء والطاء (لعدم الجنسية) بينهما (في الذات) وهو اختيار ابن جنى مثال الأول (مثل اظم) بتشديد الطاء المهمة (و) مثال الثاني (اظم) بتشديد الطاء المعجمة (و) مثال الثالث (اظم) بتقديم المعجمة وعلى هذه الوجوه الثلاثة ينشدون بيت زهير * ويظلم أحيانا فيظلم * قوله (ونحو اتعد) مبتدأ خبره محذوف وهو أصله أو تعد فحذف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام ونحو اتعد أصله أو تعد (فجعل الواو تاء) بنقطتين من فوق وجوبا (لأنه إن لم يجعل) الواو (تاء يصير ياء) بنقطتين من تحت (لكثرة ما قبلها) وسكونها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا) كما في الماضي (نحو ابتعد مرة أو ياء) كما في المضارع (نحو يوتعد لعدم موجب القلب) أي لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع وهو انكسار ما قبلها قوله (أو يلزم توالي الكسرات) عطف على قوله فيلزم أو وههنا بمعنى الواو أي لولم يجعل الواو تاء يصير ياء لما مر فيلزم ما مر ويلزم أيضا توالي الكسرات الثلاث في الماضي والأربع في المصدر لأن الياء كسرتان فوجب قلبها تاء وإدغامها في تاء الافتعال ويقال اتعد وتعبت التاء لأنهم قلبوها إياها كثيرا مؤاخا بينهما مثل تجاه وتراث وتحمة في وجه ووراث ووخة وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون اتعد ياتعد فهو مؤتعد بالهمزة وأعرب قوله :

(ونحو اتسر فجعل الياء تاء) كإعراب قوله ونحو اتعد فجعل الواو تاء وحاصل معناه أنه إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء تقلب تاء ويدغم في تاء الافتعال كبناهم الافتعال من اتسر وإنما فعلوا ذلك (فرار من توالي الكسرات) الثلاث في الماضي والأربعة في المصدر لأن الياء كسرتان ولما قبلوها تاء أدغموها في تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر أي لعب بالقمار ولما توجه أن يقال إن قولكم إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء ويدغم في تاء الافتعال فراراً من توالي الكسرات منقوض بمثل ابتكل لأن الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب وزيدغم أجاب بقوله (ولم يدغم) الياء قبلها تاء وأن لزوم توالي الكسرات (في) مثل (ابتكل) أي في الافتعال الذي بنى من مهموز الفاء نحو ايتمر من الأمر وايتكل من الأكل أصله ائتكل بهمز تن قبلت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في إيمان (لأن الياء ليست بلازمة) أي ثابتة في جميع تصرفاتها (يعني تصير) تلك الياء (همزة إذا جعلته) أي ابتكل (ثلاثياً) وقلت أكل أو وصلته وقلت وائتكل ومن شرط الادغام أن يكون الحرفان لازمين (ومن ثم) أي ومن أجل أن شرط الادغام (٩٥) أن يكونا ثابتين (لا يدغم حي في بعض اللغات) مع أنه

اجتمع حرفان من جنس واحد لا نعدم شرط الادغام فيه لأن الياء الأخيرة غير لازمة كما مر قوله (وإدغام اتخذ شاذ) عطف على قوله ولا يدغم حي عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف لفوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذاً ان اتخذ افتعال بنى من مهموز التاء لأنه من الأخذ كما بنى ايتمر من الأمر وايتكل من الأكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما في ائتكل وإذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المتقلبة منه غير لازمة أيضاً فيعدم شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه شاذاً وقد مر تفصيله . ولما فرغ من بيان

أشار إلى استقلال كل منها في التعليل (ونحو اتسر) أصله ايتسر لأنه من يسر من باب حسن إن كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب إن كان من اليسر (فجعل الياء تاء) لمناسبة الجواز ووقوعه في كلامهم كما سيحى إن شاء الله تعالى (فرار من توالي الكسرات) خصوصاً في المصدر أي الايتسار (ولم يدغم) أي لم يقع الادغام (في مثل ابتكل) بقلب الياء تاء كما في ايتسر (لأن الياء) في ابتكل (ليست بلازمة) يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم (يعني تصير) أي تلك الياء (همزة إذا جعلته) أي ابتكل (ثلاثياً نحو أكل) لأن أصله وكل لأنه من أكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (ومن ثم) أي ومن أجل أن لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام (لا يدغم حي في بعض اللغات) لأن الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيو وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله (وإدغام اتخذ شاذ) عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى أي ومن أجل أن اللزوم شرط في الادغام شاذ إدغام اتخذ إذا كان أصله ائتخذ وقلب الهمزة ياء ثم قلبت الياء والقياس أن لا تقلب إذا الياء غير لازمة لأنه يصير همزة إذا جعلته ثلاثياً نحو أخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تنتمته ومن ثم قيل في توجيهه قلتم إن الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتخذ غير لازمة مع أنها قد أدغمت فأجاب بأنه شاذ فلا تكرر (ويجوز الادغام إذا وقع بعد تاء الافتعال) ما يقارنها حرف (من حروف تدرج سصوص ظط) بقلب تاء الافتعال إلى هذه الحروف لمقاربتها لها في الخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفاتها فأورد على تركيب ذكر الحروف أمثلها قائلاً (نحو يقتل) أصله يقتل أدغم أول المثلين بعد نقل حركته إلى ما قبله في الآخر وإنما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لأن التاء الأولى في حكم المنفصل من الثانية لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير أنعمت في عدم لزوم التاء بعده وإذا لم يجب في اقتتل ففي غيره أولى (ويبدل) أصله يتبدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال في الدال (ويعذر) أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الدال في الدال

الحروف الأربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية إدغامها في تاء الافتعال شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية إدغام تاء الافتعال فيها فقال (ويجوز الادغام) أي إدغام تاء الافتعال فيما بعده (إذا وقع بعد تاء الافتعال) حرف (من حروف تدرج سصوص ظط) أي إذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عين الكلمة وبنيت منها افتعلاً لا يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها لجعل التاء من جنسها والبيان وإن اجتمع مع مثلاً (نحو يقتل) من قتل أصله يقتل وإنما مثل بالمستقبل في هذا الباب ومثل بالماضي في الباب المتقدم لأن الادغام في الماضي في هذا الباب غير متفق عليه كما سيحى بخلاف الباب المتقدم وإنما جاز الادغام والبيان في مثل اقتتل يقتل وإن كان القياس يقتضي وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما في مدمد لأن تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مدود قد أشار المازني إلى هذا التمرق وقال إنما جاز الادغام في اقتتل ووجب في شدو مد لأن كل واحد من الدالين في شدو مد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فإنه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء فلا يلزم أن وإذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الأولى (ويبدل) أصله يتبدل أي يشرع (ويعذر) أصله يعتذر من العذر .

(وينزع) أصله ينزع (ويبسم) أصله يبسم (ويقسم) أصله يقسم (ويخصم) أصله يختصم (ويفضل) أصله يفتضل من الفضل (وينظر) أصله ينتظر (يرطم) أصله يرطم قوله (ولكن لا يجوز في إدغامهن) استثناء من قوله ويجوز الادغام أى يجوز الادغام وتركه في هذه الأمثلة لكن إذا ادغم لا يجوز فيها (إلا الادغام يجعل التاء مثل العين) أى بقلب تاء الافتعال إلى ما بعدها للتجانس إذ لم يكن عين الكلمة تاء وإنما لم يجر جعل العين مثل التاء (لضعف استدعاء) المقدم الذي هو التاء (المؤخر) الذي هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر أن يقتضى جعله مثل نفسه بقلبه إليه وإنما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة لأن التاء زائدة والعين أصلية والأصل قوى والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء يصير القوى ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا يصير الضعيف قويا وهو قوى وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلًا هذا إذ كان الاستدعاء مصدرًا معلوماً مضافاً إلى مفعوله (٩٦) وذكر الفاعل متروك ويجوز أن يكون مصدرًا مجهولاً مضافاً إلى

ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم (وعند بعض الصرفين لا يجوز هذا الادغام) أى إدغام تاء الافتعال في هذه الحروف (في الماضي حتى لا يلتبس) ماضى باب الافتعال (بماضى) باب (التفعيل) وذلك (لأن) الشأن (عندهم) أى عند من لا يجوز الادغام (ينقل حركة التاء) أى تاء الافتعال (إلى ما قبلها) على تقدير الادغام (ويحذف) الهمزة (المحتللة) للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلاً إذا قصد الادغام في اقتتل نقلت فتحة التاء إلى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الأولى في الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال فهذا الالتباس

(وينزع) أصله ينزع من النزع قلبت التاء دالاً زايًا ثم أدغمت الزاي في الزاي (ويبسم) أصله يتبسم من البسم قلبت التاء سيناً ثم أدغم السين في السين (ويخصم) أصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاءً ثم قلبت التاء صاداً ثم أدغم الصاد (وينضل) أصله ينضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاءً ثم أدغم الطاء ضاداً ثم أدغم الضاد (ويطم) أصله يطم من اللطم قلبت التاء طاءً ثم أدغم الطاء في الطاء (وينظر) أصله ينتظر قلبت التاء طاءً ثم أدغم الطاء في الطاء (ولكن لا يجوز في إدغامهن) أى الأمثلة المذكورة (إلا الادغام يجعل التاء مثل العين) وقوله (لضعف استدعاء المؤخر) مطلقاً من إضافة المصدر إلى المفعول وترك الفاعل أى لضعف استدعاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الأصل الذي هو العين مع أن قياس الادغام أن تقلب الأول حرفاً من جنس الثاني لأن الأول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي أن تبقى الثاني على لفظه وأن الأول ساكن والساكن أولى بالتغيير لا إذا عارض عارض منع عن هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال إذا وقع بعد حروف تنددز سشيص ضبط من كونها أصابية أو زائدة في الصفة (وعند بعض الصرفين لا ينجى هذا الادغام في الماضي) أى في ماضى هذه الأمثلة (حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لأن) الشأن (عندهم) أى عند هؤلاء البعض من الصرفين لو قصد هذا الادغام (تنقل حركة التاء إلى ما قبلها وتحذف) الهمزة (المحتللة) فيصير في اختصم مثلاً خصم فلا يعرف أنه من الافتعال أو من التفعيل وعند بعضهم ينجى الادغام في الماضي أيضاً فيقتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع وأشار إلى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي (وعند بعضهم ينجى بكسر الفاء نحو خصم أصله اختصم لأن) الشأن (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) بعد حذف حركة التاء من غير نقلها إلى ما قبلها وحذف الحتابة ولا التباس حينئذ (وعند بعضهم ينجى) الماضي المدغم (بالمحتللة نحو اخصم) بكسر الخاء (نظراً إلى سكون أصله) أى أصل الخاء في اختصم وإلى أن الحركة العارضة في حكم العدم فيحتاج إلى المحتللة لا مكان الابتداء ولا التباس أيضاً وأما في خصم بعد فتح الخاء فلم ينجى اخصم بالحتابة لأن حركة الخاء أعنى الفتحة وإن كانت عارضة إلا أنها حركة أحد حروف الكلمة فكأنها غير عارضة فلا يحتاج إلى المحتللة بخلاف كسرة الخاء في خصم فانها من خارج

لم يدغم وقس عليه ما عاده وبعضهم جوز الادغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديرى (وعند بعضهم) يجوز فهمي الادغام لأن طريق الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء إلى ما قبلها حتى يلزم الالتباس بل ما بينه بقوله (ينجى) أى الماضي (بكسر الفاء نحو خصم) وقتل بكسر الخاء والقاف (لأن) الشأن (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) يعنى إذا قصد الادغام في الماضي من هذا الباب أسكنت تاء الافتعال فاللقى ساكنان لأن فاء الكلمة ساكنة أيضاً والأصل في التقاء الساكنين أن تحرك الأول منهما بالكسر ولا يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم إجحاف الكلمة فحركات الأولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلاً إذا قصد الادغام في اقتتل أسكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء في التاء فصارت بفتح القاف وتشديد التاء وتشديد التاء وقس عليه ما عاده (وعند بعضهم ينجى) الماضي (بالمهمزة المحتللة نحو اخصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الأصل وفتحها بنقل حركة التاء إليها وفتح الصاد وتشديد ها ولا التباس فيه أيضاً فيجوز الادغام وإنما ينجى الماضي بالهمزة (نظراً إلى سكون أصله) أى سكون الخاء

والأصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة (و) مع إثبات الهمزة (يجوز في مستقبله) أي مستقبل الخصم وأخواله (كسر التاء وفتحها) معاً أما الكسر فبفتحها على الأصل وأما الفتح فينقل حركة التاء إليها (كما) يجوز كسرها وفتحها معاً (في الماضي نحو تخضم) بكسر الخاء وفتحها أصله يخضم فأسكنت التاء لئلا يمكن الإدغام فالتقي ساكنان الخاء والتاء فحركات الخاء بالكسر على الأصل أو نقل فتحه التاء إليها ثم قلبت التاء صاداً وأدغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه (و) يجوز (في فاعله) أي في اسم الفاعل من هذا الباب (ضم الفاء للاتباع) أي لا تبايع حركة التاء لحركة الميم (مع جواز فتحها وكسرها) لما ذكرنا في المستقبل (نحو تخضمون) بالحركات الثلاث في الخاء (ويجيء مصدره) أي مصدره اختصم (خصاماً بكسر الخاء) لا غير أصله اختصما (لا لتقاء الساكنين) وتحريك أولها بالكسر على الأصل يعني إذا قصد الإدغام في الاختصام أسكنت التاء لئلا يمكن الإدغام فالتقي ساكنان الخاء والتاء وحرك الخاء بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء في الصاد فصار خصاماً بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديد هاء هذا (٩٧) هو المذهب الثاني (أو لنقل كسرة

التاء إلى الخاء) وحذف الهمزة للاستغناء وإدغام التاء في الصاد كما هو المذهب الأول (ويجيء) مصدره (أخصاماً) بالهمزة المختلطة وكسر الخاء (اعتباراً لسكون الأصل) أي لم يحذف الهمزة بتحريك الخاء وإن أمكن النطق بها اعتباراً لسكون الخاء في الأصل وعروض حركتها ولم يجز في أخصاماً فتح الخاء على كلا المذهبين وهو ظاهر لمن له أدنى دراية (وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (باجتلاب الهمزة) لئلا يمكن الابتداء بها إذا لو أدغم التاء فيما بعدها وجب إسكانها لئلا يمكن الإدغام فتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب

فهي عارضة قطعاً وكذلك جاز أخصاماً بفتح الخاء مع المختلطة لأنها حركة اتباع فهي عارضة (ويجوز في مستقبله) أي مستقبل الخصم مدغماً (كسر التاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو تخضم) فإن من قال في الماضي خصم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخضم بفتحها أيضاً ومن قال خصم أو تخضم بكسر الخاء المختلطة أو غيرها يقول في مستقبله يخضم بكسر الخاء أيضاً (و) يجوز (في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع) أي لا تبايع الميم في الضم (مع فتحها) عند من فتحها في الماضي (و) مع (كسرها) عند من كسرها فيه (نحو تخضمون) بحركات الخاء (ويجيء مصدره) أي اخصم مدغماً (أخصاماً) بكسر الخاء أصله اختصاماً لا لتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء (أو لنقل كسر التاء إلى الخاء ويجيء) مصدره (أخصاماً بفتح الخاء) إذا اعتبر حركة الصاد المدغم فيها أو اتبعت حركة الخاء حركتها وإنما قال إن اعتبر إشارة إلى أن الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف تخضمون (ويجيء) مصدره (أخصاماً) بالمختلطة بكسر الخاء وفتحها (اعتباراً لسكون الأصل) كما ذكرنا في اخصم هذا على تقدير فتحها للحنة أو للاتباع وعلى تقدير كسرها لا لتقاء الساكنين لأن الحركة حينئذ عارضة فكأنها في حكم الساكن فيحتاج إلى المختلطة وأما على تقدير أن كسرتها منقولة من التاء فلا احتياج إلى المختلطة كما ذكرنا في اخصم (ويدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (لا اجتلاب الهمزة) إذا كان ما بعدها ما يقار بها من حروف تشدد سبب طظ وإتمام يذكر هذا القيد أعني ما يقار بها لظهور أن تعلم وتقاتل لا يصح إدغامه (كما في باب الافتعال) من إدغام تائه فيما بعدها من حروف تشدد سبب طظ لمقاربتها في الخارج ومباعدتها ههنا في الصفات (نحو اظهر) بتشديد الطاء والهاء (أصله تطهر) قلبت التاء طاء وأدغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء (وإنما نقل) بتشديد التاء أصله تناقل قلبت التاء ثاء ثم أدغم التاء في التاء ثم اجتلبت الهمزة وادار وظهر وادل واقتل واصدق وازين واسمع واضرع وفي غير الضاد تقلب التاء ابتداء إلى ما يجاورها إما لاتحاد المخرج أو لقربه وأما في الضاد فلي بعده قلبت التاء طاء إذا لا اتحاد ولا قرب كما سبق

(٩٣ - مراح الأرواح) همزة الوصل (كما) مر (في باب الافتعال) أي كما يجوز إدغام تاء الافتعال فيما بعده إذا كان ما بعده حرفاً من حروف تشدد سبب ضبط يجعل تاء مثل ما بعده من العين كذلك يجوز إدغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعده إذا كان ما بعده تاء أو حرفاً من هذه الحروف التسعة سوى الضاد يجعل التاء مثل ما بعده من الفاء قال ابن الحاجب وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء والذال والظاء والذال والتاء والتاء والصاد والزاى والسين وإذا تقرر ذلك فلا يلتفت إلى ما ذهب إليه شارحون من أنه إذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف تشدد سبب ضبط وهو أحد عشر حرفاً هذا لو ادغموا التاء في الحروف التسعة للدلالة على المبالغة من غير لبس لعلم السامع بأصله (نحو اظهر) بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديد هاء (أصله تطهر) بتشديد الهاء فأسكنت التاء ثم أدغم التاء بعد قلبه طاء فاجتلبت الهمزة فصار اظهر وكذلك ازين واذكر اذروا وابعبر واصبر واطهر واسمع واضرب أصلها تزين وتذكر وتذكر وتبع وتبصر وتظهر وتسمع وتضرب (وإنما نقل) بكسر الهمزة وتشديد التاء (أصله تناقل) قلبت التاء ثاء وأدغمت واجتلبت همزة الوصل فصار تناقل وكذلك ابايع وادخر واذا كروا زين واسمع واصبر واضرب واطهر أصلها تبايع وتداخر وتذاكر وتزبن وتسامع

وخصاً بر وتضارب وتظاهر (ولا تدغم) تاء الاستفعال فيما بعده وإن كان من تلك الحروف التسعة التي جاز إدغام التاء فيها لأن ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكناً أبداً ومن شرط الإدغام تحريك الحرف الثاني فيمتنع الإدغام فلا يدغم (في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقاً) ولا (في نحو استدان) لسكون الدال (تقدراً) لأن أصله استدين فنقلت فتحة الياء إلى الدال وقلبت ألفاً ومثله استطال أصله استطاول (ولكن يجوز حذف تائه) أي تاء استفعال (في بعض المواضع) تخفيفاً لا في كلها (نحو استطاع) أي بكسر الهمزة وإنما فسرنا به بقرينة مقابله بفتح الهمزة (يسطيع) بفتح الياء أصلهما استطاع يستطيع فحذفت التاء (كما مر في ظات) أي كما مر جواز حذف المثلثين للتخفيف عند امتناع الإدغام لسكون الثاني لأن التاء والطاء وإن لم يكونا من جنس واحد إلا أنهما لما اتحدا في الخرج كانا كأنهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع في الطاء مع بقاء صوت السين فيقال استطاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين ساكنين كذا قيل (وإذا قلت استطاع بفتح الهمزة يكون السين زائداً) على خلاف القياس (لأن أصله) حينئذ (أطاع) فلا يكون من باب الاستفعال (كالهاء) أي كزيادة الهاء على خلاف القياس (في أهراق) لأن أصله أراق هذا ما ذهب إليه سيويه فيكون مضارعه حينئذ (٩٨) يستطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين عنده إذ ليس

يغيد معنى وذكر أبو البقاء أنهم زادوا السين ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصلهما أطوع يطوع . وحاصل ما ذكره المصنف أنه لو فتح ألف استطاع تعين كونه من باب الأفعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيويه وقال الفراء أصلها استطاع فحذفت التاء وفتحت الهمزة فليس زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فضارعه يستطيع بفتح الياء

[الباب الثالث في المهموز]

لم يعرفه إلا لتفهامه من تعريف الصحيح أولاً لأن الاسم اللغوي يغني عنه وإنما قدمه على المعتلات لأن الهمزة حرف صحيح لأنه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة في إطار ادالالزم في كثير من الأبواب (ولا يقال له صحيح) مع أن الهمزة حرف صحيح لما مر (لصيرورة همزته) أي همزة المهموز (حرف علة في التايين) أي في إزاله التشديد كما من وأومن وإيماناً (وهو يجيء على ثلاثة أضرب مهموز الفاء نحو أخذ) ويسمى القطع أيضاً لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (و) مهموز (العين نحو سأل) ويسمى اللين أيضاً لأن اللين في اللغة جعل الكلمة ذات همزة (و) مهموز (اللام نحو قرأ) ويسمى المهموز أيضاً وذلك ظاهر (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) في جميع الأحكام (إلا في حكم) أنها قد تخفف (إذا لم يكن مبتدأ بها كما

[الباب الثالث من الأبواب السبعة : (في) بيان (المهموز)]

يحيى قدمه على المعتلات لأن الهمزة حرف صحيح في ذاته لكنها قد تخفف وتخذف في غير الأول (ولا يقال له) أي للمهموز (صحيح) وإن كان حرفه حرفاً صحيحاً (لصيرورة همزته حرف علة في التايين) كما من وأومن وإيماناً ولذلك يقال له الملحق بالمعتل (وهو) أي المهموز (يحيى على ثلاثة أضرب) أحدها (مهموز الفاء نحو أخذ) الثاني مهموز (العين نحو سأل) الثالث مهموز (اللام نحو قرأ) هذا حصر عقلي إن اعتبر وجود همزة واحدة في كلمة ثلاثية وإلا فبناء على الغالب إذ يجيء من الرابع ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأولاً (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) في تحمل الحركات (إلا أنها قد تخفف) لأنها حروف ثقيل إذ يخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الخلق فهو شبيه بالهوى المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قریش روى عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه أنه قال : نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبي ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه الصلاة والسلام ما همزتها وخففها آخرون وهو تميم وقيس والتخفيف هو الأصل قياساً على سائر الحروف الصحيحة فتخفف عند الأولين .

(بالقلب) حروف اللين (وجعلها بين بين أي بين مخزجها وبين مخزج الحرف الذي منه حركتها) فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخزج الهمزة وبين مخزج الألف وإن كانت مكسورة جعلت بين مخزج الهمزة وبين مخزج الياء وإن كانت مضمومة جعلت بين مخزج الهمزة وبين مخزج الواو وهذا هو بين بين المشهور (وقد تجعل الهمزة بين مخزجها وبين مخزج الحرف الذي منه حركتها ما قبلها) وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً فلا يقع في أول الكلمة قوله (والحذف) مجرور معطوف على قوله بالقلب أو جعلها بين بين على اختلاف المذهبين قبل الأصل في تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض (الأول) وهو القلب (يكون إذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركة ما قبلها) سواء كان في كلمة أو في كلمتين حينئذ (تقلب) الهمزة (بشيء) أي بحرف (يوافق) ذلك الشيء (حركة ما قبلها) أي ما قبل الهمزة (٩٩) (لين عريكة الساكن) أي طبيعته

(واستدعاء ما قبلها) قلبها

فإن كانت حركة ما قبل الهمزة

فتح قلبت ألفاً (نحو راس)

أصله رأس بالهمزة الساكنة

ثم قلبت ألفاً (و) إن كانت

حركة ما قبلها ضمة قلبت واوا

نحو (لوم) أصله لؤم بالهمزة

الساكنة (و) إن كانت

كسرة قلبت ياء نحو (بير)

أصله بئر بالهمزة الساكنة

وهذه الأمثلة للهمزة

الساكنة التي في كلمة واحدة

مع تحرك ما قبلها ومثال الهمزة

الساكنة التي في كلمتين مع

تحرك ما قبلها نحو إلى

لهذا تناو الذي تمن ويقولون

في الأصل في الأول أن يقال

إلى الهدى ويقال إيتنا بقلب

الهمزة ياء لسكونها وانكسار

ما قبلها لأن أصله إيتنا

بهمزتين لأنه أمر من أتى

يأتي لكن لما سقطت ألف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان ألف الهدى والهمزة الساكنة التي من فاء الفعل فحذفت الألف

لكونه في آخر الكلمة والتغير بالآخر أولى وقبلها الدال مفتوحة فصار دأت من الهدى إيتنا بمنزلة قرأ رأس فقلبت الهمزة فيه ألفاً كان

قلبت همزة رأس وأما الذي اتتمن بهمزة ساكنة التي هي فاء أمن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضاً في

الدرج فالتقى ساكنان ياء الذي والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها في الطرف وقبلها الدال المكسورة فصار

ذئت من الذي أيتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء قلبها في بئر وأما من يقولون ذنى أصله ائذن لي بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهي فاء

إذن فسقطت همزة الوصل في الدرج وباشرت لام يقول المضمومة فصارت لؤذن من يقول ائذن لي بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة واو قلبها في

لؤم كذا حقق وكل ذلك أي قلبت الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها في كلمة كانت أو في كلمتين جائز لا واجب إذا كان ما قبل الهمزة غير

الهمزة وأما إذا كان ما قبلها همزة أيضاً وكانت في كلمة واحدة يجب قلبها نحو آمن وأؤمن إيماناً كما سيحىء (والثاني) وهو تخفيف

الهمزة بجعلها بين بين المشهور (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة و) كانت (متحركة ما قبلها)

يحيىء إن شاء الله تعالى (بالقلب وجعلها بين بين أي بين مخزجها وبين مخزج الحرف الذي منه حركتها) كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لأن العبر بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب إذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يحيىء إن شاء الله تعالى وفسره حتى لا يظن أن المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم إن همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع في أول الكلمة وأما وجه تخفيف الهمزة فلأنها حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياساً لها على سائر الحروف والأصل في التخفيف بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض إلا أن المصنف قلب لكون القلب بين بين (والحذف وهو ثلاثة طرق الأول) من طرق التخفيف أعنى القلب (يكون) ويتحقق (إذا كانت) الهمزة (ساكنة ومتحركة ما قبلها) وإنما تعين القلب في هذه الصورة إذا أريد تخفيفها إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لأنه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لأنه فرعه ولا يمكن الحذف لأنه لا يليق ما يدل عليه قوله (تقلب بشيء يوافق) حركة (ما قبلها) بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني إن كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب ألفاً لأن الألف يوافق الفتحة وإن كانت ضمة تقلب واوا وإن كانت كسرة تقلب ياء لأنهما يوافقانها (اللين عريكة الساكن) أي طبيعته لضبعفه (واستدعاء ما قبلها) أي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها إلى ما يجانس ويوافقه إذ لا شك أن كل حركة تستدعي أن يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو أشيعت لتولد منها ذلك الحرف (نحو راس) بالألف أصله رأس (ولوم) بالواو أصله لؤم (وبير) بالياء أصله بئر (والثاني) من تلك الطرق أعنى بين بين (يكون إذا كانت الهمزة متحركة) بأى حركة كانت (ومتحركة ما قبلها) بأى حركة كانت وإنما تعين بين بين إذ لا مجال للقلب لأن

الهمزة بجعلها بين بين المشهور (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة و) كانت (متحركة ما قبلها)

تم تثبيت الهمزة في هذه الوردية أي لم تحذف ولم تقلب بشئ إلا أنه ثبت كما هي (لقوة عربيتها) أي لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ما قبلها وأقسام ذلك تسعة لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ما قبلها إما مفتوح أو مكسور أو مضموم والحاصل ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة فإن كان الهمزة مفتوحة فما قبلها أيضا (نحو سأل) أو مكسور نحو مائة أو مضموم نحو مؤجل (و) إن كانت مضمومة فما قبلها إما مضموم نحو (لؤم) أو مفتوح نحو رؤف أو مكسور نحو مستهزئون وإن كانت مكسورة فما قبلها إما مكسور أيضا نحو مستهزئين (و) مضموم نحو (سئل) أو مفتوح نحو سئم والقياس في الصور التسع كلها أن تجعل بين بين لأن فيه تخفيفا للهمزة مع بقاء من آثارها ليكون دليلا على أن أصل الكلمة الهمزة لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين وأشار إليها بقوله (إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا (١٠٠) أو مضموما) فإن الهمزة حينئذ لم تجعل بين بين بل (تجعل واوا) إن كان

الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاول استدعاء حركة ما قبلها ولا الحذف إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها لأن ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فيتعين بين بين (ثم ثبت) أي بعد تركها وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الأحوال لا تطاول الحذف والقلب (لقوة عربيتها) أي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فأحوال الهمزة حينئذ مع أحوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (نحو سأل ولؤم) وسئم ورؤس وجؤن (وسئل) ومستهزئين وميئرو مستهزئون وفي هذه الأحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين (إلا إذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما) فإنها لا تثبت حينئذ بل (تجعل واوا) إن كان ما قبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) إن كان ما قبلها مكسورا (نحو مير) بكسر الميم وفتح الياء أصله مير بفتح الهمزة وهي جمع المتر وهي العداوة (وجون) بضم الجيم وفتح الواو أصله جؤن بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهو سلبية مستدرة مغشاة أو ما يكون مع العطارين وكذلك مائة ومؤجل وذلك لأن الفتح كالسكون في اللين أي في لين عربيتها (فتقلب) الهمزة بشئ في حال الفتح (كما) تقلب (في) حال (السكون) فإن قيل لم لا تقلب الهمزة (في) سؤال (ألفاوا) الحال أن همزته مفتوحة ضعيفة وما قبلها مفتوح أيضا (فلنا فتحها) صارت قوية بفتحة ما قبلها لأن الجنس يتقوى بالجنس

فلهذا لم تقلب ألفا. ولما توجه أن يقال إن هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك المرتع لأن ما قبل الهمزة المفتوحة لا مفتوحة مع أنها تقلب ألفا. أجاب بقوله (ونحو لا هناك المرتع شاذ) أصله لا هناك بفتح الهمزة فقلبت ألفا على خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رعت المشية أي أكلت ماشاءت هذا وقال المحققون إنما لم يجعل الهمزة بين بين في هاتين الصورتين لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الألف لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة أو الكسرة وهما لا يقعان قبل الألف فكذا لا يقعان قبل ما قرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لأنه فرعه. واعلم أن ما ذكره المصنف من استثناء الصورتين مذهب سيبويه ومختار عند المحققين أيضا. قال ابن الحاجب وحكي عن يونس جعلها بين بين في الضربين المستثنيتين أيضا والحق ما قاله سيبويه (والثالث) وهو تخفيف الهمزة بالحذف (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة و) كان (ساكنة ما قبلها و) حينئذ تحذف الهمزة جوازا (لكن تلين فيه أو لا) بجعلها ساكنة (للين عربيتها) في الجملة قبل ذلك التلين (بمجاورة الساكن) أي بسبب مجاورته الساكن (ثم تحذف) الهمزة

(لإجماع الساكنين ثم أعطى حركتها لما قبلها إذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءاً أصليتين أو مزيدتين لمعنى) من المعاني أى لا يكونان زائدتين لحرف المد أو ما يشبهه بل زائدتين لمعنى كالحاق والتأنيث وغيرهما وإنما فسرنا به بقريته مقابلته لقوله وإذا كان ياءاً أو واواً مدتين أو يشبه لمدة كياء التصغير جعلت مثل ما قبلها ثم أدغمت في آخره فهذه أقسام ثلاثة: القسم الأول ما يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن (نحو مسلة) بفتح السين واللام جميعاً (وملك) بفتح السين أيضاً (أصله مسئلة) بإثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكن فأسكن الهمزة ثم حذف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها إلى السين فصار مسلة (وملاًك) بإثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فأسكنت الهمزة ثم حذف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها إلى اللام فصار ملك (من الألوكة وهى الرسالة) قال الكسائى أصل ملك مألوك بتقديم الهمزة من الألوكة وهى الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملاًك (١٠٩) ثم تركت همزة لكثرة الاستعمال

فصار ملك وقوله (والأحمر) بإثبات الهمزة وسكون اللام على الأصل مبتدأ وخبره (يجوز فيه لحر) بفتح اللام وحذف الهمزة تن (لأن الألف) أى الهمزة الأولى إنما جىء (لأجل سكون اللام) وتعذر الابتداء به (وقد انعدم) سكون اللام بنقل حركة الهمزة الثانية إليها وحذفت لالتقاء الساكنين فأمكن الابتداء باللام فاستغنى عن الهمزة فبقى لحر وهو قليل (ويجوز فيه لحر) بإثبات همزة الوصل وإن انعدم سكون اللام (لطر وحركة اللام) وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة وهو الأكثر فعلى هذا الوجه يقال من لحر بفتح النون وفى لحر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكماً بخلاف

لأجماع للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب لما يوافقها ولا بين بين لأن الهمزة قريبة من الساكن فيلزم كما قال (لإجماع الساكنين) فتعين الحذف مع أنه أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها (ثم أعطى حركتها لما قبلها) إبقاء لأثرها وإنما لم يحدفوا الهمزة مع حركتها لأنه يؤدى ذلك إلى الاختلال بإسقاط حرف مع حركته مجازاً من غير حاجة تضطر إلى ذلك ووجدت في كلام بعض الأدباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المصنف وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المصنف (إذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءاً أصليتين) في كلمة الهمزة نحو شئ أصله شئ عوسو أصله سوسو لم يورد مثلهما اكتفاء بمسلة لأن الواو والياء إذا أسكنتا وانفتح ما قبلهما في حكم الحرف الصحيح أو اكتفاء بجبل وجوبه من حيث إن الواو والياء لما زيدا لمعنى فكأنهما أصليتان أو اكتفاء بابويوب ابتغى مرة فانه لما خففت في كلمتين في كلمة أولى وأما لحر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة (أو مزيدتين لمعنى) أى اللاحق فان نظرهم لما كان إلى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الإطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في خطية فانها للفاعلية والواو في مقرة فانها للمفعولية والياء في أقيس فانها للتصغير فليس معنى معتد به عندهم ولا يتناول لفظ المعنى عند الإطلاق ولهذا يقولون إنها زائدة ولم يعتدوا بكونها المعنى مع أنها زائدة لمعنى (نحو مسلة أصله مسئلة) لينت الهمزة بسلب حركتها أولاً ثم حذف ثم أعطى حركتها للسين الذى هو حرف صحيح في كلمة الهمزة (وملك أصله ملاًك) مشتق (من الألوكة وهى الرسالة) وإنما قال من الألوكة إشارة إلى أن الأصل ملاًك ملاًك فقد قدمت اللام فصار ملك فحذفت الهمزة كفاي مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملاًك وملاًكة والتاء لتأكيده الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما إذا كان في كلمة الهمزة بمسلة لإعلاماً بأن حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك (والأحمر) أصله لحر إذا خففت همزة على طريق تخفيفها فحركات لام التعريف اتجه لهم في الألف واللام طريقان أحدهما أنه (يجوز فيه لحر) بسلب حركة الهمزة وحذفها وإعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وهذا هو القياس (لأن الألف) أى همزة الوصل كانت (لأجل سكون اللام) وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة إليه (فانعدم الاحتياج) إليها (و) ثانيهما أنه (يجوز لحر) بإبقاء الهمزة (لطر وحركة اللام) فكان اللام ساكنة إذا لا اعتبار بالعرض كما في انخضم

الوجه الأول لإذيقال من لحر بإسكان النون وفى لحر بإثبات الياء لعدم التقاء الساكنين اعتباراً بالحركة العارضة . القسم الثانى ما يكون ما قبل الهمزة المفتوحة واواً أو ياءاً ساكنتين أصليتين وهو على ضربين أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى والمصنف لم يذكر للضرب الأول من هذا القسم مثلاً ونحن نذكره وهو نحو سوس بفتح السين وضم الواو وشئ بفتح السين وضم الياء أصلهما سوسو وسى بإثبات الهمزة وسكون ما قبلها فيهما فأسكنت الهمزة ثم حذف لالتقاء الساكنين فهما فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء أصليتين فصار سوسو وهى وأخر مثال الضرب الثانى لعله نذكرها لإن شاء الله تعالى . القسم الثالث ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واواً أو ياءاً ساكنتين زائدتين لمعنى وهو أيضاً ضربان أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى مثال الضرب الأول منه ما ذكره بقوله :

(وجيل) بفتح الجيم والياء جميعا والاصل جبال يثبت همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضيع والياء ههنا زائدة للحاق بجعفر لكنه بمنزلة الأصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقلت فتححتها إلى الياء فيصير جيل لا يقال إن الياء المتحركة إذا انفتحت ما قبلها قلبت ألفا فلم تقلب هذه الياء ألفا مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح لأننا نقول قال أبو علي إنما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفا لأن الهمزة إن كانت مبقاة من اللفظ فهي مبقاة في التقدير وحركة الياء عرضية في عدم فلذلك امتنعوا من قلبها ألفا (و) كذلك (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوابة يثبت همزة مفتوحة بعد واو ساكنة وهي القرية الواسعة والواو ههنا زائدة للحاق بجعفر أيضا لكنه بمنزلة الأصلية في تحمل الحركات فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتححتها إلى الواو فصارت حوبة هذا وقوله (وأبو يوب) مثال للضرب الثاني من القسم الثاني أي لما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى لأن أصله أبو أيوب يثبت همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصلي وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتححتها إلى الواو وقالوا أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وإنما أخر هذا المثال لمناسبة قوله (وابتغى مره) في أن الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى وهو مثال للضرب الثاني من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب أن أصل ابتغى أمره بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث والاستشهاد فيه أن الهمزة قلما تحركت وكانت قبلها الياء من يدة لمعنى التأنيث خففت بالحذف ونقلت فتححتها إلى الياء التي هي ضمير المؤنث وقيل ابتغى مرة بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلى الميم الساكنة أقول جاز أن يكون بالغين المعجمة أمر المؤنث من باب الافعال من ابتغى يبتغي فيكون أصله حينئذ ابتغى بالياء من بعد الغين أولاهما أصليتان الثانية زائدة للمؤنث فأسكنت (١٥٢) الياء الأصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما سيجي في ارمي بالياءين وإنما

(وجيل) أصله جأل فزيدت الياء للحاق بجعفر فصار جبال فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (وحوبة) أصله حأبة زيدت الواو للحاق بجعفر فصار حوابة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها (وأبو يوب) أصله أبو أيوب فيما كان الواو الأصلية في غير كلمة الهمزة (وابتغى مره) أصله ابتغى أمره فيما كان الأصل في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كأحد حروف الكلمة لما عرفت ولهذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة هذه الأشياء) أي الأمثلة الأربعة الأخيرة وهذا هو الظاهر أو في الواو والياء الأصليتين أو المزيديتين لمعنى وهذا هو الأولى لشمولها مثل شئ وسو (لقوتها) أي حروف العلة بأن كانت أصلية أو في حكمها (وطرو الحركة عليها) لأنها نقلت إليها من الهمزة فهي كالمعلوم (وإذا كان ما قبلها) أي الهمزة المتحركة (حرف لين) أي حرف لين ساكنا كان حال كونه (مزيدا) لغير الحلق (نظرا) إلى ذلك الحرف (فان كان ياء أو واو مدتين

خففوا الهمزة بالحذف في الأقسام الثلاثة لأن حذفها أبلغ للتخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن الذي قبلها وقد جاء في القسم الأول غير الحذف نحو مرارة وكأمة بألف خالصة أصلها مرارة وكأمة يثبت همزة مفتوحة فنقلت حركتها إلى الساكن

الذي قبلها فيكون متحركا بقيت الهمزة ساكنة فتدبروها ألفا كما في رأس وهو شاذ عند سيديوهو الكسائي والفرع يجوز أنه مطرد أو (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الأشياء) نحو جيل وحوبة وأبو يوب وابتغى مره (لقوتها) لكونها زائدة لمعنى مقصود فيكون كأنها أصلية (ولطرو الحركة عليها) هذا الكلام دفع لما يتوهم من أن حروف العلة لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسا على ماسياتي من نحو خطيئة (وإذا كان ما قبلها) أي ما قبل الهمزة (حرف لين) حال كونه (زائدا) لجرد المد نظر إلى ذلك الحرف (فاذا كان ياء أو واو مدتين) اعلم أن الواو والياء إن كانا متحركتين لا يسمى شيء منهما حرف المد ولا اللين لانتفاءهما عنهما حينئذ وهو ظاهر بل يسمى حرف علة وإن كانا ساكنين يسمى كل واحد منهما حرف لين أيضا لما فيهما من اللين حينئذ لاتساع نحر جهما لأنهما تخرجان في لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ إن كان حركة ما قبلهما من جنسهما بأن يكون ما قبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد أيضا لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع والإي وإن لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفاءهما حينئذ وأما الألف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد أبدا لا يكون إلا ساكنا ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فبالاعتبار الأول يسمى حرف لين وبالأعتبار الثاني يسمى حرف مد والحاصل أن الألف يكون حرف علة ومُدولِين أبدا والواو والياء تارة تكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين أيضا وتارة حرفي مد أيضا فحروف العلة أعم من حروف المد واللين وحروف اللين أعم من حروف المد فكل حرف مد حرف لين بدون العكس إذا علمت ذلك فنقول معنى قوله وإذا كان ما قبلها حرف لين مزيدا إذا كان ما قبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة لمعنى مقصود بل لجرد المد من غير تعرض إلى حركة ما قبلها ومعنى قوله فاذا كان واو أو ياء مدتين إذا كان ما قبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لجرد المد وما قبلها مكسورا أو واو ساكنة زائدة لجرد المد أيضا وما قبلها مضموما

(أو ما يشبه المدة كياء التصغير) ذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لجذر المد لأنها زمت السكون لزوم حرف المد فتى وقعت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة إليها وأدغمت قوله (جعلت) جواب إذا أى جعلت الهمزة المتحركة في الصور الثلاث المذكورة (مثل ما قبلها) فيجتمع مثلان (ثم أدغم) المثل الأول (في الآخر) أى في ثانيه الذى هو المتقلب من الهمزة وإنما خففوا الهمزة في هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحذف مع نقل حركتها إلى ما قبلها (لأن نقل الحركة إلى هذه الأشياء) يعنى الياء والواو والياء التصغير (يفضى) أى يؤدى (إلى تحميل الضعيف) أى إلى تحميل الحركة الحرف (الضعيف) وهو غير جائز وهذا الدليل لا يخلو عن ضعف إذا الحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة والأولى ما ذكره بعض المحققين من أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحركة واو أو ياء مدتين كان تخفيفها بقلبها حرفاً من جنس الساكن الزائد قبلها وادغامه فيها التعذر لبقاء حركتها على الياء والواو وحينئذ إذا كانتا مدتين مجردتين لا تقبلان الحركة يريد أن مدتهما تنافي تحريكهما إذا وحركت زالت المدة عنهما مع أنه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذى هو أولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وإنما لم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها (١٠٣) بين بين لأن في جعلها بين بين

تقريباً من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما يقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله (فيدغم) فعل مجهول وقوله (نحو خطية) بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام فاعله والأصل خطية بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت للمد والوزن فعيلة كصغيرة إلا أنهم أبدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمة الياء فاجتمع ياءان والأول منهما ساكن فأدغم في الثانى وقيل خطية (و) كذلك (مقروة) بالواو المشددة المفتوحة وأصله مقروة على وزن مفعولة فأبدلوا من الهمزة واو فاجتمع واوان أولهما ساكن

أو ما يشبه المدة كياء التصغير) فإن ياء التصغير تشابه المدة لأنها في مقابلة ألف التكسير نحو رجال (جعلت الهمزة مثل ما قبلها) جوازاً فإن كان ما قبلها ياء قلبت ياء وإن كان ما قبلها واو أو قلبت واو (ثم أدغم) الأول الذى هو ما قبلها (في الآخر) أى ثانياً ذلك الأول والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين وإنما تعين القلب ولم ينتقل حركتها إلى ما قبلها كما نقلت فيما لو كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واو أو ياء أصليتين أو مدتين لمعنى (لأن نقل الحركة عن الهمزة إلى هذه الأشياء) التى هي الواو والياء الزائدتان المدتان أو ما يشبه المدة (يفضى إلى تحميل الضعيف) أى إيقاع الحمل الذى هو الحركة وإن كانت عارضة (على الضعيف) الذى هو حروف اللين الزائدة لغير اللاحق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن أيضاً بجعلها بين بين لأن همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لأن ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على قاعدة جزئياتها فقال (فيدغم نحو خطية) أصله خطية لأن الياء فيه مددة زائدة (ومقروة) أصله مقروة لأن الواو فيه مددة زائدة (وأفيس) أصله أفيس تصغير أفوس جمع فأس لأن الياء فيه يشبه المد وكل ما كان هذا شأنه يقلب ويدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب وتدغم (فإن يلزم تحميل الضعيف أيضاً) أى كما في النقل (في الادغام وهو) أى ذلك الضعيف في الادغام (الياء الثانية) والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو في المثالين وفي النقل الياء الأولى والواو الأولى (قلنا الياء الثانية) وكذا الواو الثانية (أصاية) أى مبدلة من حرف أصلى (فلا تكون ضعيفة كياء جيل) أى كما لا تكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا إذا كان ما قبل الهمزة حرفاً صحيحاً أو واو أو ياء (وإن كان) ما قبلها (ألفاً جعل) الألف الذى هو الهمزة (بين بين) المشهور إذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وإنما تعين بين بين في هذه الصورة (لأن الألف لا تحمل الحركة) حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها (ولا) تقبل (الادغام) أيضاً حتى تقلب ألفاً ويدغم الألف في الألف فتعين بين بين

فأدغم في الثانى وقيل مقروة (وأفيس) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء وتشديد تصغير أفوس يفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل أكلب جمع كلب والأصل أفيس بإثبات همزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياءان أولهما ساكن فأدغم فيما بعده وقيل أفيس (فإن قيل يلزم تحميل الضعيف أيضاً) أى كما في النقل (في الادغام وهو الياء الثانية) وأنتم لم تجزوه (قلنا الياء الثانية أصاية) فلا تكون ضعيفة بخلاف الياء الأولى (كياء جيل) أى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة لأنها وإن كانت زائدة لسكنها لما زيدت لغرض اللاحق كانت كأنها أصلية في تحمل الحركة إذ قد سبق أن الغرض من اللاحق أن يعامل الكلمة الملاحقة معاملة المحق به في الأحكام اللفظية قوله (وإن كان ما قبلها ألفاً) عطف على قوله فإذا كان ياء أو واو أى وإن كان ما قبل الهمزة المتحركة ألفاً زائداً المجرد المد وقبله فتحة (جعل) الهمزة (بين بين) المشهور لا غير (لأن الألف لا تحمل الحركة) أى لا يقبلها لكونها مددة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة (والادغام) أى الألف لا يقبل الادغام أيضاً لأن الادغام يستلزم تحريك الثانى وذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف نحو قراءة وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساول وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء

(نحو سائل وقائل) وإنما لم يجز بين بين الغير المشهور لسكون ما قبلها . فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه . قلت سوغ ذلك أمر أن أحدهما خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء أو ثانيهما زيادة المد الذي فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردى . ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين المجتمعتين فقال (وإذا اجتمع الهمزتان) أى في كلمة (وكانت الأولى) منهما (مفتوحة والثانية ساكنة نقلت) الهمزة (الثانية ألفا) وجوبا مطردا (كما في أخذ) بوزن أفعل أصله أخذ همزتين أولاهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا لسكونها وافتتاح ما قبلها فقلبت (و) كذا (آدم) عليه السلام وهو أبو البشر أصله أعدم همزتين الأولى زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا فقلبت آدم ولا يجوز أن يقال الأولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الأول أنه يكثر زيادتها أولا وقلت حشوا والحمل على الأكثر أولى الثانى أنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كسائل فيجب أن يصرف فلما لم يصرف دل على أنه أفعل كأحمر (١٠٤) ومن هذا علم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل بفتح العين كخاتم بأن تكون الألف زائدة

(نحو سائل) في الهمزة الأصلية (وقائل) في المبدلة هذا إذا كانت الهمزة واحدة في كلمة (وإذا اجتمع الهمزتان) في كلمة وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية ألفا (على سبيل الوجوب للمجانسة) (نحو أخذ) للتفضيل أصله أخذ كأنصر (و آدم) للصفة المشبهة أصله أدم كأسمر فالزائدة هي الأولى بدليل النظر وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية ألفا وجوبا وبقاء الألف في لفظ أئمة بقوله (إلا في أئمة) فان أصلها أئمة جمع إمام كائنية جمع إناء اجتماع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بأن (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) على مقتضى القياس فصارت أئمة (كما جعلت) (في أخذ) وبعد ماتم أمر الاعلال فصد إلى الادغام فحذفت حركة الميم الأولى لعدم المحل لنقلها إذا ألف لا قبلها فأدغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الألف والميم المدغم ولم تحذف الألف للالتباس بأمة بضم الميم والتشديد وأمة بفتحها والتخفيف (ثم جعلت الألف ياء) متحركة بحركة من جنسها دفعا (لاجتماع الساكنين) ولم يجعل واوا لثقله فصارت أئمة بالياء وبعضهم قدم الادغام على الاعلال فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة ثم قبلوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها وهى الياء تخفيفها ولم يجعلوها بين بين إما لعروض حركتها وإما لأن فى ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين إلا أن ما ذكره المصنف أقرب إلى القياس (وعند الكوفيين لا تقلب) همزتها (بالألف حتى يلزم اجتماع الساكنين) بعد الادغام ولا يحتاج إلى قلبها ياء دفعا (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) المحققين والادغام (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز فلم لا يجوز فى أئمة) بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا إلى قلب الألف ياء (قلنا الألف فى أئمة) بعد القلب (ليست بمدة) لأن المدة هى الغير المقبولة من شيء أو المقبولة من واو أو ياء والألف فى أئمة ليست كذلك (كيف يكون اجتماع الساكنين فى حده) الاستفهام للانكار أى لا يوجد اجتماع الساكنين (وإذا كانت) أولى الهمزتين المحققين فى كلمة (مكسورة تقلب الثانية) الساكنة (ياء) لتناسب حركة ما قبلها (نحو أيسر) أصله ائسر من الأمر

غير منقلبة من الهمزة لأنه حينئذ يجب صرفه أيضا (إلا فى أئمة) بالياء الصريحة المكسورة جمع إمام كائنية جمع زمام والأصل أئمة بإثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الأولى وبين الميم فنقلوا أولها كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة ثم أدغموها فى الميم الثانية فصارت أئمة بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) نظرا إلى سكن أولها وافتتاح ما قبلها (كما فى أخذ) فاجتمع ساكنان (ثم جعلت) تلك الألف المنقلبة من الهمزة (ياء لاجتماع الساكنين) وهما الألف المنقلبة والميم المدخلة ثم حركت من

جنسها فصارت أئمة هذا مختار البصريين وإن كان مخالفا للقياس لأن قلب الألف ياء منع أن ما قبلها مفتوح ليس بقياس بل وإذا القياس أن يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع فى كتب القوم (وعند الكوفيين لا تقلب) الهمزة الثانية (بالألف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين) فى غير حده (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) وبل ادغام الميم (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز) وهو أن يكون الحرف الأول مدا والثانى مدغما (لم لا يجوز) اجتماع الساكنين (فى أئمة) مع أنه فى حده لأن الأول مد والثانى مدغم كما فى دابة (قلنا الألف) المنقلبة من الهمزة (فى أئمة ليست بمدة) لأن الألف إنما يكون مدة إذا كانت حرف علة وإنما تكون حرف علة إذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس كذلك لأنها منقلبة من الهمزة وإذا لم تكن الألف مدة (فكيف يكون) فى أئمة (اجتماع الساكنين فى حده) مع فوات شرطه قوله (وإذا كانت مكسورة) عطف على قوله وإن كانت الأولى مفتوحة يعنى إذا اجتمع الهمزتان وكانت الأولى منهما مكسورة والثانية ساكنة (تقلب) الهمزة الثانية (ياء) وجوبا مطردا لسكونها وانكسار ما قبلها (نحو أيسر) بكسر السين أصله ائسر همزتين أمر من أيسر يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت أيسر وكذا إيت أمر من أئى يأتى

(وإذا كانت) الهمزة الأولى (مضمومة) والثانية ساكنة (قلبت) الثانية (واوا) وجوبا مطردا أيضا لتناسب حركة ما قبلها (نحو أوثر) مجهول آخر الحديث بالمداي رواه أصله أوثر بهمن تين فقلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار أوثر وكذلك أو من مجهول آمن وإنما لم يجوز الجمع بين همزتين في كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما لأنهم يخفون في كلامهم الهمزة الواحدة في الأكثر وإذا اجتمعتا لزمت الثانية البدل لأن التلغظ بالثاني الساكن عسير كذا قيل فحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا اجتمع همزتان وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الأولى قوله (وأما كل ومرو خذ فشاذ) جواب لا يراد مقدر وتوجهه ظاهر والأصل أنه يقال أوكل وأومرو وأخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لأن ما ضمها أكل وأمر وأخذ فاذا أمرت منهما مجتمع همزتان إحداهما فاء الكلمة وهي ساكنة والثانية الهمزة المحتملة وهي مضمومة لأن كلاهما من الباب الأول فكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثانية بال حذف فبقى ما بعد الهمزة المحتملة متحركا فاستغنى عنها فحذفت أيضا فبقى كل وخذ ومرو هذا ما أراده المصنف لكن فيها تفصيل وهو أن مخالفة القياس في كل وخذ على سبيل الوجوب والالتزام وأما مرفساع فيه القياس أيضا كقوله تعالى « وأمر أهلك » والسرفيه أن (١٠٥) مر لما لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في

كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه ولم يقصر في قلة الاستعمال كما في باب أيسر حتى أثبتوها فيه أيضا بلا خلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الأمرين إثبات الهمزة جري على القياس وحذفها على خلاف القياس إلا أنهم إذا ابتدعوا به كان مر عندهم أفصح من أوثر لاستئصال الهمزتين وإذا وصلوه أي إذا ابتدعوا بغير قبله كان أوثر على الأصل أفصح من مر لأنهم إذا قالوا وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة

(وإذا كانت) أولاهما (مضمومة قلبت) الثانية الساكنة (واوا) للمناسبة (نحو أوثر) أصله أوثر من الأثر وهو الاختيار (وأما كل وخذ ومرفشاذ) لأن أصلها أكل وأخذ وأمر والقياس المذكور يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال أوكل وأخذ وأمر إلا أنهم حذفوا الهمزة الأصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الأولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الأولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة إلا أنه نظمها في سلك واحد نظر إلى اتحادها في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر (هذا) أي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققين بقلبها بنحس حركة الأولى منها (إذا كانت) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) كما ذكرنا من الأمثلة (وأما إذا كانتا في كلمتين) والأقسام اثنا عشر لإجماع لسكون الثانية لوقوعها في أول الكلمة وإلا فلا أقسام العقلية ستة عشر الأربعة من اثني عشر تكون إذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال وذلك يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ويدرو ومن تلقاء ولم يدرو والأربعة منها تكون إذا كانت مكسورة وقبلها الأربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ أبدا بعد الألفاظ الأربعة المذكورة والأربعة الأخرى منها تكون إذا كانت مضمومة وقبلها الأربعة ويتحقق ذلك بذكر أولئك بعد تلك الأربعة والتفصيل في التحقيق أنه (تخفف الثانية عند التحليل) لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وعند أبي عمرو تخفف الأولى لأن الاستئصال إنما حصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جائز لكن قدر أياناهم أبدلوا من أول المثليين حرف اللين في نحو دينار وديوان أصلهما دننار ودووان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لأن كون اجتماعهما عارضا هو أمر الثقل (نحو فقد جاء أشراطها) تخفيف الثانية بجعلها بين

(١٤ - مراح الأرواح) لأجل الدرج وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستقل كذا قالوا (هذا) أي هذا الذي ذكرناه من أنه إذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الأولى (إذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) (و) أما إذا كانتا في كلمتين بأن يكون أولاهما في آخر الكلمة وثانيتهما في أول كلمة أخرى ويكون الأقسام اثني عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ومن تلقاء ويدرو ولم يدرو أو مكسورة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أبدا بعدها ومضمومة وقبلها الأربعة يتحقق بذكر لفظ أولئك بعدها ففيها مذهب تخفيفها إما بفصل بينهما أو بلا فصل وتخفيف أحدهما ثم اختلفا في هذا المذهب الأخير فذهب سيبويه إلى أن أي الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف بهما واختار أبو عمرو تخفيف الأولى لأن الاستئصال إنما يحصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد أبدلوا أول المثليين حرف اللين في مثل دينار وديوان أصلهما دننار ودووان بالنون والواوين وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار التحليل خلاف ذلك وإليه أشار بقوله (تخفف الثانية عند التحليل) لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستئصال (نحو فقد جاء أشراطها) ثم أشار إلى المذهب الأول بقوله

(وعند أهل الحجاز تخفف) الهمزة تان (كلاهما) لأنه أوقى بمقصود التخفيف أما تخفيفهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما فلم يعد لزوم اجتماعهما إذ قد ينقل إحدى الكلمتين عن الأخرى ولم يذكره المصنف أما تخفيفهما مع فصل فقد ذكره بقوله (وعند بعض العرب تقحم) أى تدخل على صيغة المحول (بينهما) أى بين الهمزة تان (الألف للفصل) بين الهمزة تان (نحو) قول ذى الرمة * فياظبية أو عساء بين جلاجل • وبين النقا (أنت ظبية أم أم سالم) الوعاء الأرض اللينة وجلاجل بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمة ومة اسم ووضع ونقا اسم ووضع آخر وأم سالم اسم حبيته قال بعض المحققين إنهم درجوا على إثبات الهمزة تان فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ثلاث (١٠٦) ألفات وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعنى إفتحام الألف إلا في

(وعند أهل الحجاز تخفيف كلاهما) ذكر كلاهما باعتبار الألف لأن الثقل إنما لزم من اجتماعهما وتخصيص إحداهما بالتخفيف تحكم أوفى تخفيفهما جميعا وجهان أحدهما أن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو نفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة في جاء أحمد يجعل الأولى بين بين والثانية تقلب واو الآن الهمزة تان إذا اجتمعنا في كلمة واحدة ولم تكسر الثانية أو ما قبلها قلبت واو نحو أو آدم أصله أ آدم في جمع آدم وأو يدم تصغير آدم أصله أ يدم والثاني أن تخففهما على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء أحمد يجعلان بين بين لأن المفردة إذا كان ما قبلها ألفا نحو سائل أو كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل يجعل بين بين وإن لم يكونا متفقين في الحركة خففت أيما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء إدريس يجعلان بين بين ومثل يدرأ أحد يجعل الأولى بين بين وتقلب الثانية واو اكجون وعلى هذا القياس (وعند بعض العرب مقحم بينهما ألف للفصل نحو أنت) حرصا منهم على إثبات الهمزة وهربا من اجتماعهما ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فلا يعرف إفتحام الألف بينهما إذا كانت الأولى آخر الكلمة نحو جاء أحمد بل إنما يعرف إذا كانت الأولى همزة استفهام (نحو قول الشاعر) ذى الرمة * فياظبية الوعاء بين جلاجل • وبين النقا (أ أنت ظبية أم أم سالم) أصله أنت. الوعاء الأرض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر: خرق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياه يعنون أم قردا أصله أ خرق وهو للغليظ القصير الذى يقارب الخطأ وأبدوا أظهر واو الفكاهة المزاحضة يعنى هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم بذكر القرد لظن أن القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد إفتحام الألف ومنهم من يخفف (ولا تخفف الهمزة في أول الكلمة) إذ لم يتصل بها كلمة أخرى وذلك لأن المبتدأ بها لو خففت تجعل بين بين إذ هو الأصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمنع الابتداء بها وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه وأيضاً ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف أو القلب مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستقلة (لقوة التشكلم في الابتداء) وحذف همزة قل للاستغناء للتخفيف (وتخفيفها بالحذف في ناس) اسم جمع للانسان إذ لم يثبت فعال في أبنية الجموع إذ (أصله أناس) بالهمزة في الأول يشهد له إنسان وإنس وأناسى (شاذ) عن القياس المذكور (وكذلك) أى في كناس في تخفيف الهمزة في الأول على غير القياس (إله) منكر كما اختاره القاضى البيضاوى (فحذفوا الهمزة) منه حذفاً على غير قياس

مثل أنت وشبهه (ولا تخفف الهمزة) بوجه من وجوه التخفيف إذا وقعت (في أول الكلمة) أى إذا ابتدئ بها وأما إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة ولكن لم يبدأ بها بل بشيء قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزة تان معا وثانيتها في مثل فقد جاء أشراتها مع أن الثانية وقعت في أول الكلمة وإنما لم تخفف إذا ابتدئ بها (لقوة التشكلم في الابتداء) ولأنه لو خففت وجعلت بين بين يقرب الهمزة المبتدأة من الساكن فكره أن يبتدأ بما يشبه الساكن ولما لم يجز بين بين وهو الأصل في تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقي عليه ولا يرد عليه نحو خذ وأصله أخذ فخففت الهمزة بالحذف من أوله لأنه حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً ثم استغنى

عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف الهمزة الأولى ولا نحو قل وأصله أقول لأننا نمنع أن أصله ذلك لأنه (فصار مأخوذ من تقول فحذف حرف المضارعة وسكن اللام للجزم فصار قول فحذفوا الواو الساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها أو نقول سلمنا أن أصله أقول لكن أعل بنقل حركة الواو إلى القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لأعلى وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج إليه كذا ذكره الجاربردى موافقاً لما ذكره ابن الحاجب قوله (وتخفيفها) أى الهمزة (بالحذف) من أول الكلمة (في ناس) أصله أناس شاذ جواب عن سؤال مقدروا دعى قوله ولا تخفف الهمزة في أول الكلمة والناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط (وكذلك إله) أى إله كُنَّ ناس في حذف الهمزة من أوله على خلاف القياس لأنهم خالفوا القياس فيه أيضاً (فحذفوا الهمزة) من أوله تخفيفاً لكثرة في الكلام

(فصار لاه ثم أدخلوا) عليه (الألف واللام) ثم أدغم اللام الداخلة في لام الكلمة (فصار الله) اعلم أن الأفعال بمعنى مفعول من آله ياله بالفتح فهما آله أي عبد فغنى إله مألوه معبود كقولنا إمام بمعنى مؤتم به فعلى هذا في الألف واللام مذهبان : أحدهما أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا وهو مذهب أبي على النحوى واستدل عليه بكون همز ته لا قطع حالة النداء حيث يقال يا الله بالقطع وثانيهما أن يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا (١٠٧)

الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوض في قولهم إله وقالوا وقعت الهمزة لازوما والمصنف أطلق القول ولم يقيد بكونها للتعريف أو للتعريف ليشمل المذهبين هذا وقد جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة من لاه يليه أى تستر ثم أدخلت عليه الألف واللام أجرى مجرى اسم العلم الحسن والعباس إلا أنه يخالف سائر الأعلام من حيث إنه كان في الأصل صفة وقولهم يا الله بقطع الهمزة إنما جاز لأنه ينوى به الوقف على حرف النداء فقمها للاسم كذا في مختار الصحاح (وقيل أصلا) أى أصل اسم الله (إلا أنه محذوف الهمزة الثانية) المكسورة تخفيفا (فنقل حركتها) أى كسرتها (إلى اللام) الساكنة قبلها (فصار الله) فاجتمع حرفان متجانسان متحركان فأسكن الأول للادغام (ثم أدغم) في الثاني قياسا فعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لأن الهمزة

(فصار لاه ثم أدخلوا الألف واللام) عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وإنما اختص القطع بالنداء هناك لتحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلا حذرا من اجتماع أداتين للتعريف وأما في غير النداء فيجوز الحذف على أصله (ثم أدغم فصار الله وقيل أصله الإله) معرفا كما اختاره صاحب الكشف وأبو البقاء (فحذفت الهمزة الثانية) وعوض عنها اللام لازوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف زائد للتعريف (ونقلت حركة الهمزة) (بالحذف الهمزة) (إلى اللام) الأولى (فصار الله ثم أدغم) فصار الله وهذا صريح في أن الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى اللام كما اختاره أبو البقاء إذ الحذف الغير القياسي أن تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل إلى شيء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد إذ الكلام ههنا في الهمزة المبتدأ بها من غير أن يتصل بها كلمة أخرى وبعد ذلك في الحذف على غير القياس وليس الأمر كذلك على هذا القول فليزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة إلى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثنيين المتحركين وتسكين المنقول إليه الموجب لكون النقل عملا كالأعمال وإدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لأن الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد إلا فيه كما أن التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشف يدل على أن الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به أبو على حيث قال همزة إله حذفت حذفاً من غير إلقاء النظر إلى وجوب الادغام والتعويض فإن المحذوف قياساً في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثنيين حينئذ وينبغي التعويض أيضاً للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه. والحاصل أنه إذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على غير القياس وإن كان الأول على غير القياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجاً عن دائرة العقل وعن طرق القياس (كما) حذفت الهمزة (في يرى) تشبيه الجلالة ببرى إنما هو في لزوم يرى حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ما قبلها لا في الادغام وقصد هذا التشبيه بطرح يرى مما تقدم (أصله يرى) فقلت الباء ألفا (لتحريكها) (لفتح ما قبلها ثم لين الهمزة) لسلب حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والألف (فحذفت الهمزة وأعطى حركتها إلى الراء فصار يرى وهذا التخفيف) أى تخفيف الهمزة بالحذف (واجب في يرى) إلا في ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر ملاقيت والدهر أعصر ومن يطل العيش يرى ويسمع

وتقول أخبرني ما رأيت من العجائب والغرائب في الدهر الطويل فإن من يتمتع بطول العمر ويعيش زماناً

إذا تحركت وسكن ما قبلها كان في تخفيفها أن تحذف الهمزة وأعطى حركتها إلى ما قبلها كما في مثل الأحمر (وكافي يرى) أى في مضارع رأى مطلقاً دون ماضيه (أصله يرى) فقلت الباء ألفا (لتحريكها) (لفتح ما قبلها ثم لين الهمزة) بحذف حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والألف المنقلبة من الباء (فحذفت الألف) أى الهمزة (فأعطى حركتها) التي هي الفتحة (لراء) الذي قبلها (فصار يرى وهذا التخفيف واجب في يرى) حتى لا يجوز استعمال الأصل والرجوع إليه إلا في ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر ملاقيت والدهر أعصر ومن يتمل العيش يرى ويسمع

(دون أخواتها) المراد من أخوات كلمة يرى الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة أولا (لكثرة الاستعمال) في يرى دون أخواتها
(مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فتجتمع هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا غير
قياس كما سيصرح به ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف (ومن ثم) أي ومن أجل أن وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلاثة (لا يجب)
أن يخفف ويقال (ينى في نأى) أى يبعد بل يجوز بعد قلب الياء ألفا أن تخفف الهمزة بخذفها ونقل حركتها إلى النون قبلها ويجوز إبقاؤها
لفقدان الشرط الأول وهو كثرة الاستعمال (و) لا يجب أيضا يسيل بخذف الهمزة ونقل حركتها إلى السين قبلها (في يسأل) لفقدان
الشرط الثاني وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة (و) لا في (مرى) بفتح الميم والراء والتثوين (في مرأى) اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب
الياء ألفا أن تخفف الهمزة بخذفها ونقل حركتها إلى الراء قبلها وإن لم يستعمل كما سيحكي * وجاز إبقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف
علمع الهمزة في الفعل وعلى * (١٠٨) بقاها قول الشاعر : حمامة جرعى حومة الجنبل اسمي جى * فانت بمرأى من سعادو مسمع

كثيرا يرى أشياء عجيبة وغريبة ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل الهزمة إلا في ضرورة الشعر كقوله :

صاح هل ريت أو سمعت براع رد في الضرع ماثوى في الحلاب

نوى تمكن واستقر الحلاب المحلب يقول الفائت لا يتدارك (دون أخواتها) من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن (لكثرة استعماله مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) في يرى دون أخواتها (ومن ثمة) أى ومن أجل أن وجوب حذف الهزمة في يرى لاجتماع الشرائط الثلاثة المذكورة (لا يجب) أن يقال (ينى) بحذف الهزمة (في ينأى) لفقدان الشرط الأول (وأن) يقال (يسل في يسأل) لفقدان الشرط الثاني (و) أن يقال (مرى في مرأى) لفقدان الشرط الثالث (وتقول في إلحاق الضائر) بالماضى (رأى رأيا رأوا إلى آخره) أى إلى رأيت رأينا (وإعلال الياء سيجى في باب الناقص) إن شاء الله تعالى . وما ذكر قلب ياء يرى ألفا هنا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يرى (المستقبل) عند إلحاق الضائر به (يرى يريان ترون ترى تريان يرين ترى يريان ترون ترون ترون ترون ترى) ولما كان في صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة أوردها على التام بخلاف الماضى (وحكم يرون) في تخفيف الهزمة وقلب الياء (كحكم يرى ولكن حذف الألف الذى في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) لأن أصله يرايون قلبت الياء ألفا كما فى يرى فالتقى ساكنان الألف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الألف المقلوبة فصار يرون ثم حذفت الهزمة كما فى يرى (وحركت الياء فى يريان) بعد عود ألف يرى فى التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم إمكان حذف أحدها للالتباس مع أن الحركة عليه ثقيلة (لطرو الحركة) فهى كالمعدومة فلم تثقل عليه واختبر الفتح لأن الألف لا بد أن يكون ما قبلها مفتوحا (ولا تقلب الياء ألفا) بعدما تحركت مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح لأنه يلزم الوقوع فى المحذور الذى فروا منه أعنى التقاء الساكنين (لأنها إذا قلبت) الياء (ألفا يجتمع الساكنان) ألف التثنية والألف المقلوبة من الياء (ثم تحذف) الألف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين (فيلتبس حينئذ) يريان (بالحا) فى اللفظ بحذف

(في مثل لن يرى) إذ لا يعلم حينئذ أنه مفرد لم تحذف منه حرف أو مثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذا لم يقلب ألفا وهذا الالتباس في التلفظ لا في الكتابة لأن ألف التثنية يكتب على صورة الألف لأنها ليست بمنقلبة من الياء أو ألف المفرد يكتب على صورة الياء لا نقلا به منه قوله (يرى) بدل من قوله بالواحد فتقدر الكلام هكذا فيلتبس برىان يرى في مثل لن يرى (وأصل ترين ترئين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) تحذف (في يرى) أي حذف حركتها فالتقى ساكنان الزاوة الهمزة فحذفت الهمزة وأعطى حركتها للراء قبلها (فصار ترين ثم جعلت الياء الأولى التي هي لام الكلمة (ألفا) لتحركها ولفتحها ما قبلها فصار ترين) بسكون الألف والياء (ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين) في غير حده (فصار ترين) بفتح الراء وسكون الياء ويجوز أن يقلب الياء الأولى التي هي لام الكلمة ألفا أو لا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف لاجتماع الساكنين الألف والياء بعدها فصار ترين ثم (١٠٩) ثلث الهمزة فيحذف وتعطى حركتها إلى الراء قبلها

فصار ترين (وسوى بينه وبين جمعه) الضمير ان يرجعان إلى ترين أي لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطب بعد تخفيف الهمزة وإعلال الياء حيث يقال فيهما ترين (واكتفى بالفرق التقديري كما) اكتفى به (في ترمين) وبيانه أن الياء في الواحدة ضمير كما في ضميرين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة وأما في الجمع فالياء لام الكلمة وأما الهمزة التي هي عين الفعل فمحذوفة فيهما فوزن ترين تفعين إن كان واحدة وتقلن إن كان جمعا (وسيجيء) هذا البحث (في باب الناقص) إن شاء الله تعالى (وإذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط) أي إذا

النون (في مثل لن يرى) أي عند دخول الناصب قوله (يرى) بدل من الواحد أي فيلتبس برى لأن نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في ريان عند دخول لن نحول ريانا فلو قلبت الياء ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين وقيل لن را لم يعلم أنه مثنى حذف نونه بالناصب أو واحد من غير سقوط حرف وإنما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ إذ لا التباس في الخط لأن التثنية تكتب بالألف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فإنها تكتب بالياء (وأصل ترين) للواحدة المخاطبة (ترأين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) حذفت (في يرى فصار ترين ثم جعلت الياء الأولى (ألفا) لتحركها ولفتحها ما قبلها فصار ترين ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين فصار ترين) ولك أن تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكر المصنف أولى لأنه تدريج في التخفيف (وسوى بينه) أي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ (وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري) فوزن الواحدة تفعين تحذف العين واللام ووزن الجمع تقلن تحذف العين فقط (كما) اكتفى (في ترمين) بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها (وسيجيء) إن شاء الله تعالى (في باب الناقص) أي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الإناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك إن شاء الله تعالى (وإذا أدخلت النون الثقيلة) على ترين (في الشرط) حال دخول حرف الشرط عليه (كما في قوله تعالى: فإما ترين من البشر أحدا حذفت النون) التي للاعراب (علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث) يعني أنملا ألحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه أعني إما وسقوط النون بها وصار إما ترين اجتمع ساكنان أحدهما ياء الضمير والثاني أولى نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لأجل اجتماع الساكنين إذ لم يمكن حذف أحدهما أما الضمير فلعدم ما يدل عليه وأما النون المدغمة فلأنه يلزم من حذفها إبطال الغرض وخصر الكسر (حتى يطر دمج جميع نونات التأنيث) فان نونات التأنيث يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة الحاضرة لأجل ياء الضمير فأبقى على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم تحذف الياء تكسر الياء أيضا اطرادا للباب لأن الياء تصير قبل نون التأنيث نحو إما ترين (كما) كسر ياء التأنيث (في اخشين) أصله اخشين فلما ألحق نون التأنيث واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد (ويجيء تمامه في باب اللقيف الأمر) الحاضر من ترى نحو

أردت إدخال النون الثقيلة على ترين الذي هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه (كما في قوله تعالى: فإما ترين من البشر أحدا) أصل إما بكسر الهمزة إن ما فادغم النون في الميم بعد قلبها إليها فهو شرط جازم (حذفت) منه (النون) أي نون الاعراب أولا (علامة للجزم) فبقى الياء الساكنة ثم أدخلت النون الثقيلة عليه فيجتمع ساكنان الياء والنون الأولى فحركت (وكسرت ياء التأنيث) أما التحريك فلدفع التقاء الساكنين وأما الكسر فلما ذكره المصنف من قوله (حتى يطر دمج جميع نونات التأنيث) أي حتى يطر د نون المثقلة الداخلة على ترين بجميع نونات التأنيث الداخلة على غيره من الأفعال في كون ما قبلها مكسورا (كما) حذفت نون الاعراب عند دخول النون الثقيلة وكسرت الياء التي قبلها (في اخشين) إلا أن النون فيه حذفت للوقوف لأنه أمر الواحدة المخاطبة وفي مثل إما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط (ويجيء تمامه) أي تمام الحذف والكسر (في باب اللقيف) إن شاء الله تعالى (الأمر) الحاضر من ترى

(ره ريارواري رين) يعنى لما وجب التخفيف في مضارع رأى كما مر بجى عصيعة الأمر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقى ما بعده متحركا والياء تسقط من آخره علامة للأمر فبقى على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد بجى أمر الحاضر منه على الأصل نحو أراك ع لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقى ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار رأثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الأصل كتصريف أرض ويجوز تخفيفه ليكون على حرف واحد كما بجى وإنما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الأصل في مضارعه بناء على قلة الاستعمال في الأمر بالنسبة إلى المضارع لكن التخفيف أفصح ولهذا لم يذكر المصنف مجيئه على الأصل كما ذكره الزنجاني حيث قال وإذا أمرت منه قلت على الأصل أراك ع وعلى الحذف روقس الأمر الغائب على ما ذكرناه من جواز الأمرين فيجوز لير على التخفيف ولير أعلى الأصل (ولا تجعل الياء ألفا في ريا) مع وجود علتها وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها (تبع الريان) وقدم أن ياءه لم تقلب ألفا لثلاثين مالا لتباس بالواحد في مثل لن يرى فيكون تثنية أمر المخاطب تابعاً للتثنية الغائب من المضارع ولو قال تبع الريان بالياء المتأخر من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان أظهر لأن تثنية أمر المخاطب مأخوذة من تثنية المخاطب من المضارع (١١٠) (ويجوز استعمال هذا الأمر بهاء الوقف نحو ره) يعنى لا يجب استعمال هذا

الأمر على الوقف دائماً لكن إذا استعمل على الوقف وجب إلحاق هاء السكت في آخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذى هو غير جائز لأن الابتداء لا يمكن إلا بالمتحرك والوقف يقتضى السكون فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم أن يكون الحرف الواحد متحركاً وساكناً معا وهو غير جائز وأما إذا لحق هاء السكت فلا يلزم ذلك لأن المراد بها التوصل إلى بقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها إلى بقاء السكون الذى

(ره ريارواري رين) ولا تجعل الياء ألفا في ريا) وإن لم يلتبس إذا جعلت ألفا وحذفت لاجتماع الألفين (تبع الريان ويجوز) أى يجب فإن الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في ره (بهاء في الوقف) أى عند الوقف نحو ره أصله أراى (فحذفت همزة ته) أى العين (كما) حذفت (في يرى) ثم حذفت الياء لأجل السكون) أى لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم ألحق هاء السكت لثلاثين مالا لتباس بالساكن إن أسكن الراء للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم يسكن فصار ره (و) تقول في ر وأخواته (بالنون الثقيلة رين ريان رون رين رينان فيجى بالياء في رين) أى أعيدت اللام المحذوفة (لانعدام السكون) الوقف بسبب اتصال نون التأكيد إذا السكون الوقف إنما يكون حيث يكون السكون الجزمى ولا جزم فى وسط الكلمة إذا إعراب فى الوسط فلا وقف فيه أيضا فان نون التأكيد ما اختص بالفعل صار كجزمه ومنه بمنزلة الداخل وامتزج فصار كأنهما كلمة واحدة فأعيد ما حذفت لأجل السكون أو نقول الياء فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح فإذا ألحق نون التأكيد بآخر الصحيح جىء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكذا إذا ألحقت بآخر الناقص بجىء بما هو بمنزلة الحركة أعنى اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا له (كما) أعيدت الياء (في ارمين) لذلك (ولم تحذف واو الجمع فى رون لعدم ضم ما قبلها) فلو حذفت لم يبق هو وليس له ما يدل عليه أيضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لأن حذفه كان لالتقاء الساكنين إذ أصله ريو فأسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقى روا فلما ألحق به النون التثنية ساكنان ولا مجال لحذف شئ منهما كما ذكرنا فى «إما ترين» فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو أعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين

بعدها فى الابتداء قوله (فحذفت همزة ته) أى همزة أراى (كما) حذفت (في يرى) ثم حذفت الياء) من آخره (لأجل بخلاف السكون) بيان لأخذ الأمر الذى على حرف واحد من ترى على الأصل يعنى حذفت الهمزة من أراى ونقلت حركتها إلى الراء فاستغنى عن الهمزة فصار يرى ثم حذفت الياء علامة للأمر فبقى على حرف واحد (وتقول بالنون الثقيلة) المؤكدة فى الأمر الحاضر (رين ريان رون) بضم الواو المجانسة بينهما (رين) بكسر الياء لما مر (ريان رينان فيجى بياء رين لانعدام السكون) يعنى أن الأمر من الفعل الصحيح مبنى على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط لأم الكلمة بمنزلة الحركة منه كما مر فإذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الأمر من الصحيح مبنيا على الفتح فكان كأنه أعيدت الحركة المحذوفة فأعيدت اللام المحذوفة من الناقص لأن حذفها إنما هو لسكون الأمر ساكنا فلما أدخل النون عليه يجب أن يكون ما قبله متحركا فأعيد ما حذفت لأجل السكون وهو لأم الكلمة فى الناقص بمنزلة الحركة من الصحيح فقال رين بالياء المفتوحة (كما) بجى الأمر بإعادة الياء (في ارمين) لانعدام سكون ما قبل النون (ولم تحذف واو الجمع فى رون) بضم الواو مع أن القياس الحذف كما فى اضر بن وانصرن (لانعدام ضمة ما قبلها) يعنى إنما تحذف واو الجمع من الأمر عند دخول نون التأكيد إذا كان ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا تنعدم الضمة لأن الراء قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد ما يدل عليها فلم تحذف

(بجلافت اغزن) فان ما قبل النون الثقيلة فيه مضموم وهو الزاي لأن أصله اغز ووا بضم الزاي والواو الأولى التي هي لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فأسقطت ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين لأن الثانية علامة الجمع بقي اغز ووا بضم الزاي ثم لما أدخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والأولى من النون الثقيلة فحذفت الواو وإن كانت علامة لتدل الضمة التي قبلها عليها (و) تقول (ب) النون (الخفيفة رين) بإعادة الياء وفتحها (رون) بضم الواو (رين) بكسر الياء (و) اسم (الفاعل) من رأى رأى (راء) أصله رأى فاستثقلت الضمة على الياء فأسقطت فاجتمع ساكنان الياء والنون لأن النون عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لأن النونين علامة التمسك بقي راء (رائيان) على الأصل (إلى آخره) أى راءون رائية رائيتان رائيات ورواء أصل راءون رائيون على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء لالتقاء الساكنين الياء والواو ونقلت الضمة على الهمزة بعد سلب حركتها لأجل الواو فصار راءون وأصل رواء على وزن نواصر فأسكنت الياء لثقل ثم حذفت لطول البناء ثم عوض النونين من الياء ومن حركتها فصار (١١١) رواء والباقي جار على الأصل (ولا

تحذف همزة) أى همزة اسم الفاعل مع أنه مأخوذ من المضارع وقد عرفت أنه لا يستعمل بالهمزة فناسب أن يحذف همزته أيضا (لما يجرى في) اسم (المفعول) عن قريب (وقيل) لا تحذف همزته (لأن ما قبلها ألف والألف لا تقبل الحركة ولكن يجوز لك أن تجعل همزته (بن بن) المشهور يجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الألف (كما) تجعل (في سائل وقائل وقس على هذا) أى على يرى (أرى يرى إراءه) يعنى كما يجب التخفيف في مضارع رأى لكثرة استعماله دون أخواته كذلك يجب التخفيف إذا بنيت الأفعال من رأى وقلت أرى يرى في ماضيه ومضارعه

(بخلاف اغزن) فان واو الجمع حذفت فيه لأن ضمة الزاي تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا أيضا لأنه لو أعيد وقيل اغزون نحو أنصرن لم يسكن الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان وهو وإن كان على حده إلا أن الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التأكيد فيلزم حذفه فتسكون الاعادة كلا إعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن (و) تقول في روا وأخواته (بالنون الخفيفة رين رون رين) وأحكامها كأحكام الثقيلة (الفاعل) من يرى (راء الخ) على وزن فاع فأصله رأى أعل كإعلال رام (ولا تحذف همزته) أى همزة راء (لما) أى للوجه الذى (يجى في) اسم (المفعول) منه (وقيل) لا تحذف همزته (لأن ما قبلها ألف والألف لا تقبل الحركة) وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالتحذف بأن تنقل حركتها إلى ما قبلها كما مر (ولسكن يجوز لك أن تجعل همزته (بن بن) المشهور (كما) جعلتها بين بين (في سائل) وقائل كما مر (وقس على هذا) أى على يرى في تخفيف الهمزة باب الأفعال من الرؤية لكونها مستعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان (نحو أرى) أصله أرى أو مضارعانحو (رى) أصله رى أو أمرانحو أرأصله أرى وفعلا أو مفعولا نحو مروى أو مصدرانحو (إراءه) أصله إراءا على وزن أفعلا قلبت الياء همزة لوقوعها طر فابعد ألف زائدة فصار إراءه لأن الواو والياء إذا وقعتا طر فابعد ألف زائدة تقلبان ألفا لمالعدم اعتدادهم بالألف فصار خرف العلة كأنه ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو لتنزيلهم الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها أو أنها جوهرها فقلبوها خرف العلة ألفا كما قبلوها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكررهما حذفت إحداهما أو تحريك الأولى لثلاثا يعو الممدود مقصورا فحركوا الأخرى لالتقاء الساكنين فصار همزة وأما إذا لم يكونا بعد ألف زائدة بأن كانت الألف متقلبة عن خرف أصلى فلا تقلبان ألفا لثلاثا يتولى في الكلمة إعلال العين وإعلال اللام وذلك نحو روى وثوى من رويت وثويت إلا أن عينهما أعلنتا وسلمت لهما ما كان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين لكنهما ألحقا في الشذوذ بالرؤية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين إلى الراء فى أرى وحذفت كما فى الفصل فصار إراءه ثم عوض

مع الكثرة استعمالهما دون أخواتهما قال ابن الحاجب إذا كان الماضى من الرؤية على زنة أفعل حذفت الهمزة حذفاً لازماً فى الماضى والمستقبل جميعاً وقيل أرى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرة فى كلامهم ولهذا لم يلزم فى قولهم أنأى ينأى على وزن أعطى يعطى بل جرى فى جواز التخفيف كغيره لأنه لم يكثر تلك الكثرة إلى ههنا عبارته موافقا لما فى الجار برى وأما كيفية التخفيف فى أرى يرى فهو أن أصلهما أرى يرى على وزن أعطى يعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكن قبلها فهما ثم حذفت وإعلال الياء ظاهر وذكر فى شرح الهادى لاحتمال الحذف ههنا وجه آخر وهو أنه اجتمع فى أرى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد تواتفا فحذفت الثانية على حذفها فى أأكرم ثم أتبع سائر الباب وفتحت الراء لجأورة الألف التي هي لام الفعل فلا يستعمل ههنا على الأصل حتى هجر ورفض واعتبرض عليه بعض الفضلاء بأن هذه العلة توجب الاطراد فى مثل ينأى ينأى مضارع نأى ونأى ينأى وقد عرفت أنه ليس بواجب وأصل إراءه إراءى على وزن كرام فخنفت الهمزة بنقل حركتها إلى الراء وحذفها فصار إراءى وقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة فصار إراءه ثم عوض الهاء من الهمزة فصار إراءه وهذا هو العمدة فيه وإن جاز غير هو إذا علمت ما تولى ناه كاه ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من أن معنى قوله وقس

على هذا أرى يرى أنه يجب التخفيف في مضارع دونه ماضيه كما يجب في مضارع رأى دون ماضيه وإنما قالوا اذلك لقصور نظرهم عن تحقیقات القوم واستعمالهم فلا تكن من القاصرين (و) اسم (المفعول) من رأى يرى (مرئى إلى آخره) بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء (أصله مرعوى) على وزن مضرب (فأعل) بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق أحدهما بالسكون وإدغام الياء في الياء وكسر الهمزة للياء (كما) وقع الإعلال هكذا (في مهدى) أصله مهدوى كما سبق ولا ذاعرت كيفية الإعلال في المفعول من اسم المفعول أمكنك القياس عليه في سائر تصاريفه وهو مرئيان مرثيون مرثية مرثيان ومرأى (ولا يجب) بل يجوز (حذف همزته) أى اسم المفعول (لأن) وجوب حذف الهمزة في فعله (الذى هو يرى) (غير قياس) بل التزموه لكثرة الاستعمال ولهذا لم يجب في بنئى (كأما) وكل ما ثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئا آخر غيره (فلا يستتبع) ذلك الفعل الذى هو فى رأى (المفعول) الذى هو مرئى (غيره) من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة في وجوب التخفيف ومعنى فلان يستتبع الشئ يطلب أن يكون ذلك الشئ تابعا له كحذف الهمزة فى أكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم سائر تصاريفه تابعا لنفسه في حذف منها وإذا علمت (١١٢) معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع (وحذفت) الهمزة وجوبا (في نحو مرئى)

[illegible]

(نحو أخذ يأخذ) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وَأَدَبُ يَأْدُبُ) أعلم أن أدب يأدب يحى من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويحيى من الباب الثاني ومعناه حينئذ دعا القوم إلى طعامه والصفة منه آداب والمراد ههنا هو الثاني فافهم (وأهَبُ يَأْهَبُ) بفتح العين فيهما يقال تأهب الرجل إذا استعد (وأرجأ يَأْرجُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال أرج الطبيب إذا فاح (وَأَسْلُ يَأْسُلُ) بضم العين فيهما يقال رجل أسيل الخلد أي لين الخلد طويله وكل مسترسل أسيل (والمهموز العين يحيى من ثلاثة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحور أي يرى) بفتح العين في الماضي والغابر (ويئس يئأس) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فيهما ولا يحيى من غير هذه الثلاثة (المهموز اللام يحيى من أربعة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو هؤم يهؤم) بضم العين فيهما وهو المراد ههنا وأيضا يحيى بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهذا الطعام من باب قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فيهما أي أشترى الخمر ليشربها (وصدى يصدى) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وجزأ يجزؤ) بفتح العين في الماضي (١١٣) وضمها في الغابر من جزأت الشيء بالزأى يصدأ) بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر (وَأَدَبُ يَأْدُبُ) أعلم أن أدب يأدب يحى من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويحيى من الباب الثاني ومعناه حينئذ دعا القوم إلى طعامه والصفة منه آداب والمراد ههنا هو الثاني فافهم (وأهَبُ يَأْهَبُ) بفتح العين فيهما يقال تأهب الرجل إذا استعد (وأرجأ يَأْرجُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال أرج الطبيب إذا فاح (وَأَسْلُ يَأْسُلُ) بضم العين فيهما يقال رجل أسيل الخلد أي لين الخلد طويله وكل مسترسل أسيل (والمهموز العين يحيى من ثلاثة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحور أي يرى) بفتح العين في الماضي والغابر (ويئس يئأس) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فيهما ولا يحيى من غير هذه الثلاثة (المهموز اللام يحيى من أربعة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو هؤم يهؤم) بضم العين فيهما وهو المراد ههنا وأيضا يحيى بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهذا الطعام من باب قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فيهما أي أشترى الخمر ليشربها (وصدى يصدى) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وجزأ يجزؤ) بفتح العين في الماضي (١١٣) وضمها في الغابر من جزأت الشيء بالزأى يصدأ) بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر

المعجمة أي قسمته ولا يحيى من الباب السادس ولا من الثاني إلا ههنا وهو شاذ (ولا يحيى في المضاعف إلا المهموز الفاء) بدلالة استقراء كلامهم (نحو أن يئن) أي فزع يفرغ والأصل أن يأن على حد فريفر (ولا تقع الهزمة موقع حرف العلة) ولا يمكن المعتل معتلا وهو ظاهر (ومن ثم) أي ومن أجل أن الهزمة لا تقع موقع حرف العلة (لا يحيى من المثال) أي من معتل الفاء (إلا المهموز العين واللام نحو وأديث) يقال وأدأبته أي دفن في القبر وهي حية (ووجأ) يجأ) يقال وجأته بالسكن أي ضربته به يقال وجأه بجأه مثل وضعه يضعه ولا يحيى مهموز الفاء من المثال واللام يكن المثال مثالا (ولا يحيى في الأجوف إلا المهموز

(نحو أخذ يأخذ) من باب ضرب نحو (أدب يأدب) من المادية بمعنى الضيافة لا من الأديب فانه من باب حسن (و) من باب فتح نحو (أهَبُ يَأْهَبُ) من باب (علم نحو أرج يأرجو) من باب حسن نحو (أسل يأسل) ولا يحيى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما (والمهموز العين يحيى من ثلاثة أبواب) من باب فتح (نحور أي يرى) من باب علم نحو (يئس يئأس) من باب حسن نحو (لؤم يلؤم) ولا يحيى من غيرهما (المهموز اللام يحيى من أربعة أبواب) من باب ضرب (نحو هؤم يهؤم) من باب فتح (سبأ يسبأ) من باب علم نحو (صدى يصدأ) من باب حسن نحو (جزؤ يجزؤ) ولا يحيى من غيرها تقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلاثة إنما هو لفتح عين ماضيه وأما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة إلى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال أعني أخذ (ولا يحيى في المضاعف إلا المهموز الفاء نحو أن يئن) أنينا كل ذلك بالاستقراء والسماع (ولا تقع الهزمة في موضع حرف العلة) والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم أن المهموز قسم من الأقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها ليلزم تداخل الأقسام وإلا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضروري لا يحتاج إلى تعليمه (ومن ثم) أي ومن أجل عدم وقوع الهزمة موضع حرف العلة (لا يحيى في المثال إلا المهموز العين واللام نحو ود) من باب ضرب (ووجأ) من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام (ولا يحيى في الأجوف إلا المهموز الفاء واللام نحو أن) من باب نصر (وجاء) من باب ضرب ويقال الأجوف المهموز الفاء والأجوف المهموز اللام (ولا يحيى في الناقص إلا المهموز الفاء والعين) نحو أنى ورأى (ويحيى في اللفيف المفروق إلا المهموز العين نحو وأى) من باب ضرب (ولا يحيى في المقرون إلا المهموز الفاء نحو أوى) من باب ضرب (وتكتب الهزمة في الأول) أي حال كونهما في أول الكلمة (على صورة الألف في كل الأحوال) أي سواء كانت مفتوحة (نحو أخو) مضمومة نحو (أم) أو مكسورة نحو (إبل) وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة نحو أحد أصله وحد وسواء كانت هزمة قطع نحو أكرم أو هزمة وصل نحو اضرب وانصر (لخفة الألف) فان الألف تشارك الهزمة في المخرج وهو أخف حروف اللين فأبدلوا الهزمة

(١٥ - مراح الأرواح) الفاء واللام نحو أن) أصله أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال أن أينته أي حان حينه وأن له أن يفعل كذا من باب باع أي حان (وجاء) أصله جيا فقلبت الياء ألفا ولا يحيى منه مهموز العين ولا لم يكن الأجوف أجوف أيضا (ولا يحيى في الناقص إلا المهموز الفاء والعين) ولا لم يكن الناقص ناقصا أيضا (نحو أنى ورأى) (ولا يحيى في اللفيف المفروق إلا المهموز العين نحو وأى) أي وعد (ولا يحيى في اللفيف المقرون إلا المهموز الفاء نحو أوى) أي رجع وإلا لم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا. ولما فرغ من الأحكام اللفظية للهزمة شرع في أحكام كتابتها إذ يحتاج إلى بيانها دون سائر الحروف لأنه ليس للهزمة صورة مخصوصة تكتب بها دائما كسائر الحروف فقال (وتكتب الهزمة) إذا كانت (في الأول على صورة الألف) مطلقا أي مفعو حا كان أو مكسورا أو مضموما (نحو أب وأم وإبل) وسواء كان للقطع نحو أكرم أو للوصل نحو اضرب وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة من الواو نحو أنم واحد (لخفة الألف) في الكتابة

(وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) يعنى أن الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالأصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الأصل فيها أن لا توجد في الكتابة أصلا لعدم صورتها وتوجد في التلفظ عليها وإذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض فتكتب في الأول على صورة الألف لخفة الألف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها وحاصله أن الأصل أن لا تكتب الهمزة ولا حركاتها ككتبتان في الأول لليلة المذكورة (و) تكتب الهمزة (في الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها) مفتوحا تكتب على صورة الألف وإن كان مضموما تكتب على صورة الواو وإن كان مكسورا على صورة الياء كما يكون تخفيفها بالقلب كذلك (نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكل) أى ليكون الهمزة مشاكلة لحركة ما قبلها (و) الهمز (٩٩) في الوسط (إذا كانت متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا أيضا

الفا في الخط للتخفيف لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا فهذه الهمزة وإن لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من أن الهمزة لا تخفف في الأول لكن أمكن تخفيفها خطأ فخففوها لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) وإن كان على الألف فلا يرد أن الألف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة الألف في الأول الذى هو محل الحركات (و) تكتب الهمزة (في الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها) نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكل (أى لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها وتوافق طريق تخفيفها) (وإذا كانت) الهمزة المتوسطة (متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركاتها) يسأل ويلؤم ويسم ونحو (سأل ولؤم وسم) وإنما لم يورد أمثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل نحو يسأل ويلم ويسم والادغام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسأل والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع وأشار بالمثل إلى أن هذا الحكم إذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه أن كتابة نحو جوئن ومتر على طريق تخفيفها إذا الأصل أن يكون الكتابة على طراز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره لشمع نحو جوئن ومتر إلا أنه عدل عنه إلى ما في الكتابة ليشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو متر وجوئن قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على أنهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم أخواتها (وإذا كانت) الهمزة (متحركة) حال كونها (في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها) إذا كان ما قبلها متحركا (لا على وفق حركة نفسها لأن الحركة المتطرفة عارضة) والعارض كالمعدوم فصار كأنها لا حركة لها (نحو قرأ وطروء وفتى) ويعلم من هذا أن الهمزة المتطرفة إذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يردى فالأولى أن تكتب على وفق حركة ما قبلها (وإذا كان ما قبلها) أى ما قبل الهمزة المتطرفة (ساكنا لا تكتب) تلك الهمزة (على صورة شئ) لا على حركة نفسها (لطور وحركتها) (ولا على حركة ما قبلها لغرض) (عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفع وبرء) بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل أحد حروف اللين وأما المكتوبة في خبء ودفع وبرء فانما هو علامة للهمزة وأما راء لها ليعلم أن هناك همزة في الخط فتلفظ وأما كتابة نحو البطؤ والوطىء بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط .

(تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم) أن (حركاتها) من أى نوع هى فإن كانت الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب على صورة الألف وإن كانت مكسورة تكتب على صورة الياء وإن كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا اعتبار بالحركة ما قبلها حينئذ (نحو سأل ولؤم وسم) ونحو يسأل ولؤم ويسم إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما فانها تكتب في الأول على صورة الياء وفي الثانى على صورة الواو نحو متر وفتة وجوئن ومؤجل كما يكون تخفيفها كذلك لكن المصنف أطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناه في بيان التخفيف والأولى أن يستثنيهما أو يقول تكتب حينئذ على نحو

[الباب

ما تخفف به ليتم البيان (وإذا كانت) الهمزة (متحركة)

وما قبلها متحركا أيضا وكانت (في آخر الكلمة تكتب) حينئذ (على وفق حركة ما قبلها) فان كان ما قبلها مفتوحا تكتب على صورة الألف وإن كان مكسورا فعلى صورة الياء وإن كان مضموما فعلى صورة الواو (لا) تكتب (على وفق حركة نفسها) مع أن هذا أولى ليعلم حركاتها (لأن الحركة المتطرفة) أى الواقعة في الطرف (عارضة) أى غير ثابتة على وجه واحد لأن آخر الكلمة محل التغير فتغير بحسب ما يقتضيه العامل (نحو قرأ وطروء وفتى) وإذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب (الهمزة) (على صورة شئ) أى لم تكتب على صورة حرف من الحروف (لطور وحركتها) وعدم حركة ما قبلها فلم يكن لها وجود في الكتابة بل في التلفظ فقط كما هو الأصل فيها على ما مر (نحو خبء ودفع وبرء) فاذا قلت رأيت خبا ودفعاً وبرأ لا يكون الألف فيها على صورة الهمزة بل هى ألف الوقف عوضا من التنوين كما في رأيت زيدا

[الباب الرابع في المثال] قدمه على سائر المعتلات لأن حرف العلة في الكلمة إما أن يكون واحداً أو متعدداً فإن كان واحداً قدم على ما يكون فيه متعدد لأن الواحد قبل المتعدد ثم ما يكون فيه حرف العلة واحداً على ثلاثة أقسام لأن حرف العلة إما أن يكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها فإن كان فاء قدمت عليهما لأن الفاء مقدم عليهما (ويقال للمعتل الفاء مثال لأن ماضيه مثل الصحيح في الصحة) أي في تحمل الحركات (وعدم الاعلال) وعدم الحروف في الاخبار فيقال وعدو وعدت كما يقال ضرب وضربت وهذا الوجه كما يفيد التسمية بفيد التقديم فافهم (وقيل) يقال للمعتل الفاء مثال (لأن أمره مثل أمر الأجوف) في الوزن (نحو عد) من المثال (وزن) من الأجوف (وهو) إنما (يجي) من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم (ولا يجي من فعل) بفتح العين (يفعل) بضم (١١٥) العين (إلا وجد يجد) أصله يوجد بضم الجيم المشهور كسرهما (وهو لغة بني عامر فحذفت

[الباب الرابع في المعتل]

قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ولأن الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين (ويقال للمعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية مثل الحسن الوجه أي الذي اعتل فاؤه (معتل) بدون الإضافة إلى الفاء لأن حرف العلة لما كان في أوله كان كأنه هو المعتل لظهور كونه معتلا من أول الأمر ولأنه لا يجب الاطراف في التسمية (ويقال له مثال أيضاً لأن ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال) عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفاً صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله في تحمل الحركات كوعد و وعد (وقيل) إنما سمي مثالا (لأن أمره) أي الحاضر (مثل أمر الأجوف) في الوزن (نحو عد) من تعد (وزن) من وزن فرن عد بن تجد موازياله في الوزن (وهو) أي المثال يجي من خمسة أبواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجد يوجه وومق يعمق (ولا يجي) المثال (من فعل يفعل) أي من باب نصر بالاستقراء (إلا وجد يجد) كائنا (في لغة بني عامر) وفي لغة غيرهم من باب ضرب (فحذفت الواو في تجد) أصله يوجد (في) قياس (لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه) أي تجد بالضم (لغة ضعيفة) لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء (فأتبع ليعد في الحذف) يعني أن الحذف في تجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس (وحكم الواو والياء إذا وقعتا في أول الكلمة كحكم الصحيح) في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين (نحو وعد و وعد ووقر ووقر) من الوقر وهو ثقل الأذن وهو متعدلان الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لأنهم لا زمان وقوله وقر يدل على أنه متعد (وينع وبنع) ولم يورد من الياء إلا مثالا واحداً تنبهاً على قلته (ونظائرها) نحو ووق وومق (ويسر ويسر) فلا تعلان في أول الكلمة (لقوة المتكلم عند الابتداء) فإن الاعلال إنما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم إذ لم يعرض له فتور وعي في السكلم بعد فلا يحتاج إلى التخفيف والتسهيل (وقيل) إنما لا يعلن في الأول (لأن الاعلال) مصدر المحو أي كون الحرف معطلاً قد يكون بالسكون أو بالقلب أي بانقلابه (إلى حرف العلة أو بالحذف) أي بكونه محذوفاً (وثلاثها لا يمكن) أما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالسكون (وكذلك) أي كالسكون (القلب) متعذر (لأن المقلوب) به (غالباً) احتراز عن بعض حروف الابدال (يكون بحرف العلة) يعني الألف والياء اثنتان في المنصوب لتأكيده والمقام يقتضيه (وحرف العلة) أي الألف (لا يكون إلا ساكناً) فيلزم الابتداء بالسكون

بضم الجيم المشهور كسرهما (وهو لغة بني عامر فحذفت الواو في تجد) وإن لم يقع بين ياء وكسرة كما في بعد (في لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها) في الصحاح ويجد بالضم لغة عامرية لأنظير لها في باب المثال (وقيل) حذفت الواو في تجد بالضم في لغتهم لأن (هذه) أي لغة بني عامر (لغة ضعيفة) لا يعتد به ولا يعول عليه لعدم موافقته لاستعمال الفصحاء (فأتبع) يجد (ليعد في الحذف) أي في حذف الواو وإن لم يقع بين ياء وكسرة ولما بين أنه لا يجي من الباب الأول بعد ذكر أنه يجي من خمسة أبواب بين الخمسة بناء على أن أصل الأبواب ستة معهودة فلم يحتاج إلى تفصيل تلك الخمسة التي هي ماعد الباب الأول (وحكم الواو والياء إذا وقعتا في أول الكلمة كحكم الصحيح) في عدم الاعلال

مفتوحتين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين (نحو وعد) بفتح الواو (و وعد) بضمهما (ووقر ووقر) بسلامة الواو عن التغيير في الكل (ويسر) بفتح الياء (ويسر) بضمهما بسلامة الياء فيهما (ونظائرها) نحو يمن ويمن ووضع ووضع (لقوة المتكلم عند الابتداء) وقدرته على تلنظ الحرف الثقيل من غير تغيير (وقيل) لا يعمل الواو والياء في الأول لعدم إمكان الاعلال في الأول وذلك لأن (الاعلال قد يكون بالسكون أو بالقلب إلى حرف علة أو بالحذف) ولأربع سواها (وثلاثها) أي كل من هذه الثلاثة (لا يمكن) في الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه (أما) عدم إمكان الاعلال (بالسكون) فلتعذره أي لتعذر الابتداء بالسكون (وكذا القلب) أي كما عتج الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال بالقلب (لأن) الحرف (المقلوب) به غالباً يكون بحرف العلة وحرف العلة (لا يكون إلا ساكناً) أنما كان أو واو أو ياء وإن أمكن تحريكها فيلزم الابتداء بالسكون فيمتنع الاعلال بالقلب أيضاً وإيا في قوله لا يكون بحرف العلة ثلاثة في المنصوب فتقدير الكلام يكون المقلوب به

حرف العلة قال بعض الشارحين إن الحرف المقلوب به لا يكون إلا ساكناً إن كان ألفاً ولو كان غير ألف لم يكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وأنت تعلم أن هذا شرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع أيضاً تدبر قوله (وأما بالحذف) عطف على قوله أما بالبدل يكون أى أما عدم إمكان الإعلال بالحذف في الأول (فلنقصانه) الضمير يرجع إلى الكلمة إما باعتبار اللفظ أو باعتبار المذكور (من القدر الصالح) على تقدير الحذف (في الثلاثي) المجرد وقدر أن القدر الصالح أن يوجد ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ولا يتبع الثلاثي في الزوائد) لأن الثلاثي أصل والزوائد فرع والفرع تابع للأصل والإضافة إضافة المصدر إلى منفعوله الثاني يجوز أن يكون مصدراً مجهولاً مضافاً إلى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم قوله (ولا يعوض بالتاء) جواب دخل مقدر تقديره أنا لا نسلم أنه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي التقصان من القدر الصالح وإنما يلزم ذلك إذا لم يعوض المحذوف بحرف وأما إذا عوض فلا وحاصل الجواب أنه لو عوض بها العوض بالتاء إذهو المشهور فيما بينهم كما في عدة والتعويض بها غير ممكن لأنه لو عوض بها العوض (في الأول أو الآخر) إذ لا يكون العوض إلا في محل التغيير الذي هو طرف الكلمة وذا غير جائز لما ذكره بقوله (حتى لا يلتبس بالمستقبل) على تقدير التعويض في الأول (والمصدر) على تقدير التعويض في الآخر (١١٦) (في نفس الحرف) لافي الصيغة وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض

(ومن ثمة) أى ومن أجل أن
علة عدم التعويض في الأول
لزوم الالتباس (لا يجوز
إدخال التاء في الأول) عوضاً
عن الواو المحذوفة (في مثل
عدة للالتباس) بالمستقبل مع
أن المحذوفة من الأول لأن
أصل عدة وعد بكسر الواو
وسكون العين فنقلت كسرة
الواو إلى ما بعدها ثم حذفت
ساكنة ثلثاً زيد إعلاله
على إعلال فعله وهو يعد
ثم لزوم التاء كالعوض وقيل
الأصل وعد بكسر الواو
فحذفت الواو لما ذكرنا ثم
زيدت التاء عوضاً عنها
قوله (ويجوز في التكلان
العدم للالتباس) عطف على

(وأما) أنه لا يمكن (بالحذف فلنقصانه) أى فللزم نقصانه (من القدر الصالح في الثلاثي ولا يتبع الثلاثي في الزوائد) منه وإن لم يلزم ذلك التقصان فيها المصدر المضاف إلى المفعول (ولا يعوض) أى لا يقع التعويض (بالتاء في الأول) لافي (الآخر) مع أنه لو عوض فيه لا يلزم ذلك التقصان (حتى لا يلتبس) الماضي (بالمستقبل) بالتعويض في الأول نحو تعد (والمصدر) بالتعويض في الآخر نحو عدة (في نفس الحروف) إن اندفع الالتباس بالحركات (ومن ثمة) أى ومن أجل أن عدم التعويض بالتاء في الأول لئلا يلتبس بالمضارع (لا يجوز إدخال التاء في الأول) عوضاً عن الواو المحذوفة (في مثل عدة) بل أدخلت في الآخر لأن أصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت حركة الواو إلى العين لثقلها عليه مع إعلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضاً عنها وقيل أصلها وعد حذفت الواو مثل ما ذكرنا ولم نذكرنا لأن التاء في قول الشاعر * وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا * بحذف التاء من عد الأمر إذ أصله عدة الأمر يقول أنت الذي أخلفوك ما وعدوا (لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده) لامن الأمور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى حذف التاء في حال من الأحوال (لأنها عوض من المحذوف) وهو الواو في العدة فلو حذف العوض أيضاً لم يبق ما يبدل على المحذوف فيلزم الإجحاف

قوله لا يجوز فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتباً على قوله ومن ثم فحاصل معنى كلامه أنه ومن أجل أن
علة عدم التعويض في الأول لزوم الالتباس لا يجوز إدخال التاء في الأول في مثل عدة ويجوز في مثل التكلان للزم الالتباس في الأول وعدم لزومه في الثاني فلا بد أن يقال لا طائل تحت قولهم للالتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سليم والتكلان بوزن السلطان اسم من التوكل وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير وأصله وتكلان فحذفت الواو وعوضت التاء في أوله لعدم التباسه بالمستقبل من وكل بكل ومن غير لافي الصيغة ولا في نفس الحروف إذ لا يجزى على هذا الوزن مستقبل أصلاً (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض من الواو المحذوفة من الأول في مثل عدة ومقة ويجوز إثباتها أيضاً فلا يكون واجب الثبوت (كما في قول الشاعر : وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا) أصله عدة الأمر فحذفت التاء التي هي عوض من الواو (لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده) لامن الأمور الواجبة ولا لما حذفتها الشاعر وأخلف متعد إلى مفعولين الأول الكاف والثاني عدوه مصدر مضاف إلى مفعوله وهو الأمر يقال أخلفه ما وعد إذ قال شيئاً ولا يفعله في المستقبل وقوله وعدوا أصله الذي وضمير محذوف وتقدير الكلام وأخلفوك عدة الأمر الذي وعدوه لك (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى لا يجوز حذف التاء في مثل عدة ومقة (لأنها عوض من الحذف) أى من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لأنه لم يبق حينئذ شيء يبدل

(فقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها) كما في ميزان أصله موزان (وهي) أي والحال أن الصرفين (يقابونها بياء مع الحاجز) أي المانع الغير القوي وهو الحرف الساكن كالنون (في نحو قنية) أصله قنوة فقلبوا الواو ياء نظرا إلى كسرة القاف قوله (وبغير الحاجز) متعلق بقوله (يكونون) والمعنى وهم يكونون بغير الحاجز (أقلب) أي يرون القلب بغير الحاجز أولى من القلب بالحاجز هذا الذي ذكره المصنف هو أحكام المثال الواو. وأما الياء فلم يحذف منه الياء وإن وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر يسر وينع ينع لأن الياء أخف من الواو بدليل أنهم قلبوا الواو ياء في نحو ميزان وسيد كذا قيل ولعل المصنف لم يذكره لعدم اعتلاله.

[الباب الخامس في الأجوف] وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر مما (١١٩) ذكرناه في المثال والمراد من الأجوف

ما يكون عينه حرف علة (ويقال له) أي ويسمى الأجوف (أجوف لخلو جوفه) أي وسطه (عن الحرف الصحيح) فكأنه ليس في وسطه حرف (ويقال له ذو الثلاثة) أيضا (لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم) أي لصيرورة ماضيه عند الإخبار عن نفسك على ثلاثة أحرف إذا كان ثلاثيا (نحو قلت) وبعت وأما

الرباعي والزيدات فمحمول على الثلاثي وهذا القدر كاف في التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع أن المخاطب على ثلاثة أحرف أيضا الظهور التلطف به فإن قلت التاء ليست من حروف الماضي بل هو فاعل فبقى الماضي على حرفين فلم يصير على ثلاثة أحرف قلت لأنهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزءا من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ونحو غيره أحكام الجزء كما مر تحقيقه في الباب الأول

أصله موعدا على وزن منعل بكسر الميم وفتح العين (فقلب الواو ياء) لسكونها و (لكسرة ما قبلها وهم) أي الصرفيون (يقابونها) أي الواو (ياء مع الحاجز) أي المانع (في نحو قنية) أصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة (وبغير الحاجز) في موعدا (يكونون) أي الصرفيون (أقاب) منهم مع الحاجز أي بالطريق الأولى فاعلم أن ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بأن قلب الواو قنوة ياء شاذ لعدم كسرة ما قبلها وبعضه عدم كتابة همزة خب بالالف و برعوا أو ودف بالياء ونقل السيلر كن الدين عن ابن القطاع أن ياء قنية أصلية لأنها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا استشهدا في قنية إلا أن الظاهر من كلام الزمخشري لما كان ياء قنية مقبولة من الواو وأن هذا القلب على القياس تبعه المصنف في ذلك ولعل ما ذهب إليه الزمخشري والمصنف أظهر إذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شمالال وعدم جوازها في عتيا ويرد على المنقول عن ابن القطاع أن يجي قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب أيضا.

[الباب الخامس في الأجوف]

أي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولا نه يصير في الأخبار على ثلاثة أحرف والناقص يصير فيه على أربعة أحرف والثلاثة متقدمة على الأربعة ولا ن بعض الأجوف لا يعتل بخلاف الناقص (ويقال له) أي المسمى بالاسم الأجوف (الأجوف لخلو جوفه) أي ما هو كالجوف له (عن الحرف الصحيح) أو لوقوع حرف العلة في جوفه (ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم) الثلاثي الحجر دويسمى غيره بذى الثلاثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره في صيرورته على ثلاثة أحرف وإن كان المخاطب أيضا كذلك (نحو قلت) فإنه وإن كان جملة إلا أن الصرفين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتكلم كأنه حرف من حروفه (وهو) أي الأجوف (يجي من ثلاثة أبواب) بالاستقراء من باب نصر (نحو قال يقول) من باب ضرب نحو (باع يبيع) من باب علم نحو (خاف يخاف) وأما باب حسن فلم يجي منه إلا طال يطول ولذلك لم يعتبره (قال بعض الصرفيين أصلا) ضابطا (شاملا) وقوله (في باب الاعلال) إمام متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لأنواع الاعلال وإمام متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال أصلا متناولا لجميع أنواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها وإما صفة بعد صفة لأصلا (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل) والأحكام المتعلقة بالاعلال (منه) أي من ذلك الأصل

فإن قلت سلمنا أنه جزء لكن لا نسلم أنه حرف لأنه ضمير والضمير اسم فلم يصدق أنه على ثلاثة أحرف قلت يطلق لغة أنه حرف وإن لم يصح إطلاقه اصطلاحا (وهو) أي الأجوف (يجي من ثلاثة أبواب) وهي الأبواب التي سميت دعائم الأبواب وقد مر أنه ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة مضارعه وهي الباب الأول والثاني والرابع (نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف) وسيجي أصلها وإعلانها على التفصيل ولم يجي من غير هذه الأبواب الثلاثة باستقراء كلامهم إلا نادر نحو طال يطول من الباب الخامس (قال بعض الصرفيين أصلا) الأصل القانون وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله (شاملا) صفة كاشفة له (في باب الاعلال) أي الاعلال لحرف العلة سواء وقع عين الكلمة أولا مها (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل) أي من ذلك الأصل الشامل لإجماليه أي أن من علم هذا الأصل قدر على أن يعمل أي كلمة عرضت عليه فآرة تامة فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الاعلالية بالفعل

(وهو) أى ذلك الأصل (قولهم إن الإعلال في حروف العلة) إذا كان (في غير الفاء بتصور فيه ستة عشر وجها) عقلا وذلك (لأنه) أى الشأن (يتصور في حروف العلة أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون) ويتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون (فاضرب الأربعة) السكائنة فيما قبلها (في الأربعة) السكائنة فيها (حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك) إعلال الحروف (السكائنة التي فوقها) أى قبلها حرف (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك) بعد إسقاط واحد من ستة عشر (خمس عشرة وجها إلا أربعة) منها يتصور في حرف العلة (إذا كان ما قبلها مفتوحا) وهى إما ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (نحو قول وبيع وخوف وطول) قوله (ولا يعل الأولى) شروع في بيان كيفية إعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدمها والمراد من الأولى حرف العلة التي وقعت عين الكلمة ساكنة (١٢٠) مفتوحا ما قبلها نحو قول وبيع مصدرين ولا تألم يعل حينئذ لأن حرف العلة إذا

(وهو) أى ذلك الأصل (قولهم إن الإعلال في حروف العلة) حال كونه (في غير الفاء) الذي وقع في الابتداء فإنه ليس قوله شىء حتى يدخل في ستة عشر وجها وأما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسى وميزان (يتصور فيه ستة عشر وجها لأنه) أى الشأن (يتصور في حروف العلة) التي هي غير الفاء (الابتدائي) (أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون) ويتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أى مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات والسكون (فاضرب الأربعة) الأولى التي هي أحوال حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (في الأربعة) الثانية التي هي أحوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (حتى يحصل لك ستة عشر وجها) ثم اترك حروف العلة (السكائنة التي فوقها) أى ما قبلها فكان ما قبل الحروف فوقها (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك خمسة عشر وجها) (الأربعة منها) حاصلة (إذا كان ما قبلها) أى ما قبل حرف العلة (مفتوحا) وحرف العلة مع أحد الأحوال الأربعة (نحو قول) مصدر (وبيع وخوف وطول ولا تعل) الصورة (الأولى) وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول (لأن حروف العلة إذا سكنت) أى وجدت على صفة السكون (جعلت من جنس حركة ما قبلها) أى في جميع الأوقات (للن عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها) أعنى الحركة فإن الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولأن الابتداء بالساكن إذا كان مصوتا أعنى حرف مدمتنع بالاتفاق وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوز قوم ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصون لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف ولا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا (نحو ميزان أصله موزان) قلبت الواو ياء (ويوسر أصله ييسر) قلبت الياء واوا (لأنه إذا انفتح ما قبلها) أى إلا وقت انفتاح ما قبلها فإنها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها (لخفة الفتح والسكون) يعنى أن القلب إنما هو للتخفيف وإذا كان حرف العلة ساكنا وما قبله مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج إلى القلب (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) نظرا إلى العلة المقضية وقصدا إلى زيادة التخفيف وقد جاء : ثبت إليك فتقبل تآبى صمت إليك فتقبل صامتي : أى توبى وصومتي ذكر الواحدى في تفسير قوله تعالى «إن هذان لساحران» قال ابن عباس رضى الله عنهما هى لغة بلحراث وهى قبيلة من اليمن (ويعل نحو اغزيت أصله) أى الياء

أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للن عريكة الساكن أى طبيعته (واستدعاء) حركة (ما قبلها) جعلها من جنس نفسها للتوافق (نحو ميزان أصله موزان) بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء لتوافق فصار ميزان (ويوسر أصله ييسر) بضم الياء الأولى وسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الأولى وهو الواو فصار يوسر قوله (لأنه إذا انفتح ما قبلها) استثناء من قوله جعلت من جنس حركة ما قبلها وإتماما لجعل حروف العلة حينئذ من جنس الفتح وهو الألف (لخفة الفتح والسكون) إذ منشأ القلب النقل وهو إنما يتحقق بشرطين أحدهما كونها متحركة وثانيهما كون ما قبلها مفتوحا ولما

انقضى الشرط الأول لم يتم النقل فلم يقبلوها ألفا لعدم موجهه إلا من اجتزأ بأحد الشرطين فإنه يقبلها واو ألفا ويقون في مثل غيب وبيت وبيع وقول غاب وبات وباع وقال وإلى هذا أشار بأوله (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) مصدر . ذكر الواحدى في الوسيط في تفسير قوله تعالى «إن هذان لساحران» أنه قال ابن عباس رضى الله عنهما أنه لغة بلحراث بن كعب في قال مصدرا أجمع النحويون بأن هذه لغة حارثية وذلك أن بلحراث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ويقولون أتانى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة إلى هنا كلامه . وأما قول الشاعر : ثبت إليك فتقبل تآبى وصمت ربى فتقبل صامتي أى توبى وصومى فشا عند الأولين وكذا ياجل أصله ييجل قوله (ويعل نحو اغزيت أصله

أغزوت بو أوساكن تبعاً لغيري) جواب دخل مقدر تقديره إن قولكم خروج العلة لا تعمل إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً منقوضاً بأغزيت فان الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع أنه يعمل بالقلب. وتحقيق الجواب أن الواو لما أعل في مضارع الذي هو يغزي يضم الياء وكسر الزاي قبلها ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها يعمل في ماضيه بقلبها ياءً أيضاً كما على المضارع أي حاء أو ما لا علة فيه على ما له علة وكذلك استغزيت وتغزيت قال سيديويه سئل الخليل عن قولهم أغزيت واستغزيت فقال إنما قلبت الواو في هذه الأفعال الماضية لأجل انكسار ما قبلها في المضارع في قولك يغزي يضم الياء وكسر الزاي ويستغزي فحملوا الماضي على مضارعه وأعلوه كما أعلوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد لا يقال إن الماضي سابق والمضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق في الاعلال محال لأننا نقول إننا لنسلم أن اتباع السابق على اللاحق في الاعلال محال لأنهم أعلوا المصدر تبعاً للفعل كما في عدة وقام مع أن المصدر سابق على الفعل كما مر وليس اتباع الماضي على المضارع قياساً مطرداً حتى يلزم إعلال وعد تبعاً ليعدل هو مسموع مقصور وقيل إنما يعمل نحو أغزيت لأنه لما أعل على ثلاثة أحرف ثقل والياء ضعيف ولم يمنع مانع عن قلبها ياء فكان قلب الواو ياء أحسن ولذلك قالوا في الثلاثي غزوت (١٢١) بإثبات الواو وفي الرباعي أغزيت

بقلبها ياء قوله (ويعمل نحو كينونة) عطف على قوله ويعمل نحو أغزيت فيكون جواباً للدخل مقدر مقررمة يعني يعمل نحو كينونة (من الكون) بقلب واوه ياء (مع سكون الواو) فيه (وانفتاح ما قبلها) وهو الكاف (لأن أصله كينونة) بفتح الواو على وزن فيعلولة (عند الخليل) فلم يكن مما نحن فيه بل يعمل لوجود دالة الاعلال فيه لأنه اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء (فأدغمت) الياء الأولى في الياء المنقلبة من الواو التي هي عين الكلمة فصار كينونة بتشديد الياء

واوساكن إذا أصل اغزيت (اغزوت بو أوساكن) قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً (تبعاً لغيري) وكما يحكي إن شاء الله تعالى وطرّد الباب لا يقتضي أصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في أول الكتاب (ويعمل نحو كينونة) إذ أصله كينونة بالواو لأنه مأخوذ (من الكون) مصدر كان يكون (مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها) وأنتم قلتم إذا كان كذلك لا يعمل (لأن أصله) أي أصل لفظ كينونة (كينونة عند الخليل) على وزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون وقابت الواو ياء (فأدغمت) الياء في الياء فصار كينونة (كما) أدغمت (في ميت أصله ميوت) على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم أدغمت الياء في الياء فصار ميت (ثم خففت) الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لأنها تغيرت بالقلب من الواو وأغناهم هذا التغير عن التغير الثاني بال حذف لأن التغير يؤنسهم بالتغير (فصار كينونة كما خففت) تلك الياء (في ميت) إلا أنهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه. والحاصل أن كينونة مغيرة عن أصله بلا خلاف إذ ليس في كلامهم فعلولة إلا نادراً كصعقولة فقال البصريون منهم الخليل إنه مغيرة عن كينونة بحذف العين بدليل عوده إليه في قوله حتى يعود الأصل كينونة ووجود فعلولة كحقيقورة وهي كل شئ لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسحاب قال الشاعر: كل أنثى وإن بدا لك منها آية الحب حبها حيقور (وقيل) أي قال الكوفيون (أصله) أي أصل كينونة (كونونة بضم الكاف) على وزن سر جوجة وهي الطبيعة (ثم فتح) الكاف أي غيرت بإبدال ضمة أوله فتحة ثم إبدال الواو ياء كما عند البصريين (حتى لا تصير الياء واواً في نحو الصيرورة) مصدر صار يصير (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب (والقبولة) مصدر قال يقبل إذ لوقى على صيرورة مثلاً بالضم لزم قلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فيلبس بالواو (ثم جعلت الواو) في الواويات

(١٢ - مراح الأرواح) وفتحها (كما) قلبت الواو ياء وأدغمت الياء (في) نحو (ميت أصله ميوت) بتقديم الياء الزائدة على الواو التي هي عين الكلمة (ثم خففت) كينونة بحذف الياء الثانية المتعاقبة عن الواو (فصار كينونة كما خففت) الياء المنقلبة بحذفها (في ميت) وهذا التخفيف فهما بطريق الجواز لكنه أحسن في كينونة ذكر ابن الحاجب وخففت نحو كينونة وقيلولة بحذف العين كما تخفف ميت وسيد إلا أن الحذف في كينونة وقيلولة أكثر منه في باب سيد وميت لطوله بالزائدة والتأنيث فكان التخفيف فيه أحسن اه والميت صفة مشبهة تقول مات يموت ويمات أيضاً فهو ميت ويستوى في المذكر والمؤنث قال الله تعالى «لنحیی به بلدة ميتاً» ولم يقل ميتة قال الفرء يقال لمن لم يميت إنه مائت عن قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا في الصحاح (وقيل أصلها كونونة بضم الكاف ثم فتحت) الكاف لأنه لو لم يفتح يلزم ضم هذا الوزن في اليائيات أيضاً لاختلاف حركة فاء الواو حركة فاء اليائيات منه فيلزم قلب الياء واواً في اليائيات لضممة ما قبلها وهو ثقل مع أنه في البناء الطويل فتحت الفاء في الواو (حتى لا يصير الياء واواً في) اليائيات (نحو صيرورة) مصدر من صار الشئ يصير (وقيلولة) مصدر قال يقبل من باب باع ومعناه نام في الظهيرة (وغيبوبة) مصدر غاب يغيب من باب باع تقول غاب غيبوبة وغيبا وغيبا وغيبوبة وغيبوا وغيبا (ثم جعلت الواو ياء) أي قلبت بعد فتح الكاف في كونونة وإن لم يوجد فيه علة القلب

(تبعاً للبيانيات لكثرتها) أي البيانيات وقلة الواو يات مع أن جعل الثقل خفيفاً أولى من عكسه (ومن ثم) أي ومن أجل أن البيانيات كثيرة من الواويات (قيل لا يجي من الواويات) مصدر على هذا الوزن (غير الكينونة والديمومة) مصدر من دام الشيء تقول دام يدوم ويدام دوما ودواماً ودوماً (والسيدودة) مصدر من سادقوه يقال ساديسو دسبادو وسيدودة وسودودة (والهيوعوة) مصدر من هاع يقال هاع يهوع هواع يضم الهاء وهيوعه أي قاء (قال ابن جني) في بيان كيفية إعلال (الثلاثة الأخيرة) وهي بيع وخوف وطول (تسكن حروف العلة) أولاً (فيها) أي في هذه الثلاثة (للخفة) أي للتخفيف (ثم تقلب ألفاً لاستدعاء الفتحة) أي لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها (ولين عريكة الساكن) فإن قلت لو أسكن حروف العلة أو لا يحصل التخفيف على ما ذكرتم فلم يحتاج إلى القلب ولا واجب القلب في مثل قول مصدر (١٢٢) وليس كذلك قلت إنما قلبوها ألفاً بعد الإسكان لأنهم لو اقتصر على الإسكان

لالتبس المتحرك في الأصل بالساكن فيه ألا يرى أنهم لو أعلنوا بحوب بالتحريك بالساكن الوافق لم يعلم أن الواو في الأصل متحركة ثم طرأ عليه الإعلال أم ساكن مثل فلس كيوم فأعلنوها بالابدال بعد الاسكان تنديها على أنها متحركة في الأصل مع أن الألف أخف من الواو والياء الساكنتين كذا حققه ابن الحاجب . ثم إن هذا الإعلال في هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة ذكرها المصنف . الأول ما ذكره بقوله (إذا كن) أي حروف العلة (في فعل) مطلقاً أما في الفعل الثلاثي المجرد فيعمل على الوجه المذكور أصالة وجود الشرائط كلها نحو قال وباع كما يجي عو أما في المزيدية فلا يعمل بالأصالة لعدم انفتاح ما قبلها نحو أقام وأباع أصلهما أقوم وأبيع بسكون القاف والباء لكنهم

(تبعاً للبيانيات) ولم يعكس (لكثرتها) أي البيانيات بالنسبة إلى الواويات على أن الخفيف أولى من الثقل وقوله حتى يصير إلى آخره وقوله تبعاً للبيانيات إشارة إلى رد ما قيل من الأمر في هذا المكان كما قال الكوفيون لم يكن لا بدال الواو ياء والضممة فتحة وجه قوله (ومن ثم) إشارة إلى ما تضمنه قوله لكثرتها لا إليه ولا أجل قلة الواويات (قيل لا يجي من الواويات غير الكينونة والديمومة) مصدر دام يدوم دوما (والسيدودة) مصدر ساديسو دسبادو (والهيوعوة) مصدر هاع يهوع هواع بمعنى قاء (قال الإمام ابن جني في الثلاثة الأخيرة) أي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحاً مع الحركات الثلاث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول (يسكن حرف العلة فيها) أولاً (للخفة) أي ليحصل الخفة (ثم تقلب ألفاً) قوله (لاستدعاء الفتحة) (الألف إشارة إلى المفتحة) وقوله (ولين عريكة الساكن) إشارة إلى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب إنما يتحقق بشرط سبعة أشار إلى الأول بقوله (إذا كن) أي حروف العلة (في فعل) لثقله (أو في اسم على وزن فعل) لشبهه بالثقل وإلى الثاني بقوله (إذا كانت حركته غير عارضة) إذ العارض كالمعدوم فتحصل الخفة فلا يحتاج إلى الإعلال وإلى الثالث بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون) إذ لا يبقى في الفتحة حينئذ قوة لاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على إذا كان لأن الحال في معنى الطرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره إذا كن في فعل وقت كون حركته غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل أي ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك الإعلال حروف العلة للدلالة على الأصل وأشار إلى الرابع بقوله (ولا يكون) أي لا يوجد (في معنى الكلمة اضطراب) وتحرك لا يبق فيها على تقدير الإعلال ما يدل على اضطراب معناها وإلى الخامس بقوله (ولا يجتمع فيه) على تقدير الإعلال (إعلان) إذ هو مغل بالكلمة وإلى السادس بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه) أي مضارع الفعل الذي هو الماضي إذ هو مرفوض وإلى السابع بقوله (ولا يترك) الإعلال (للدلالة على الأصل) إذ يفوت الغرض على تقدير الإعلال وإنما كان الأصل في هذه الشروط هو الشرط الأول إذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وبقاياها إما متعلق بحركة نفس حرف العلة أو بحركة ما قبلها أي بإعلالها من حيث ترتب مفسدة أو فوات مصلحة وإما متعلق بمعنى الكلمة مقدمه وجعل بواقي الشروط قيوداً له ظراً وحالاً ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لأن الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي هي عارضة للإعلال والثالث حال

قلبوها ألفاً وإن أبوجد فهم ما وجب القلب وهو انفتاح ما قبلها حملاً على الثلاثي ثم حملوا الإقامة والإبادة على أقام وأباع حركة كذا قيل (أو في اسم) كائن (على وزن فعل) والمراد منه اسم ثلاثي على وزن فعل ثلاثي لكن أطلق القول فيهما بناء على ظهور المراد بقريئة الأمثلة فافهم والثاني ما ذكره بقوله (إذا كانت حركته غير عارضة) فلا تعل إذا كانت حركتها عارضة إذ لا اعتبار بالعارض في حكم الساكن والثالث ما أشار إليه بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون) أي لا بد أن يكون فتحة ما قبلها أصالية لا عارضية والرابع ما ذكره بقوله (ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب) والخامس أشار إليه بقوله (ولا يجتمع فيها) أي في حروف العلة (إعلان متواليان في حرفين أصليين في كلمة واحدة) والسادس ما ذكره بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه) أي في مضارع الفعل على تقدير الإعلال والسابع ما أشار إليه بقوله (ولا يترك) أي الإعلال (للدلالة على الأصل) أي ليدل على أن أصل المعتلات إمّا واو أو ياء فتي اجتمعت الشرط

كلها في كلمة أعلت وإلا فلا (ومن ثم) أي ومن أجل أن الاعلال مشروط بهذه الشروط (يعل نحو قال أصله قول) بفتح الواو فأسكنت وقلبت ألفافصار قال (ودار) وهو اسم بوزن فعل (أصله دور) بفتح الواو فقلبت ألفافصار دار (لوجود الشرائط المذكورة) كلها فهم ما قوله (ويعل في مثل ديار) إلى قوله للمتابعة جواب دخل مقدر تقديره ظاهر أي ويعل حروف (١٢٣) العلة في مثل ديار أصله دوار (تبعاً

لواحد) يعني قصد قلب الواو اتباع الواحد للوجود شرط الاعلال لكن لما كان ما قبلها مكسوراً قبلت ياءاً ألفاً فيكون ديار تابعاً لواحد في مطلق الاعلال (و) كذلك (مثل قيام) أصله قوام فاعل (تبعاً لفعله) الذي هو قوام (و) كذلك (مثل سباط) أصله سواط فاعل واو (تبعاً لواو واحد) الذي هو سوط بفتح السين وسكون الواو وكذلك ثوب وثياب ولما توجه أن يقال إن واو واحد لا يعل لفقدان شرط الاعلال لسكونها فكيف يعل سباط تبعاً له أجاب بقوله (وهي) أي واو واحد (مشابهة بألف دار في كونها ميتة) أي ساكنة فكانت كأنها قد تعلق (أعني تعلق هذه الأشياء وإن لم تكن فعلاً ولا) اسماً (على وزن فعل) حتى يتحقق شروط الاعلال للمتابعة بأشياء أخرى هي دار وقام وسوط (ولا يعل نحو الحوكة) بفتح الواو جمع حائك الاعلال وعدمه جائز أن فيه أم عدم الاعلال فلما ذكره المصنف وأما

حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وأيضا مفهوم الثاني وجودي لأن قوله غير عارضة وإن كان العدول بحسب الظاهر إلا أن المراجعة التحصيل على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لأن الثالث حال الكلمة بالنظر إلى نفسها والرابع حالها بالنظر إلى معناها ولا شك أن الأول مقدم على الثاني وإنما قدم الشروط الأربعة الأولى على الثلاثة الأخيرة لأن الأربعة الأولى متعلقة بقبالية المحل وإمكان الاعلال والثلاثة الأخيرة متعلقة بترتب الفساد أو بترتب فوات المصلحة على الاعلال بعد إمكان في ذاته والأول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لأن الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لأن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال إذا كان لكونه مناسباً لكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول إلى المضارع والحال في غير الشرطين الأولين تنبيهاً على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعليق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها (ومن ثم) أي ومن أجل أن الثلاثة الأخيرة تعلق إذا تحققت جملة الشروط السبعة المذكورة (يعل نحو قال أصله قول ونحو دار أصله دور) أسكنت الواو فيهما ثم قبلت ألفاً (لوجود الشرائط المذكورة) فيهما إذا الأول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والأنسب أن يؤخر قوله (ويعل مثل ديار) مع لاقه إلى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرطه لثايق الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرطه لأنه قدمه اهتماماً بالدفع السؤال المقدر ورعاية للتناسبة ما تقدم في تحقق الاعلال وأصل ديار دوار أعل (تبعاً لواحده) يعني دار أو هو قد أعل كامراً (و) يعل (نحو قيام) أصله قوام (تبعاً لفعله) أعني قام وهو قد أعل كما ترى (و) يعل (مثل سباط) أصله سواط (تبعاً لواو واحد) وهو سوط وإنما قال لو واو واحد ولم يقل تبعاً لواحده كما قال في ديار لأن واحده لم يعل بل كان في حكم ما أعل بسبب واو (وهي) أي واو سوط وإن لم يعل إلا أنها (مشابهة بألف دار في كونها ميتة) أي ساكنة والدار قد أعل فكان سوطاً قد أعل لمشابهته بما أعل (أعني تعلق هذه الأشياء) التي هي ديار وقام وسباط (وإن لم تكن أفعلاً ولا على وزن أفعال) وحد الوزن نظراً إلى المعنى إذ معنى قوله ولا على وزن أفعال ولا على وزن فعل (للمتابعة) لتلك الأشياء التي هي دار وقام وسوط . وأعلم أن هذه الأشياء أعلت بالتبعية وإن لم تكن من الثلاثة الأخيرة التي اشترط ابن جني في إعلاها الشرائط المذكورة إلا أنها لما ناسبت في كون حرف العلة ما قبله متحرك ذكرها بقوله (ولا يعل) عطف على قوله يعل في قوله ومن ثم يعل نحو قال أي فومن أجل أن الثلاثة الأخيرة إنما تعلق إذا وجدت الشرائط المذكورة أجمع لا يعل (نحو الحوكة) جمع الحائك (والخونة) جمع الخائن (وحيدى) وهو الحمار الذي يميل عن ظله لنشاطه (وصورى) اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الأول فيها وهو أحد الأمرين أما انتفاء الأمر الأول أعني كون حروف العلة في أفعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له وأما انتفاء الأمر الثاني أعني كونهم في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله (لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهي التاء في الأولين والألف في

الاعلال فبالنظر إلى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها قال في مختار الصحاح حالك الثوب نسجه وبابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وتوم حاككة وحوكة أيضا بفتح الواو (والخونة) جمع خائن (وحيدى) بفتححات يقال حمار حيدى أي يحيد عن ظله ويميل عنه لنشاطه (وصورى) بفتححات اسم ماء من مياه العرب (لخروجهن) أي لاتعل حروف العلة فيهن لانعدام الشرط الأول لخروجهن (عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهي التاء في الأولين والألف في الآخرين هذا مختار ابن جني

(وقيل) لاتصل حروف العلة فيهن (ليدللن على الأصل) أى على أن أصله واوى أو يائى كما فى القود (و) لا يعل (نحو دعوا القوم) بفتح العين وضم الواو لا تنفأ الشرط الثانى (لطر والحركة) على الواو لسكونها لا لتقاء الساكنين الواو ولا م التعريف (و) لا يعل (نحو عور) بكسر الواو (واجتور) لفقدان (١٣٤) الشرط الثالث وهو أن لا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون (لأن حركة

الأخبر بن (وقيل) إنما لم تملح حروف العلة فى هذه الأشياء (حتى يدلان) هذه الأشياء (على الأصل) أى على أن أصل حيدى ياء أو أصل غير هـ أو و لو أعلن لم يعلم أيها واوى أيها يائى (و) من ثمة لا يعل (نحو دعوا القوم لطر وحركته) بسبب التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثانى أعنى عدم عروض حركة حرف العلة (و) من ثمة لا يعل (نحو عور واجتور لأن حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) لأن العين والتاء فى حكم الساكن (أى) العين فى عور (فى حكم عين أعور) لأنه بمعناه (و) التاء فى اجتور فى حكم (ألف تجاور) لأنه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وإنما حمل الثلاثى هنا على المزيد لأنهم يقولون الأصل فى الألوان والعيوب أفعال وبذلك دليل اختصاصها بهما والبواقي مخدوفات منهما فلا تملح كما لا يعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب فإن فى سائر الأبواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم لم يملح إلى عدم إعلال الأصل الذى هو أفعال وأفعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم : وسائلة بظهر الغيب عنى أعارت عنه أم لم تعارا فالهمزة فى أعارت للاستفهام والألف فى تعار امبدلة من نون التأكيد المخففة أصله تعارن قال فى الألفيد لقوله أعارت وجه عندي وهو أنه أسند الفعل إلى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مستند إلى الرجل لا إلى جزء منه ولا شك أن العيب المضاف إليه الكل أعلى رتبة من العيب المضاف إلى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب فى البيت ساع أن لا يلتفت إليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس من أفعال العيوب ولذلك أعل وإنما لم يعل أعور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو وشرط قلبها ألفا أن تكون متحركة وما قبلها مفتوحا أو محمولا على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وههنا ليس كذلك إذ لا شئ يحتمل هو عليه إذ هو أصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع أنه لم يعل عور لأن ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب عوار واسوا دللبس فالواجب عليه أن يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق ما فى الصحاح حيث قال فيه إنما صح أعور لسكون ما قبلها اللهم إلا أن يقال إنه نظر إلى أن عور ثلاثى واعوار سداسى فالثلاثى أصل للسداسى ولم ينظر إلى استعمال الألوان والعيوب. والحاصل أنه نظر إلى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من أعلاه إلى أنه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فاعل فيحيث يكون ما قبل الواو فى عور فى حكم المفتوح فوجب أن يعل بالنقل والقلب والاستغناء إلا أنه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه إذ لم يجز من الجوار مع أن الألف لا تقبل نقل الحركة إليها ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء على أن السكون ليس بحاجز ولو قلبت الواو ألفا لزم حذف إحدى الألفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف (و) من ثمة لا يعل (نحو الحيوان حتى تدل حركته على اضطراب معناه) لأن فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة ونحو وجهه عن وزن الفعل بزيادة الألف والنون فلم يوجد الشرط الأول أيضا ولم يذكره المصنف لأن مقصوده بيان انتفاء الاعلال لا انتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبع (والموتان محمول عليه) أى على الحيوان فى عدم الاعلال وإن لم يوجد فى معناه اضطراب (لأنه نقيضه)

العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) قوله (أى فى حكم عين أعور وألف تجاور) تفسير بفيد التعايل يعنى أن عين عور فى حكم عين أعور وتاء اجتور فى حكم ألف تجاور لأن عور فى معنى أعور واجتور بمعنى تجاور ويمتنع إعلال الواو فى أعور وتجاور لسكون ما قبلها فيمتنع فيما هو فى معناه كذا ذكره ابن جنى وقال الرضى وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالا من غيره كأحول وأعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقبل واوها حلا على أحول وأعور قال بعض المحققين ومنهم من نظر إلى الأصل ولم ينظر إلى البناء الذى سكن ما قبل الواو فيه بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثى وأعله جريا على القياس فقال فى عور عار وفى عور يعار كخاف يخاف (و) لا يعل (نحو الحيوان والجولان بفتحات لفقدان الشرط الرابع وهو أن

لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب وإنما لم يعل حيثئذ (حتى يدل حركته) أى حركة نحو الحيوان والمراد حركة حرف والنقيض العلة فى نحو الحيوان (على اضطراب معناه) أى أنهم قصدوا ببقاء حركة حرف العلة فيه التنبيه على حركة مدلول اللفظ فلم يعاوه قوله (والموتان) بالفتحات (محمول عليه) جواب دخل مقدور وهو ظاهر يعنى لا يعل الموتان مع أنه ليس فى معناه اضطراب حملا على الحيوان وإنما حملا عليه (لأن نقيضه) وهم محمولون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير فى الصحاح الموتان بالتحريك بخلاف الحيوان يقال اشتر الموتان

تشتد الحيوان أي اشتد الأرضين والدور ولا تشتد الرقيق والدواب (و) لا يعل (نحو طوى) بفتح الواو لفقد الشرط الخامس وهو أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان أعلم أن طوى يجي من الباب الثاني يقال طواه يطويه طيا ومن الباب الرابع يقال طوى بكسر الواو يطوى طوى ومعناه حينئذ الجوع كذا في مختار الصحاح والمصنف اعتبر بجنيته من الباب الثاني فقال ولم يعل (حتى لا يجتمع فيه إعلالان) يعني أن طوى أعل باؤه بقلبه ألفا كما في رمى فلو أعل واؤه أيضا بقلبه ألفا لاجتمع إعلالان متواليان في حرفين أصليين فيلزم إجحاف الكلمة وهو غير جائز وإنما اعتبر والتقدير الأول ليخرج الإعلال في نحو يوق أصله يوق بضم الياء فاعل بالحذف والاسكان وذلك جائز لأنهما ليسا بمتممات بل بينهما وسط وإنما جاز إعلالان إذا توسط بينهما حرف لأنه لا يلزم منه إجحاف مثل إجحاف المتواليين لأن العليل سريع التزع عند تخلل فاصل ويتضاعف ضعفه إذا توألى عليه علتان من غير فاصل وإنما اعتبر والتقدير الثاني ليخرج الإعلالان في نحو قاض أصله قاض فاعل بالاسكان والحذف وذلك جائز لأنهما ليسا في حرفين بل في حرف واحد وهو الياء وليخرج الإعلالات في نحو إقامة أصاه إقوامة فاعل بالنقل والقلب والحذف هذا ولو اعتبر بجنيته من الباب الرابع فهو إنما يعل حملا على قوى أو حملا على هوى أصله قو وقلبت الواو الأخيرة ياء لكسر ما قبلها ولم يقلب الأولى ألفا لاجتماع في إعلالان فحمل طوى عليه وإن انتفى الإعلالان فيه لأنهما من باب واحد (١٢٥) لكنهما من فعل مكسور العين كذا ذكره ابن الحاجب

والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الأول لكان له وجه إلا أنه أراد التنبيه على أنه كما أن الإعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره ويكون عدم الإعلال أيضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه ورأى صنعة الطباقي (و) من ثمة لا يعل (نحو طوى) حتى لا يجتمع فيه إعلالان) إذ قد أعل طوى مرة إذا أصله طوى قلبت الياء ألفا فلم يقلب الواو ألفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الإعلالان بتقدير الإعلال ولم يعكس لأن الإعلال بالآخر أولى (و) لم يعل (طويا) لأنه (محمول عليه) أي على طوى في عدم إعلال الواو (وإن لم يجتمع) فيه إعلالان (و) لا يعل (نحو حي) بقلب الياء الأولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع) أي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه (يعني إذا قلبت) العين من حي ألفا (وقلت حيا) يجي مستقبله) حينئذ (يحاي) يعني وجب القلب في مضارعه أيضا تبعاً للماضي كما في يخاف (و) من ثمة (لا) يعل (نحو القودو الصيد حتى يدل على الأصل) يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الأصل يعني لو قلبت واو القودو ألفا وقيل القاد لم يعلم أنه واو أو يائي وكذا الصيد (الأربعة) الأخرى من تلك الخمسة عشر وجهها كائنة (إذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مضموما) مع الأحوال الأربعة بحرف العلة (نحو ميسر ويبيع ويغزو ولن يدعو يجعل) الياء أي حرف العلة (في) الصورة (الأولى) أعني نحو ميسر (واو الضمة ما قبلها) ولين عريكة الساكن فصار موسر (حرف العلة) (في) الصورة (الثانية) أعني نحو بيع (تسكن للخفض) لثقل الكسرة على الياء خصوصاً بعد الضم (ثم تجعل واو الضمة ما قبلها) ولين عريكة الساكن فصار يوع (وهذه لغة) (وإذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة) أي الياء في الصورة الثانية (من جنسه) وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الأصل في إعلال الياء ولهذا كان بيع أفصح (فصار حينئذ بيع)

وبيان الثاني أن هوى أصله هوى بفتحات قلب الياء ألفا لتحرر كهوا وافتتاح ما قبلها ولم يقلب الواو ألفا لاجتماع إعلالان فحمل عليه طوى وإن لم يلزم إعلالان لأن الأصل فعل بفتح العين لخصته وكثرته وفعل بالكسر فرع عليه فحمل الفرع على الأصل كذا حققه الجاربردى وقيل إنما يعل طوى بالكسر حتى لا يلزم ضم الياء في مضارعه كما في حي (وطويا) محمول عليه فلم يقلب الواو فيه ألفا (وإن لم يجتمع فيه إعلالان) لا يعل (نحو حي) لفقدان الشرط

السادس وهو أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه أي لا يعل حي بقلب الياء الأولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع يعني إذا قلبت حيا) بإعلال الياء بقلبه ألفا (يجي مستقبله يحاي) بضم الياء لأن إعلال الماضي يوجب إعلال المستقبل عندهم والضم على الياء ثقل مرفوض في كلامهم (و) لا يعل (نحو القودو) وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو أن لا يترك الدلالة على الأصل أي لا يعل نحو القودو بقلب الواو ألفا حتى يدل بقاء الواو وعدم إعلالها (على الأصل) أي على أصل باقي المعتلات يعني أنهم صححو القودو والصيد تنبيها على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء كما عروا أو آية مع وجود موجب البناء تنبيها على أن الأصل في أخواتهما الأعراب وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية فيحفظ ولا يقاس فلا يقال في إباع أبيع كذا حققه (الأربعة) الأخرى من خمسة عشر وجهها (إذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مضموما) وحروف العلة حينئذ إما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة (نحو ميسر ويبيع ويغزو ولن يدعو تجعل في الأولى) أي يجعل الياء في الصورة الأولى (واو الضمة ما قبلها) ولين عريكة الساكن فصار موسر (وهو اسم فاعل من أيسر) (وفي الثانية تسكن) الياء (للخفة) ثم تجعل واو الضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار يوع وإذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة (وهي الياء ههنا) (من جنسها) وهي الكسرة (يخوز فصار حينئذ بيع) والثاني هو الأصل في الإعلال هذا في اليائي وأما الواو في نحو قو وعلى صيغة المجهول

فيجوز فيه إبقاء الواو بعد إسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل حركتها إلى القاف بعد سلب حركتها (ويسكن في الثالثة) أي تسكن الواو في الثالثة (للخفة) ثم أتى إسكون ما قبلها مضمومة (نصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل في الرابعة) أي ولا يعل الواو في الرابعة وهو لن يدعو (لخفة الفتحة) على حروف العلة (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الفتحة خفيفة على حروف العلة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب (ونومة) وزن غيبة يقال رجل نومة أي كثير النوم (الأربعة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ما قبلها مكسورا) وحروف العلة حينئذ إما ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو موزان وداعوة ورضيو أو ترمين وفي الأولى تجعل ياء) أي يجعل الواو في موزان ياء (لما مر) من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها (لن عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها) (و الواو في الثانية تجعل ياء لاستدعاء ما قبلها) (و لين (١٣٦) عريكة الفتحة فصار داعية) قوله (ولا يعل مثل دول) جواب دخل مقدر تقديره

ظاهر والدول بكسر الدال وفتح الواو جمع دولة بفتح الدال والدولة في الحرب أن تدال إحدى الفتن على الأخرى (لأن الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها إلا إذا كان اسم كان يرجع إلى الأسماء باعتبار ما ذكر أو ما سبق (على وزن الفعل وهو ليس على وزن الفعل) وإنما قال ليست بمشتقة لأن الأسماء المشتقة فيها نوع نقل لدالاتها على النسبة فتعل تخفيفا (وفي الثالثة) وهو رضيو (تسكن) الياء (للخفة) ثم تحذف لاجتماع الساكنين) هما الياء والواو والجمع ولم تحذف الواو لأنها علامة ثم ضم الضاد بعد سلب حركتها للواو إما بضمه الياء المحذوفة أو بضمه من خارج (فصار رضوا) بضم الضاد (والرابعة) مثلها في الاعلال (يعني يعل ترمين باسكان الياء تخفيفا

وهذه أقصص (و) حرف العلة (يسكن في) الصورة (الثالثة) أعني يغزو (للخفة) لنقل الضمة على الواو (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل) حرف العلة (في) الصورة (الرابعة) لخفة الفتحة على الواو إذا المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الفتحة خفيفة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب (ولا نومة) بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر (الأربعة) الأخرى من تلك الوجود ثابتة (إذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مكسورا) مع الأحوال الأربعة بحرف العلة (نحو موزان وداعوة ورضيو أو ترمين وفي) الصورة (الأولى) أعني نحو موزان (تجعل) حرف العلة وهي الواو (ياء كما مر) من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها (وفي) الصورة (الثانية) وهي نحو داعوة (تجعل) حرف العلة وهي الواو (ياء لاستدعاء ما قبلها) ولين عريكة الفتحة) لكونها أخت السكون (فصار داعية ولا يعل مثل دول) مع أنه من الصورة الثانية (لأن الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها) لبعدها من الفعل الثقيل (لأنها كانت على وزن الفعل) فحينئذ يعل نحو دور (وهو) أي الدول (ليس) بمشتق من الفعل (ولا على وزن الفعل) وهو ظاهر (وفي) الصورة (الثالثة) وهي رضيو (يسكن) حرف العلة (للخفة) لنقل الضمة على الياء (ثم تحذف) حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم ضم ما قبل الواو لجمع لصيانتها عن التغير (فصار رضوا) الصورة (الرابعة) وهي نحو ترمين (مثلها) أي مثل الصورة الثالثة (في الاعلال) أي تسكن الياء من ترمين لنقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين (والوجه الثلاثة) من الخمسة عشر وجها ثابتة (إذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا (ساكنا) أو ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة (نحو يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) أي حركات حروف العلة في هذه الثلاثة (إلى ما قبلها) لضعف حروف العلة لأنها حروف تتولد من الحركات (وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل) حرف العلة (في يخوف ألفا لفتحة ما قبلها) بسبب نقل فتحة الواو إليه (ولين عريكة الساكن العارض) بسكونه وإنما قال العارض لأن الاعلال إنما هو للتخفيف كما مر فإذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة إذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان أصليا نحو الخوف فإنه لا يحتاج إلى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الأصلي (فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو أعين) (جمع عين (وأدور) جمع دار وأقوس وأثوب وأنيب مع أنها من صور الوجوه الثلاثة

ثم حذفها لالتقاء الساكنين (الثالثة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ما قبلها ساكنا) وحروف العلة (حتى) حينئذ إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ولا يمكن سكونها كما مر (نحو يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) وهي الفتحة والكسر والضم (إلى ما قبلهن) في السكون وهو الخاء والياء والقاف (لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح) في تحمل الحركات (ولكن تجعل في يخوف ألفا لفتحة ما قبلها) ولين عريكة الساكن العارض بخلاف (الخوف) أي لا يعل الواو في المصدر لكون سكونه أصليا وكذا الياء في نحو البيع (فصرن يخاف ويبيع ويقول) بمداو أو الياء قوله (ولا يعل نحو أعين وأدور) جواب دخل مقدر وهو أن قولكم إذا كان حروف العلة متحركة وما قبلها ساكنا يعل بنقل حركتها إلى ما قبلها منقوض بنحو أعين وأدور لأنها لم تعل فيما مع أنها متحركة وما قبلها ساكن وتحقيق الجواب أنه إنما لا يعل أدور وأعين على وزن أفعل بفتح الهزة وسكون الفاء وضم العين ؟

(حتى لا يلتبس بالأفعال) لأنه لو أعل بنقل حركتها إلى ما قبلها في قلب الياء أو أفي أعين لسكونها وانضمام ما قبلها في صير أعون وأدور بمد الواو فهما فيلتبس الأول بالمتكلم وحده من مضارع عان والثاني بالمتكلم وحده مضارع دار والضمير المستتر في لا يلتبس يرجع إلى نحو وإنما قال بالأفعال دون الفعلين لأن لفظ نحو يفهم منه معنى الجمع (و لا يعل (نحو جدول) وهو النهر الصغير وهو جواب أيضا عن الدخول المذكور (حتى لا يبطل اللاحق) يعني أن جدول ملحق بجعفر ليعامل معاملة في الأحكام اللفظية فيقال جدول وجدول وجدول كما يقال جعفر وجعفر وجعفر فلو أعل فاعل الغرض من اللاحق (و لا يعل (نحو قوم) بتشديد الواو (١٢٧) (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال)

يعني لو أعل لأعل بنقل حركة الواو الثانية إلى الواو الأولى وقبلها ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها وقبلت الأولى ألفا أيضا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلزم اجتماع الاعلالين في حرفين متواليين وهو باطل لاستئناسه حذف إحدى الالفين للالتقاء الساكنين واستئناسه الحذف لإجفاف الكلمة كذا قيل (و لا يعل (نحو الرمي) مصدرها بنقل حركة الياء إلى الميم الساكن قبلها (حتى لا يلزم) وقوع (الساكن في آخر) الاسم (المعرب) بالحركة وتحقيقه أنه لو أسكن الياء بنقل حركتها إلى ما قبلها يتواردا لأعراب على ما قبل ذلك الساكن حيثئذ لأن الحركة المنقولة إليه هي التي تختلف بحسب العوامل ويكون الياء الساكنة تابعة لحركة ما قبلها يعني تصير في حالة النصب ألفا في حالة الرفع واو فيكون الأعراب

(حتى لا يلتبس بالأفعال) فنحو أعين جمع أعيان المعنى فاذا قبل بالأفعال وهو جمع أيضا انقسم الأحاد إلى الأحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الأفعال مثلا إذا أعل أعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التيسر بمكلم مضارع عان يعني إصابة العين وكذا لو أعل أدور بنقل الحركة وقيل أدور التيسر بمكلم مضارع دار يدور (و لا يعل (نحو جدول) مع أنه من تلك الصور (حتى لا يبطل اللاحق) فانه ملحق بجعفر (و لا يعل (نحو قوم) مع أنه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال) إذ أصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية إلى الأولى لسكونها في حكم الحرف الصحيح إذ الجنس بالجنس يتقوى وإن قايت ألفا يلزم أن تقلب الواو الأولى أيضا ألفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة إذ معنى عروض الحركة أن لا تكون ثابتة مقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم لاذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الأولى بعد التحرك بها وتقول إنها وإن كانت عارضة إلا أنها ليست من خارج بل إحدى حروف الكلمة فكأنها أصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمختلطة مع كسرة الخاء ولم يجز اخصم بالمختلطة مع فتح الخاء كما روي إنما لم يكتف بأن يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لأن الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الأول بخلاف نحو طوى (و لا يعل (نحو الرمي) مع أنه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم) الحرف (الساكن في آخر المعرب) بالحركة من غير ضرورة إذ لو نقلت حركة الياء إلى الميم ثم قبلت الياء ألفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الأصل وكسر الميم في الجر لأن المنقول هو الكسر حيثئذ لا موجب للتغييره وأبقى الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها إياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واو أو أبدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الأحوال كلها بالضرورة إذ أصل الخلة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوى عليها كما حصل إذ أسكن هو نفسه بخلاف العصافان ما قبله فيه متحرك بخلاف نحو خوف إذ لم يلزم من الإعلال محذور (و لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط) مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى لا يجتمع الساكنان) فيها (بتقدير الاعلال) بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها أما في تقويم فلأنه لو أعل وحذف أحد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع أقام في الصورة ومضارع يفعل بالكسر في الوقف وأما في تبيان فلأنه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة أو ببناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصور وأما مقوال ومخياط فلم يدر أم فعل هو أم فعال وأما مقول (ومخيط) فلم يعلا مع أنهما من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لأنه (منقوص) من المقوال و (من المخياط) إذ أصلهما مقوال ومخياط فقصر

في وسط المعرب وهو غير جائز وهذا إنما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المعرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن في آخر المعرب لسكن لأعلى الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الأعراب في وسط المعرب في نحو العصا والرحى فافهم كذا حقه المحققون (و لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال) بكسر الميم أي كثير القول (ومخياط) مع أن حروف العلة فيها متحركة وما قبلها ساكن (حتى لا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال) أحدها حرف العلة التي أسكنت ونقلت حركتها إلى ما قبلها وثانيهما ما بعدها ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلزم إجفاف الكلمة (ومخيط منقوص من المخياط

فلا يعل تبعاً له فإن قيل لم لا يعل الإقامة) أصله أقوام وقد مر كيفية إعلاله في هذا الباب (مع حصول اجتماع الساكنين) فيها (إذا أعللت) أنت (كاعلال أخواتها) المراد من أخوات الإقامة ما يكون فيه حرف العلة متحركة وما قبلها ساكناً مثل تبيان (قلنا) أعلت الإقامة (تبعاً لقام فانه ثلاثي) يعني يعل أقام تبعاً للقام الذي هو الثلاثي (أصيل) ثم أعل الإقامة تبعاً للفعلة لأن المصادر تتبع أفعالها كما في (قام قياماً) (في الاعلال) وبعد عدة فيكون الإقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقدم منها هذا التفصيل والمصنف لم يفصله قصر الله سافة (فإن قيل لم لا يعل التقويم تبعاً لقام) كما تعلق الإقامة تبعاً له (وهو) أي والحال أن قام (ثلاثي أصيل في الاعلال) بالنسبة إلى التقويم كما يكون أصيلاً بالنسبة إلى الإقامة (قلنا) إنما لا يعل التقويم تبعاً لقام (لأنه أبطل قوله) قوله فاعل أبطل وضميره يرجع إلى المتكلم المعهود قوله (قوم) مقول هذا القول وقوله (استتباع) مفعول أبطل وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو (قام) وذكر مفعوله متروك وهو التقويم فتقدير الكلام أبطل قول القائل قوم استتباع قام التقويم في الاعلال (ولأن كان) قام ثلاثياً (أصيلاً في الاعلال) قوله (لقدوم في الأخوة مع التقويم) علة لأبطل وتحقيق إبطاله أنه قد مر أن قوم لا يعل لثلاثي لازم الاعلال في الاعلال وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله في الاعلال وجوداً وعدمه وأن التقويم مصدر قوم فثبت أن التقويم الذي مصدر قوم لا يعل تبعاً له ولم يكن تبعاً لقام في الاعلال وإن كان أصيلاً فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقاً منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وإن تلاقيا في الاشتقاق فالمراد من قوله أبطل قوله قوم استتباع قام أنه أبطل عدم إعلال قوم استتباع قام التقويم في الاعلال . وحاصله (١٢٨) أنه اجتمع في التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوم لكن لما كان

(فلا يعل) مقول تبعاً لمقوال ولا يخياط (تبعاً له) أي لخياط (فإن قيل لم تعلق إقامة) بالنقل والقلب وأصله أقوام (مع حصول اجتماع الساكنين إذا أعلت كاعلال أخواتها) من التقويم وغيره (قلنا) أعلت تبعاً لقام فانه ثلاثي أصيل في الاعلال) أي أباح ضرورة التبعية محذور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف أحد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف أخواتها (فإن قيل لم لا يعل التقويم تبعاً لقام وهو ثلاثي أصيل في الاعلال قلنا) لأنه (أبطل قوله) أي القائل وقوله (قوم) مقول القول (استتباع قام) للتقويم أي أبطل قوم أن يطلب ويستدعى قام تبعية التقويم في الاعلال (ولأن كان) قام ثلاثياً (أصيلاً في الاعلال) لقوة قوم في الأخوة مع التقويم) لأنه فعله وهو مصدره وليس قام في الأخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال (ولا يصلح أقام أن يكون مقوماً لقام) هذا جواب لمقدوره وأن يقال لم لا يجوز أن يتقوى قام في استتباع التقويم بأقام فانه قد أعل مثل قام والجواب أن أقام وإن أعل مثل قام إلا أنه أعل بتبعية قام ولم يعل بالأصل والاستقلال فلا اعتبار بإعلاله فكان إعلاله هو إعلال قام فلم يكن شيئاً آخر غير قام فلا يصلح أن يكون مقوماً لقام وهذا معنى قوله (لأنه) أي أقام (ليس من ثلاثي أصيل ولا يعل مثل ما أقوله) فعل التعجب (وأغليت المرأة) أي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل (واستحوذ) أي غلب مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى يدللن على الأصل) أنه وادى أو يأتى

سبب عدم الاعلال قويا وراجحاً على سبب الاعلال ترجح به عدم الاعلال فيه فلم يعل قوله (ولا يصلح أقام أن يكون مقوماً لقام) في الاعلال (لأنه ليس من ثلاثي أصيل) جواب دخل مقدر تقديره إن ما ذكرتم من أن سبب عدم الاعلال في التقويم قوى وراجح على سبب الاعلال إنما يكون إذا اعتبر سبب الاعلال قام وحده وهو محال لم لا يجوز أن يكون أقام

بسبب إعلاله مقوماً ومرجحاً لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سبباً غلباً راجحاً على سبب عدم الاعلال فيعل وتحقق الجواب وتقول أنه لا يجوز أن يكون أقام مقوماً ومرجحاً لقام لأنه ليس بثلاثي أصيل في الاعلال إذ قد مر أن الفعل الثلاثي الحجر دأصيل في الاعلال لوجود موجب فيه وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع وأما المزيد في فعل تبعاً للثلاثي لانعدام موجب نحو أقام وأباع وإلى هذا التفصيل أشار بقوله ليس من ثلاثي أصيل وإذا لم يكن أقام أصيلاً في الاعلال لم يكن مقوماً لقام وإذا لم يكن مقوماً له لم يكن غالباً على سبب عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله (ولا يعل مثل ما أقوله) وأغليت المرأة واستحوذ حتى يدللن على الأصل (معطوف على قوله ولا يعل أعين وأدور فيكون جواباً لسؤال مقدر ثمة . وحاصله أنه لا يعل باب ما أفعله أي فعل التعجب ولا يعل أيضاً بعض من البائيات نحو أغليت المرأة أي سقت ولدها الغيل يقال أضرت الغيلة بولد فلان إذا أثبت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن وأخيلت الناقة وأغيمت السماء وبعض من الواويات نحو استحوذ عليهم الشيطان أي غلب حتى يدللن على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء على قياس ما مر في نحو القود والصيد يعني لا يعل نحو القود والصيد يدل على أصل طائفة من الألفاظ وهي الأسماء ولا يعل مثل أغليت المرأة يدل على أصل طائفة أخرى ههنا وهي الأفعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وفي هذا نوع مخالفة لما في الصحاح حيث قال استحوذ عليهم الشيطان أي غلب وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم

(او وقع من غرة الواضع) عطف على قوله لانهم لا يعتبرون الاشتراك فيكون دليلا آخر على عدم الفرق بين الماضي والأمر في مثل قلن أي لم يفرق بينهما لأنه وقع الاشتراك من غرة الواضع الغرة بالكسر الغفلة يعني أن الواضع وضع أو أوال لفظ قلن لجمع المؤنث في الماضي ثم غفل عن وضعه هذا لهذا فوضع الجمع المؤنث في الأمر أيضا فاتفق الاشتراك من غير قصد أو أنت خبرير بأن هذا الدليل لا يأتى بما إذا كان واضح الألفاظ الإنسان الذى من شأنه التسيان وفيه كلام بين في موضعه (كما) وقع الاشتراك (في الاثنين والجماعة من الأمر والماضى في تفعل) حيث يقال في تنزية الماضى والأمر تفعلوا (وتفعل) حيث يقال في تنزيها تفعلوا (في جمعهما تفعلوا) (وتفعل) حيث يقال فيهما تفعلوا وتفعلا (ولا يفرق بين فعلان) بضم العين (و) بين (فعلان) بانفتاح لفظا (في نحو طلعن) بضم الطاء أصله طولن بضم الواو قلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان فحذفت ثم نقلت ضممتها إلى ما قبلها على ما هو (٩٣٠) الأصل في الأفعال كما مر في نقل كسرتها إلى ما قبلها في نحو خفن فصار طلعن

(وقلن) وإنا لم يفرق بينهما
لفظا اكتفاء بالفرق
التقديرى وذلك (لأنه) أى
الشأن (يعلم من الطويل أن
أصل طلن) بضم الطاء
(طولن) بفتح الطاء وضم
الواو (لأن الفعل يجىء من
فعل) بضم العين (غالباً) فعلم
أن أصله كذلك بناء على هذا
الغالب وقدر أن أصل قلن
قولن بفتحين فافتقرا بالفرق
التقديرى (كما يعلم الفرق
بين خفن وبعن من
مستقيلهما) يعنى يعلم من
الخاف أن أصل خفن خوفن
بكسر الواو (لأن باب فعل
يفعل) بالفتح فيهما (لا يجىء
إلا من حروف الحلق) أى
إلا من الكلمات التى فى عنها
أوفى لامها حروف الحلق
وليس فى يخاف حرف حلق
حتى يحتتمل كونه من التالث
فتعين أنه من الباب الرابع

(لأنعدام الاحتياج إليها) ولما توجه أن يقال إذا كان موجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم يعيدوها في مثل قل الحق بكسر اللام لزوال موجب الحذف فيه أجاب عنه بقوله (ويحذف الواو في قل الحق وإن لم يجتمع فيه ساكنان لأن الحركة) أي حركة اللام فيه (إنما حصلت بالخارجي) أي بالامر الخارجي وهو لام التعريف في الحق الذي هو مفعول قل والمنقول لا يلزم الفعل وما حصل بالامر الخارجي الغير اللازم عارض (فتكون) أي حركة اللام (في حكم السكون تقدير اختلاف قولنا) يعني لم يحذف الواو في قولنا وإن كانت حركة اللام بسبب ألف التثنية لا بالأصل إذا الأصل في الأمر البناء على السكون (وكذلك في قولنا) بالحقاق نون التأكيـد (لأن الحركة) فيها حصلت بالداخلين وهما ألف الفاعل في الأول وقدم أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا أسكنوا ما قبلها (ونون التأكيـد) في الثاني (وهو) أي نون التأكيـد (بمنزلة الداخلي) أيضا (ومن ثمة) أي ومن أجل أنه بمنزلة الداخلي (جعلوا) (٩٣٩) معه آخر الفعل مبنيًا) مع وجود دعاة

لأعراب (في نحو هل يفعلن) لتركيبه مع الفعل ولأعراب في الوسط كما مر في فصل الأمر . ولما توجه أن يقال أوضح ما ذكرتم يلزم أن لا يحذف الألف في مثل دعنا ويقال دعنا لحصول حركة التاء بالداخلي وهو ألف التثنية أجاب بقوله (ويحذف الألف في دعنا) أصله دعوتا بفتحات قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الألف (وإن حصلت الحركة) أي حركة التاء (بألف الفاعل لأن التاء ليست من نفس الكلمة) لأن هذه التاء هو عين التاء في دعوت وقدم أن هذه التاء حرف التأنيث وليست بجزء من الكلمة ولا فاعل فكانت الحركة التي فيها في شيء أجنبي من الفعل والفاعل مع أنها قد حصلت بسبب الغير الذي

(لأنعدام الاحتياج إليها) بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الألف لأن سبب حذف الواو أعني اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الألف أعني عدم الاحتياج لأن سبب اجتماع الساكنين وهو أخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج إليها أعني إعطاء الحركة إلى القاف ضرورة ولو منع التقديم الزماني فلا مجال بمنع التقديم الذاتي وأيضا دفع بقاء الساكنين أمر ضروري ولا ضرورة في حذف الألف (ويحذف الواو في قل الحق وإن لم يجتمع فيه الساكنان) بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بأن تقول قول الحق (لأن الحركة) فيه حصلت بالخارجي) وهو لام التعريف في الحق (فيكون) حركة اللام في قل الحق (في حكم السكون) لأن العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين (تقديرًا) فحذف الواو لدفعه (بخلاف قولنا) وقولنا لأن الحركة فيها حصلت بالداخلين) فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو بمنزلة الداخليين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلي وإنما قال الداخليين للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة (وهما ألف الفاعل ونون التأكيـد) أما كون ألف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من أن الألف كجزء من الفعل فلذا لم يذكره وأما كون نون التأكيـد بمنزلة الداخلي فتعرض له بقوله (وهو) أي نون التأكيـد (بمنزلة الداخلي) لأنه به يتحقق معنى الفعلية لأن التأكيـد في الحوادث يكون (ومن ثمة) أي ومن أجل أنه بمنزلة الداخلي (جعلوا معه) آخر (المضارع مبنيًا نحو هل يفعلن) مع وجود سبب الأعراب وهو حرف المضارعة إذ صار آخره وسطا ولا إعراب في الوسط ولم يقع الأعراب على النون لأنه مشابه بالتثنية في كونه في آخر الكلمة والتثنية لا يقع محل الأعراب إذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الأعراب (ويحذف الألف في دعنا) أصله دعوتا قلبت الواو ألفا فحذفت الألف لاجتماع الساكنين (وإن حصلت الحركة) في تاء دعنا (بألف الفاعل) الذي هو بمنزلة الداخلي (لأن التاء ليست من نفس الكلمة) لأنها جيء بها لبيان تأثير الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرًا وإن لم يجتمعا بحسب الظاهر (بخلاف اللام في قولنا) لأنها من نفس الكلمة فاعتبرت حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرًا يعني أن الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعنا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وإن كانت عارضة في قولنا لأن المتحرك ليس بعارض بل هو أصلي فتقوى الحركة بمعرضها فلم تكن في حكم السكون (وتقول في الأمر بنون التأكيـد المشددة قولن) بالفتح (قولان قولن) بالضم (قولن) بالكسر

هو ألف التثنية والشيء الأجنبي منهما لا يلزم الفعل حكمًا وحركة ما لا يلزم لا يلزم أيضًا فثبت أن حركة التاء في مثل دعنا ومرتعا رضة لا اعتبارها (بخلاف اللام في قولنا) فإنه يلزم الفعل لكونه جزءًا منه فيلزم حركته أيضًا وإن كانت بسبب الغير كما في دعنا وحاصل الفرق بين قولنا وقل الحق ودعنا أن اللام في قولنا جزء من الكلمة فحركت بسبب الألف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم فتكون هذه الحركة كأنها أصلية فلذلك لم يحذف فيه الواو وأما اللام في قل الحق وإن كانت جزء من الكلمة إلا أن لام التعريف التي بسببها حركت لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة في اللزوم فيكون حركة اللام عارضة فهذا حذف فيه الواو أو التاء في دعنا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة فلذلك حذف الواو فيه أيضًا (وتقول في الأمر الحاضر بنون التأكيـد) أي عند إلحاق نون التأكيـد المشددة (قولن) بفتح اللام (قولن) بضم اللام (قولن) بكسر اللام

(قولان قلنان وبالحقيقة أى وبالتون الخفيفة المؤكدة (قولن) بفتح اللام للمفرد المذكور (قولن) بضم اللام (لجمع) المذكور (قولن) بكسر اللام للمفرد المؤنث (اسم الفاعل) من الأجوف (قائل الخ) أى قائلان قائلان قائلان وقوائل (أصله قاول) بكسر الواو (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فى كساء) بكسر الكاف (أصله كساو) من الكسوة (وجعلوا الواو ألفا) فى كساء (لوقوعها فى الطرف وانفتاح ما قبلها وهو السين) إذ لا اعتبار بالألف لأنها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان هما الألفان ولم يمكن حذف إحداهما للثلاثين التباس البناء ببناء آخر (ثم جعلت) الألف المقلوبة من الواو (همزة) بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء (ولا اعتبار لألف الفاعل) فى مثل قاول كما فى كساء (لأنها ليست بحاجزة حصينة) كما فى قنية (فاجتمع ألفان) ألف الفاعل والألف المقلوبة من الواو (ولا يمكن إسقاط الألف (١٣٣) (الأولى لأنه يلتبس) اسم الفاعل حينئذ (بالماضى) فى حقيقة الحروف وهو ظاهر (وكذلك)

(قولان قلنان و) تقول (بالحقيقة قولن) بالفتح (قولن) بالضم (قولن) بالكسر على قياس الصحيح (الفاعل قائل الخ) قائلان قائلون قوال قول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) كناسر (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما) قابت (فى كساء أصله كساو) من الكسوة (وجعلوا واوه ألفا لوقوعه فى الطرف) وعدم اعتبارهم بالألف حاجزا فصار كأن الواو ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أولتنزيلهم الألف منزلة الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لثلاثين الممدود ومقصود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفا ككسواء وهو نظير كتاب فإذا حذف إحدى الألفين فى كساء لو حركت الأولى لم يعلم أن ما قبل آخره ألف فى الأصل أم لا وهذا معنى عود الممدود ومقصودا (ثم) لما لم يمكن حذف إحدى الألفين ولا تحريك الأولى (جعل) الألف المقلوبة (همزة) دفعا للتقاء الساكنين واختص الهمز لقربها من الألف (ولا اعتبار بألف اسم الفاعل فى قائل لأنها ليست بحاجزة) مانعة (حصينة) أى قوية فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فاجتمع ألفان) وهو التقاء الساكنين (ولا يمكن إسقاط الألف الأولى) لدفعه (لأنه) أى اسم الفاعل حينئذ (يلتبس بالماضى) ولا يكتفى بالاعراب فارقالأنه زول بالوقف (وكذلك) أى كالألف الأولى الألف (الثانية) فى عدم إمكان سقوطها للالتباس بالماضى (فحركت الأخيرة فصارت همزة) ولم تتحرك الأولى لثلاثين يلازم تغيير العلامة ذهى علامة اسم الفاعل أو حملا على كساء ونقطت هذه الهمزة كما نقطها الحربرى فى الرسالة الرقطاء وهى التى إحدى حروف كل كلمة منها منقوطة والأخرى غير منقوطة فى نحو قائل خطأ وحكى أن أبا على الفارسي دخل على واحد من الممتنعين للعلم فإذا بين بديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبوعلى هذا خط من قال خطى فالتفت إلى صاحبه كالغضب وقال قد أضعتا خطاوتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته (ويجىء) اسم الفاعل (فى البعض) من الأجوف (بالحذف) أى بحذف العين (نحو هاع) من المهرع وهو التىء (ولاع) من اللوع وهو الهم والمصيبة وإحراق العشق القلب (والأصل هائع ولائع) حذفت الألف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع وزن قال (ومنه) أى مما يجىء بالحذف (قوله تعالى على شفا جرف هار أى هائر) منهم فحذفت العين كما مر

يلتبس اسم الفاعل بالماضى لو أسقطت الألف (الثانية) فى الصورة لافى الحقيقة إذ ألف الماضى مقلوبة من عين الكلمة وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هى الألف الزائدة للفاعل ولما لم يمكن حذف إحداها وجب تحريك إحداها ضرورة امتناع الساكنين (فحركت) الألف (الأخيرة) المقلوبة من الواو (فصارت همزة) لأن الألف إذا تحركت تهمز وإنما حركت الأخيرة لأنها جزء من الكلمة ومتحرك فى الأصل دون الأولى لأنها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك فى الأصل أولى ولأن الثانية عين الكلمة وهى متحركة فى نظائرها من الصحيح نحو ناصر وضارب ومما يجب أن يعلم أنه إذا أعل فعل أعل فاعله

نحو قال وقائل وباع وبائع وإذا لم يعمل فعل لم يعمل فاعله نحو عور وعاور وسود وسود كذا حقق (ويجىء فى البعض بالحذف) أى ويجىء اسم الفاعل فى بعض الأجوف بحذف حرف العلة منه (نحو هاع ولاع الأصل هائع ولائع) على وزن ضارب يعنى قد حذفت الألف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين وإن التبس بالماضى فى الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد بل مقصور على السماع المائع يجوز أن يكون واويا من هاع أصله هوع أى قاء ويجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع أى جين واللاع واوى من لاعة الحب يلوعه والتاع فواده أى احتزق من الشوق يقال رجل هاع ولاع أى جبان جزوع (ومنه) ومن البعض الذى جاء بالحذف (قوله تعالى) أم من أسس بنيانه (على شفا جرف هار أى هائر) فحذفت الياء لما مر فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده تال وهذا مخالف لما فى الصباح حيث قال يقال حرف هار خفضه فى موضع الرفع وأرادوا هائر وهو مقابو من الثلاثى إلى الرباعى كما قبلوا اشائك السلاح إلى شاك السلاح فيكون هار مماجاء بالقلب لا مماجاء بالحذف ولما فى الكشف حيث قال وهار

وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات في شاك وصات وألفه ليست بألف فاعل إنما هي عينه وأصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب تدبر ولعل اختلاف هذه الأقوال مبني على اختلاف أئمة اللغة فيه إذ كل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون إلى الخبط والسهو (ويجىء بالقلب) أى ويجىء اسم الفاعل في بعض الأجوف بالقلب المكاني تخفيفا على خلاف القياس أيضا (نحو شاك أصله شاك) من الشوكه وهى شدة البأس ومنه شاك السلاح فقلب الياء كافا أى قدم الكاف التى هى لام الكلمة إلى موضع العين وأخر الياء إلى موضع اللام فصار شاكى فأعل كاعلال قاض فصار شاك فوز نه قبل القلب فاعل وبعده فاعل وبعد الاعلال فال وأنت تعلم أن ما ذكره المصنف غير ما ذكر في الكشاف من قصر ألف اسم الفاعل فيه واعلم أنه قد جوز ابن الحاجب في شاك القلب المكاني والحذف أيضا أى حذف الألف المتلوكة من الواو التى هى عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما في هاع (وحاد أصله واحد) فقلبت الكلمة أى أخرت الواو آخر الكلمة فوقع الألف في الأول فامتنع الابتداء به فتقدم (١٣٣) الحاء عليها فصار حاد ثم قلبت

الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادى فاعل كاعلال قاض فوز نه قبل القلب فاعل وبعده عالف وبعد الاعلال عال وأنت خبر بأن ذكر هذا المثال استطراد لأنه ليس اسم الفاعل من الأجوف الذى نحن فيه بل من المثال ولما كان في القلب المكاني في اسم الفاعل نوع استبعاد لخالفته القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بآراء نظائره فقال (ويجوز القلب) المكاني في كلامهم (نحو قسى) بكسر تين (أصله قوس) بضم تين (فقدم السين) التى هى لام الكلمة على الواو الأولى التى هى عين الكلمة (فصار قسو ونحو عصو) بضم تين على وزن

(ويجىء) اسم الفاعل في بعض الأجوف (بالقلب) المكاني وهو نقل حرف عار عن عارضه من الحركة والتسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض للعارض الآخر (نحو شاك أصله شاك) أى إذا لم يقبل بالمكان كان حقه أن يقال شاك وأصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقبل شاكو فوز نه فاعل فاعل إعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا وأما من قال جاءني شاك بالرفع ورأيت شاكيا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شاك (وحاد أصله واحد) فنقل الواو إلى موضع الدال فتعذر الابتداء بألف فقدم الحاء عليها فصار حاد فاعل إعلال غاز فوز نه عالف ولا يختلجن في قلبك استبعاد القلب المكاني (إذ يجوز) هذا (القلب في كلامهم نحو القسى) بكسر القاف والسين (أصله قوس) بضمها جمع قوس (فقدم السين) إلى موضع الواو الأولى وأخرت هى إلى موضع السين فبق القاف والواو الثانية في موضعهما (فصار قسو) بغير الادغام فالاعلال مقدم عليه فوز نه فلو (مثل عصو) جمع عصا (ثم جعل قسى) بضم القاف أى قلبت الواو أن عني واو فعول والواو التى هى اللام ياءين (لوقوع الواو ين) المذكورين (في الطرف) في الجمع والأولى مدة زائدة فلم يعتد بها جاز فصار الواو التى هى اللام ياء كأنها وليت الضمة فكانت في التقدير قسو يوا واحدة أو تنزل الواو التى هى مدة منزلة الضمة فقلب الواو التى هى لام ياء على حد قلبها في أدل فصار قسوى فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلب الواو لياء وأدغمت الياء في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها (ثم كسر القاف إتباعا لما بعدها) فصار قسى (كما) فعلوا هذا الصنيع (في عصو) بالنقل فصار عصى وزنه فعيل والأصل عدم الاتباع فهما (ومنه) أى ومن القلب المكاني (أيتق) وزنه أعقل (أصله أنوق) جمع ناقة على وزن أفعل (ثم قدم الواو على النون) ليسكن وليحصل الخفة (فصار أونوق) ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف (فصار أيتق) . (المفعول مقول الخ أصله مقول فاعل كاعلال يقول) أى فأعطى حركة الواو إلى ما قبلها فصار مقول (فاجتمع ساكنان

فعلوا (ثم جعل قسى) يعنى قلبت الواو المشددة ياء (لوقوع) هذين (الواو ين في الطرف) وتحقيقه قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها وهو السين لأجل الياء (ثم كسر القاف) أيضا (إتباعا لما بعدها) وهو السين فصار قسى بوزن فلعو بكسر تين (كما) جعل الواو ياء وكسر ما قبلها للياء وما قبل ما قبلها لإتباعا (في عصى) وهى جمع العصا وأصله عصو وبضم تين فقلب الواو الأخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر الصاد لأجل الياء ثم كسر العين إتباعا له فصار عصى بكسر تين لكن ضم العين لغة فيه (ومنه) أى ومن البعض الذى جاء بالقلب المكاني (أيتق) بضم النون وهو جمع ناقة (أصله أنوق) فاستقلوا الضمة على الواو (ثم قدم الواو على النون) دفعا لذلك الثقل (فصار أونوق) بسكون الواو وضم النون (ثم جعل الواو ياء على غير قياس) فوز نه قبل القلب أفعل وبعده أعقل . اسم (المفعول) من الأجوف (مقول) إلى آخره) أى مقولان مقولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول (أصله مقول) على وزن منصور (فاعل كاعلال يقول) يعنى نقلت ضمة الواو إلى القاف (فاجتمع ساكنان) هما الواو وان ولا يمكن تحريك إحداهما لثلاثين الثقل أو كون البناء مجهولا فوجب حذف إحداهما لامتناع

التلفظ بهما ساكنين (فحذفت الواو) الثانية (الزائدة) الحاصلة من إشباع ضمة الواو الأولى (عند سيويوه لأن الحذف لازم لأدأولى) من الحذف للأصل (و) حذف (الواو الأصلي) أولى (عند) أي الحسن (الأخفش لأن) الواو (الزائدة علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف) وهذا التعليل ألا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الأخفش أيضا حيث قال وأما حجة الأخفش في حذف العين دون الواو والمفعول فهو أن الواو والمفعول وإن كانت زائدة فقد جاءا معني وهو المدو العين لم يأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاءا معني وإبقاء الحرف الذي جاءا معني أولى كما تقول مررت بقاض فيحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاءا معني الصرف ثم قال وشئ آخر يدل على صحة مذهبه وهو أن هذه العين قد اعتلت في قال وقيل ولما اعتلت بالاسكان والقلب في أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف واو مفعول الذي هو العين لأن إعلال الاسم فرع لإعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازاني عن الأخفش أيضا (قال سيويوه في جوابه) أي جواب قول الأخفش (العلامة لا تحذف إذا لم يوجد علامة أخرى) وأما إذا وجدت فقد جاء (٩٣٤) حذفها اكتفاء بالباقية (وفيه) أي والحال أن في المفعول (يوجد علامة أخرى

فحذفت الواو الزائدة) للمفعول (عند سيويوه لأن الحذف بالزائد أولى) لا غيره (و) حذفت (الواو الأصلي) أي عين الفعل دون الواو والمفعول (عند) أي الحسن (الأخفش لأن) الواو (الزائدة) أي الواو والمفعول (علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف وقال سيويوه في جوابه) أي في جواب الأخفش أي في جواب دليله لأنسلم أن الواو علامة للمفعول بل هي إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم كما مر والعلامة إنما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا أن الواو علامة لكن لأنسلم أن العلامة لا تحذف بل إنما (لا تحذف العلامة إذا لم يوجد فيه) أي هناك (علامة أخرى) غير المحذوف (وفيه) أي في مقول (يوجد علامة أخرى) للمفعول (وهي الميم فيكون وزنه) أي وزن مقول (عنده) أي عند سيويوه (مفعول) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الأخفش) يكون وزنه (مفعول) بفتح الميم وضم الفاء فلن قبل إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من غاز مع التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما هو في قل وبع وخف قلنا كل ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وكذلك) أي كقول (مبيع) أصله مبيع (يعني أعل كاعلال يبيع) أي أعطى حركة الياء إلى ما قبلها (فصار مبيع) بسكون الياء والواو (فاجتمع الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيويوه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قبلها وواو لضمة ما قبلها ويسلم البناء من الالتباس بالواو (وعند الأخفش حذف الياء) أعني العين على أصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واو على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبيع (فأعطى الكسرة لما قبلها) لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواو (كما مر في بع) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب أن لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لأن هذه حوالة تغري أي كما أعطيت الكسرة لما قبلها في بع إذ أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الألف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لتلا يلتبس أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الألف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لتلا يلتبس

وهي الميم) دل هذا الكلام على أن الميم علامة والواو علامة أخرى عند سيويوه وهو غير مطابق لما نقله صاحب النجاح عن سيويوه أيضا حيث قال وحجة سيويوه يعني على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ألا يرى إلى استمرار مجي الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من إشباع ضمة ما قبلها لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعاونوا التوفيق بينهما أن هذا الكلام الزاى بناء على أن الميم والواو علامتان عند الأخفش (فيكون وزنه عنده) أي وزن اسم المفعول عند سيويوه (مفعلا) بفتح الميم وضم

الفاء وسكون العين (وعند الأخفش مفعولا وكذلك مبيع) أصله مبيع بوزن منصوب (يعني أعل كاعلال يبيع) يعني أعل بنقل حركة الباء إلى ما قبلها وهو الياء (فصار مبيع) بضم الياء وسكون الياء (فاجتمع ساكنان) هما الواو والياء (فحذفت الواو عند سيويوه) لما مر من أنه زائد والزائد أولى بالحذف (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) بنقطة (حتى تسلم الياء) بنقطتين عن انقلابها وواو إذ لو لم يكسر لقلب الياء وواو لضمة ما قبلها فيلتبس بالواو (وعند الأخفش حذف الياء) لاجتماع الساكنين لما مر من أن الواو علامة والعلامة لا تحذف (فأعطى الكسرة لما قبلها) ليدل على الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسر لالتبس الياء بالواو كما في بع أصله بيعت بفتحيتين فقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والعين فحذفت الألف فبقى بع بفتح الباء ثم كسر ليدل على الباء المحذوفة كما ضم القاف في قلت ليدل على الواو المحذوفة

(فصار مبيع) بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو (ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان (فيكون وزنه مفعول) بكسر الفاء وسكون العين (عند سيبويه وعند الأخفش مفعل) لأن العين محذوف عنده قال المازني وكلا القولين حسن وقول الأخفش أقيس اسم (الموضع) من قال يقول (مقال أصله مقول) بسكون القاف وفتح الواو (فأعل) بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم قلبها ألفا (كما في يخاف) أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو (وكذلك مبيع) أصله مبيع بكسر الياء وسكون ما قبلها (فأعل) بنقل كسرها إلى ما قبلها (كما) أعل به (في يبيع) لمامر فصار مبيع بكسر الباء ومد الياء كما كان كذلك في اسم المفعول (فاكتفى بالفرق التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول) وإن اتحد اللفظ ويانه أنه إن كان اسم الموضع كان كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء (١٣٥) التي هي عين الكلمة وإن كان

اسم مفعول كانت كسرتة
من خارج إذ حركة عين
الكلمة ينتد ضمة محذوفة
(و) أي الفرق التقديري
(معتبر) ندم كما اعتبر
(في الفلك) بضم الفاء
سكون اللام وهو واحد
رجع ويذكر ويؤنث (لا)
قدرت سكونه أي سكو
اللام فيه (كسكون) السين
في (أسديكون) فلك (ج) ما
لأن أسدا بضم الهمزة
وسكون السين جمع أسد
بفتحتين وإسكان السين فيه
يكون علامة الجمع اعتبر
السكون في فلك أيضا علامة
لجمع (نحو قوله تعالى حتى
إذ كنتم في الفلك وجرين
بهم) ضمير جرين يرجع
إلى الفلك ولو لم يكن جمعا
صح ر و ه إليه (وإذا
قدرت سكونه كسكون
قرب يكون واحد) لأن هذا
السكون ليس علامة للجمع
(نحو قوله تعالى في الفلك
المشحون) ولو كان جمعا

بالواو (فصار مبيع) ثم جعل الواو ياء (كما) جعل ياء (في ميزان) ذلك فصار
مبيع (فيكون وزنه مفعول عند سيبويه وعند الأخفش) يكون وزنه (مفعل) . الموضع مقال أصله
مقول بفتح الميم والواو (فأعل) أي كالأفعال الذي (في يخاف) أي بنقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم قلبها
ألفا (وكذلك) أي كالمقال (مبيع أصله مبيع) بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء (فأعل) أي وقع الأفعال
فيه (كما) وقع (في يبيع) واكتفى بالفرق التقديري (في مبيع) بين الموضع أي اسم المكان (و)
بين (اسم المفعول) فان تقدير اسم المفعول مبيع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به (وهو)
أي الفرق التقديري (معتبر عندهم) وذلك (كما) أي كاعتبارهم إياه (في الفلك) بضم الفاء وسكون اللام
فانك (إذا قدرت سكونه) أي سكون عينه وهو اللام (كسكون) عين (أسد) بضم السين وسكون السين جمع
أسد بفتحتين (يكون) الفلك جمعا (نحو قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فان جرين
مسند إلى ضمير الفلك فالولم يكن الفلك جمعا لثقل جري بالأفراد والتذكير على الأصل كما في الفلك
المشحون وفي مثله (و) لذلك قال المصنف إذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الرجوع إلى الفلك
أو جرت لكونه بمعنى السفينة كما في قوله تعالى «و الفلك التي تجري في البحر بأمره» ولا يدل جرين على
جرت لثبوت الأيام فعان وإنما وجب أن يقال جرى حينئذ لأن ضمير الجمع لا يرجع إلى المفرد (ولو إذا
قدر سكونه كسكون قرب) بضم القاف وسكون الواو مصدر قرب وهو مفرد (يكون) الفلك (واحد)
نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث والآلة مقول ومقول وقد تقدم أنهما لا يعلن
ولذلك لم يذكرهما المصنف (المجهول) من قال (قيل الخ) أصله قول (كنصر) فأسكنت الواو للخفة
لأن الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها (فصار قول) إلى قلنا بالضم في السكل (وهو لغة
ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو) في قول (إلى ما قبلها) بعد حذف
حركته وإنما لم يذكره لأنه لازم من إعطاء الحركة إليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستئذان في العكس
(فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها) وسكونها ولم يذكره
اكتفاء بما علم التزاما مما سبق إذ إعطاء حركة الواو إلى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم
مطابقة فيما سبق قصدا إلى موافقة ما ذكره صريحا (فصار قيل) وهذه أفصح اللغات إذ لا ثقل فيها (وفي
لغة) أخرى (تشم) كسرة ما قبل الياء ضمة أو يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة
إلا أنها غير أفصح لوجود الاشمام (حتى يعلم أن أصل) حركة (ما قبلها مضموم) أي ضمة

لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات (المجهول) من الماضي (قيل إلى آخره) أي قبلا قبلا أو قبلت قبلنا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن
قلت قلنا (أصله قول) بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو (فأسكنت الواو للخفة فصار قول) بضم القاف وسكون
الواو فأبقى على هذا في بعض اللغة (وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة) التي في القاف (والواو) بعدها (وفي لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو لما
قبلها) وهو القاف بعد سلب ضميتها (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها) فصار قيل وهذا أفصح
اللغات الثلاث وهو الإتيان بالياء الخالص والكسرة الخالصة (وفي اللغة تشم حتى يعلم أن أصل ما قبلها مضموم) أي ما قبل الياء مضموم في
الأصل والاشمام هيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ما قبل الواو كذا ذكره وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة

الثالثة ومنهم من يشم الفاء الضم لأنهم أرادوا البيان وقد كان في الفاء ضمة فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمة فأشمو الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وجائر لأنهما بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا أن يتلفظ حركة بين حركتين ويتبعه أن يتلفظ حرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء لأن ما ذكره من تهية الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعني الاشمام في بيع أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا امر اد النحاة والقراء لاضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسر اخالصا كما في الوقف ولا الايتان بضمة خالصة بعد ياء ساكنة إلى ههنا عبارته فظهر من ذلك كله أن ما ذكره غير صحيح (وكذلك بيع) في جواز اللغات الثلاث أصله بيع بضم الباء وكسر الياء فأسكن الياء لاختفة فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه لغة ضعيفة لما مر في قول وفي لغة أعطيت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الايتان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفي لغة يشم ليعلم أن ما قبلها مضموم في الأصل (واختبر) (١٣٦) بضم الهمزة وهو يائي (وانقيد) بالضمة أيضا وهو واوي وإعلاهما ظاهر

مما مر وقس عليه انظر رها فمن قال قيل وبيع الياء والكسرة الخالصتين قال اختبار وانقيد الياء الكسرة الخالصتين أيضا ومن أشم في قيل وبيع أشم فيهم أيضا ومن قل قول وبوع قال اختور وانزود ونما أجرى هذا الباب مجرى الثلاثي لأن أصل اختبار اختبار بضم الهمزة بنطتين من فوق وكسر الياء بنطتين من تحت فلفظ تير من اختبار مثل بيع وأصل انقيد انقود بضم الهمزة وكسر الواو فلفظ قود من القود مثل قول و (قلن)

أصله قولن بضم القاف فأسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فن قال قيل في كسر القاف وقال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل أبقى على ضمه فقال قلن بضم القاف (وبعن) أصله بيعن بكسر الياء فأسكنت الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقى بعن بضم الباء فن قال بيع بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر ويجوز الاشمام فيها أيضا (يعني يجوز فيهن ثلاث لغات) الياء والياء والاشمام (ولايحوز الاشمام في مثل أقيم) واستقيم (لعدم ضم ما قبل الباء) لأن أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو إلى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيهما فصار أقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموما في الأصل لم يحز الاشمام لأن الاشمام إنما هو للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلة ولا ضمة ههنا وهذه العلة أيضا لا يجوز أن يتلفظ بالواو ويقال أقوم واستقوم كما يجوز أن يقال قول وإلى هذا أشار بقوله (ولايحوز بالواو أيضا) أي كما لا يجوز بالاشمام (لأن جواز الواو) في قول وبوع إنما هو (لانضمام ما قبل حرف العلة) في الأصل (وهو) أي انضمام ما قبلها (ليس بوجود) في أقيم إذ قد عرفت أن أصل أقيم أقوم بسكون القاف بخلاف قيل وبيع فإن الأصل فيهما قبل الاعلال الضم كما عرفت فلهذا حسن الواو والاشمام فيهما دون أقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف ولا يجوز الاشمام والواو لعدم ضم ما قبل الواو لكان أنخصر لكنه فصلهما ولم يلتفت إلى اشتراكهما في الدليل تسهيفا على المبتدئ (وبسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول

اكتفاء بالفرق التقديرى) وتحقيقه أن أصل قلن إذا كان معلوماً قولن بفتح تن كأمرف قلبت الواو ألفنا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاقى
ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فبقى قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة فصارت قلن بضم القاف وإذا كان مجهولاً يكون
أصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى قلن بضم القاف فضمة القاف
على الأول عارضة لأجل الدلالة المذكورة على الثانى أصلياً وقد عرفت أن كسر القاف لغة فى المجهول فلا ياتيسر بالمعلوم حينئذ وما ذكره
المصنف من الاستواء على لغة الضم فافهم (وأصل يقال يقول) بضم الياء وسكون القاف وفتح الواو (فأعل كاعلال يخاف) يعنى نقلت فتحة
الواو إلى القاف الذى قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت يقال كما نقلت فتحة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا فى مخاف أصله يخوف
بسكون الخاء وفتح الواو كما مر وقس عليه بياح وينقاد ويختار (الباب السادس فى) بيان (الناقص) قيل هو فى استعمال علماء هذا
الفن عبارة عما كان فى آخره حرف علة ويرد عليه اللفيف مقروناً كان أو مفروقاً مثل طوى ووفى لأنه يصح أن يقال ما كان فى آخره حرف
علة مع أنه لا يقال فى استعمالهم إنه ناقص فالأولى أن يقال ما كان فى آخره حرف علة (١٣٧) وكان غير لفيف (يقال له) أى

لما صدق عليه أنه ناقص
للتقصانه فى الآخر) بسقوط
حرف العلة من آخره حالة
الجزم نحو لم يغزو يرم ولم
يخشى ويقل بسقوط الحركة
من آخره حالة الرفع نحو
يغزو ويرى ويخشى ولا
يبعد أن يقل معنى قوله
لنقصانه فى الآخر لتقصانه
فى الحرف الصحيح فى الآخر
أي يقال فى الأجوف يقال له
جوف لخروج جوفه من الحرف
الصحيح يعنى أنه لما كان
الحرف العلة نقصاناً بالنسبة
إلى الحرف الصحيح لعدم
ثباتها على حالها لأنها تارة
تعمل بالحذف نحو قاض ورام
وتارة تحذف بالجزم نحو لم
يغزو لم يرم نزوا وجودها

فى بعن نعلن ليع فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعاً باعوا باعاً باعتبار بعن بكسر الباء وفى المجهول على
تلك اللغات بيع بيعاً بيعوا بيعت بيعتاً بعن فوقعت التسوية بينهما وأما على لغة بوع فى المجهول فلا تسوية إذ
تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم (اكتفاء بالفرق التقديرى) فإن أصل
قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول قولن بضمها وكذلك أصل بعن معلوماً بيعن بفتح الباء
ومجهولاً بيعن بضم الباء فالضم والكسر فى المعلومين عارضان وفى المجهولين أصليان (وأصل يقال) فى
مجهول يقول (يقول كينصر فأعل كاعلال يخاف) أى بنقل جرعة الواو إلى ما قبلها وقلبها ألفاً .
[الباب السادس : فى الناقص] أى معتل اللام (ويقال له) أى لمعتل اللام (ناقص لتقصانه
فى الآخر) إمام بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرى أو من الحروف كما فى حالة الجزم نحو لم يرم (و)
يقال له أيضاً (ذو الأربعة) لأنه يصير على أربعة أحرف فى الإخبار عن نفسك نحو رميت) ولا يلزم
تسمية الصحيح بذى الأربعة إذ لا يجب الاطراد فى التسمية ووجه اعتبار الإخبار قد مضى فى
الأجوف (وهو) أى الناقص (لا يجىء) بالاستقراء (من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما وقد علم
من تخصيصه بالذكر أنه يجىء من الأبواب الباقية نحو رى يرمى وغزا يغزو ورضى يرضى ورعى
يرعى وزكا يزكو (وتقول فى إلحاق الضمائر رى رمياً رما رمت رمناً رمن إلى آخره ورمى أصله
رمى فقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو ألفاً (فى قال) لذلك (وأصل رموا
رميوا فقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) وإنما قلبت ألفاً حينئذ لئلا يلزم أربع حركات
متواليات موجبة لزيادة التثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما
الياء لأنها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها إذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها
فى محل التغير وثلاث حركات متواليات ليست فى تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب ولم

(١٨ - مراح الأرواح) منزلة عدمها فسموا ما كان فى آخره حرف علة ناقصاً سواء ثبتت تلك الحروف أو سقطت فإن قيل
فعل ما ذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصاً يلزم أن يسمى اللفيف ناقصاً لتقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم وبسقوط الحركة
حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام اللفيف كحكم لام الناقص لتقصانه من الحرف الصحيح فى الآخر أوجب بأن تسمية الشئ بالشئ لا تقتضى
اختصاصه به وهذا معنى قولهم إن وجه التسمية لا يوجب الاطراد وبهذا الجواب يندفع أيضاً ما سيورد على قوله (وذو الأربعة) لأنه يصير على
أربعة أحرف فى الإخبار عن نفسك) على صيغة الماضى (نحو رميت) من أن ما ذكرتم يقتضى أن يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف
بذوات الأربعة لكون ماضيها على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت ووجه التخصيص بالإخبار ما مر
فى الأجوف (وهو) أى الناقص يجىء من جميع الأبواب إلا أنه (لا يجىء) من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما باستقراء كلامهم ويجىء من
الخمس الباقية نحو دعا يدعو ورمى يرمى ورعى يرضى وسرو يسرو (وتقول فى إلحاق الضمائر) أى فى اتصال الضمائر المرفوعة
مستكنة كانت أو بارزة (رمى رمياً رموا إلى آخره) أى رمت رمناً رمين رميت رميتاً رميت رميتاً رميتاً رميتاً رميتاً رميتاً (بفتح
الياء) فقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت رمى كما يقلب حرف العلة فى ماضى الأجوف الواو ألفاً لتحركها

اكتفاء بالفرق التقديري وهو معتبر عندهم (و) بيان الفرق التقديري وهو أن (الواو في) جمع (النساء أصالية) لكونها لام الفعل (والنون) ضمير الجمع و (علامة التأنيث) والفعل مبني معها فوز نه يفعلن مثل ينصرون وأما الواو في الرجال فهو ضمير الجمع لأن أصل يعفون على ذلك التقدير يعفون بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقى ساكنان هما الواو وان فحذفت الأولى لأنها لام الفعل وهو محل التغير ولأن الثانية علامة الفاعل والنون للاعراب والفعل معرب فوز نه يفعلون بسكون الفاء وضم العين (ومن ثم) أي ومن أجل أن النون في مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التأنيث (لا تسقط) في جمع المؤنث بدخول أن الناصبة (في قوله تعالى إلا أن يعفون) فإن قلت لم يبين في أثناء بحث اليائيات اشتراك اللفظي جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة في مثل يعفون مع أنه من الواو يات قلت لمناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده أما لما قبله فليكونه جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون وأما لما بعده فليكونه مشتركا مثل ترمين مع أن المصنف لم يذكر في باب الناقص بحث الواو يات على التفصيل حتى يبين مثل يعفون فيه بل قاس الناقص الواو على الناقص اليائي وقال وحكم غزايغو ومثل رمي رمي في كل الأحكام (وأصل ترمين ترمين) بكسر الياء الأولى (فأسكنت الياء) بجذب كسرتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما الياءان (ثم حذفت) تلك الياء التي حذفت كسرتها لأنها آخر الكلمة وهو محل التغير ولأن (١٣٩) الثانية ضمير والضمائر لا تتغير (لا اجتماع الساكنين وهو) أي

اكتفاء بالفرق التقديري (و) تلك (الواو في) جمع (النساء أصالية) إذ أصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرون (والنون) فيه (علامة التأنيث) أي علامة المؤنث فوز نه يفعلن وعلم من ذلك أن الواو في يعفون إذا كان جمعا للرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وأن النون للاعراب ولذا سقطت في الجزم وال نصب نحو لم يغزو ولن يغزو وأصله يعفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فأسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوز نه يفعلون (ومن ثم) أي ومن أجل أن النون في جمع النساء علامة (لا تسقط) في قوله تعالى إلا أن يعفون) أي المطلقات ولم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب (وأصل ترمين) للواحدة المخاطبة (ترمين) مثل تضر بين (فأسكنت الياء) لثقل الكسرة عليها (ثم حذفت) تلك الياء (لا اجتماع الساكنين) دون الأخرى لكونها علامة فصارت ترمين فوز نه تفعين (وهو) أي ترمين (مشارك في اللفظ مع جماعة النساء) اكتفاء بالفرق التقديري فإن أصله إذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضر بن فوز نه تفعلن (فاذا أدخلت) أنت (الجازم) على ترمي (تسقط) أنت (الياء منه) علامة للجزم تقول لم يرم لأن حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح (ومن ثم) أي من أجل أن الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح (تسقط الياء) للوقوف في النقص (في حالة الرفع علامة للوقوف في قوله تعالى والليل إذا يسر) أصله يسري سقطت الياء للوقوف في النقص سقوط الحركة في الصحيح نحو ليضرب (وتنصب) أنت الياء (إذا أدخلت) على يرمي (الناصب) تقول لن يرمي (لخفة النصب) استعمل ألقاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لأن المضارع معرب كما مر (ولم تنصب) أنت الياء بعد قلبها لأنه لتحركها وانفتاح ما قبلها (في مثل لن يخشى لأن الألف لا يحتمل الحركة) أي لا يحتمل الحركة كقوله :

(علامة) للجزم لأن حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وذلك لأن حروف العلة أشبهت الحركات من حيث إنها مركبة منها والحركات مأخوذة منها على اختلاف فيه وعلى كلاً التقديرين فالمناسبة حاصلة فأجر واتلك الحروف في الفعل المعتل اللام مجرى الحركة في أن حذفها في حال الجزم أو أيضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة كذا قيل وقد وقع في بعض النسخ وإذا أدخلت الجواز م بصيغة الجمع والمراد واحد لأن الجمع المحلى باللام قد يرد به المفرد كما ثبت في موضعه فاندفع ما قيل إنه يلزم أن يكون سقوط الياء بدخول جواز م ثلاث وليس كذلك (ومن ثم) أي ومن أجل أن الياء تسقط في الناقص في حال الجزم علامة له لمنزلة الحركة (وتسقط في حالة الرفع علامة للوقوف في) مثل (قوله تعالى والليل إذا يسر) أصله إذا يسري لأن الأصل في الوقف إسقاط حركة آخر الكلمة فلما تنزلت حروف العلة منزلة الحركة في الناقص أسقطت في حالة الرفع للوقوف كما تسقط الحركة في حالة الرفع للوقوف (وتنصب) أي وتفتح حرف العلة في الفعل الناقص ولم يحذف (إذا أدخلت) عليه الحرف (الناصب لخفة النصب) أي الفتحة على حرف العلة نحو لن يرمي ولن يغزو وفتح الياء والواو قوله (ولن تنصب في مثل لن يخشى لأن الألف لا يحتمل الحركة) جواب دخل مقدر تقديره إن قولكم وتنصب حرف العلة إذا دخل النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى إذ حرف العلة فيه ساكن مع الناصب وتحقيق الجواب أن أصله يخشى بفتح الشين وضم الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والألف لا يحتمل الحركة أصلا حتى يصير مفتوحا فثبتت ساكنة مع الناصب أيضا وكذلك كل فعل

ناقص عين مضارع مفتوحة تحولن برضى (الأمر ارم إلى آخره) أى ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (أصله ارمى) باثبات الياء المضمومة لأنه لو حذف من ترى حرف المضارعة بقى ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة مكسولة فصار ارمى (فحذفت الياء علامة للجزم) أى للوقف كما حذفت الحركة من الصحيح فصار أم (وأصل ارموا ارميوا) بكسر الميم وضم الياء (فأسكنت الياء) لثقل الضمة عليها إما باسقاطها عنها وإما بنقلها إلى ما قبلها بعد سلب حركته (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى ارموا بضم الميم وعلى الأول ارموا بكسر الميم ثم ضم الميم لأجل الواو فصار ارموا بالضم (وأصل ارمى) للواحدة المخاطبة (ارمى) بياءين أو لهما الفعل مكسورة وثانها ضمير المخاطبة ساكنة (فأسكنت الياء) الأولى (الأصلية) لاستئصال الكسرة عليها فالتقى ساكنان هما يا آن (ثم حذفت) تلك الياء (لا لتقاء الساكنين) فصار ارمى (وتقول) فى (١٤٠) الأمر (بنون التأكيده) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان) على قياس

ولا يحسبون الحكم عجزا لما عدم السنون احتمالى
أى تحملى. إذ لو حركت تخرجت عن أصل وضعها وهو السكون (الأمر) منه (ارم إلى آخره) أصله ارمى
بسكون الياء (فحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم) هذا لمشاكلة قوله فاذا أدخلت الجازم تسقط الياء
علامه للجزم وإلا فالوجه أن يقول للوقف أو للسكون كما فى بعض النسخ (وأصل ارموا ارميوا)
كأضربوا (فأسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين) كما فى ريموا بلافروق (وأصل ارمى) بالياء
للاحدة المخاطبة (ارمى) كأضربى (فأسكنت الياء الأصلية) لاستئصال الكسرة عليها لاجابة إلى هذا
القييد إذ يعلم من قوله فأسكنت أن المراد بالياء الياء الأصلية ولذا لم يذكره فى إعلال ترمين إلا أنه ذكره هنا
لثلايتى رد السامع فى الأمر من أن إطلاق لفظ الياء أى الياءين هو أى المستكن أو المحذوف (ثم حذفت)
تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الزائدة لأنها ضمير (وتقول بنون التأكيده) المشددة
ارمين (بفتح الياء) ارميان ارمين (بضم الميم) ارمين (بكسر الميم) ارميان ارمينان (وتقول بالخفيفة
ارمين بفتح الياء ارمين بضم الميم ارمين بكسر الميم. الفاعل رام أصله رامى) على وزن ضارب
(فأسكنت الياء فى حالتى الرفع والجر) لاستئصال الضمة والكسرة على الياء (ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين) من الياء والتنوين لأنه نون ساكنة تتبع حركة الآخر أى تأتى بعد الحركة لا تكون حسن
فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرها تتبع حركته وتأتى بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هى
حرف مستقل زيدت علامته لتتمكن والعلامة لا تحذف (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب) بل تحرك
بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب (لخفة النصب) أى الفتحة على الياء وإما قال النصب للمشاكلة
وهذا كثير فى كلامهم مر (وأصل رامون راميون) على وزن ضاريون (فأسكنت الياء) بأن حذف
حركتها (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لأنه علامة الرفع (ثم ضم الميم لاستدعاء
الواو الضمة وإذا أضفت) أنت (التثنية) أى تثنية رام (إلى نفسك) أى ياء المتكلم (فقلت) جواب الشرط
أى فقد قلت (رامياى فى حالة الرفع) أصله راميان فلما أضفته إلى ياء المتكلم أسقطت نون التثنية لأنها
تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف إليه فلما سقطت النون حالة الازضافة
لاجتمع النقصان فصار رامياى (و) قلت (رامياى فى حالتى) الازضافة (النصب والجر) بثلاث يآت

أضربن أضربان (ارمن)
بضم الميم وحذف الواو
(ارمن) بكسر الميم وحذف
الياء (ارميان ارمينان و)
تقول (بالنون الخفيفة
ارمين) بفتح الياء
(ارمن) بضم الميم (ارمن)
بكسر الميم (و) اسم الفاعل
رام إلى آخره أى راميان
رامون رامية راميتان
راميات وروام (أصله رامى)
فأسكنت الياء فى حالة الرفع
والجر لاستئصال الضمة
والكسرة على الياء فالتقى
ساكنان الياء والتنوين
(ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين) (وأعطى
التنوين لما قبلها فصار
رلم ولم يحذف التنوين
لدلالته على التحكى وهو
نون ساكنة تتبع حركة
حرف توجد فى آخر
الكلمة (ولا تسكن) الياء

أصله

(فى حالة النصب لخفة النصب) أى الفتحة فيقال

جاء فى رام ومرت رام ورأيت راميا (وأصل رامون راميون) بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها (فأسكنت الياء) فاجتمع ساكنان
الياء والواو (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لأنها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو (ثم ضم الميم لاستدعاء
الواو الضمة) يعنى لو لم يضم الميم لزم أن يجعل الياء واو لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز إذا العلامة لا تتغير كما لا تحذف فوجب
ضم ما قبلها لتسلم الواو (ولذا أضفت التثنية أى تثنية اسم الفاعل من الفعل ناقص الياءى (إلى نفسك) أى إلى ضمير دال على
نفسك وهو ياء المتكلم كما فى غلامى (فقلت رامياى فى حالة الرفع) لأن أصله فى تلك الحالة راميان كما بين فى النحو فلما أضيف إلى الياء
سقطت النون لأنها توزن بتمام الكلمة والاضافة توزن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف إليه فيكون بينهما تضاد فاذا قصد إلى
أحدهما وجب ترك الآخر فصار رامياى (ورامياى فى حالة النصب والجر)

بادغام علامة النصب والجر في ياء الاضافة) لأن أصله في تلك الحالين راميين بفتح الياء الأصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجر في الجر فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر في حالة الرفع فصار راميين بثلاث يآت أو لهما مفتوحة وثانيتها ساكنة وثالثتها مفتوحة أيضا فوجب إدغام الثانية في الثالثة لأنهما متجانسان أو لهما ساكنة فصار راميين بفتح الياءين وتشديد الثانية. واعلم أن في قولهم وإذا أضفت التثنية إلى نفسك فقلت حذرة لأن جزاء الشرط إذا كان ما ضيا بغير قد لم يحز دخول الفاء فيه فتح العبارة أن يقال إذا أضفت قلت فكان هذا سهوا من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير قد ليصح وكذلك الحال فيما بعده في مواضع (وإذا أضفت الجمع) من اسم الفاعل من الناقص اليائي (فقلت رامى) بكسر الميم وفتح الياء المشددة (في جميع الأحوال) أى في حالة الرفع والنصب والجر (و) ذلك لأن أصله في حالة الرفع راموى فأدغم (الواو في الياء بعد قلبها ياء) لأنه اجتمع الحرفان (الذنان) (من جنس واحد في العلية) أى في كونها حرف في علة قبل قلب الواو ياء في الذات بعد قلبها ياءا لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون فصار رامى بضم الميم ثم كسرت لأجل الياء فصار رامى وأصله في حالة النصب والجر راميين بكسر الميم والياء الأولى الأصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجر في الجر فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الأولى لأن الثانية علامة فصار راميين بياء واحدة ساكنة (١٤١) فلما أضيف إلى ياء المتكلم

سقطت النون فصار راميين بياءين أو لهما ساكنة وثانيتها مفتوحة فوجب إدغام الأولى في الثانية بالضرورة فصار رامى اسم المفعول من رمى رمى (مرمى إلى آخره) أى مرميان مرميون مرمية مرميتان ومرامى (أصله مرموى فأدغم (الواو في الياء بعد قلبها ياء) (كما) أدغم (في رامى وإذا أضفت التثنية) أى تثنية اسم المفعول (إلى ياء الاضافة) ولو قال إلى ياء المتكلم لكان أظهر فقلت مرمى في حالة الرفع (أصله مرميان فحذفت النون بالاضافة فصار مرمى

أصله راميين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامى ثم قلت رامى (بادغام علامة النصب والجر) أعنى الياء الثانية (في ياء الاضافة) وهي الياء الثالثة (وإذا أضفت الجمع) أى جمع رام (إلى نفسك فقلت رامى) بياءين (في جميع الأحوال) أى حال الرفع والنصب والجر (أصله في حالة الرفع راموى) أصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموى (فأدغم) أى وقع الإدغام في راموى (لأنه) أى الشأن (اجتمع الحرفان) هما الواو والياء (من جنس واحد في العلية) أى في كونهما حرف في علة وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامى فأدغم الياء الأولى في الثانية فصار رامى ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامى وأما في حالي النصب والجر فأصله راميين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميين ثم أدغم الياء الأولى في الثانية فصار راميين. (المفعول مرمى الخ أصله مرموى فأدغم كما في رامى) حالة الرفع بلا فرق (وإذا أضفت التثنية) أى تثنية مرمى (إلى ياء الاضافة فقلت مرمى في حالة الرفع) أصله مرميان سقطت النون بالاضافة (و) قلت (في حالي النصب مرمى بأربع يآت) أو لهما منقلبة عن واو المفعول وثانيتها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة (وإذا أضفت الجمع) أى جمع مرمى المذكر السالم (إلى ياء الاضافة فقلت مرميين أيضا) أى كالتثنية إلا أن لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية (بأربع يآت في كل الأحوال) أى في حالة الرفع والنصب والجر أما في حالة الرفع فأصله مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوى فاعل كافى راموى فكسرت الياء الأصلية لصيانة الياء المقلوبة وأما في حالي النصب والجر فأصله مرميين فصار بعد الاضافة إلى ياء المتكلم مرميين فأدغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميين بكسر الياء الثانية المدغم فيها. (الموضع مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى

(وفي حالة النصب والجر مرميين بأربع يآت) (لأن أصله مرميين بفتح الياء الأولى وتشديد الياء الثانية ففیه ثلاث يآت فلما أضيف إلى ياء المتكلم صارت أربعة وحذفت نون التثنية ثم أدغم ما قبل ياء الاضافة التي هي علامة في ياء الاضافة فصار مرميين بياءين مفتوحتين مشددتين (وإذا أضفت الجمع) من اسم المفعول (إلى ياء المتكلم فقلت مرميين أيضا) أى كما في التثنية (بأربع يآت في كل الأحوال) لأن أصله في حالة الرفع مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مرميين بضم الياء الأولى ثم كسرت لأجل الياء الثانية فصار مرميين بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشددة وأصله في حالة النصب والجر مرميين بكسر الياء الأولى المشددة وسكون الثانية ثم أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميين فأدغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة لسكون الأولى وفتح الثانية فصار مرميين بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشددة فالجمع مثل التثنية في كون كل منهما بأربع يآت لا في الحركات والسكنات اسم (الموضع) من رمى رمى (مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى بضم الياء وتثنيها فاستثقلت الضمة على الياء فأسكنت فالتقى ساكنين الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب بالياء للدلالة على الياء المحذوفة

الإبدال وليس كذلك لأن هذا من باب الإدغام والمراد من قولهم جروف الإبدال إبدال من غير إذ كل واحد منها باب على حiale وأنت تعلم أن زيادة السين يرد على ما ذكره المصنف أيضا وإنما سميت بجروف الإبدال لجعل بعضها في موضع بعض والعلة في إبدال بعضها ببعض إرادة التشاكل والتسهيل والحسن في المسموع والتوسع في التثيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف الإبدال أن حروف الزيادة تأتي للمعاني وحروف الإبدال للألفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله (الهمزة أبدلت) شروع في تفصيل الإبدال وبيانه أن أي حرف يبدل من أي حرف فالهمزة تبدل (وجوبا) (١٤٣) مطردا من الألف) اعلم أن

إبدالها من حروف اللين وهي الألف والواو والياء على ثلاثة أقسام : قسم يجب اطراد إبدالها ، وقسم يجوز إطراده ، وقسم يمتنع الاطراد ؛ فابتدأ بالقسم الأول ثم الثاني ثم الثالث فقال : الهمزة أبدلت من الألف وجوبا (في نحو صحراء) وذلك لأن (همزتها) ألف في الأصل (سكرى) يعني أن أصل صحراء صحرى بألف التأنيث كسكرى وعطشى إلا أنه لما زيدت قبلها ألف للبناء والمد (جعلت) ألف التأنيث (همزة) لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) ساكنة فلو لم تجعل همزة لاجتماع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن حذفها أيضا لنسوات غرض المد ولم يمكن حذف الثانية لأنها علامة التأنيث (ومن ثم) أي

استنجد استعان به ووظا - م قبيلة وصال أي - ل من الحملة وما قيل إن حروفها عند الزمخشري ثلاثة عشر وهي ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه حروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط إلى هذا عبارة بمنتهى في السكتب المصححة الحاضرة مع أنه ذكر الصاد والزاي في المفصل أيضا نعم من الناس من يقول إنها ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم صال بل منهم من يقول إنها أحد عشر ثم نية من حروف الزوائد وهي غير السين واللام وثلاثة من غيرهما وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب أربعة عشر يجمعها قولك أنصت يوم جد طاعزل أنصت أي اسكت ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف إلى طاع وهو اسم رجل وزل الزلل خير مبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة أي اسكت في هذا اليوم وعترض على من عد السين من حروف الإبدال منهم الزمخشري والمصنف ثم قال ولاورد اسم ورد وذكروا ظلم يعني أن المراد لا يكون والإدغام ولا لورد ذكروا ظلم أصلها لا تذكروا ظلم فان الدال والطاء عليهما من حروف الإبدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمصنف نظر إلى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب أنه يقول استنجد فلان أرضا يريد اتخذ فيبذل في إحدى الزاعمين سينا ولا شك أن هذا الإبدال ليس للإدغام مع أن المصنف قد ظفر بنص من سيبويه في اتخذ كما يحى إن شاء الله تعالى. ثم شرع في بيان كون أي حرف من الحروف المذكورة من أي حرف يبدل مراعى في ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال (الهمزة منها) أبدلت وجوبا أي إبدالها لا يجوز غير مطردا غير موقوف على السماع في إيجاد أي قياسا (من الألف في نحو صحراء) أي فيما فيه الألف الممدودة (لأن همزتها ألف في الأصل كألف سكرى) لأن الألف الممدودة عند سيبويه في الأصل مقصور زيدت قبلها ألف لزيادة المد وذلك لأنها لازمة لها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الألف قبلها كما في كتاب فجمع ألفان فلو جذفت أحدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل (ثم جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المددة لتبقى على مدها ولا يعود الممدود مقصورا وإنما قلبت همزة ولم تقلب واوا أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر لأنه لو قلبت إحداهما لاحتج إلى قلبها همزة كما في كساء ورداء ليكون ما قبلها ألفا فيهما فيضيع العمل بقطع المضافة (ومن ثم) أي من أجل كون همزة صحراء ألفا في الأصل وليست أصلية (لا يجوز جعلها) أي همزة صحراء (همزة) أي إية أوها (في نحو صحارى) بفتح الراء جمع صحراء فإذ أردت أن تجمعها أدخلت بين الحاء والراء وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعفر فتقلب الألف التي بعد الراء بباء للكسرة التي قبلها وتقلب ألف التأنيث أيضا ياء لاستدعاء الياء وتدغم إحدى الياءين في الأخرى فصار صحارى بياء مشددة ثم حذف الياء المدغمة للتخفيف في سيد وأبدلوا من الياء الباقية ألفا للتخفيف في الجمع الثقيل فإز م فح الراء فصار صحارى (يعني لو كانت)

ومن أجل أن همزته ألف في الأصل (لا يجوز جعلها) أي جعل همزة صحراء (همزة في نحو صحارى) بفتح الراء وكسر الراء وتشديد الياء لأنهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الألف الزائدة ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلت الهمزة المتطرفة ألفا ثم جعلت ياء لانكسار ما قبلها أيضا لأن الياء الأولى المنقبة من الألف ليست بحاجة حصينة أو لأن الياء كسرة فاجتمع ياءان فأدغمت الأولى في الثانية فصار صحارى بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الأولى ثم أبدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار صحارى بفتح الراء (يعني لو كانت) الهمزة

(في الأصل همزة) لا مبدلة من الألف (لجاء صحاري) على وزن مصابيح (بالحمزة في صورة ما) من صور استعلااته (كما يجوز في نحو خطيئة) بالهمزة في خطيئة بالتشديد ولما لم يجوز ذلك علم أنها ليست بهمزة في الأصل بل هي مبدلة من الألف (و) الهمزة أبدلت (من الواو وجوباً مطرداً) أيضاً سواء وقعت الواو في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها فالأول (في نحو أو اصل) أصله واصل على وزن فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وإنما (٩٤) وجب إبدال الهمزة من الواو ههنا (فرار عن اجتماع الواوات) المراد من هذا الجمع

همزة صحراء (في الأصل همزة لجاء صحاري بالهمزة) بعد الياء (في صورة ما) أي في أي صورة من الصور من هذا النحو - إلى مثال هجاري مع أنه لم يجوز (كما يجوز جعل الهمزة) في (نحو خطيئة) إذ يجوز خطيئة بالهمزة أيضاً فظهر أن همزة صحراء ليست بأصلية (و) أبدلت الهمزة أيضاً (من الواو) التي هي الفاء (وجوباً مطرداً في نحو أو اصل) أي فيما اجتمع فيه واو وان متحركان في أول الكلمة وأو اصل جمع واصل أصله واصل الواو الأولى هي الفاء الثانية منقلبة من ألف اسم الناعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير كما في ضوارب ولم تحذف إحداهما للالتباس ولم تقلب ياء لثلاث يقع علوى أي الألف بين سفلين أي الياء والكسرة وإنما وجب قلب الواو (فراراً من اجتماع الواوات) عند العطف مع أن الواو إن إذا تحركتا أحسن لهما من الاستئناس الحاصل بقلب أولاهما همزة (و) من الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفاء (في نحو قائل) أي في اسم الناعل من الأجوف الواو أصله قائل (كما مر في) باب الأجوف في بحث اسم الفاعل من أن همزة مبدلة وجوباً من الألف المبدلة من الواو لعللة رت هناك (و) من الواو التي هي عين مضمومة (في أدور) أي في جمع القلة من الاسم الثلاثي الأجوف الواو الذي واحده على وزن الفعل والأدور جمع قلة للدار أصله أدور قلبت الواو همزة (لثقل الضمة على الواو) في الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن النعل الثقيل وإنما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها الثلاثي بسبب كمال المضارع كما في أدور جمع دور كما مر وإنما قلبت مع كون واحده على وزن الفعل احترازاً من نحو أدور جمع دور فإنه لم يجوز قلبها همزة لأن خفة الاسم قاومت ثقل الحركة وأما الذي واحده وزن الفعل فهو ثقل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب لإزالة الثقل الحركة عن الواو والنزح عن عدا دور من الجائز ولعله نظر إلى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبله وبسبب سكون وسطه واحده وإن كان بعد الإعلال (و) من الواو التي هي لام (في نحو كساء) أي في اسم معرب آخره و أو قبله ألف أصله كساو وإنما قلبت الواو همزة في هذا النحو (لوقوع الحركات المختلفة على الواو) على تقدير عدم القلب ثم إن المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم أو اصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظراً إلى أن التغيير بالآخر أولى (و) أبدلت الهمزة أيضاً (من الياء وجوباً مطرداً في نحو بائع) أي في اسم الفاعل من الأجوف اليائي (كما) أي كإبدال الذي (مر) في قائل واعلم أن الهمزة في قائل وبائع وكساء وإن كانت مقلوبة من الألف كما ذكره في الأجوف إلا أن تلك الألف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما هنا قصراً للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لأن الهمزة إنما أبدلت من الألف المبدلة من الواو والياء وأشار إلى المذهبين فان بعض النحويين زعم أن الهمزة منقلبة عن الألف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم زعم أن الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أولاً من غير واسطة فأشار هنا إلى المذهب الأخير إذ المتبادر من عبارته هنا إبدالها من نفس الواو والياء وأشار في الأجوف إلى المذهب الأول حيث قال قلبت الواو ألفاً ثم جعلت همزة (و) أبدلت الهمزة (جوازاً) أي إبدالاً يصح أن يقع ويصح أن لا يقع ويرتكب بأن تبقى الهمزة على أصلها

ما فوق الواحد قال ابن الحاجب وإذا جمعت واصل قلت واصل على وزن فواعل فاجتمع الواو ان اجتماعاً لازماً فأبدلت الأولى همزة فلو حملا على حقيقة وجب حملها على حالة العطف لكن الأول أقرب لأن واو العطف لا يلزم الكلمة حتى يلزم الإبدال لأجلها (و) الثاني (نحو قائل كما مر) من أن الواو في اسم الفاعل من قال لما قلبت ألفاً اجتمع ألفان ولا يمكن إسقاط أحدهما لثلاثي ليس بالماضى فحركات الأخيرة فصارت همزة فأبدل الهمزة وإن كان من الألف بالذات لكنها مبدلة من الواو باعتبار أن الألف واو في الأصل فافهم (ونحو أدور لثقل الضمة على الواو) في وجوب الإبدال في مثله انظر في الصحاح الدار مؤنث وجمع القلة أدور بالهمزة وهي مبدلة من واو مضمومة ولك أن لا همز وجمع الكثرة ديار مثل جبل وأجبل وجبال وفي مختار الصحاح جمع القلة أدور بالهمزة وتركه (و) الثالث

(نحو كساء) أصله كساو من الكسوة فأبدلت الهمزة من الواو وجوباً (لوقوع الحركات المختلفة) (مطرداً) الإعرابية (على الواو) الضميمة على تقدير عدم إبدالها (و) الهمزة أبدلت (من الياء وجوباً مطرداً) أيضاً (في نحو بائع لما مر) من أن الياء في بائع لما قلبت ألفاً اجتمع ألفان فحركات الأخيرة فصارت همزة . ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجب اطراداً لإبدال الهمزة من حروف اللين فيه شرع في القسم الثاني وهو ما يجوز اطراداً لإبدال الهمزة فيه فقال (وجوازاً)

مطر دأى أبدلت الهمزة بطريق الجواز المطرد (من الواو المضمومة) المفردة الواو ثمة في أول الكلمة وإنما قلنا المقررة أحتراز عن مثل أو اصل لجواب الإبدال فيه لتعدد الواو (نحو أجوه لثقل الضمة على الواو) أصله وجوه جمع وجه فان شئت همزت الواو وقلت أجوه وإن شئت تركتها على حالها وقلت وجوه وكذلك أوري أصله وأوري مجهول واري فالواو الثانية في وروي إنما هي متقلبة عن ألف واري فلم يجب همزة الأول لأن الثانية غير لازمة ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو أصل قلت واري بخلاف الواو الثانية من واصل فانها لازمة فكان واو ووري واو امفردة مضمومة في أول الكلمة كما في أجوه قوله (ومن الواو الغير المضمومة) شروع في القسم الثالث وهو ما ممتنع اطراد الإبدال الهمزة من حروف اللين وإنما لم يقيد ههنا بقوله جواز غير مطرد استغناء بما ساقى في آخر الباب من أن الموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائز غير مطرد وقس عليه ما عاده من الصور التي لم تقيد بشيء والواو الغير المضمومة إما مكسورة (نحو إشاح أصله وشاح) بكسر الواو وضمها فأبدلت الهمزة منها تخفيفا فصاح إشاح بكسر الهمزة وضمها لكن لما كان الكسر أشهر وأفصح اعتبره المصنف قال في الصحاح الوشاح شيء ينسج من أديم عريض ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها يقال وشاح وإشاح ووشاح وأشاح (و) إما مفتوحة (نحو أحد أحد) الذي جاء (في الحديث) أصله وحد وحده فأبدلت الهمزة من الواو تخفيفا (١٤٥) وسبب ورود هذا الحديث

أن النبي عليه الصلاة والسلام رأى سعد بن أبي وقاص يشير بأصبعيه في التشهد فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بأصبع واحدة (و) الهمزة أبدلت (من الياء جواز غير مطرد دشق قطع الله أديه) للدعاء عليه أصله يديه فأبدلت الهمزة من الياء (لثقل الحركة على الياء ومن الهاء) جواز غير مطرد (نحو ماء أصله ماء) وأصله موه بالتحريك لأنه يجمع على أمواه في القلة وعلى مياه في الكثرة نحو جمل وجمال وأجال فقلبت الواو ألفا والهاء همزة فصاح ماء (ومن ثم) أي ومن أجل أن أصل

(مطر دامن الواو المضمومة نحو أجوه) أصله وجوه جمع وجه (لثقل الضمة على الواو) ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل (و) أبدلت جواز غير مطرد (من الواو الغير المضمومة) من المكسورة (نحو إشاح) لثقل الكثرة على الواو أصله وشاح (و) من المفتوحة (نحو أحد أحد في الحديث) لثقل الحركة على الواو ولم يذكرها كثفا بذكره في الياء أصله وحد وحده روى أن سعد بن أبي وقاص كان يشير بأصبعيه فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بأصبع واحدة (و) أبدلت (من الياء) جواز غير مطرد (نحو قطع الله أديه) أصله يديه (لثقل الحركة على الياء) أبدلت (من الهاء) جواز غير مطرد نحو أل فعلت وأل فعلت أصلهما هل فعلت وهلا فعلت وإن كان في بعض الصور لازما (نحو ماء أصله ماء) إلا أنه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله إلى جائز ولازم. ونقول المراد من الواو الجواب ما له سبب موجب والجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته (ومن ثمة) أي ومن أجل أن أصله ماء (يجيء جمعه مياه) وتصغيره مويه فانهما يردان الشيء إلى أصله وإنما تعرض لبيان أصله وإثباته تنبيها على أن الإبدال هنا لازم وإخراجه حكمه سابق لما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماء على الأصل (و) أبدلت (من الألف) جواز غير مطرد (في نحو قوله هيبت شوق المشتق) بكسر الهمزة أصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد إلى أصله وهي السكرة وهذا أيضا شاذ لأنه يزيد ثقلا، صدره :

يا دارمى بدكاديك البرق صبرا فقد هيبت شوق المشتق

والدكاديك جمع دكدالك وهي الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض غليظة فيها

(١٤٦ - مراح الأرواح) ماء ماه (يجيء جمعه مياه) بالهاء لا بالهمزة وأصله مواه فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لأن جمع التكسير يراد الأشياء إلى أصولها وكذلك التصغير فيقال مويه قال ابن الحاجب إن إبدال الهمزة عن الهاء في نحو ماء شاذ لقلته ولازم إذ لم يثبت الثقل باستعمال الهاء في ماء (و) الهمزة أبدلت (من الألف) جواز غير مطرد (في نحو قوله) أي الشاعر (هيبت شوق المشتق) بكسر الهمزة أصله مشتوق إذ هو اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصاح مشتاق كمنقاد وخثار ثم أبدلت الهمزة من الألف فصاح مشتاق فعل هذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو لا من الألف كما في قائل أو كساء لكن المصنف لم يلتفت إلى هذا الأصل بل نظر إلى الظاهر أولاً لأن قلب الواو ألفا هائنا أوجب من قلبها ألفا ثم لأن ما قبل الواو وهو التاء ههنا مفتوحة لا حاجز بينهما وما قبل الواو في قول ألف ساكنة وما قبل ذلك الألف مفتوح ولما كان قلبها ههنا أوجب كان كأنها ألف في الأصل بخلاف ألف قائل تدبر وتام البيت : يادارمى بدكاديك البرق صبرا فقد هيبت شوق المشتق وهي اسم الحبيبة والدكاديك جمع دكدالك وهو ما التبذ من الرمل بالأرض ولم يرتفع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض فيها حجارة ورمل وطين مختلط وهيبت معناه حركت وأظهرت وفاعله يرجع إلى دار ومفعوله شوق المشتق وأراد المشتق نفسه

(و) في نحو قرعة من قرأ ولا الضالين يفتح الهمزة) وهي في الأصل ألف اسم الفاعل قال في الكشف وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جال وهذه لغة من جند في الحرب من التقاء الساكنين (و) الهمزة أبدلت (من العين) جواز غير مطرد نحو أبواب خضر ضاحك زهوق) والأصل غباب بالعين المهملة أبدلت منها همزة فصارة أبواب والعباب بالضم معظم الماء كثير تهوار تفاعه وعباب البحر أكثر ماء وضاحك أي (١٤٦) يضحك بالموج يقال ضحك البحر إذا هاج من عظم والزهوق البعيد أي بعيد القعر قوله

حجارة ورمل صبر أي أعطى صبرا هيجت حركت وزادت يريد بالمشقة نفسه (ونحو قرعة من قرأ بالهمزة) وهو أيوب السخيتاني (ولا الضالين) وقرعة عمرو بن عبيد ولا جال يفتح الهمزة فيهما لإزالة مقتضى العدول عن الفتح الخفيف أصله الضالين بالألف لأنه اسم فاعل وإنما أخر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدم الإبدال من الألف عليه لثلايق الفصل بينهما وبين أختها نظرا إلى أن الإبدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والإبدال من الألف في المشتق غير لازم ولازم الإبدال في بابيه مقدم على غيرهما فإن قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء إذا الإبدال فيهما غير لازم قلنا الإبدال فيهما وإن كان غير لازم إلا أنه ليس بشاذ إذا الحركة مطلقة غلبت ثقلية بخلاف الإبدال من الهاء فإنه شاذ إذا الإبدال من الألف في نحو المشتق إذا لتخفيف فيهما بل فيهما ثقل وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطرد وإن كان أصحاب هذا اللغة طرده جدا كما طرده في الهرب عن التقاء الساكنين وأن كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظر إلى عدم اطراذه في جميع اللغات (و) أبدلت (من العين) جواز غير مطرد (نحو أبواب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب وهذا الإبدال أشد لكونه في غاية القلة ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء ضحك البحر كناية عن أمه لانه وتوجه وزهوق أي عميق قوله (لا اتحاد مخرجهن) أي الهمزة والهاء والألف والعين وهو الحلق تعليل لإبدال الهمزة من الهاء والألف والعين (والسين) منها (أبدلت) جواز غير مطرد (من التاء) نحو استخدم أصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر أبدلت الأولى سينا ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر أن أصله اتخذ في الصحاح حكى المبرداً أن بعض العرب يقول استخدم فلان أراضا يريد اتخذ فيبدل من إحدى التاء سينا كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم يست ويجوز أن يكون أراد استعمل من اتخذ يتخذ فحذف إحدى التاءين تخفيفا كما قالوا ظلت من ظلت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جواز غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز إسكانها أصله وخمة في مختار الصحاح تقول تخم من الطعام وعن الطعام

(لا اتحاد مخرجهن) علة لإبدال الهمزة من الهاء وإبدالها من الألف وإبدالها من العين كلها وضمير مخرجهن يرجع إلى الهمزة والهاء والألف والعين جميعا (السين أبدلت من التاء) بنقطتين من فوق جواز غير مطرد (نحو استخدم أصله اتخذ) بتاءين عند سيبويه فأبدلت السين من التاء الأولى (لقرعتهما في الميموسية) ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر أن أصله اتخذ في الصحاح حكى المبرداً أن بعض العرب يقول استخدم فلان أراضا يريد اتخذ فيبدل من إحدى التاء سينا كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم يست ويجوز أن يكون أراد استعمل من اتخذ يتخذ فحذف إحدى التاءين تخفيفا كما قالوا ظلت من ظلت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جواز غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز إسكانها أصله وخمة في مختار الصحاح تقول تخم من الطعام وعن الطعام

والاسم التخمة بفتح الخاء العامة تسكنها (وأخت) أصله أخو بفتحين فضمت الهمزة لتدل على الواو لا الخاء بل أسكنت (حتى) لوقوعها بين الشديدين بعد القلب وإنما قلنا إن أصله أخو بدليل أن جمعه أخوات فأبدلت التاء من الواو فيهما (لقرع مخرجهما) أي مخرج الواو والتاء (و) التاء أبدلت (من الياء) أيضا (نحو ثنتان) بنقطتين من فوق بعد النون (أصله ثنيان) بنقطتين من تحت لأنه من ثني الشيء أي عطفه فثنتان عدد المذكور وثنان عدد المؤنث (وأسنوا أصله أسنيوا) فأبدلت التاء من الياء فيهما

(حتى لاتقع الحركة على الياء) الضعيفة يقال القوم أسنوا في موضع كذا إذا البثوا فيه سنة (ومن السين) جوازا غير مطرد أيضا (نحو ست أصله سدس) كما مر في المضاعف (ونحو) قول الشاعر: قاتل الله بنى السعلات (عمرو بن ربوع شرار النأت) أصله شرار الناس (ومن الصاد) جوازا غير مطرد أيضا (نحو) لصت) أصله لص وهو السارق وإنما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما (لقرهن) أى التاء والسين والصاد (في المهموسية) التاء أبدلت (من الباء) بنقطة (نحو الذعالت) أصله الذعالب جمع (٩٤٧) ذعلبة وهى الناقة السريعة السير

وقيل هى النعامة وما قبل الذعالب أخلاق من الثياب

جمع ذعلوب فهو سهو لأن جمع ذعلوب ذعالب

لى زنة مفاتيح لاذعالب بوزن مساجد الذى نحن

فيه وفى الصبح الذعالب قطع الخرق واحد ذعلوب

(النون أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو

صنعاني) الصنعاء ممدود وهى قصبة اليمن فاذا

نسب إليه فالقياس أن يقال صنعاء بالواو لأن الاسم

الممدود إذا نسب إليه فقياسها قلب الهمزة

واو اكزكراوى وخنفراوى وكذلك بهراوى أصله

بهراء بالمدة وهى قبيلة من قضاة فقياس أن يقال

بهراوى لكن النون أبدلت من الواو فيها فصار

صنعاني وبهراوى (لقرن النون من حروف العلة)

وقد سبق بيان قرينه منها قال ابن الحاجب إبدال النون

من الواو فى النسب فى هذين الصورتين فقط (و) النون

أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو لعن

(حتى لاتقع الحركة) مطلقا (على الياء) الضعيف (و) أبدلت التاء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو ست أصله سدس) كما مر فى المضاعف (ونحو) قاتل الله بنى السعلات * (عمرو بن ربوع شرار النأت) غير أعفاء ولا أكيات. النأت الأصل الناس والأكيات الأصل الأكياس جمع كيس والمندى مخدوف أى يقوم السعلات النساء الضخيمات الخبيثات وعمرو بديل من ابن وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير وأعفاء جمع عفيف يريد يقوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير أعفاء وغير أكياس. وذكر فى الضم من حكايات العرب أن عمرو بن ربوع تزوج سعلاة وهى أنثى أخبت الجن وولدت له أولادا ثم بنت ثم تناسل الأولاد فصار عمرو بن ربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعالى جمع سعلاة بمعنى الغول (و) أبدلت التاء جوازا غير مطرد (من الصاد نحو لصت) أصله لص بالشديد (لقرهن) أى التاء والسين والصاد (فى المهموسية) (و) أبدلت التاء (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو الذعالت) أصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة وأما الذعالب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة حزمة. (النون) منها (أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعاني) فكأنهم قالوا صنعاءوى كصحرأوى ثم أبدلوا من الواو النون وقيل النون أبدلت من الهمزة فى صنعاء الأول هو الأصح إذ لمقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن (لقرن النون من حروف العلة) (و) أبدلت النون (من اللام) على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء (نحو لعن) أصله لعل لكثرة استعماله وقيل إنهما لغتان لقلة التصرف فى الحروف (لقرنه فى الجهورية) وفى المخرج أيضا ولذلك يدغم فيه. (ومنها الجيم أبدلت) جوازا غير مطرد (من الياء المشددة) فى الوقف لا شراك الجيم والياء فى المخرج لكونهما فى وسط اللسان واشتركا فى صفة الجهر قال أبو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن أنت فقال فقيمج أصله فقيمى وقيم اسم قبيلة فقلت من أهم فقال مرج بتشديد الراء أصله مرى وقد يجرى الوصل مجرى الوقف (نحو أبو عليج) أصله أبو على فى قوله :

خالى عويث وأبو عليج المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالواد وبالصيصح

أصله بالعشى والبرنى أجود التمر والصبيحى القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الواو الواو أدغم التاء فى الدال (حتى لاتقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيف (و) أبدلت الجيم جوازا غير مطرد (من الياء غير المشددة حملا على المشددة) وإنما قال حملا على المشددة لأن إبدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع فى استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة فى الوقف كفقيمج أو فى الوصل كأبى عليج أو غير متطرفة كأجل بمعنى أيل وسواء كان فى النثر كالمثال الأول أو فى الشعر كالمثال الثانى والثالث فى قوله :

كأن فى أذناهن الشول من عيس الصيف قرون الأجل

الشول جمع شائل وهو المرتفع والعيس ما يتلصق بأذناب الإبل من أبواها وأبعارها فجفت عاينها فى الصيف

أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فأبدلت النون المشددة من اللام المشددة (لقرنه) أى اللام والنون (فى الجهورية) قال بعض المحققين هذا الإبدال ضعيف لأن لعن لغة فى لعل (الجيم أبدلت من الياء المشددة) جوازا غير مطرد (نحو قول الشاعر : خالى عويث و) هو اسم رجل (أبو عليج) أصله أبو على آخر البيت : المطعمان الشحم بالعشج. أصله بالعشى فأبدلت الجيم المشددة فى الموضعين (حتى لا يقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيفة (ومن الياء غير المشددة حملا على المشددة

نحو قول الشاعر (لاهم إن كنت قبلت حجتي) فلا يزال شاحج) الرواية الصحيحة شاحجي (يأتيك بيج) لا هم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور من اللهم والشحيح البغل والحار والغراب صوتة المراد من الشاحج ههنا البغل المصوت والحار المصوت وكفى به عن قدرته على السفر فأصل حجتي وبيج حجتي وبى فأبدلت الجيم الخفيفة من الياء الخفيفة حملا على الياء المشددة (الدال أبدلت من التاء) جواز غير مطرد (نخوفز د) أصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز أى ظفر (واجد معوا) أصله اجتمعوا فأبدلت التاء من الدال فيهما (لقرب نخر جهما) أى الدال والتاء (والهاء أبدلت من الهمزة) جواز غير مطرد (نخوهرقت) من أرقق الماء وأمن قال أهرقت الماء فليس الهاء بدلا حيث نزل إنما هي زائدة على خلاف القياس (و) أبدلت (من الألف) أيضا جواز غير مطرد (نخو جهله) أصله جهلا . اعلم أن جهله مركب من جى بمعنى أقبل أو أئت امرين أولهما يعدى بعلى فيقال حى على الصلاة أى أقبل عليها وثانيهما يعدى بنفسه ومن هلا بمعنى أسرع واستعجل أمر الكن المركب إما بمعنى أسرع أيضا فيعدى إما بلى أو بالباء أو بى (١٤٨) أقبل فيعدى بعلى أو بمعنى أئت فيعدى بنفسه ولك أن تستعملها مفردين

ومركبين وفى المركب لغات ذكروها فى المطولات (وأنه) أصله أنا وهو ضمير المتكلم فأبدلت الهاء من الألف (و من الياء فى هذه أمه الله) أصله هذى (لناسبها) أى المناسبة الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثم) أى ومن أجل أن الهاء مناسبة بحروف العلة فى الخفاء (لا تمتنع الإمالة) وهى فى اللغة مصدر قولك أملت الشئ إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التى فيها وفى الاصطلاح أن تنحى الفتحة نحو الكسرة أى هو عدول الفتحة عن استوائها إلى الكسرة وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين

والأجل أصله إيل وهو الولى على شبه البعرات المتعلقة بأذناب الإبل فى الصيف بقرون الإبل وأما إبدال الجيم من الياء الخفيفة فلا يحفظ ذلك إلا فى الشعر ولذلك قيل إن هذا الإبدال حسن بشرط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فإن اختل أحدهما فهو قليل (نحو: لا هم إن كنت قبلت حجتي) أى حجتي (فلا يزال شاحج) يأتيك بيج) . أى (أقرنها ينزى وفرج) أى وفرق لا هم بمعنى اللهم الشاحج الحار أقر أبض نهات صوات ينزى يحرك الوفرة الشعر إلى شحمة الأذن فلا يزال دأبه يقول إن قبلت حجتي ووقفى لأنى أتيت بيتك للحجج مرارا كثيرة كبا على حار ذى قوة يحركنى حتى يتحرك شعر رأسى . (الدال أبدلت من التاء) جواز غير مطرد (نخوفز د) أصله فزت أى ظفرت (واجد معوا) أصله اجتمعوا (لقرب نخر جهما) الهاء أبدلت من الهمزة (جواز غير مطرد) (نخوهرقت) لا تحادها فى المخرج أصله أرقق (و) أبدلت (من الألف) جواز غير مطرد (نخو جهله) أصله جهلا بالالف دون الهاء (وأنه) أصله أنا بالالف دون الهاء لأنهما إتمازيدا للوقف والأكثر فى الاستعمال الوقف على جهلا وأنا بالالف دون الهاء فظهر أن الأصل فيهما الألف (و) أبدلت الهاء (من الياء) جواز غير مطرد (فى هذه أمة الله) أصله هذى لأنه ثبت أن الياء للتأنيث فى باب تضرين واضربى ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وأبدلت الهاء من الألف والياء (لناسبها) أى الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثم) أى ومن أجل خفاء الهاء (لا تمتنع الإمالة) وهى أن تنحى بفتحة ما قبل الألف نحو الكسرة (فى مثل بضر بها أو تمتنع فى أكلت عنبا) واعلم أن سبب جواز الإمالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الألف أو بعدها والكسرة إنما تؤثر فى الإمالة إذا تقدمت على الألف بحرف كعاد أو بحر فين أو لهما ساكن كشمال وأما إذا تقدمت عليها بحر فين متحركين أو أكثر مثل أكلت عنبا لا تؤثر وأما قولهم يريد أن ينزعها ويقربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وإن كان شاذاً كون الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكأنه لم يفصل بين الألف والكسرة بأكثر من حرف بخلاف أكلت عنبا فإن الباء ليست بخفيفة (و) أبدلت الهاء فى الوقف (من التاء وجوبا مطردا فى مثل طلحة) أى فى الاسم المفرد الذى فى آخره

الكسرة ومن جملة الأسباب المقتضية لإمالة الفتحة أن يقع الكسرة قبل الفتحة الإمالة إمالة واسطة حرف نحو عماد تاء أو بواسطة حرف ساكن نحو شمال ولا يجوز بواسطة المتحرك نحو عنبا إلا إذا كانت الفتحة الإمالة على الهاء نحو أن ينزعها وذلك لأن الهاء خفيفة فكأنها معدومة فكأنك قلت أن ينزعها فتحة العين إلى الكسرة لكون ما قبلها مكسورا ومن هذا القسم ما ذكره بقوله (فى مثل بضر بها) بفتح الباء ولو قال لن يضر بها لكان أظهر لكنه تسامح بناء على ظهور المراد فجاء إمالة فتحة الهاء فيه بناء على أن الهاء كأنها معدومة فكأنك قلت يضر با فوقع الكسرة قبل الفتحة الإمالة بلا واسطة (ومتنع) الإمالة (فى مثل أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وإنما امتنع الإمالة إذا توسط المتحرك دون الساكن لأنهم إنما قصدوا بالإمالة تناسب الأصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة فى طالب المشاكلة ليحسن الصوت ويخف النطق به وإذا توسط بين الكسرة والفتحة الإمالة حرف متحرك تمتنع التشاكل بعده عنها حيث نزل بخلاف ما إذا توسط ساكن لأن الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجز اعلم أن الإمالة ليست لغة لجميع العرب بل لغة بعضهم وأشد حرصا عليها بنو تميم كذا حقق (و) الهاء أبدلت (من التاء وجوبا مطردا) فى حالة الوقف فى الأسماء المؤنثة بالتاء (نحو طلحة)

امرأة (ورحمه) بالهاء فيهما والاصل طلحة ورحة بالتاء فيهما فأبدلت منها الهاء (للفرق بينهما) الضمير يرجع إلى طلحة ورحة والمراد للفرق حالة الوقف بين التاء التي في الاسم (وبين التاء التي في الفعل) نحو ضربت هند والتخفيف لما كثرت تأنيده أولى وقيل أعطى التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعاقل ولم يعكس لثلاثي لتبس بالضمير المنصوب (الياء أبدلت من الألف وجوبا مطردا) كما في التصغير (نحو مفيتيح) في تصغير مفتاح (ومن الواو) وجوبا مطردا أيضا (نحو ميقات) أصله موقات وكذلك (١٤٩) ميزان أصله موازن وإنما

أبدلت الياء منها (لكسرة ما قبلها) أما في ميقات فظاهرة وأما في مفيتيح فلا لأنه لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الألف فوجب قلبها ياء (و) الياء أبدلت (من الهمزة) أيضا (جواز) غير مطرد (نحو ذيب) بالياء أصله ذئب بالهمزة

(ومن إحدى حروف التضعيف) أيضا جواز غير مطرد (نحو تضي البازي) أصله تفضي (كما مر) في باب المضاعف (و) الياء أبدلت (من النون) أيضا جواز غير مطرد (نحو أناسي) بفتح الهمزة وكسر

السين وفتح الياء المشددة أصله أناسين لأنه جمع إنسان كصباح ومصابيح فلما كسر

السين للجمع قلبت الألف ياء لأنكسار ما قبلها ثم أبدلت الياء من النون وأدغم الأولى في الثانية فصار

أناسي (ودينار) أصله دننار بتضعيف النون

بدليل أن جمعه دنانير فأبدلت الياء من النون الأولى (للقرب الياء من النون و) الياء أبدلت (من العين) أيضا

فأبدلت العين في ضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي أن يقول وضمفادع جملة لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فأبدلت من العين ياء والياء يسكن في موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر: المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي والحوازي بالخاء المهملة والزاى المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعني أن هذا المنهل ليس له جوانب تمنع المأء أن ينسبط حوله والنقانق بفتح النون جمع نققة وهي صوت الضفدع والجملة الكثيرة وإنما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة إلى الياء وكسرة ما قبلها ولا ثقل في الكسرة مع الياء لتجانسهما

تاء التأنيث لافي الوصل (للفرق بينهما وبين التاء التي في الفعل) نحو ضربت ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول (الياء أبدلت من الألف وجوبا) مطردا (نحو مفيتيح) تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه أي فيا وقع الألف بعد كسرة (و) أبدلت الياء (من الواو وجوبا) غير مطرد (نحو ميقات) أي فيما إذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا وقوله (لكسرة ما قبلها) أي الواو والألف وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء لتعليل لا بدال الياء من الألف والواو جميعا (و) أبدلت الياء (من الهمزة جواز) غير مطرد (نحو ذيب) أصله ذئب أي فيا يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وقدم في المهموز ولذا لم يذكره (و) أبدلت جواز غير مطرد (من أحد حروف التضعيف نحو تضي البازي) في قول العجاج:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر تضي البازي إذا البازي كسر

أبصر خربان فضاء فأنكسر

أصله تفضي فاستقلوا ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا القضي من تفعل إلا مبدلا. قوله ابتدروا أي عجلوا الباع قدر مديدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر أي أسرع وتضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعّل أصله تفضي أبدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الأخيرة بالبدال لأن الثقل إنما نشأ منها وإنما خصت الياء لأن الأصل في البدال خروج العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة إلى الألف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية فيمن جعلها من صدي صدد وقد يكون مضموما كما في تضي البازي فلا يصلح الألف للبدال حينئذ فتعين الياء ولأنها لام الفعل وهو المحل للتغير وكسرت الضاد المضمومة لأجل الياء كما في التني والترجي وانتصابه على أنه مفعول مطلق لبدر أي أسرع ذلك الممدوح إلى الشرف لإسراع أمثل لإسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسر اجناحيه قوله أبصر بدل من كسر أو حال بتقدير قد خربان جمع خرب بفتح خين وهو ذكر البازي ابتدر في نزوله (و) أبدلت الياء (من النون) جواز غير مطرد (نحو أناسي) أصله أناسين لأنه جمع إنسان (ودينار) أصله دننار بالتشديد فأبدلت النون فيهما ياء (للقرب الياء من النون) في الغنة والمدة وكسر ما قبلها ثم أدغمت الياء في الياء (و) أبدلت الياء (من العين) جواز غير مطرد (نحو ضفادى) بسكون الياء لأنه حكاية من قوله

ومنهل ليس له حوازي وضمفادى جملة نقانق

المنهل المورد والمشرّب الحوازي جمع حازقة وهي الجانب الجمع ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نققة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد إليه بل كلها سهلة لمن يرده والضمفادع ماء المحتجم الأصوات باضافة الضفادى إلى الجمع والجمع إلى الضمير المنهل أصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء (لثقل العين) لأنه من خروف الخلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها

جواز غير مطرد (نحو ضفادى) في قول الشاعر: ومنهل ليس له حوازي وضمفادى جملة نقانق وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي أن يقول وضمفادع جملة لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فأبدلت من العين ياء والياء يسكن في موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر: المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي والحوازي بالخاء المهملة والزاى المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعني أن هذا المنهل ليس له جوانب تمنع المأء أن ينسبط حوله والنقانق بفتح النون جمع نققة وهي صوت الضفدع والجملة الكثيرة وإنما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة إلى الياء وكسرة ما قبلها ولا ثقل في الكسرة مع الياء لتجانسهما

ما قبلها نحو ميزان أصله موزان ويؤسر أصله ييسر (و) أبدلت (من الهمزة جواز امطر دأخو لوم) أصله لؤم بالهمزة (كها) في باب المهموز من استدعاء ما قبلها ولين عريكة الساكن (والميم أبدلت من الواو) جواز اغير مطرد (نحو قم) أصله فوه فحذفوا الهاء حذفوا غير قياسي كما حذفوا جرروف العلة لمشابهتها في خفائها إياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم (لا تحاد) نخر جهما (و) الميم أبدلت (من اللام) أيضا جواز اغير مطرد (نحو قول النبي عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر) أي ليس من البر الصيام في السفر روى أن النمر بن تولب سأل النبي عليه السلام فقال أمن امبر امصيام في امسفر أي أمن البر الصيام في السفر فأجاب النبي عليه السلام بهذا القول قيل إنه لم يرو عن النبي عليه السلام غير هذا الحديث ومن (١٥١) كمال الفصاحة لإخراج الجواب على ما وقع في السؤال البر

الطاعة فأبدلت الميم من لام التعريف في الموضعين (لقرههما) أي الميم واللام (في الجمهورية) وإبدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونقر من طيء (و) الميم أبدلت (من النون الساكنة) أيضا جواز اغير مطرد (نحو) (عمري) أصله عنبر (ومن المتحركة) أيضا كما في قول الشاعر:

يا هال ذات المنطق التمام
(نحو وكفك الخضب البنام)

هال مرخم هالة وهي اسم امرأة التمام الذي فيه تممة وهو الذي يتردد في التاء والخضب مشددة للمبالغة والبنام البنان فأبدلت الميم من النون (لقرههما في الجمهورية) (و) الميم أبدلت (من الباء) بنقطة من تحت جواز اغير مطرد أيضا (نحو) مازلت راتما) أصله راتبا فأبدلت الميم من الباء (لا تحاد

(من الهمزة جواز امطر دأخو لوم) أي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموم ما أصله لؤم (كها) من أن عريكة الساكنة لينة وما قبلها مستدع (الميم أبدلت من الواو) جواز اغير مطرد (نحو قم) أي أبدلت الميم من الواو في قم وحده إذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله إلا ذو ولم يقع إلا مضافا فاستغنى عن إبدال واوهميا أو أصل قم فوه بدليل أفوه وحذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما (لا تحاد نخر جهما) السكلى أولقرب نخر جهما الجزئي فكأما متحدان نخر جازئيا لأنه لو لم تقلب ميما وجب أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأن يحذف لالتقاء الساكنين التثوين والألف فيلزم أن يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وإنما عدله من الجائر حيث سكت عن التقييد مع أنه لازم لأن لزوم قلب الواو ميما إنما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا (و) الميم أبدلت أيضا (من اللام) جواز اغير مطرد أي من لام التعريف (نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر) بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف أي ليس من البر الصيام في السفر إذا تضرر الصائم (لقرههما) أي لمناسبة الميم واللام (في الجمهورية) (و) أبدلت الميم (من النون الساكنة) جواز اغير مطرد (نحو عمري) أصله عنبر وقد مر البحث عنه آخر فصل الماضي (و) أبدلت الميم (من النون المتحركة) جواز اغير مطرد (نحو) البنام في قوله:

يا هال ذات المنطق التمام وكفك الخضب البنام

أصله البنان هال منادى مرخم أصله هالة اسم امرأة التمام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في وكفت للقسم على سبيل الاستعطاف وليس يقسم على الحقيقة الخضب من الخضب صفة كفك ومضاف إلى البنام البنان أطراف الأصابع وقوله (لقرههما) أي الميم والنون (في الجمهورية) تعليل لإبدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا (و) أبدلت الميم (من الباء) جواز اغير مطرد (نحو) قولهم (مازلت راتما) على هذا أي راتبا بمعنى ثابتا (لا تحاد نخر جهما) ولا تحادها في الجمهورية (الصاذا أبدلت) جواز امطر (من السين نحو أصبغ) أصله أصبغ أي أتم (لقره نخر جهما) واتحادها في الصفير (الألف أبدلت من أختها) أي الواو والياء (وجوب امطر دأخو قال وباع) أي فيما إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أصلهما قول وبيع كما مر (و) أبدلت الألف (من الهمزة جواز امطر دأخو رأس) أي فيما إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحا أصله رأس (كما مر) في المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة

نخر جهما) يقال رتب يرتب رتوبا أي ثبت وانتصب قائما (الصاذا أبدلت من السين) جواز اغير مطرد. اعلم أن الصاد تبدل من السين التي بعدها غين أو خاء معجمتين أو قاف أو طاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) (أصله) أصبغ أي أتم فأبدل الصاد من السين وصلح والأصل سلبخ تقول سلبخت جلد الشاة إذا نزعته ومس صقرو أصله سقرو وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والأصل باسقات أي طوال وصرط أصله صراط والذى سوغ هذا الإبدال الشدة استعلاء ما ذكرناه في الحروف الأربعة مع أن السين حرف مهموز بينهما منافرة فأبدلت صاد (لقره نخر جهما) أي نخر السين والصاد وليوافق ما بعدها من الحروف الأربعة في الاستغلاء فبقيتجانس الصوت (الألف أبدلت من أختها) وهما الواو والياء (وجوب امطر دأخو) إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كما مر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فأبدل الألف منهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (و) الألف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جواز امطر دأخو رأس

لما مر في باب المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرراً كالتبدل إلى حرف يناسب حركة ما قبلها اللين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها (اللام أبدلت من النون) جواز غير مطرد (نحو أصيلا) أصله أصيلا بوزن فيلان بضم الفاء وفتح العين فأبدلت اللام من النون (ومن الضاد) المعجمة جواز غير مطرد (نحو الطلج) أصله اضطلعج فأبدلت اللام من الضاد (لاتحادهن) أي اللام والنون والضاد (في المجهورية) الزاي أبدلت من السين) جواز غير مطرد (نحو زدل) أصله يسدل وسدل الثوب إرخاؤه أعلم أن الزاي تبدل من السين والصاد أيضا بشرطين أحدهما أن تكون ساكنة بنفسها والآخر أن يقع بعدها دال مهملة والذي يسوغ إبدال السين زايًا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما ما بينة فقلبوا السين إلى الزاي ليوافق السين المخرج والدال في الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة (١٥٣) على اللسان (و) الزاي أبدلت (من الصاد) جواز غير مطرد (نحو قول حاتم الطائي)

وما قبلها مفتوحا جعلت ألفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها (اللام أبدلت من النون) جواز غير مطرد (نحو أصيلا) في قوله :

وقفت فيها أصيلا لأسائلها أعيت جوابا وما بالربع من أحد

المعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها أحد يجيبني أصله أصيلا تصغير أصيلا وهو جمع أصيل كبير وبعران والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب صغر أصيلا فقليل أصيلا ثم أبدل من النون لام فقليل أصيلا (وأبدلت من الضاد أيضا) جواز غير مطرد (نحو اضطلعج) في قوله :

لما رأى أن لادعة ولا شيع مال إلى أرطاء حقا فالطليج

رأى أي الذئب الدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع أصله اضطلعج (لاتحادهن) أي اللام والنون والضاد (في المجهورية) الزاي أبدلت من السين) جواز غير مطرد (نحو زدل) أصله يسدل بضم الياء والسدل الإرخاء لاتحاد مخزجهما وقربهما في الخمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا كرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافية قرب أحدهما من الآخر بأن أبدلوا من السين زايًا لأنها من مخزجهما وأختها في الضمير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان (و) أبدلت (من الضاد) أيضا جواز غير مطرد (نحو قول حاتم) الطائي حين أسرف في غزاة فأمرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها فقام حاتم إلى الناقة فنحرها فلامته على ذلك فقال حاتم (هكذا فدي أنه) أي هكذا أفصد الكرام أصله فصدى وأنا تأتأ كيد ليا الإضافة والماء فيه للوقف لقرب مخزجهما واتحادهما في الضمير ولم يذكره المصنف اكتفاء بما ذكره في إبدال الصاد من السين (الطاء أبدلت من التاء جوبا مطردا) في باب افتعل (نحو اصطر) أصله اصتبر أي فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعيلة المطبقة (و) جواز غير مطرد (فحصط) أصله فحصت من باب فتح أي فتشت أي فيما إذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعيلة المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في أنها كجزء من الفعل ولهذا قال سيدييه وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب لأن هذا الضمير لازم كتاء الافتعال في الزوم (لقرب مخزجهما والموضع الذي لم يقيد) الإبدال (فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد) قوله (من الصور المذكورة) بيان للموضع الذي لم يقيد أي من إبدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الإبدال (يكون) الإبدال في ذلك الغير المقيد (جائز غير مطرد) كما قررنا في مواضع

بالحاء المهملة وكسر التاء أو (هكذا فدي أنه) أصله فصدى أنا فقلوله أنه تأكيد ليا المتكلم في فزدي حكي أنه كان مشهورا بالكرم فلما أسر وأقام في الأسر برهة من الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا إذ طرق صاحب الخباء ضيف فرحب به وأنزله وأمر بعض خدمه أن يأتي حاتمًا ببعير ليفزده لأجل الضيف فلما أتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا أمرناك بفصده فكيف أقدمت على نحره فقال هكذا فدي أنه فقال الضيف لصاحب الخباء من هذا الأسير فقال هو حاتم الطائي فاستوهبه منه فوهبه إياه ثم أطلقه (الطاء أبدلت من التاء جوبا مطردا) في باب (الافتعال) كما مر من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد

الباب

أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعيلة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوبا

طعمهملة لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخزج التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقة في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطر أصله اصتبر و (اضطر) أصله اضترب ونحو اطلب أصله اطلب ونحو اظلم أصله اظلم (و) كذلك الحال في (فحصط) أصله فحصت على صيغة المتكلم قوله (لقرب مخزجهما) أي مخرج التاء والطاء إشارة إلى ما ذكرناه (والموضع الذي لم يقيد) الإبدال (فيه) بشئ من الوجوب المطرد أو الجواز المطرد (من الصور المذكورة) من أول ث الإبدال إلى ههنا (يكون) الإبدال فيه (جائز غير مطرد) أي سماعا لا يقاس عليه إلا مثل موقن فان إبدال الواو من الياء فيه راجح مطرد مع أنه لم يقيد به لعل ذكرنا ثم فلا مرد أن يقال في هذا القول خط لأن الإبدال في مثل موقن واجب مطرد مع أنه لم يقيد به بشئ

[الباب السابع] من الأبواب السبعة المذكورة في الخطبة (في اللقيف) وهو في اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى «جننا بكم لقيفا» أي مجتمعين محتطين ثم نقله أرباب هذا الفن إلى هذا المعنى وهو ما فيه حرفة لاجتماع الحرفين المعتلين في ثلاثيه وهذا معنى قوله يقال له لقيف للفتح في العلة فيه (وهو) أي اللقيف (على ضربين) أحدهما (مفروق) والآخر (مقرون) وهذا حصر عقلي لأن حرفي العلة في الكلمة الثلاثية إما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أو لا فإن كان الأول يسمى مفروقا لوجود الفارق بينهما وإن كان الثاني يسمى مقرونا (المفروق) قدمه ليكون فائده حرف علة وهو مقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا إلى كثرة أبحاثه بالنسبة إلى المفروق ولكل وجهة والقسمه العقلية تقتضي أن يكون للمفروق أربعة أقسام لأن حرف العلة اثنان واو وياء وموضعهما اثنان أيضا الفاء واللام والائتان في الاثنان بأربعة لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاءه ياء إلا يدبت بمعنى أنعمت فالفاء فيها عداها واو ولا غير واللام لا يكون إلا ياء لأنه ليس في كلامهم فعل فاءه واو ولا موه او فأنحصر باستقرار كلامهم في قسم واحد وهو ما فاءه واو ولا موه ياء لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب باستقرار كلامهم علم يعلم حسب يحسب ضرب يضرب فالأول مثل وجي وجي والثاني مثل ولي يلي والثالث (مثل وقى) وحكم فائهما) أي فاء الماضي والمضارع (كحكم) فاء الماضي والمضارع من (وعديعد) فكما لا يعمل الفاء من المثال الواو في الماضي لا يعمل فاء اللقيف المفروق في الماضي أيضا وكما يعمل الفاء بالحذف في المضارع من المثال الواو إذا كان (١٥٣) مكسور العين لوقوعها بين

ياء وكسرة يعيل الفاء بالحذف أيضا في المضارع من اللقيف المفروق إذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة لأن اللقيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار اللام ولهذا قال المصنف (وحكم لامهما) أي لام الماضي والمضارع (كحكم رمى رمى) أي كما يعمل حرف العلة بقلبها ألفا في الماضي من الناقص إذا كان مفتوح العين لتحركها وانفتاح ما قبلها كذلك يعمل حرف العلة بقلبها ألفا

(الباب السابع : اللقيف يقال له اللقيف للفتح أي اجتماع (حرفي العلة فيه) يقال للمجتمعين من قبل شتى لقيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته (وهو على ضربين) أحدهما (مفروق) وهو ما فرق فيه بين حرفي العلة (و) ثانيهما (مقرون) هو ما قرن فيه بين حرفي العلة بأ لا يدخل بينهما حرف آخر . لم يعرفهما لإغناء اسميهما من الفتحة المعبر عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولأنهما إذا اجتمعا تقوى أحدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما إذا لم يجتمعا فهو أقرب إلى الصحيح وما هو أقرب إلى الصحيح فهو أحق بالتقديم اللقيف (المفروق) مثل وقى بقى وحكم فائهما كحكم فاء وعديعد) أي حكم فاء وقى كحكم فاء وعديعد وحكم فاء بقى كحكم فاء وعديعد وقد مر في المثال (وحكم لامها كحكم لام رمى رمى) وحكم لامهما قد مضى في الناقص أي حكم لام اللقيف المفروق كحكم لام المعتل اللام إذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام (وكذلك) أي مثل وقى بقى فاءولا (حكم أخواتهما) من الفاعل والمفعول وغيرهما فاءولا مثلا حكم فاء واق وموقى كحكم فاء واعدومو وعديعد وحكم لامهما كحكم لام رما ورمى وعلى هذا (الأمر) منها (ق) أصله أوقى على وزن اضرب وإعلاله كاعلال أخواته وأتقن قواعد بابي المثال والناقص (قياقوا قى قياقن وتقول بنون التأ كيد) (قن قيان قن قن قيان قينان وبالحقيقة قن قن قن الفاعل واق) أصله واقى لإعلاله كاعلال رما وإعلاله (المفعول موقى) (حاله في الأصل والإعلال كحال رمى) (الموضع موقى)

(٢٠ - مراح الأرواح) في الماضي من اللقيف إذا كان مفتوح العين لذلك وكما يسكن الياء في المضارع من الناقص إذا كان مكسور العين لنقل الضمة على الياء كذلك يسكن في المضارع من اللقيف لنقل الضمة عليها (وكذلك) أي كحكم الماضي والمضارع (حكم أخواتهما) من التثنية والجمع ومن الأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة (الأمر) أي الأمر من وقى بقى يجى على حرف واحد للمفرد المذكور وذلك لأنك قد هرفت أن اللقيف المفروق كالمثال فاعولا كالمثال ناقص لا ما فحذفت الواو من يوقى كما حذفت من يوعد فبقى بقى ثم حذفت حرف المضارعة للأمر فحذفت الياء أيضا علامة للجزم كما تحذف من أرم علامة له فلا جرم يبقى على حرف واحد وهو القاف المكسورة ولذلك يجب إلحاقها بالسكت في آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد وقس عليه (قياقوا قى قياقن وتقول في الأمر) (بنون التأ كيد) (المتقلة قين) (بفتح الياء) (قياقن) بضم القاف وحذف الواو (قن) بكسر القاف وحذف الياء (قياقن) (قياقن) (بالحقيقة قين قن) بضم القاف (قن) بكسر القاف اسم (الفاعل واق) أصله واقى فاعل كاعلال رما واقيان واقون واقية واقيتان واقيات وأواق (و) اسم (المفعول موقى) بكسر القاف وتشديد الياء أصله موقى فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء فأدغمت ثم كسرت القاف لأجل الياء كما في رمى موقيان موقيان موقية موقيتان موقيات ومواقى (و) اسم (الوضع موقى) بفتح القاف أصله موقى بنتون الياء فاعل كاعلال رمى ولم تفتحو العين في الموضع من اللقيف سواء كان عين مضارع مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما في الناقص ولم يكسرها كما في المثال مع أن اللقيف كالمثال فاعولا كما يكون كالمثال ناقصا لا ما خلفه الفتحة بالنسبة إلى الكسرة

(والآلة مبي) أصله موقى بكسر الميم وبتنوين الياء فقلبت الواو ياء لا تكسر ما قبلها كما في ميزان ثم أعل كاعلال مرمى (والجھول وقى يوق) إلى آخرهما ولما زالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة كما في مجھول المثال مثل يوعد. اللقيف (المقرون) وهو الذي لا يتوسط بين حرفي العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمي لفيفاً مقروناً والقسمه العقلية تقضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام للمار في المقروق لكن لم يجيء ما يكون عينه ولا مباءة فبقي ثلاثة أقسام ولا يجيء اللقيف المقرون بالاستقراء إلا من علم يعلم نحو قوى يوق وضرب يضرب (نحو طوى يطوى الخ) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واو ين كسر العين فبقاوا فيه الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوى أصله قوو وإنما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واو الآن العبرة في هذا الباب باللام ولهذا لا يعمل العين (وحكمهما) أى حكم طوى يطوى (كحكم الناقص) في الإعلال عند وجود موجهه والتصحيح عند انتفائه (ولا يعمل عينهما) أى الماضى والمضارع (لما مر في باب الأجوف) من أنه لا يعمل طوى عينه بعد إعلال لامة لكونه محل التغيير حتى لا يجتمع فيه إعلالان (الأمر طوا طويا طووا طوى أطوى اطون وتقول) في الأمر (بنون التأكيده اطون) بفتح الياء (اطوى ان اطون) بضم الواو وحذف الواو الضمير (اطون) بكسر الواو وحذف الياء (اطوى ان اطوى نون) (الخفيفة اطوين) بفتح الياء (اطون) بضم الواو وحذف الضمير (١٥٤)

كرمى (والآلة مبي) أصله موقى أعل فآؤه كفاء مبعده ولامه كلام مرمى (الجهول وقى يوق) كرمى يرمى. اللقيف (المقرون نحو طوى يطوى إلى آخره وحكمهما) لاما (كحكم الناقص) لأنهما ناقصان من حيث اللام (ولا يعمل عينهما كما مر في باب الأجوف) من لزوم اجتماع الإعلالين (الأمر طوا طويا طووا طوى أطوى اطون) كرم ارميا ارموا ارمى ارمين (وتقول بنون التأكيده) الثقيلة (اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان و) تقول (بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول في الأمر من روى يروى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب لثلاثا يتكرر المثال (ارو ارويا ارووا اروى ارويا اروين الثقيلة اروين ارويان اروون اروين ارويان اروينان و) تقول (بالخفيفة منه اروين اروون اروين وإذا أردت أن تعرف أحكام نون التأكيده في الناقص واللقيف) وإنما خصصهما لكون أحكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرا (فانظر إلى حروف العلة) التى في آخر الكلمة (إن كانت أصلية) أى من نفس الكلمة (محذوفة في الواحد ترد) تلك الحروف المحذوفة (لأن حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون) لأن بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح (وتفتح) تلك المردودة (لخفة الفتحه) عليها (نحو) الياء (في) (اطوين و) الواو (في) (اغزون و) الياء (في) (اروين كما) ترد المحذوفة وتفتح (في) الثنية (نحو) اطويا واغزوا واروبا) يعنى إذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل ألف الثنية فكما أ الفعل المعتل اللام المحذوف لامة لأجل السكون إذا التقي بكلمة متصلة به كالألف الثنية عادت اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه

(اطون) بكسر الواو وحذف الياء (وتقول في الأمر بنون التأكيده) المشددة (من روى) الماء (يروى) روى بوزن رضا وربا أيضا بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع وإذا بنيت من الباب الثاني يكون من روى الحديث يرويه رواية وقد ذكرناه في الخطبة (اروين) بفتح الياء (ارويان اروون) بضم الواو الثانية وفتح الأولى (اروين) بكسر الياء (ارويان اروينان وبالخفيفة اروين) بفتح الياء (اروون) بضم الواو

الثاني وفتح الأول (اروين) بكسر الياء (وإذا أردت أن تعرف أحكام) ما قبل (نون التأكيده) مشددة كانت أو مخففة من الحذف والاثبات والإعادة ومن الفتح والكسر والضم (في الناقص) واويا كان أو يائيا (واللقيف) أيضا مقروفا كان أو مقرونا (فانظر إلى حرف العلة) التى قبل نون التأكيده (إن كانت أصلية) بأن كانت لام الكلمة (محذوفة) علامة للجزم (ترد) ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التأكيده بها (في الواحد لأن حذفها كان للسكون) أى ليكون آخر الأمر ساكنا إذ الحرف الأخير من الناقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح فيكون إسكان الناقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الأخير (وهو) أى السكون (انعدم بدخول النون) المؤكدة لوجوب تحرك ما قبل النون في الصحيح لثلاثا يجتمع ساكنان الحرف الأخير وأولى نونى التأكيده فتقول اضرب بتحريك الياء فكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لأجل السكون فوجب رد ما حذف لأجل السكون في الناقص واللقيف أيضا ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها لثلاثا يجتمع ساكنان (وتفتح) تلك الحروف المردودة (لخفة الفتحه نحو اطوين) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون (واغزون) بفتح الواو أيضا (واروين) بفتح الياء أيضا (كما) ترد المحذوفة من الواحد وتفتح (في) اطويا واغزوا واروبا أى في الثنية هذا إذا كانت حروف العلة التى قبل نونى التأكيده أصلية

(وإن كان ضمير انظر إلى ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة التي هي ضمير (فلان كان ما قبلها مفتوحا تحرك) ذلك الحرف الذي هو الضمير بحركة من جنس نفسها (لظرو حركتها) حينئذ لأنها إنما هي لاجتماع الساكنين (وخفة) حركة (ما قبلها) وهي الفتحة (نحو ارون) بضم الواو الثاني الذي هو ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الأول الذي هو عين الكلمة (واروين) بكسر الياء التي هي ضمير الواحدة وفتح الواو (كما) حركت واو الضمير بحركة من جنسها (في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم) لظرو الحركة عليها لأنها لاجتماع الساكنين وخفة فتحة ما قبلها (وإن كان) ما قبلها (غير مفتوح) بأن كان مكسورا أو مضموما (تحذف) حرف العلة التي هي الضمير لالتقاء الساكنين ولا تحرك وإن كانت الحركة عارضة (لعدم الخفة فيما قبلها) لأنه ليس بمفتوح مع (١٥٥) أن الحركة التي قبلها تدل عليها

كضمة الواو (في نحو اطون) لجماعة الذكور (و) ككسرتة (في اطون) للواحدة وكضم الميم في ارمين لجماعة الذكور وككسرتة في ارمين للواحدة المخاطبة (كما في اغزو والقوم) يعني تحذف حرف العلة التي هي الضمير بدخول نون التأكيد لالتقاء الساكنين كما تحذف عند الاتصال إلى ساكن آخر غير نون التأكيد لالتقاء الساكنين لكن في اللفظ لا في الكتابة والفرق ما مر من أن نون التأكيد في حكم داخل الكلمة فتكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه فضلة في الكلام (و) كذا الحال في (يا امرأة) اغزي القوم لكن المثال الأول نظير اطون بضم الواو والثاني نظير اطون بالكسر اسم (الفاعل) من طوى (طاو) طاويان وطاوون

في الآخر وخفة الفتحة كذلك تونا التأكيد إذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل إذا حاجز حينئذ عن اتصالها به فيصير ان بمنزلة جزئه كألف التثنية فبرد بسببها ما ورد بسبب ألف التثنية (وإن كان) حروف العلة (ضمير فانظر إلى ما قبلها) فإن كان ما قبلها مفتوحا تحرك (تلك الحروف بحركة موافقة لها) (لظرو حركتها) بسبب اجتماع الساكنين أحدهما حرف العلة والآخر أولى نوني التأكيد (وخفة حركة ما قبلها) بسبب خفة حركتها وهي الفتحة (نحو ارون) بضم واو الضمير (واروين) بكسر ياء الضمير (كما) حركت واو الضمير بحركة موافقة لها (في قوله تعالى: ولا تنسوا الفضل بينكم) وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم (وإن كان) ما قبل حرف العلة (غير مفتوح) سواء كان مضموما أو مكسورا (بجذف) حرف العلة (وإن كان) ضميرا (لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون) بضم العين أصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها (واطون) بكسرها أصله اطون حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها (كما) حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد (في اغزو والقوم) كذلك (في يا امرأة اغزي القوم) يعني إذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكأن الفعل المعتل اللام إذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير إذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف إذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك إذا اتصل بالنونين يعني إذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له وإذا كان غير مفتوح يحذف لأن تحال الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل (الفاعل) من طوى يطوى (طاو) أصله طاوى أعلى كاعلال رام (ولا يعل واوه) أي عينه (كما) لم يعل (في طوى وتقول) في اسم الفاعل (من الرى ريان) للمفرد المذكور (ريانان) للتثنية أصله رويانان (رواء) لجمعه أصله روى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ريا) للمفرد المؤنث (ريانان) لتثنيها قلبت ألف التأنيث ياء لاجتماع الألفين وعدم إمكان حذف أحدهما لالتباس بالماضى (رواء) لجمعها (أيضا) أي كجمع المذكور واكتفى في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرآن (ولم يجعل واوها) أي الجمعين (ياء كما) جعل الواو ياء (في سباط حتى لا يجتمع الاعلان) (أحدهما) قلب الواو التي هي عين الفعل ياء (ثانيتها) قلب الياء التي هي لام الفعل همزة) كما ذكرنا وهذا القلب أيضا لإعلان في اصطلاحهم ألا يرى إلى قول الزخشرى في المفصل وأما قومه رواء مع سكونها في ريان انقلبا فلئلا يجمعوا بين الاعلان قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة وإلى قوله في موضع آخر منه

طاوية طاويان وطاو واصله طاوى فاعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) الذي هو عينه (كما) لا يعل الواو (في طوى) لئلا يجتمع إعلان (وتقول) في الصفة المشبهة (من الرى) بالكسر والفتح كما مر وإنما قلنا في الصفة المشبهة ولم نقل في اسم الفاعل لأن الرى من أفعال الطبيعة فلم يجز منه إلا الصفة المشبهة التي ليست على زنة فعله ولذلك أفرده بالذكور ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى (ريان ريانان رواء) بكسر الراء (ريان ريان رواء أيضا) أي كجمع المذكور يعني يستوي الجمعان في اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش عطشان عطشانين عطاش (ولا يجعل واوها) أي واو الجمعين وهو رواء (ياء كما) جعل واو الجمع لكسرة ما قبلها ياء (في سباط حتى لا يجتمع الاعلان) (أحدهما) قلب الواو التي هي عين الفعل ياء (فرضوا) ثانيهما (قلب الياء التي هي لام الفعل همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير. فإن قلت قد مر أن الاعلان إنما يجوز إذا لم يتوسط بينهما حرف أما إذا توسط جاز كما في بى وأصله بوى فاعل الواو بالحذف والياء بالاسكان لتوسط القاف

بثهما قلت الألف واسطة كلا واسطة (١٥٦) للزوم سكنوها ولأنها ليست أصلية والواسطة المعترية هي الأصلية (وتقول في

وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة وإلى قول ابن الحاجب وصحروا جمع ريان
كراهة إعلايين وهذا الاطلاق في كلامهم أكثر من أن يحصى وأما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
فلا ينافيه لأن في اجتماع حروف العلة في روى مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس
ما ليس في الهمزة ولهذا أطلقوا الاعلال على قلب الألف همزة في قائل مع غاية الخفة في الألف لأن اجتماع
الألفين أثقل من الهمزة واعلم أن اجتماع الاعلايين إنما لا يجوز إذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيء الأول نحو يقال وبالثاني نحو قهوب الثالث
نحو يدعى أصله يدعوا قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا واعتمدوا في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع وعلى لفظ
الاعلايين فإنه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلايين ممتنع كلاما من غير روية (وتقول في
تثنية المؤنث في حالتي النصب والخفض) أي الجر (رييين) بأربع ياءات الأولى منقلبة عن العين التي هي الواو
والثانية اللام والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والجر وأدغمت الأولى في الثانية (مثل
عطشين) في تثنية عطشى (ولذا أضفته) أي تثنية المؤنث (في حالة النصب) أي رييين (إلى ياء المتكلم قلت
رأيت رييين بخمس ياءات) الياء (الأولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة
منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والخمسة ياء الاضافة) أي ياء المتكلم أدغمت الأولى في
الثانية المفتوحة الرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة (المفعول مطوى) أصله مطوى على
كإعلال مرمى (الموضع مطوى) أصله مطوى على إعلال مرمى (الآلة مطوى) أصله مطوى على إعلال
مرمى (المجهول طوى يطوى الخ) أصله يطوى على إعلال مرمى (وحكم لام هذه الأشياء) أي الفاعل
والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللقيف المقرون (كحكم لام الناقص) كما
أشرنا إليه (وحكم عينين كحكم عين طوى يطوى) في عدم الاعلال في الكلمة التي (اجتمع فيها إعلايان
بتقدير إعلاها) أي إعلال عين تلك الكلمة كطاوومطوى ويطوى (و) في الكلمة (التي لم يجتمع فيها
الاعلال يكون حكمها) أي حكم العين (أيضا) كالتى اجتمع فيها إعلايان (حكم عين طوى) في عدم
الاعلال للمتابعة (نحو طويا) فإنه لو أعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلايين لأنه لا يعمل تبعاً لطيوى
(وطاويان وطرى) مجهول طوى فإنه لو أعل الواو فيهما قبلها ألفا أو باسكانها لثقل الكسرة عليها ولم
يلزم اجتماع الاعلايين إلا أنه لم يعمل حملا على طوى، والحمد لله رب العالمين.

تثنية المؤنث في حالة النصب (والخفض) أي الجر (رييين) بأربع ياءات وهو (مثل
عطشين) في الوزن لأنه ياءين (ولذا أضفته) في النصب أو الجر (إلى ياء
المتكلم فقلت) رأيت (رييين) ومررت برييين (بخمس
ياءات الأولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية
لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة
علامة النصب) أو الجر وهذه الأربعة هي أربعة في رييين
بتركها الاضافة (والخامسة ياء الاضافة) اسم (المفعول
مطوى) مطويات مطويون مطوية مطويتان مطويات
(و) اسم (الموضع مطوى) بالفتح (و) اسم (الآلة
مطوى) بالكسر (المجهول طوى يطوى إلى آخرهما
وحكم لام هذه الأشياء كحكم) لام (الناقص) في
الاعلال (وحكم عينين كحكم) عين (طوى) المعلوم في عدم الاعلال
(في) الكلمة (التي اجتمع فيها إعلايان بتقدير إعلاها)
أي إعلال عينين (و) أما زنى الكلمة التي لم يجتمع فيها
إعلايان بتقدير إعلال العين (فقد يكون حكمها
أيضا) أي كالتى اجتمع فيها إعلايان (كحكم) عين
(طوى) في عدم الاعلال وإن لم يجتمع إعلايان
بتقدير الاعلال (للمتابعة لطيوى) ونظيره أنه لا يعمل قواما تبعاً للقوام (نحو طويا) المعلوم وطويا المجهول (وطاويان) وكذا رويان والله أعلم.

فهرست

صحيفة	صحيفة	صحيفة
٢ خطبة الكتاب	٥٢ فصل في الأمر والنهى	٩٨ الباب الثالث في المهور
٦ الباب الأول في بيان بناء الصحيح	٦٥ في اسم الفاعل	١١٥ « الرابع في المعتل
٢٤ فصل في بيان أمثلة الماضي	٧٤ في اسم المفعول	١١٩ « الخامس في الأجوف
٣٤ « وتدخل المضمرات في الماضي وأخواته	٧٥ في اسمى الزمان والمكان	١٣٧ الباب السادس في الناقص
٤٥ فصل في المستقبل	٧٨ فصل في اسم الآلة	١٥٣ « السابع في اللقيف
	٨٠ الباب الثاني في المضاعف	(تمت)

ثم طبع كتاب شرحي المراح مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
القاهرة في يوم الخميس ١٥ صفر سنة ١٣٧٩ هـ = ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ م

حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية للكلمة كما أشرنا (وإنما سمي مثالا لمعانيه الحرف الصحيح في عدم التغير وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة، أما الفتحة ففي معلومه، وأما الضمة ففي مجهوله، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وهذا النوع يجيء من كل الأبواب إلا من باب فعل فعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يوجد بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فهي لغة بني عاصر كاذكرناه مرة من قبل وأما في اللغة الفصحى فأنها من فعل فعل بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة) (نحو وعد ويسر ويقظ) بفتح العين في الأولين وكسر القاف في الثالث ومضارعها على العكس كذا في النزهة، وإنما أورد مثالين إيدانا بأحدها إلى الواو وبالآخر إلى الياء، وإنما لم يورد المثال بالالف لعدم وجوده كما مر من أنها صاكنة والابتداء بالساكن محال (وإن كان في وسطه يسمى أجوف) أي يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذات ثلاثة أما تسميتهم بالمعتل فوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة وقد غفل بعض الصرفيين عن هذا، وأما تسميتهم بالأجوف فلخلق جوفه: أي وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه، وأما تسميتهم بذى ثلاثة فليصوره ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت وبت. فإن قلت إن الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضيه عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين، قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله بها، أما تسمية الأجوف من غير الثلاثي بذى ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقمت فبالنظر إلى الأصل فإنه في الأصل قمت، وأما تخصيص كون الماضي على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك في مخاطب، وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو: قال يقول وصان يصون والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأما طول يطول بضمها فيهما فشاذا لا اعتداد به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكال) إنما أورد مثالين إشارة بأحدهما إلى الواو وبالآخر إلى الياء لأن أصل قال قول وكال كيل كما سيجيء، وإنما أوردنا بعد الاعلال إشارة بأصلهما إلى الأجوف الواو والياء ولفظهما إلى الألف لأنهما من حروف العلة إذا كانت في وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (وإن كان في آخره يسمى ناقصا) أي يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وإذا أربعة أما تسميته بالمعتل فوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصلية للكلمة، وأما تسميته بالناقص فانه نقصان آخر حروفه في حالة الجزم نحو لم يفز ولم يرم ولم يخش أول نقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يفز ويرى ويخش يسكون الواو والياء أول خلقه آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال، وأما تسميته بذى أربعة فليكون ماضيه على أربعة أحرف عند الاخبار عن نفسك نحو غزت ورميت، وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضره لأن المواد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحوي كما بيناه آنفا في الأجوف، وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب: الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعا يدعو. والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى يرمي. والثالث بفتحها فيهما نحو رمى يرمي. والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي يبق. والخامس

بضمها

بكسرها غير أنها تحذف تبعا لاعلال المضارع للاستئصال الكسرة عليها ولذا لا تحذف في مصدر وصل (نحو وعد يعد ويقظ ييقظ) من الباب الرابع (وإن كان) أي حرف العلة (في وسطه) أي وسط الماضي (يسمى) هذا النوع (أجوف) لخلق الوسط الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح (نحو قال وكال) الأصل قول وكيل (وإن كان في آخره يسمى ناقصا) لانه نقصان آخره غالبا عن الحركة البنائية

ويدل على هذا قوله في أوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه